جامعة محمد خيضر بســـكرة - الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

ISSN 2507-7473

مجـــلة التغير الاجتماعي

دورية دولية علمية محكمة

يصدرها مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر-
جامعة بسكرة

- العدد الأول -

جويلية 2016

جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر

مجلة التغير الاجتماعي

دورية دولية علمية محكمة

يصدرها مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر-
جامعة بسكرة

ـ العدد الأول ـ

جويلية 2016 الموافق لـ شوال 1437هـ

ISSN 2507-7473

مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة

مجلة التغير الاجتماعي

دورية دولية علمية محكمة

يصدرها مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر- جامعة بسكرة

المدير الشرفي للمجلة

أ.د بلقاسم سلاطنية

مدير المجلة

أ.د حسان الجيلاني

رئيس التحرير

د.ميمونة مناصرية

هيئة التحرير

د.أسماء بن تركي

د.فتيحة طويل

د. سامية بن عمر

د.شوقي قاسمي

د.صباح سليماني

د. سليم درنوني

د.مليكة عرعور

د.صونيا العيدي

د.الطيب العماري

أمانة التحرير

د.سليمة حفيظي

د.فضيلة صدراتي

أ.سعاد غيابة

الهيئة العلمية

أ.د بلقاسم سلاطنية - جامعة بسكرة الجزائر

أ.د حسان الجيلاني - جامعة بسكرة الجزائر

أ.د عبد الرحمان برقوق - جامعة بسكرة الجزائر

أ.د نادية عيشور - جامعة سطيف الجزائر

أ.د علي غربي - جامعة قسنطينة الجزائر

أ.د ميلود سفاري - جامعة سطيف الجزائر

أ.د عبد العالي دبلة - جامعة بسكرة الجزائر

أ.د سمير عبد الرحمان الشميري – جامعة عدن اليمن

أ.د كمال بوقرة - جامعة باتنة الجزائر

أ.د اسماعيل قيرة - جامعة سكيكدة الجزائر

أ.د حميد خروف - جامعة قسنطينة الجزائر

أ.د علي بوعناقة - جامعة قسنطينة الجزائر

أ.د نور الدين بومهرة - جامعة قالمة الجزائر

أ.د سيف الإسلام شوية - جامعة عنابة الجزائر

د. أحمد موسى بدوي – جامعة بنها مصر

د.ميمونة مناصرية - جامعة بسكرة الجزائر

د.زرفة بولقواس - جامعة بسكرة الجزائر

د.نورة قنيفة - جامعة أم البواقي الجزائر

د.خالد عبد الفتاح - جامعة حلوان مصر

د.محمود سعيد خضر - جامعة جنوب الوادي مصر

د.هاشم أحمد نغيمش الحمامي – جامعة عمان الأردن

د.سلطان ناصر سعود العريفي – جامعة الشقراء السعودية

د.عبيدة صبطي - جامعة بسكرة الجزائر

د.كلثوم بيبيمون – جامعة باتنة الجزائر

د.وهيبة زلاقي – جامعة مسيلة الجزائر

د.سامية حميدي - جامعة بسكرة الجزائر

د.نبيل عمران موسى الخالدي - جامعة القادسية العراق

د.صباح غربي - جامعة بسكرة الجزائر

قواعد النشر في المجلة

مجلة "**التغير الاجتماعي**"مجلة علمية تعنى بنشر الدراسات والأبحاث العلمية والفكرية المتعلقة بالعلوم الإنسانية الاجتماعية باللغة العربية أو الفرنسية أو الانجليزية ، وحيث تتوفر الشروط الآتية :

- يجب أن يكون المقال المقدم بحثا أصيلا لم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال .
- تقدم المقالات مطبوعة على الورق في نسختين وفي حدود 10صفحات إلى 20 صفحة ، مصحوبة بقرص مضغوط وفق برنامج " Microsoft word" بالنسقين العادي و RTF.
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال ، وكذا اسم الباحث ورتبته العلمية ، والمؤسسة التابع لها (قسم ،كلية وجامعة)، الهاتف والفاكس ، مع ملخص للموضوع أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين الأخريين ، على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية .
- تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر ، العنوان الرئيسي Simplified Arabic 14 Gras ، بينما العناوين الفرعية Simplified Arabic 12 Gras ،أما الفرنسية أو الانجليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12 .
- يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية "Note de fin "على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب الآتي : المؤلف ، عنوان الكتاب أو المقال ، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر ، البلد ، السنة ، الطبعة والصفحة .
- المقالات المرسلة إلى المجلة لا ترجع إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر .
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع .
- كل ملف لا تتوفر فيه هذه الشروط لا يُنشر مهما كانت قيمته العلمية .

المراسلات : رئيس تحرير مجلة "**التغير الاجتماعي**" ، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر . كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة . جامعة بسكرة ص .ب ق ر 145 بسكرة 07000
البريد الالكتروني : **revue.chs @univ-biskra.dz** او **revue_chs @yahoo.fr**
الهاتف : **033501280** الفاكس : **033501282**

الفـــــــــــهرس

***كلمة مـــــدير الجامعة**

***كلمة مـــــدير المخبر**

***الدراسات السوسيولوجية ... بين النقد والوصم الإقصاء يلقي بظلاله**

***ممارسات بحثية في السوسيولوجيا العربية**

تشكل العلم وإعادة إنتاجه في الحداثة الطرفية-

د. أحمد زايد - جامعة القاهرة - **19**

***الدراسات السوسيولوجية في الجزائر**- نمط تفعيل تقليدي في مقاومة روح التحديث-

أ.د. نادية عيشور - جامعة سطيف - **41**

***علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية** (إرهاصات الماضي وتحديات المستقبل)

د. سليم درنوني – جامعة بسكرة - **83**

***إشكالية التفكير النظري في البحوث السوسيولوجية العربية**

د. أحمد موسى بدوي - جامعة بنها - مصر **101**

***أزمة الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية بين لغة الرقم ولغة الخطاب**

د. سفيان ساسي - جامعة الطارف - **127**

***الروافد الفكريةوإسهامات التنظير السوسيولوجي لرواد علم الاجتماع في العراق**

د. نبيل عمران موسى الخالدي - جامعة القادسية –العراق- **147**

*التغيير السوسيولوجي في متن تطبيقات الويب 2.0 "الحراك المجتمعي العربي نموذجا"
أ.د حسين سالم مرجين - جامعة طرابلس - (ليبيا) **175**

*نحو مقاربة حضارية بديلة _ مشكلة الحضارة عند ملك بن نبي نموذجا _
د.أحمد لعربي - جامعة أدرار - **203**

*النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي.
د.فتيحة طويل - جامعة بسكرة - **217**

*أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي بين الترسيخ الذاتي والنظامي
د. زرفة بولقواس - د. ميمونة مناصرية - جامعةبسكرة - **235**

*العلاقة بين القيادة الإدارية الناجحة وتحقيق الإبداع الإداري
د. سليمة حفيظي - جامعة بسكرة - **257**

*نظرية الأوزان الانتخابية - نحو تطوير نظريات العقد الاجتماعي الحديثة –
د. نوال بركات - جامعة بسكرة -
د. مصطفي فؤاد عبيد -الجامعة الأمريكية بالقاهرة - **273**

*نماذج عالمية لتجسيد ثقافة تنظيمية متميزة
أ.د. عبد الرحمان برقوق - د. هدى درنـــوني - جامعةبسكرة - **299**

كلمة مدير الجامعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن المتصفح للواقع المعيش اليوم يلمح منذ الوهلة الأولى مظاهر القلق والتوتر وتسارع نبضات الحياة بشكل غير مسبوق ، حيث تتسارع وتيرة التغير الاجتماعي ، وتتنوع صوره وأسبابه ومآلاته .الأمر الذي يستدعي من العقول أن تزن المواقف وأن تكتشف مسارات هذا التغير الاجتماعي في البنى والوظائف والرموز والقيم والمعايير وكل أشكال التفاعل الاجتماعي .

وفي زمن لم يعد يقبل الحديث غير الممنهج ، والبحث غير المؤصل ، والتفسير غير المبرهن ،تعتبر الدراسات السوسيولوجية بوابة الباحث لفهم الواقع ، وإدراك ظواهره ، والوقوف على مكنوناته ....لرسم مختلف الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتسيير شؤونه في شتى مناحي الحياة ، الاقتصادية والتربوية والبيئية والثقافية و... ويأتي هذا العدد استجابة لتقاطع مختلف الوقائع والأحداث التي ،ولدت ألما لدى بعض المجتمعات ، وموازيا لأحداث أخرى أفرزت واقعا أقل ميزاته الفوضى التي اكتنفت الحياة اليومية لشعوب تلك المجتمعات والدول .

ونحن كأكاديميين نرى ما لا يراه غيرنا ، نرى أن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد الذي ترسمه أفكارنا وتخطه أقلامنا وتنظر فيه بصائرنا ، والعالم الواقعي حيث تؤدي الجماعات الاجتماعية مختلف أنشطتها عبر الأفعال الاجتماعية ، والممارسات التي تصاغ بها حياتها اليومية ، إذ نجد أنفسنا بحاجة للنظريات المفسرة لهذا الكم الهائل من المعلومات التي يغمرنا بها الواقع .

وبالرجوع إلى الوراء ... إلى أولى خطوات المعرفة نحو تشكيل النظرية السوسيولوجية .... لقد تزامن التفكير بصياغة النظرية السوسيولوجية في أعقاب الثورة الفرنسية ، التي شكلت ثورة إيديولوجية ، تغير بموجبها وانهار وتفكك النظام المجتمعي ،

نتيجة تقهقر النظام الكنسي ، وفسح المجال للتفكير العقلي ليتبوأ مكانه ، حيث تفنن الرواد الاجتماعيون في تنظيم الواقع الإنساني والاجتماعي على أساس العقل ، باستخدام المناهج الطبيعية لأنها الأقرب للدقة ، بيد أن التأسيس الأكاديمي ، كانت أكبر إشكالاته كيفية بناء المجتمع الجديد "الرأسمالي " ، كيف يبنى هذا المجتمع ؟، كيف يحافظ على استقراره ؟ هذا بعد أن استوعب العقل كل حيثيات التغيير وإفرازاته ، فصاغ النظرة للمجتمع في قوالب مجردة ، سماها تارة طبقات اجتماعية ، وسماها تارة أخرى بناءات اجتماعية .

ولم تتوقف النظرية السوسيولوجية هنا ، بل ظلت تواكب كل تغيير للأحداث على الصعيد الإنساني والبشري والدولي ، ليكون التنظير حاضرا في كل المراحل ،على اختلاف أزمنتها و أحداثها ومواقعها وشخصياتها .

ونجد أنفسنا اليوم -كباحثين وأكاديميين – مطالبين - بموجب عقد تشهد عليه الشهادات الجامعية التي نحملها – أن نكون حاضرين في الميدان وبقوة ، لتتبع مختلف الممارسات الجارية على الساحة الاجتماعية ، وباستقراء التراث السوسيولوجي واستنطاقه نتمكن من إدارة دواليب الحوار حول هذه المسائل ، لعلنا نكون فاعلين بما نحمله من أفكار وقيم ومعايير قل نظيرها لدى فئات واسعة من المجتمع .

وإذ يخط زملائي وأبنائي الأساتذة من الجزائر وغيرها من البلدان الأخرى بأقلامهم سطور هذا العدد ، لانجد مناصا من مباركة جهودهم وشحذ هممهم نحو الأفق الرحب، فرحلة الألف ميل تبدأ بخطوة، << وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون >>، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس جامعة محمد خيضر. بسكرة -الجزائر

أ.د بلقاسم سلاطنية

كلمة مدير المخبر

تشهد الأمة العربية تغيرات على جميع الأصعدة، بل ثورات أدت إلى زعزعة الأنظمة القائمة، وهذه التغييرات أليست في حاجة إلى دراسات وأبحاث سوسيولوجية تكشفها وتحللها وتفسرها وتعبر عنها...؟

والتساؤل الذي يطرحه الخاصة بل وحتى العامة من الناس، هو هل عبر ّت الدراسات السوسيولوجية عن المشكلات الإجتماعية...؟ هل فعلا قامت هذه الدراسات بالدور المطلوب منها لتحليل المشكلات الإجتماعية...؟ وبالتالي السيطرة والتحكم في مسارها...؟

وإذا كنا نقر ّ اليوم بعدم رضانا على الدراسات السوسيولوجية لعدم قدرتها على تحليل الظواهر والمشكلات المتفشية في المجتمعات، وعدم قدرتها في السيطرة على هذه المشكلات، فإن عدم رضانا يعتبر مؤشرا إيجابيا يدل على شعورنا بالمشكلات.

ولعل أهم فكرة يبدأ بها الباحث الإجتماعي دراساته وأبحاثه هي الشعور بالمشكلة، ونحن أصبحنا اليوم نشعر بمشكلة تقصير الدراسات السوسيولوجية عن أداء دورها كاملا في معالجة الواقع الإجتماعي ومشكلاته.

وما هذه المجلة التي أنشأها مخبر التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة التابع لكلية العلوم الإجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة، إلا دليلا قاطعا على شعورنا بأهمية الدراسات السوسيولوجية في معالجة المشكلات الإجتماعية، وسوف نظل أوفياء لتنظيم مختلف المناسبات حتى نستطيع أن ننهض بالمجتمع عن طريق الإهتمام بالدراسات التي تدرس قضاياه، وتحلل مشكلاته.

ولمرء لا يحتاج إلى كثرة تفكير ليدرك أن الدراسات الإجتماعية في واقعنا الإجتماعي الجزائري ظلت تدور حول مشكلات ليست جديرة بالإهتمام والدراسة، كما أن ارتباط الدراسات والأبحاث الإجتماعية بالشهادات أجهض مشروع التنمية الإجتماعية الشاملة، وجعل أغلب الدراسات تلف وتدور حول نفس المشكلات، بل نجد التكرار الذي يلازم تناول هذه المشكلات، بالإضافة إلى الكمّ النظري الهائل لهذه البحوث التي للأسف لا

تتردد إلا داخل أسوار الجامعة، بل إن صلتها بالمجتمع ضعيفة وغير قادرة على استيعاب قضاياه، فمردود الدراسات السوسيولوجية أغلبه كمّي، ولا يدخل في إطار الدراسات العلمية الأصيلة، وهذا مؤشر يدل على أن هذه البحوث لا تستجيب لحاجات وقضايا المجتمع الذي تتواجد فيه، وبالتالي تحدث القطيعة بين واقع البحوث والواقع الإجتماعي المعاش، ولا ننسى واقعا آخر هو الإنقلاب الذي عرفته الدراسات السوسيولوجية في فترة سيادة التوجه الإشتراكي، الذي ارتبط فيه مسار التعليم العالي بتوجيه الإرادة السياسية.

فعلم الإجتماع عندنا كان مرتبطا بالتوجّه الإشتراكي للبلاد، فتخصص علم الإجتماع الريفي والحضري كان يومها متجاوبا مع بداية تطبيق الثورة الزراعية، ونفس الشيء بالنسبة لعلم الإجتماع الصناعي، فكانت أغلب البحوث السوسيولوجية التي أنجزت أيامها تصب كلها حول الثورة الزراعية، والتصنيع، والهجرة، والنزوح الريفي، والعاملين في قطاع الصناعة، والتعاونيات الفلاحية، وهذا ما أدّى بالدراسات الإجتماعية إلى أن تبتعد عن الموضوعية، وتدور في فلك السلطة، إلا أنه ومن حسن حظ الدراسات السوسيولوجية أن في بداية الألفية الثالثة شهدت تحررا من السلطة، فلم تعد توجهها، ولم تعد تفرض عليها توجها معينا، فتحررت من السيطرة الإيديولوجية إلى حد ما، وما عليها اليوم إلا أن تعمل جاهدة من أجل فرض معرفتها العلمية.

فعلم الإجتماع لا ينبغي النظر إليه باعتباره علما أكاديميا فحسب، بل باعتباره منتجا معرفيا يرصد الواقع الإجتماعي، ويحلله، ويفسره، بل ويساعد في رسم السياسات الإقتصادية والإجتماعية للوطن.

بل لابد من تفعيل دور الدراسات الإجتماعية في الواقع الإجتماعي، حيث يفتح المجال لشراكة قوية بين مؤسسات المجتمع والباحثين الإجتماعيين، ويتم بينها التعاون والتنسيق، وإزالة القطيعة بين المشتغلين بعلم الإجتماع وباقي قطاعات المجتمع، والمؤسسات الخدماتية، وإزالة القيود السياسية والأخلاقية أمام المشتغلين بحقل السوسيولوجيا.

وأخيرا أقول أن قدرة الدراسات السوسيولوجية على وقوفها صامدة تأتي من قدرة المشتغلين بها، فهم وحدهم يستطيعون أن يجعلوا لهذا العلم قيمة، بل ويستطيعون تشكيل

نخبة تستند على المعرفة والعلم، وتكون هي السلطة الفعلية التي تفسر وتحلل، بل وتضع الحلول لمشكلات المجتمع المعقدة والمستعصية عن الحل.

مدير المخبر

أ.د حسان الجيلاني

الدراسات السوسيولوجية ... بين النقد والوصم
الإقصاء يلقي بظلاله

تنتظم التصورات الاجتماعية والممارسات لتصنع مختلف صور الواقع ، فيبدو مبهما أحيانا ، وقاتما أحيانا أخرى ، ومبعثرا أو متناسقا أو... وخلف كل ذلك يقف الإنسان بكل ما يملك من أفكار وقيم ومعايير ...، فعلى قدر تصدع أفكاره يأتي الواقع مبعثرا ، وعلى قدر انتظام سلوكه يأتي الواقع مرتبا ، وعلى قدر سماحته يأتي الواقع جميلا يملؤه الحنو والعذوبة ...فهل يأتي يوم تنتظم الأقلام ليصير الواقع بيد العلماء يصنعونه ويصنعهم ، يبدعون في فضاءاتهوينتقدون ويصوّبون مثالبهويرتقون في مدارجه نحو الأفق الرحب ؟ ، فالمجتمع الذي يفتقد إلى ثقافة التساؤل وتذوي فيه ملكة النقد، وتخفت فيه ومضات التفكير المبدع هو مجتمع أشبه بالميت - وعلى حد تعبير **د.سفيان ساسي**- .... فحينما يغيب النقد ويصادر الفكر الخلاق يشعر العقل بحالة من الدونية تجاه ما يجابهه من مشكلات، ويغلب عليه الميل إلى استجداء الحلول الجاهزة، ويصبح لقمة سائغة تتقاذفه أفكار الآخر (الجاهزة)، وهكذا يغتال العقل.

ليس من قبيل الكربلائيات ، بل من باب الموضوعية القول أن للباحثين في هذا الفضاء الأكاديمي من الجزائر ومصر والعراق وليبيا طرائق متعددة يتواشجون فيما بينهم حيال وطأة الوصم الاجتماعي الذي منيت به الدراسات السوسيولوجية ، لكشف ثم درء منابع هذا الوصم ،إذ يختلفون أحيانا وتتمايز اتجاهاتهم الفكرية ... لكنهم يتقاطعون في رصد الواقع وتتبع مآلاته والتعبير عنه ، بعبارة أخرى يلتقون كباحثين لاعتقال اللحظات الهاربة ، التي تضمنتها الممارسات البحثية ، ومن وحي تجاربهم الخاصة وفي قالب نقدي صاغوا بأنين ضمائرهم أنماط الوصم الاجتماعي الذي منيت به الدراسات السوسيولوجية، والتي بدت كما يلي:

1 - الهوية الغربية أو الولادة العليلة للدراسات السوسيولوجية

من وحي تجربتها الطويلة والحافلة في مجال البحث والتدريس الجامعي، كتبت **أد.نادية عيشور** قائلة بأن الدراسات السوسيولوجية تشهد قطيعة مع التحديث الذي يرنو إليه كل

العالم، حيث ظلت أدواتها المنهجية قديمة، ومواضيعها تجتر نفسها ، وهو ما ينم عن مدى ضيق الآفاق بكل أبعادها، وكأن الأمر يتعلق بوجود **صبغيات وراثية في جهازنا الثقافي** تنتقل من جيل إلى جيل وتحصن نفسها بنفسها ضد كل جديد ..ونفس الرأي يؤيده **د.أحمد زايد** – بقامته الفارعة في علم الاجتماع وصيته الذائع في البحث العلمي - بتعبيره عن الواقع البحثي في علم الاجتماع وفي جل الدول العربية بأنه يميل إلى **الأنماط التقليدية الجامدة أو الحداثية المشوهة**، إذ أن هذه العلوم تستند إلى نمطين متناقضين ، إما علوم في قوالب أبوية جامدة أو منتجات بحثية مستمدة من ثقافة أطراف العالم الرأسمالي ، ونفس الرأي يؤيده **د.سفيان ساسي** بحديثه عن الجهود التنظيرية التي كُرست للبحث عن رؤية سوسيولوجية لتحقيق الفعل التنموي، غير أن هذا التنظير ظل في معظمه يدور في فلك التوجهات النظرية للمدارس الغربية الكبرى التي تبلورت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الماضيين، مما جعل أغلب النظريات الاجتماعية –إن لم نقل كلها- المدرسة في الجامعات العربية ذات مسحة غربية مرتبطة أشد الارتباط بالتاريخ الثقافي للمجتمعات الغربية ومعبرة عن خصوصياتها ومشكلاتها الفكرية، هذه النظريات تتعرض في مهدها إلى انتقادات حادة بالنظر لعدم قدرتها على استيعاب التغيرات التي يعج بها الواقع الاجتماعي الغربي فيما يتم تداول هذه النظريات على أنها حقائق ثابتة، وتوارثتها أجيال الدارسين دون تغيير أو فحص أو مراجعة، ودون مراعاة الفوارق بين المجتمعات المستهدفة، من حيث الشروط البنيوية، والخبرات التاريخية الخاصة، والعوائق المحلية أمام استيعاب وتبني النظريات والتفسيرات المستوردة من بيئات اجتماعية وثقافية مغايرة، أي أن الدراسات السوسيولوجية لا تقدم الجديد ، والسبب في ذلك هو أن هذا العلم لم يولد من رحم هذا المجتمع، ولم تصلب عوده الثقافة المحلية، وهو ما ذهب إليه **د.سليم درنوني**، وأيده **د. نبيل عمران موسى الخالدي** من **جامعة القادسية** بقوله بأن تطور علم الاجتماع في العراق لم يختلف كثيراً عن الدول النامية فموضوعه حديث بالنسبة لجميع هذه الدول وليس له جذور قومية عميقة ويجدر الذكر هنا بان هذا العلم في كثير من الدول النامية ومن بينها العراق كان قد تأثر بعلم الاجتماع الأمريكي في النظرية والمنهج ويبدو هذا واضحاً من خلال عناوين المقررات في قسم الاجتماع ونشرات هيئة التدريس التي تشير في اغلب الاحيان الى مراجع أمريكية .

2 -أزمة الإنتاج المعرفي :

يشير **د. أحمد موسى بدوي** إلى أن الدراسات السوسيولوجية في

البلدان العربية لم تستطع سد الفجوة المعرفية بينها وبين العالم المتقدم ، ويعزي ذلك إلى الضعف في قدرات التفكير النظري بسبب العديد من المشكلات البنيوية ، حيث ينتهيالباحث إلى أن الأزمة تكمن في إنتاج الأطر النظرية ، إذ أن فقدان الوعي بالمستجدات النظرية في علم الاجتماع مكّن النظريات الكلاسيكية المؤسسة لعلم الاجتماع من الحصول على مكانة معتبرة داخل البحوث الا ٔكاديمية ، ويبرز الخلل هنا حين يتم التعامل معها على أنها نظريات معاصرة .

من جهة أخرى فإن الضعف الابستمولوجي في الدراسات السوسيولوجية

يكمن أساسا في الإطار النظري ، كما أن غالبية البحوث تتعامل مع الدراسات السابقة بطريقة الاختلاف المتعسف ، وكأن عملية التحليل النظري تعني نفي هذه الدراسات من الوجود ، وكأن الباحث يريد أن يبدأ من حيث بدأ الآخرون لا من حيث ينتهون .

3 - فوبيا التنظير وعصاب الرقمنة

للغة الكتابة السوسيولوجية أثر بالغ في استيعاب الأهداف التي يرومها الباحثون ، فعلاوة على كونها حاملة الأفكار فهي أيضا طبق التقديم الذي يغري القارئ ، ويمنحه متعة تذوق المعارف والاستمتاع بها ، وفي هذا الصدد يفرد **د.سفيان ساسي** مقالا بعنوان " **أزمة الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية بين لغة الرقم ولغة الخطاب"** حيث ينعت هذه الدراسات بأنها مفعمة برقمنة الظواهر الاجتماعية وقطع الصلة مع فعل التأمل والتنظير والتأويل، التي بالإمكان أن يضيفها العقل السوسيولوجي على موضوعه ، حيث يطغى التحليل الإحصائي والمعادلات الرياضية على التحليل السوسيولوجي الذي يفسر السلوك الإنساني الصانع للظاهرة ، فيما يبدي **د. أحمد موسى بدوي** استيائه من المشكلات اللغوية لدى البحوث السوسيولوجية ، إذ أن هذه الكتابة العلمية تتصف في كثير من الأحيان بالركاكة ، وهو ما ينم عن قصور في تطوير المهارات اللغوية لدى الباحثين ، كما ويظهر ذلك جليا إزاء عجز الباحث عن تفسير المعطيات التي استقاها من الميدان في ضوء الإطار

التصوري لبحثه ، ويزداد الأمر تعقيدا في حالة عدم امتلاك الباحث للأدوات النظرية الكافية .

4 - مستويات الباحثين

يستمد البحث السوسيولوجي وصمه من مستوى باحثيه ، الذين تصفهم **د.نادية عيشور** بأنهم التلاميذ ذوو المعدلات المتدنية في شهادة البكالوريا ، وكذا الطلبة الذين تم إقصاؤهم ، أو حققوا فشلا في تخصصات أخرى ، أو المعيدون ..الأمر الذي لا يُبقي للمجتهدين وذوي الميول نحو علم الاجتماع غير تلك التي يعيرهم بها الكثيرون ممن لم يلمسوا صدى لهم في المجتمع في مواجهة مختلف الآفات الاجتماعية ، ..هذا إلى جانب فئات من طراز آخر وهم :

- **الباحثون الذين يحسبون على التيار اللائكي/العلماني**
- **الباحثون الذين يحسبون على التيار الإسلامي**
- **الباحثون المتحفظون الذين لا لون لهم ولا رائحة**

ولكل منهم نمط تفكير ونمط إنتاج .

من جهة أخرى يرى **د.سليم درنوني** بأن مصدر الحيف والازدراء للعلوم الاجتماعية يعود إلى تمييز بعض الدراسات الآتية من الغرب الرأسمالي في مقابل الطروحات ذات التوجه الماركسي أو اليسارية ، من خلال هيمنة عدد ممن المثقفين الذين كان موردهم الأول الكتابات المتوفرة باللغة الفرنسية .

5 -الأطر المعرفية والواقع الاجتماعي

تحت طائلة الوصم الاجتماعي ، وفي حضرة الصمت ...يتحول الباحث السوسيولوجي إلى مجرد لاعب في ملعب بلا جمهور ،قد يتقن ويسجل الأهداف ويصل إلى النتائج ، لكن لا جمهور يرى أو يقرأ النتيجة ...بلا حفاوة ، بلا انتقاد ، بلا منافسة..يتحول محراب الباحثين وفضاءات الإبداع وجلسات المناقشات والسجالات الفكرية إلى محاضر تحتويها الرفوف ويستوعبها الإهمال في أقسى صوره .

إذ خلف كل سطر نبرة حزن تعتري الباحثين ، لأن الأصل في الدراسات السوسيولوجية الجادة أنها تشكل أطرا معرفية تحتوي مختلف الظواهر ، وتعالج الأزمات بعد أن تكشف عن مواطن الداء ، بيد أن الإهمال الاجتماعي لمنتجات الباحثين ظل حائلا يعيق الاستفادة من خبراتهم في كل المجالات الاجتماعية والخطط التنموية .

وفي هذا السياق يأتي مقال **أ.د. حسين سالم مرجين** بشكل مميز ومختلف عن مسألة التغير الاجتماعي في العالم العربي في متن تطبيقات الويب 2.0إذ كتب يقول بأن موضوع تطبيقات الويب 2.0 التفاعلية وعلاقتها بالتغيير السيوسولوجي، من الموضوعات التي تندرج ضمن اهتمامات علم الاجتماع ،الأمر يحتاج إلى وقفة للتدبر حول أدوار ووظائف علم الاجتماع في الجامعات العربية – والليبية على وجه الخصوص، ومن جهة أخرى فإن عملية ممارسة التصفح والتفاعل مع المواقع والصفحات على الويب ينتج عنها معارف لا يمكن استيعابها وفهمها إلا من خلال الفكر بالوتالي تصبح المسافة بين الممارسة والفكر أكثر قرباً

وفي ظل تسارع التراكم المعرفي بشكل غير مسبوق ، بما يفوق قدرة النظريات على التحليل والتفسير يرسم **د.سليم درنوني** خارطة التحديات المستقبلية :

التحدي الأول :أن المعرفة الجديدة تفرز قضايا ومشكلات جديدة وتغيرات مستمرة ومتسارعة تمس القيم الإنسانية والهويات والمواطنة قد لا تكون في النطاق التقليدي للعلوم الإنسانية لكنها تمس التجربة الإنسانية عموما والتي هي محل اهتمام العلوم الاجتماعية . مما يتوجب إيجادحالة من التصالح والتعايش الإيجابي بين المجتمع وهذه المعارف .

التحدي الثاني : ويكمن في منظومة القيود الإدارية ، التي لا تراعي حاجة مختلف العلوم للتكامل فيما بينها في ظل المستجدات المعرفية الرهيبة التي ما فتئت تفرز تخصصات بينية تستدعي التعاون بين مختلف حقول المعرفة .

التحدي الثالث: وهو اعتبار العلومالإنسانية تنتمي إلى قبيل الترف الفكري والمتعة المعرفية بدلا عن العلوم الرصينة التي تسعى بمختلف تخصصاتها ومناهجها إلى الخوض في مختلف قضايا المجتمع .

- من جهة أخرى تضمن العدد مقالات أخرى تنوعت مواضيعها بتنوع ميول الباحثين ، حيث تستعرض **د.فتيحة طويل** مختلف أفكار الوظيفية الجديدة كإطار معرفي ، وكيفية عمل المجتمعات بوجود المؤسسات والأعراف ، حيث أرادت الوصول إلى فهم أكمل لعمل النسق في وجود متغيرات الواقع المعقد ، كالقرارات المتناقضة والتفاعلات والأسباب والنتائج و.والعواقب غير المتوقعة لمختلف الأفعال، الأمر الذي يتطلب تحليل هذا الواقع وفق رؤية متعددة الأبعاد ، تستند إلى التكامل بين مستويات التحليل بعيد المدى ومستويات التحليل قصير المدى.

- وفي مقالته عن مقاربة حضارية بديلة ، يستعرض **د.أحمد لعريبي** مشكلة الحضارة لدى مالك بن نبي نموذجا ، حيث أن مالك بن نبي، وإن لم يخصص لعلم الاجتماع اهتماما مفردا، فقد جاء حديثه عن موضوعه وقضاياه في شكل توجيهات وآراء عامة، تناقش السياسة التنظيمية للدولة في مرحلة الاستقلال، كما أن المفكر لم ينكب على دراسة الإشكالات النظرية والمنهجية، ولا حتى المذهبية التي أثيرت حول هذا الحقل المعرفي ، وقد خلص في النهاية إلى أن مالك بن نبي يجنح للقيم والمعايير ويوليها الأهمية القصوى في سبيل تفسير الأزمة الاجتماعية ، إذ أنه ينأى عن النزعة الوضعية بتقسيمه لعالم الأفكار إلى أفكار مطبوعة وأفكار مصنوعة ، وهي طريقة ذاتية يزاوج بها المقدس بالعملي .

- بينما تجنح الباحثتان **د.زرفة بولقواس** و **د.ميمونة مناصرية** إلى الحديث عن الممارسة المهنية للتدريس في ظل الأخلاق العالية والمواصفات المطلوبة ، حيث هدفتا إلى تحليل أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي، وذلك بالوقوف على أهمية القيم الأخلاقية بشكل عام، وأخلاقيات مهنة التدريس الجامعي بشكل خاص، فالأخلاقيات من الركائز التي تستند إليها المنظمات بما فيها الجامعة في تحقيق أهدافها، فالقوانين والأنظمة موجودة ، لكن يبقى التطبيق خاضع لقدرة الفرد على التميز بين الإلزام والالتزام.

- ما الأخلاقيات المطلوبة من الأستاذ ترسيخها عن طريق التدريس؟
- ما الأخلاقيات المطلوبة من الأستاذ ترسيخها عن طريق الإشراف؟

- ما الأخلاقيات المطلوبة من الأستاذ ترسيخها عن طريق البحث؟

حيث تخلص الباحثتان إلى أنأهمية الأخلاق تزداد في الجامعة، لأن الأستاذ الجامعي يجب أن يكون قدوة لطلابه، ومسؤولا عن تعزيز الجانب الأخلاقي لديهم، ونموذجا إنسانيا راقيا في التعامل عبر مختلف الوظائف المترابطة في مهنته، و التي تستلزم منه ترسيخها عبر روابط علمية وإنسانية، كتلك التي تربطه بخالقه و أسرته. فأخلاقيات مهنة التدريس في الجامعة الجزائرية تحتاج إلى إيقاظها من روحها، لأن متطلبات الحياة العصرية تغيرت وأصبحت تتطلب بناء شخصية سوية متكاملة في مجالات تخصصها.

- وبعيدا عن لغة التشاؤم تستعرض **دسليمة حفيظي** مواصفات القائد الناجح ودوره في تحقيق الإبداع الإداري في المنظمة ، وفيما اتسع مفهوم إدارة الموارد البشرية ليشمل أنشطة رئيسية متعددة يأتي على رأسها تحليل وتوصيف الوظائف، تخطيط الموارد البشرية، جذب واستقطاب الموارد البشرية، تنمية وتدريب الموارد البشرية. وبغية تطوير نظريات العقد الاجتماعي الحديثة كتبت **د.نوال بركات** و**د.مصطفى فؤاد عبيد** من الجامعة الأمريكية بالقاهرة مقالا يشرح كيفية قياس أصوات الناخبين بحسب العديد من العوامل (الفئة العمرية ، الحالة الاجتماعية ، عدد الأبناء،...)، وفق أوزان يتم تحديدها بواسطة أدوات رياضية إحصائية فعالة تساهم في وضع حلول جذرية للعديد من المسائل العلمية المعقدة وتؤسس لإجراء العديد من البحوث العلمية المتخصصة الهادفة لتحليل الظواهر واستنباط العلاقات والارتباطات بين العوامل المؤثرة فيها، والتي تمتد لتشمل جميع مجالات العلوم الإنسانية والطبيعية، النظرية والتطبيقية، إذبهذه الأدوات يمكن إيجاد الحلول الإبداعية لتلك المسألة لتحديد تلك العوامل وتقييم **"أوزان"** كل منها وتجميعها معا لتنتج "الوزن الانتخابي الشامل" والعادل لكل شخص بحيث يكون منصفا لكل المجتمع.

- وحرصا منهما على أهمية ثقافة المنظمة استعرض الباحثان **أ.د عبد الرحمان برقوق** و**د.هدى درنوني** نماذج عالمية لمؤسسات كان شغلها الشاغل هو الاعتناء والأخذ بثقافة المنظمة كمرتكز أساسي لتسيير شؤونها، وذلك بغية بغية إبراز أهمية ودور الثقافة

التنظيمية في تبوء المكانة التي وصلت إليها هذه المؤسسات، وكذا محاولة منها لإعطاء العبرة والقدوة لمؤسساتنا الوطنية.

ولأنه ربما من المستحيل أن توجد موضوعية ابستيمولوجية تامة ، فالبحث الفعلي يتم دائما من وجهة نظر ما ، فقد حاول صائغو هذا العدد قراءة مختلف المسائل التي تشكل وصما للدراسات السوسيولوجية من وجهات نظر متعددة ومختلفة، وحاولوا انتقادها من ضوء العوامل المحيطة والأسباب المتضمنة بالداخل وكل ما يفضي إلى الإقصاء من المشاركة في مسيرة التنمية الاجتماعية هذا إضافة إلى مقالات أخرى منوعة وهامة بأهمية المواضيع التي تطرحها، فشكرا لمن ساهم وشكرا لمن فكر في المساهمة.

رئيسة التحرير

د. ميمونة مناصرية

ممارسات بحثية في السوسيولوجيا العربية تُشكل العلم وإعادة إنتاجه في الحداثة الطرفية

د. أحمد زايد

- جامعة القاهرة – مصر

الملخص

نفترض في هذه الورقة البحثية أن المنظومة العلمية تتشكل ويعاد إنتاجها علي نفس طريقة إنتاج الحداثة البرانية في المجتمعات التي تقع علي أطرف العالم الرأسمالي. حيث يتشكل العلم هنا في نطاق أطر جامدة وقوالب أبوية، فيعيد إنتاج نفسه في حالة من الانغلاق والتوقف ،وسوف نحاول أن نفحص هذه الفرضية من خلال عرض بعض الممارسات المتعلقة بالبحوث؛ سواء في مرحلة الإعداد أو في مرحلة الكتابة.

Résumé

Nous supposons dans ce document de recherche que le système scientifique se forme et se reproduit de la manière de la production de la modernité externe dans les sociétés situées sur les abords du monde capitaliste où se produit la science dans des cadres rigides et des modèles paternels , alors , ils se reproduit dans un état de blocage et d'arrêt. Nous essayerons, ici, d'examiner cette hypothèse à partir de la présentation de certaines pratiques de recherche.. soit à l'étape de la préparation ou de la rédaction.

مقدمة :

رغم التطور الهائل في أدوات الاتصال في عصر العولمة، وتوفر المعلومات الكافية للتكوين العلمي السليم إلا أن الممارسات البحثية ما تزال تكشف عن كثير من المشكلات التي تحتاج إلي مراجعة. والمتأمل للواقع البحثي في علم الاجتماع في مصر وكثير من البلدان العربية يكتشف أنه واقع يحايث حالة من الحداثة البرانية الكسيحة التي تصيبها حالة توقف، تجعلها تجافي الانعكاسية المستقبلية، وتستعيض عنها بانعكاسية ماضوية تاريخية. فينتج عن

هذا انقطاع الصلة بعالم الحداثة الأوسع، خاصة عقل هذه الحداثة ومنتجاتها الفكرية المتدفقة، والركون إلى الأنماط التقليدية الجامدة، أو الحداثية المشوه، حتى وإن كان بها ما يثير اللغط. وتكون نتيجة هذا سوسيولوجيا محلية منقطعة الصلة بالتراكم العالمي، ولها سمات خاصة، تعيد إنتاج نفسها دون أن تكون قادرة على أن تنتج الاختلاف أو التجاوز. وافترض في هذه الورقة أن المنظومة العلمية تتشكل ويعاد إنتاجها علي نفس طريقة إنتاج الحداثة البرانية في المجتمعات التي تقع علي أطرف العالم الرأسمالي. يتشكل العلم هنا في نطاق أطر جامدة وقوالب أبوية، فيعد إنتاج نفسه في حالة من الانغلاق والتوقف. وسوف أحاول أن أفحص هذه الفرضية من خلال عرض بعض الممارسات المتعلقة بالبحوث؛ سواء في مرحلة الإعداد أو في مرحلة الكتابة.وسوف اعتمد علي التدليل علي ما سأذهب إليه علي خبرات تفاعلية مع الطلاب وعلي بيانات حول موضوعات البحوث، أو علي فحص لبحوث بعينها. وأحسب أن هذا المسعى النقدي - التفكيكي قد يساعدنا علي أن نري أنفسنا بشكل أفضل، وأن نكتشف الطرق التي تجعلنا نعيد إنتاج ما نحن مخولون لتغييره. وقبل أن ابدأ في مزيد من الشرح والتحليل أود أن أؤكد ثلاث معاني: الأول: أن هذه الممارسة البحثيةتهدف بالأساس إلى أن تكون محاولة تفكيكية تجعلنا نحسن وجودنا العلمي والأكاديمي وتدفعنا إلى مزيد من الانعكاسية والتجاوز؛ والثاني أنني –بناء على هذا- لا أهدف أن أكون واعظاً أو متحدثاً عن أزمة للعلم أو شيئاً من هذا القبيل.

أنني –عوضاً عن ذلك-أحاول أن اقرأ النص من داخله، معتبراً نفسي جزءاً لا يتجزأ منه. فالنص ينتج وعيه كما ينتج عثراته؛ والنقد الذي أقدمه هنا هو ضرب من هذا الوعي الذي يتخلق داخل النص دافعاً به إلى مزيد من الحركة.

أولا- الذهول عن المقاصد مرة أخرى

ثمة إجماع على أن المنهج العلمي، ونقصد به العملية البحثية Research Process التي يتشكل فيها مسار البحث العلمي ومكوناته، هو مسعى استدلالي وبرهاني متصل الحلقات. فالنموذج البحثي (أو البراديم البحثي)(1) هو نسق من الأفكار والممارسات المترابطة والمتصلة، يتداخل فيها الاستدلال (الاستنباط)والاستقراء سعياً نحو التحقق من الفروض(2). وبناء على ذلك يكون البحث العلمي هو مسار بين العقل والواقع، أي

مسار يبدأ من صياغة المشكلات واشتقاق الفروض منها ويمر بعملية البرهان من خلال بيانات، وينتهي بالرجوع إلى العقل مرة أخرى في عمليات التفسير أو التأويل أو كليهما معاً. وبمعنى آخر فهو مسار بين ثلاث مكونات هي الانطولوجيا، والابستومولوجيا والميثودولوجيا. أي ن معتقداتنا ورؤيتنا للعالم إلى صياغته تصورياً في نظريات وفروض، إلى الذهاب إلى الواقع إجراءً وبحثاً .أن الأمر كله هنا يتعلق بما نطلق عليه اللياقة المنهجية، فإذا سار الباحث وفقاً لنموذج بحثي فإن ممارسته البحثية تعكس قدراً من الاتساق المنطقي بين المقدمات والنتائج بين الابستومولوجيا والميثودولوجيا. فإذا شرع الباحث في صياغة مشكلة بحثية، فإن كل ما يليها من اختيار للمادة البرهانية التي تستخدم، والأدوات التي تجمع بها، والطرق التي نستخدمها في التحليل، كل هذا يجب أن ينبع من المشكلة البحثية وأن يكون متسقاً فيها.

وتبتعد الممارسات البحثية عن هذه الحالة من الاستقامة المنهجية لتقع في حالة، وسمتها من قبل بأنها حالة " ذهول عن القصد". فالباحث يسعي إلي تحقيق هدف معين في بحثه، ولكن الممارسة البحثية التي يقدمها تحيد به عن هذا الهدف وتدفعه نحو مسلك مختلف فتتفكك العلاقة بين المقدمات الفكرية وبين الإجراءات المنهجية. وأحسب أن هذه الحالة ليست بحالة بسيطة أو هينة أذا ما فكرنا فيها في ضوء عمق التفكير العلمي والمنطقي، وفي ضوء الوعي بالمعرفة العلمية المنهجية، وقدرة العقل علي أن ينتج تفكيرًا مستقيمًا منظمًا تؤدي فيه المقدمات بالضرورة إلي نتائج محددة، ويسير فيه العقل في مسار طبيعي لا ينحرف ولا ينجرف. ولقد عرضت في بحثي السابق حول هذا الموضوع تحليلا لعدد من الرسائل العلمية، وأوضحت كيف ينحرف الباحث عن قصده وهدفه، ويذهل عنه أثناء ممارسته البحثية(3).

ولكن الوعي باستقامة النموذج البحثي مايزال يغيب في كثير من البحوث، ولا يتشكل على نحو مستقيم في عقول كثير من الباحثين الشباب وكثير من الأساتذة أيضاً لا يتشكل هنا وعي علمي باستقامة النموذج البحثي وحدوده ومساره، بل أن النموذج البحثي يغيب أو يبدوا متناقضاً ومكسوراً الأمر الذي يغيرنا بمعاودة النظر في قضية الذهول عن المقاصد.

وسوف أدلل على ما أذهب إليه هنا بثلاث مواقف حول خبرات تفاعلية مع طلاب ثلاثة من الدراسات العليا بثلاث مؤسسات جامعية مختلفة.

الموقف الأول: كانت تلميذتي تدرس الماجستير في موضوع التحضر في مدينة رفح الفلسطينية؛ وجاءت إلى بتراث بحثي محلي يسود فيه عقيدة أن كل بحث يجب أن يكون فيه استمارة.لقد غابت الطالبة بعد أن سجلت شهوراً ثم جاءت بالرسالة مكتوبة بالكامل، وفيها تحليل للتحضر في مدينة رفح باستخدام استمارة تسأل الناس فيها عن مشكلات المدينة، ومشكلات الخدمات فيها. وصدمت الطالبة صدمة كبيرة عندما لقت لها أنها لم تدرس التحضر في المدينة، وإنما درست بعض اتجاهات سكان المدينة نحو الخدمات والمشكلاتوطلبت منها أن تعرف التحضر إجرائياً، وأن تحدد أبعاده (المكان، والسكان، والمساكن، والأنشطة الاقتصادية، والخدمات، والمشكلات) وأن تحاول أن توضح كيف أثر تحول المدينة على كل هذه المكونات اعتماداً على بيانات تحصل عليها من أماكن عديدة بعيداً عن الاستبيان الذي يمكن أن تستخدمه فقط في التعرف على بعض مشكلات التحضر. واستجابت الطالبة لمطالبي بعد مناقشات طويلة أكتنفها بعض نوبات الغضب، وخرجت الرسالة في ثوب مختلف معتمدة على بيانات إحصائية توضح التغيرات في حجم السكان والخدمات، وبيانات فوتوغرافية وتخطيطية توضح طبيعة العمران الحضري، وبيانات ميدانية تكشف عن تصور السكان المشكلات في المدينة. ولم تدفع هذه الخبرة الطالبة إلى مواصلة المسيرة معي، فقد اعتبرتها خبرة سيئة، وطلبت من القسم الذهاب إلى مشرف آخر في بحثها للدكتوراه.

الموقف الثاني: كان الطالب من جامعة جنوب الوادي (سوهاج حالياً)، وكان يدرس أساليب حل النزاع في قرية مصرية.ولقد جاء إلى لكي ألقي نظرة على منهجه، وعلى الأداة التي يستخدمها لجمع البيانات. ووجدت أن الاستبيان الذي يستخدمه يتجه نحو سؤال الناس عن طبيعة الاعتماد على الحل العرفي لفض النزاعات، والتوجه السلبي أو الإيجابي نحو هذا النوع من التفاوض الشعبي.وقلت للطالب إني أرى أن هذا الاختيار المنهجي لا يتلاءم مع مشكلة الدراسة، وأن بإمكانيته أن يتبع أسلوباً

كيفياً يعتمد أكثر على المعايشة والملاحظةواقترحت عليه أن يأخذ نزاعاً في إحدى القرى وأن يتتبع مسيرة النزاع بدءاً من بدايته، ومروراً بالممارسات التي أدت إلى دخوله نحو دائرة التصالح، وممارسات التصالح نفسها، وانتهاء بقرارات التصالح والشروط الجزائية المرتبطة بها وأن يعتمد على أدوات مختلفة كالملاحظة والأدوات المتعمقة وتحليل الوثائق المكتوبة، وذلك كله عبر تتبعه لمسيرة القضية التي يتم حولها التداول العرفي.وذهب الطالب، ولم يعد، ولم أعرف بعد ذلك ما إذا كان قد استمر في مذهبه القديم أم أنه أجرى البحث على هذا النحو.

الموقف الثالث: جرى هذا الموقف هذا العام (2014) مع طالب يدرس الماجستير في علم الاجتماع في جامعة الفيوم. وقد جاءني لكي أشارك معه في عينة البحث حيث يجري بحثًا بعنوان " علم اجتماع المستقبل وقضايا الشباب" وكان الاستبيان الذي يود أن أقوم بتعبئته كواحد من عينة الخبراء في علم الاجتماع على طريقة ديلفي، كان هذا الاستبيان يحوي أسئلة عن الشباب وعن التعليم وسوق العمل. ولقد رفضت في البداية بمجرد أن جاءت عيني على عنوان البحث. وجاء رفضي بقدر من الحدة الساخرة، حيث أبلغته بأني جاهل لا اعرف علم اجتماع ولا غير علم اجتماع، وأنني أوشك أن أترك هذه المهنة.لكن استجابتي خلقت لديه شعوراً بالغضب المكتوم، فراجعت نفسي وأخذت منه الاستبيان.وعندما اتصل بي حاولت أن أشرح له سبب رفضي، وسألته ما هدف بحثك؟ وأجابني بأنه كيف يدرس علم اجتماع المستقبل قضايا الشباب، فقلت له وهل الاستبيان هذا يدرس الموضوع، فقال نعم طريقة ديلفي الجديدة.فقلت له أننا ندرس هنا آراء نخبة من علماء الاجتماع في قضايا الشباب، فإذا أردنا أن ندرس علم اجتماع المستقبل ودراسة قضايا الشباب، فإن علينا أن نحلل عددًا من الدراسات في علم اجتماع المستقبل ونرى كيف نظر هذا العلم غلي قضايا الشباب. ولقد اقتنع الطالب بوجهة نظري، وقال أن عنوان الموضوع يجب أن يتغير وأن أمامه مسلكين إما أن يغير الأداة، وإما أن يغير الموضوع.إذا ما غير الأداة فسوف يعتمد على تحليل لنتائج الدراسات التي أجريت في نطاق علم اجتماع المستقبل عن الشباب. أما إذا غير الموضوع واحتفظ بالأداة الحالية فسوف يكون موضوعه سيناريوهات

المستقبل كما يتصورها المثقفون في مصر. ولكني لا ادري هل يوافق مشرفه على ذلك أم لا.

أرجو أن تكون هذه المواقف الثلاثة كافية لتوضيح استمرار حالة الذهول عن القصد، أو حالة عدم الوعي باللياقة المنهجية في تصميم البحوث. ولا شك أن ذلك يثير قدرًا كبيرًا من القلق حول طبيعة التكوين العلمي للباحثين الشباب؛ ومصداقية النتائج التي تخرج بها البحوث. والأخطر من ذلك كله استمرارية هذه الممارسات البحثية، واعتبارها ممارسات عادية وصحيحة. وعلينا إزاء هذا المشهد أن نسأل أسئلة عديدة حول هذا الخلل المنطقي: هل هو خلل في بنية العقل أم في التكوين العلمي للباحثين؟ وهل هو خلل خاص أم عام بمعنى هل هو نمط تفكير يسود المجتمع برمته أم أنه يحايث المشهد الأكاديمي؟ وما طبيعة المنتج البحثي الذي يظهر من جراء هذا الخلل؟ وما مصداقية النتائج التي تأتي من ورائه؟ أم أن هذا الخلل يعكس العجز عن استملاك أدوات العلم كتعبير عن العجز العام عن استملاك أدوات الحداثة. أم أن نمط الحداثة البرانى الذي ننتجه لا يتوقع أن ينتج أكثر من هذه النسخة من الممارسات العلمية.

ثانيًا: اختيار مشكلات البحوث وصياغتها

لن أتحدث هنا عن الالتباسات التي تكتنف تعريف مشكلة البحث رغم أهميتها. ويكفي القول بأن ثمة التباسًا واضحاً لدى كثير من الباحثين –خاصة الشباب- بين مشكلة البحث والمشكلة المجتمعية، في إطار تصور عن مشكلات البحوث بأنها مشكلات واقعية؛ كمشكلة الطلاق أو أطفال الشوارع أو غيرهما من المشكلات. وثمة لمباس آخر يراود بعض الأساتذة الذين يفرقون بين مشكلة البحث والإشكالية غير مدركين أن الفرق بينهما هو مجرد اختلاف لغوي. وثمة التباس ثالث في الطريقة التي تعرض بها مشكلة البحث وأسئلته، ورابع في الحديث عن التفرقة بين موضوع البحث ومشكلته. أقول أنني لن أتحدث هنا عن هذه الالتباسات، فجميعها يرتبط بنمط من التكوين العلمي، والطريقة التي يعاد إنتاجه بها.

عوضاً عن ذلك سوف ينصب حديثي على الطريقة التي يتم بها اختيار مشكلات البحوث في علم الاجتماع. لقد كان رايت ميلز يحذرنا من ألا نقع فريسة للأقوال

السيارة، أو ما تبثه وسائل الاتصال حول القضايا، أو حتى آراء أهل السياسة ونظرتهم إلى قضايا المجتمعولقد أكد ميلز أن كل هذه التحيزات تجعل الباحث يحيد عن قيم الحرية والعلم، ويجذب إلى بحث موضوعات سيارة قد يكون بحثها غير مطلوب حالياً(4). فثمة سيطرة، بل هيمنة، لأدوات الاتصال الحديثة، وثمة أبعاد متعددة للتداخل بينها وبين خطاب السلطة المهيمنةوغالباً ما تطرح هذه الأدوات الاتصالية والسياسية قضايا ومشكلات تري – من وجهة نظرها –أنها الأهم والأكثر جدوى. ولكن عالم الاجتماع – الذي يؤمن بقيم العلم والحرية والاستقلال – قد يري أن مثل هذه الموضوعات التي يتم التركيز عليها في الخطاب الإعلامي والسياسي تعكس تحيزاً ضد جماعات بعينها، بل أنها قد تتجه نحو تعبئة التحيز، بطريقة ظاهرة أو ضمنية، ضد فئات بعينها(5)أكثر من هذا فإن السياسة قد تطرح أسلوباً للتعامل مع مشكلة بعينها يعكس توجهًا سياسياً معينة، ويكرس لعلاقات اجتماعية معينة.

وطبقاً لذلك فإن معايير اختيار مشكلات البحوث يجب أن تكون معايير علمية وتطبيقية؛ علمية بمعنى أنها نابعة من تراكمات نظرية وإمبيريقية تدفعنا إلى تكوين فروض جديدة وأطروحات جديدة، وتطبيقية بمعني أن تكون قادرة علي المساهمة الفعالة في تغيير المجتمع إلي الأفضل.كما أن الطرق التي تعالج بها المشكلات البحثية، أو علي الأقل التوجهات النظرية التي تنطلق منها يجب أن تكون أكثر إنصافًا وعدلاً، وأكثر تحيزاً إلي درء الاستغلال، وإلي تحرير البشر من الهيمنة التي يعيشون في كنفها. ونحن هنا بصدد بعدين: الأول، يتعلق بالطريقة التي تختار بها المشكلات البحثية؛ والثاني، يتعلق بطريقة تتناول هذه المشكلة. ونحاول فيما يلي أن نلقي نظرة علي الممارسات البحثية المتصلة بهذين البعدين.

أ. اختيار المشكلات البحثية

يفترض هنا أن يكون لكل قسم خطة بحثية محكمة، وإن لم توجد يكون لكل أستاذ خطة بحثية تتعلق باهتماماته وبحوثه الشخصية. ولقد حرصت جامعة القاهرة على تطوير خطة بحثية للجامعة نشرت في مجلدين، وشارك كاتب هذه السطور في إعداد خطة بحثية لكلية الآداب ضمنت داخل الخطة العامة للجامعة. ولكن هذه الخطة

طبعت فقط ، وتم توزيعها على الكليات والأقسام، ولكنها لم تنفذ، ولم يلتزم بها أحد. ويمكن أن يكون هذا الموقف تكرر في جامعات أخرى. وهنا يثور سؤال هام حول التأسيس الأكاديمي لعلم الاجتماع، وحجم الثقة والتواصل بين الباحثين. ولقد قمت بتكوين مدونة عناوين رسائل للماجستير والدكتوراه مسجلة في ثلاث جامعات مصرية خلال السنوات الخمس الماضية. ولقد ضمت هذه القائمة مائة رسالة موزعة كالتالي: 42 عنواناً في جامعة القاهرة، و27 عنواناً في جامعة حلوان، و31 عنواناً في جامعة سوهاج. وفيما يلي نضع مدونة العناوين كاملة تحت نظر القارئ الباحث.

قائمة ببعض عناوين رسائل الماجستير والدكتوراه والمسجلة بثلاث جامعات مصرية

جامعة القاهرة	جامعة حلوان	جامعة سوهاج
التفسير السوسيولوجى للبنية الاجتماعية للعالم العربى – كيمياء جابر ابن حيان نموذجاً .	تنمية مهارات التفاعل والاتصال للأشخاص المعاقين سمعياً دراسة ميدانية بسلطة عمان	ثقافة الإنجاب وعلاقتها بالأطفال الهامشيين دراسة ميدانية علي الأطفال الهامشيين بمحافظة سوهاج
تحليل التنظيم الاجتماعي للقيادة العسكرية كلية الملك فهد البحرية (نموذجاً).	نموذج مقترح لتفعيل مهام أعضاء مجلس الشورى العماني دراسة حالة لبعض ممثلي محافظة ظفار- سلطنة عمان	أزمة الثقة وعلاقتها بالاغتراب السياسي للشباب دراسة ميدانية علي عينة من الشباب الجامعي
دور شركات البترول الأجنبية فى تنمية المجتمعات المحلية: دراسة تقويمية على المشروعات التنموية بمدينة إدكو.	اتجاهات الشباب نحو أشكال الزواج غير الرسمي: دراسة ميدانية في المجتمع المصري	جودة التكوين المهني للتعليم الفني وانعكاساته علي سوق العمل دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج
الهجرة غير القانونية فى الصحافة المصرية: تحليل مضمون لعينة من الصحف اليومية .	مكانة المرأة وملامح التغير الاجتماعي والثقافي: دراسة ميدانية بإحدى قرى محافظة المنوفية	المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بتحقيق الأمن الاجتماعي دراسة مقارنة بين الريف والحضر

الخطاب المتداول حول قضايا المرأة فى المجتمع الافتراضي تحليل مضمون لعينة من التفاعلات اليومية على الفيس بوك.	مستويات المشاركة السياسية لدى الطلبة الجامعيين : دراسة ميدانية لعينة بجامعة حلوان	رأس المال الثقافي للآباء وعلاقته بنوعية تعليم الأبناء دراسة اجتماعية علي عينة من طلاب التعليم الخاص
التحديات الثقافية لتعليم الفتاة الليبية فى الخارج : دراسة ميدانية بنى غازى.	الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على مرضى الالتهاب الكبدي الفيروسي سي: دراسة انثربولوجية	نوعية الحياة وثقافة استهلاك الدواء دراسة ميدانية علي عينة من الأسر بمحافظة سوهاج
تباين فرص الحراك الاجتماعي لدى شرائح من الطبقة الوسطى الحضرية: دراسة فى مدينة القاهرة	أساليب التنشئة الاجتماعية والثقافية لمجهولي النسب في المجتمع الكويتي: دراسة حالة لنماذج طبقية	السياسات الاقتصادية وانعكاساتها علي إهدار القوة البشرية دراسة حالة لمصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج
تأثير القيم الاجتماعية للعمالة الوافدة على الأمن الاجتماعى بالمجتمع السعودى: دراسة ميدانية فى مدينة حائل	الجرائم الالكترونية في المجتمع الكويتي.. تحليل سوسيولوجي	السياسة التعليمية وانعكاساتها علي العدالة الاجتماعية في التعليم دراسة ميدانية في محافظة سوهاج
العوامل الاجتماعية المؤثرة فى تغيير معدلات الخصوبة فى الريف السورى : دراسة ميدانية على ناحيتى شطحة والزيارة بمحافظة حماه .	المستبعدون القرويون "دراسة سوسيوانثروبولوجيه آليات الاستبعاد الاجتماعي والثقافي في الريف المصري	التغير الاجتماعي والتفكك الأسري دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر
الأسرة السورية والتفوق الدراسى للأبناء :دراسة تطبيقية على مدرسة المتفوقين بمحافظة اللاذقية .	الأبعاد الاجتماعية والثقافية لأسر الأطفال المبتسرين دراسة انثربولوجية بمدينة الإسكندرية	الأبعاد الاجتماعية لجودة التعليم الجامعي دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج

البدو والهوية القبلية :دراسة ميدانية بمحافظة الوادى الجديد	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشباب العاطلين في المجتمع المصري دراسة ميدانية في الريف والحضر	التحليل السوسيولوجي لمضمون الدعاية الانتخابية في صعيد مصر
التغيرات الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى تأخر سن الزواج "دراسة انثروبولوجية للأسباب والآثار فى منطقة القاهرة الكبرى ".	الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة دراسة سوسيوانثربولوجية	الاستبعاد الاجتماعي للمرأة في صعيد مصر دراسة علي عينة من النساء
بعض عناصر الثقافة السياسية لدى شرائح من الشباب فى المجتمع السعودى : دراسة ميدانية فى مدينة جده	آليات التغير البنائي في الأسرة الفلسطينية من (1994م-2007م) دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمحافظة رفح بقطاع غزة	نوعية الحياة لدي الطبقة الوسطى دراسة ميدانية علي بعض شرائح الطبقة الوسطي في سوهاج
أنماط المشاركة المجتمعية بالمجتمع السعودى : دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمدينة ينبع	الحركات الاحتجاجية وتغيير النظام السياسي في المجتمع المصري	رأس المال الاجتماعي لدي عينة من الجماعات الهامشية بمدينة سوهاج
الاستخدام السياسى للانترنت فى مصر	الطلاق في دولة الكويت الدوافع والآثار دراسة ميدانية	الوعي السياسي وعلاقته بالخطاب الديني لدي أئمة المساجد بمدينة جرجا
المرأة البدوية والحياة العامة دراسات حالة لبعض البدويات فى شمال سيناء	ثقافة الاختيار في الحياة اليومية دراسة ميدانية في مجتمع محلي	الثورة المعلوماتية والتنشئة الاجتماعية دراسة ميدانية علي عينة من الأسر المستخدمة للانترنت

القيم الاجتماعية التى تعكسها السينما المصرية تحليل مضمون لبعض الأفلام فى الفترة من 2005إلى 2010م	قيم الولاء والانتماء في ظل العولمة لدى طلاب جامعة الكويت دراسة ميدانية	العصبية القبلية وعلاقتها بالجريمة الانتخابية دراسة سوسيوأنثروبولوجية بسوهاج
المتغيرات الاجتماعية والثقافية للعودة للمخدرات	وسائل الاتصال والتغير الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية	دور ثورة 25 يناير في تشكيل الوعي السياسي للأطفال
الممارسات السياسية للمهمشين دراسة لتشكيل اللاحركات الاجتماعية فى الحياة اليومية	وسائل الاعلام والزواج المبكر دراسة ميدانية في المجتمع المصري	التفاوت الطبقي وثورة 25 يناير دراسة لرؤي عينة من النخبة
المحددات الاجتماعية والثقافية لزواج الشباب من غير المصريات دراسة ميدانية على عينة من الشباب	الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في فكر ما بعد الحداثة دراسة حالة فكر انتوني جيدنز نموذجاً	المجتمع الافتراضي والسلوك القيمي لدي الشباب دراسة ميدانية علي مرتادي مقاهي الانترنت
المرأة فى المجال العام المصرى دراسة ميدانية لأشكال مشاركة المرأة فى منظمات مدنية حضرية	الأخلاق والمنهج العلمي بين الاتجاه الوضعي والاتجاه النقدي في علم الاجتماع دراسة حالة لكل من ليفي بربل ويورجين هابرماس	أنماط العلاقات القرابية وعمليات التبادل الاجتماعي في المجتمع القروي
الأبعاد الاجتماعية والثقافية لعمل المرأة السعودية فى مجال الأعلام المرئى دراسة ميدانية على عينة من المذيعات العاملات فى التلفزيون	الدور الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان العراق دراسة حالة لبعض المنظمات المحلية في مدينة اربيل	التنشئة الاجتماعية وثقافة الاستهلاك دراسة مقارنة علي عينة من الشباب

الآثار الاجتماعية لسياسة الدعم الغذائى على فقراء الحضر دراسة ميدانية فى محافظة الجيزة	تأثير وسائل الاتصال الحديثة على البعد القيمي للشباب الجامعي دراسة ميدانية في جامعة صلاح الدين- العراق	التحولات الاجتماعية وخطاب الحياة اليومية تحليل سوسيولوجي لخطاب الشباب الجامعي
مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي فى مصر محاولة لبناء مؤشر مركب واختياره ميدانياً.	التفكك الأسري وجنوح الأحداث دراسة ميدانية بالمجتمع الكويتي	التباين الثقافي والمكانة الاجتماعية للمهن والحرف دراسة مقارنة بين الريف والحضر
أبعاد الذاكرة الجمعية فى المجتمع المصرى :دراسة على سرديات تذكر الشهداء.	المتحرشون خصائصهم الاجتماعية والثقافية دراسة ميدانية في القاهرة الكبرى	التنشئة الاجتماعية في الأسرة المصرية وعلاقتها بثقافة الحوار دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج
أزمة المستقبل في النظرية الاجتماعية: دراسة تحليلية في الفكر الاجتماعي الحديث	رأس المال الاجتماعي والسلوك الإنجابي في المجتمع المصري بحث ميداني مقارن	آليات الضبط الاجتماعي وإدارة الأزمات الاجتماعية دراسة ميدانية في إحدى قري سوهاج
الممارسة السياسية الحزبية في إقليم كردستان العراق دراسة للحزب الديمقراطي الكردستاني	المشكلات الاجتماعية لزواج المصريين من السوريات دراسة استطلاعية	موقف الأسر المهمشة من ثورة 25 يناير دراسة ميدانية علي عينة من الأسر بالمناطق العشوائية بمحافظة الأقصر
الثقافة الخاصة الجانحة بين جماعات أطفال الشوارع دراسة ميدانية بمدينة بنها.	دور مواقع الشبكات الاجتماعية في دعم برامج التنمية في مصر: دراسة لنماذج ميدانية	دور الدراسات العليا في تنمية المجتمع المحلي دراسة ميدانية علي أقسام علم الاجتماع في صعيد مصر
رؤى العالم والضبط الاجتماعي في الأسرة المصرية :دراسة ميدانية على عينة حضارية		بنية المجالس العرفية والضبط الاجتماعي في المجتمع النوبي

الثقافة الفرعية تابو العلاقات المثلية نموذجا		حركة رأس المال الاجتماعي في سوق العمل ومردوداته دراسة ميدانية
الوصمة الاجتماعية وأنماط المرض "دراسة عن ثقافة الوصم في مجتمع ريفي وآخر حضري		المحددات الاجتماعية والثقافية لممارسة الرياضة لدي الشباب بمدينة سوهاج
أثر العوامل البيئية والاجتماعية في الإصابة بالأورام "دراسة ميدانية في مدينة السليمانية بإقليم كردستان العراق		المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بعمل المرأة دراسة ميدانية في بعض التنظيمات الصناعية بسوهاج
آثر الانترنت وتغيير العلاقات الأسرية :دراسة ميدانية في مدينة أربيل –العراقي.		
التقييم الاجتماعي لبرامج الصحة الوقائية للمرأة والطفل دراسة ميدانية في مدينة أربيل – العراق.		
الآثار الاجتماعية المصاحبة للإقامة غير النظامية في المملكة العربية السعودية :دراسة ميدانية على عينة من الموقوفين المخالفين في مدينة الرياض		

المساندة الاجتماعية للأحداث المساء إليهم جنسيا "دراسة تجريبية على إحدى مؤسسات الأحداث فى المملكة الأردنية الهاشمية		
الصحة والتنمية البشرية :دراسة ميدانية لفاعلية الخدمات الصحية المقدمة للشرائح الفقيرة فى المجتمع المصرى		
تنمية الموارد البشرية وتأثيرها على تطوير مهارات العاملين ببعض المؤسسات الإعلامية بأبو ظبى		
الدور الاجتماعى لرجال الأعمال فى تنمية المجتمع المحلى : دراسة ميدانية لبعض مؤسسات التنمية الاجتماعية لرجال الأعمال بالقاهرة الكبرى		
الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بواقع البحث العلمى الجامعى فى المجتمع اليمنى جامعة تعز: دراسة حالة		
رأس المال الاجتماعى للنوبيين ودورهم فى خدمة بعض قضاياهم المحلية والقومية دراسة انثروبولوجية على بعض القرى النوبية بمحافظة أسوان		

الآثار الاجتماعية لبرامج التنمية البشرية دراسة تقويمية لبرنامج "بلان انترناشيونال" لتنمية بعض قرى محافظة أسيوط		
الأعلام اللولى وآثره على انتماء الشباب دراسة ميدانية على الشباب الجامعى بالقاهرة الكبرى		

وبقراءة المدونة قراءة نقدية يمكن أن نلاحظ ما يلي:

1. لا تعكس الموضوعات مدارس فكرية، بقدر ما تعكس اختيارات فردية تتحدد وفقاً لأهواء المشرفين أو لطبيعة البلد الذي ينتمي إليه الطالب (المملكة العربية السعودية – عمان – قطر..إلخ).

2. تحتل دراسات المرأة المرتبة الأولى حيث احتلت حوالي 18 دراسة (بنسبة 18% من العدد الكلي)، يليها الدراسات المتعلقة بالسياسة والمجتمع (بنسبة 17%)؛ يليها دراسات القيم، والجريمة والانحراف، ودراسات التنمية وذلك بنسبة (8%) لكل منهم على التوالي. في مقابل ذلك يأتي دراسات رأس المال الاجتماعي بنسبة، ودراسات الطبقات والحراك بنسبة (4%) لكل منهما، أما النظرية الاجتماعية، ودراسات الحياة اليومية حصلت على (2%)، ومن ثم دراسات الجسد والمجتمع، وذاكرة المجتمع والفقر حيث بلغت النسبة (1%) لكل منهم على التوالي. وتدل هذه النسب على عدم التوازن بين الموضوعات والأهم من ذلك هو سيطرة الموضوعات التقليدية مثل موضوعات القيم والمشاركة السياسية والتنمية الاجتماعية.

3. ويبدو أن عملية اختيار الموضوعات لا تخضع للتراكم العلمي أو تبني على معاناة فكرية نابعة من عمق النظرة إلي التراث النظري والبحثي والواقع المعاش، بل تنبع من الموضات البحثية التي تحركها السياسة أو يحركها الإعلام في الطالب، أو تحركها

مبادرات من المجتمع المدني. ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا تتغلب الموضوعات المتصلة بدراسة المجتمع المدني، والجندر، والعنف والتحرش، والعشوائيات على موضوعات مثل دراسة الخطاب، ورأس المال الاجتماعي، والجسد، والذاكرة. ولننظر في القائمة التالية لرسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة في جامعتين مصريتين خلال السنوات الخمس الماضية.

4. ليس هناك جماعة سوسيولوجية، أو جماعات وإنما أفراد، كل شخص بما لديه فرح. تبدو حالة التشظي هذه أشبه بحالة التشظي في المجال العام المصري، لا تواصل يخلق مجالاً عامًا، أو وسطًا فكرياً (هابيتوس)عام، يجعل أمر التواصل ممكنًا، ويجعل إمكانية التوصل إلي إجماع عام ومصلحة عامة ممكنًا. يبدو كل فرد وكأنه بطل الميدان، هو العارف الوحيد فيه، وربما المجموعات الصغيرة(هل قلت مجموعات لا بل الشلل الصغيرة) التي تنشأ فيها علاقات تبنى على مصالح شخصية، أو تبنى على الاشتراك في "ملاحم كلام"عن الناس والمجتمع والفساد والأزمة، وعن جودة أعمالهم وممارستهم، وعن طلابهم الواعدين.

5. يعمل هذا الوضع علي قطع التواصل الزمني والأفقي بين الباحثين. أقصد بالتواصل الزمني عملية التراكم العلمي عبر الزمن، حيث يبدو كل بحث وكأنه فتح جديد، ويعمل هذا لا على طمس إسهامات من فتحوا الأفاق، وقدموا خبرات بحثية ملائمة في موضوعات بعينها فقط، بل يعمل أيضًا على عدم بلورة نظريات كبرى يومًا ما. أما التواصل الأفقي فهو التواصل الآني بين الباحثين، وحدود الثقة في الآخرين وبحوثهم.

6. وفي مثل هذا السياق يتدهور رأس المال الاجتماعي داخل المؤسسات الأكاديمية، بل أن رأس المال الثقافي المتمثل في اكتساب الشهادات والمعارف العلمية يستخدم لا في الحصول على مزيدٍ منه، بل يستخدم في إعادة إنتاج علاقات تقليدية قديمة، ومنع العلاقات الحداثية من أن تخترق الجدار. لا مكان هنا للحوار والاختلاف والانطلاق إلي آفاق جديدة ورحبة من البحث والتأملوأكاد أصل في تحليلي لهذا

الظرف إلي القول بأن تجذر هذا النموذج الاستزلامي في التنشئة يضع حدودًا كبيرة على تغييره.وثمة أساتذة قلائل يحاولون أن يدفعوا بهذا التغيير إلي الأمام ولكن طريقهم لا يكون مفروشًا بالورود في كل الأحوال.

ب. تناول المشكلات البحثية

لا يتعلق الأمر فقط بنوعية المشكلات البحثية التي ينشغل بها الطلاب والأساتذة، وأنما الطريقة التي يتم بها تناول هذه المشكلات. ولقد قمت بفحص عدد من الرسائل الجامعية(حوالي 20 رسالة من جامعات مختلفة)، وحاولت أن اكتشف بعض مظاهر القصور في عرض المشكلات البحثية. اعرض فيما يلي لنماذج من الطريقة التي تصاغ بها المشكلة البحثية في أربع رسائل:

1. في بحث عن التحولات الاجتماعية وأنماط المهن عرضت إشكالية الدراسة في فقرة من ستة سطور، تحدثت عن التحولات ودورها في وجود جاذبية للنساء في أداء المهن، وبناء عليه تتحدد إشكالية الدراسة في" محاولة الكشف عن ماهية هذه التحولات ومدى تأثيرها على وجود أنماط مهن نسائية مستحدثة"(6).

2. في دراسة عن النظرية والمنهج في سوسيولوجيا ما بعد الحداثة تحددت مشكلة الدراسة على النحو التالي: "توجه الدراسة الراهنة اهتمامها إلي تناول أثر تغلل فكر ما بعد الحداثة في علم الاجتماع على كل من الرؤى النظرية والأساليب المنهجية في ذلك العلم وذلك بالتصدي للقضايا التالية(7). ثم قامت الطالبة بتحديد القضايا في ثلاثة قضايا: العوامل التي أدت إلي تغلغل فكر ما بعد الحداثة؛ وما بعد بعد الحداثة باعتبارها حركة نقدية؛ رد الفعل الفكري إزاء ما طرحته سوسيولوجيا ما بعد الحداثة من أفكار حول النظرية والمنهج.

3. وفي دراسة عن التنشئة الثقافية واستخدام الوقت لدى الأسرة المصرية، حددت الطالبة مشكلة البحث على النحو التالي: " تنبع مشكلة البحث من أهمية الموضوع، ومدى شمولية وتأثيره علي المجتمع"(8)، ثم استمرت في صفحة ونصف لتؤكد أن الوقت مورد فريد، والعلاقة بين قيمة الوقت وتقدم المجتمعات، وأن التنمية البشرية لا تأتي إلا

من خلال التأكيد على أهمية قيمة الوقت، مع تحديد سبع سمات تميز قيمة الوقت. ثم كتبت " وفي ضوء العرض السابق يمكن تحديد البلورة النهائية لمشكلة البحث فيما يلي:التنشئة الثقافية واستخدام الوقت لدى الأسرة المصرية".

4. في دراسة عن اتجاهات الرأي العام للاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة لوطنهم تحددت مشكلة الدراسة على النحو التالي: عرض الطالب لمشكلة البحث في حوالي صفحة بدأها بالبحث عن حركة التهجير والاقتلاع، وبروز ظاهرة اللاجئين، والتغيرات التي طرأت على أحوالهم بعد بداية التفاوض، ثم كتب "ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذه الدراسة وتبلورت مشكلتها في التعرف على: اتجاهات الرأي العام للاجئين الفلسطنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة"(9).

ويمكن أن نعرض نماذج أكثر من هذه، ولكن تكفي هذه النماذج لتكوين عدد من الملاحظات على الطريقة التي تصاغ بها مشكلات البحوث.

أ. غياب السؤال الإشكالي في صياغة مشكلة البحث، فهي مشكلات بغير أسئلة بحثية. صحيح أن الباحث يضع أسئلة بحثية في مكان ما من بحثه، ولكن ماذا تعني المشكلة البحثية إذا لم تكن سؤال إشكالي؟.

ب. الخلط بين موضوع البحث ومشكلته، فالطريقة التي تكتب بها المشكلة تبدو وكأنها مقدمة للموضوع أكثر من كونها صياغة للمشكلة.

ج. الخلط بين مشكلة البحث وأهميته.

د. القطيعة مع النظرية والتراث البحثي السابق، فكأن المشكلة تظهر في عقل الباحث، أو تظهر في فراغ.

هـ. عدم وجود صياغات تصورية للعلاقة بين المتغيرات تقود إلي صياغة فروض علمية.

ومع ذلك فإن هذه الجوانب المهنية لا تهمنا كثيرًا على أهميتها، فالأهم منها هو ما خلفها. أقصد على نحو مباشر عدم وضوح المشكلات البحثية في أذهان الباحثين، وعدم وعيهم بالتراث العلمي الذي يتحركون فيه. ويتضح هذا بشكل جلي عندما نكمل قراءة البحوث فنجدها مفككة لا علاقة للنظرية فيها بالنتائج الواقعية، ولا علاقة

للبحوث السابقة التي تعرض في فصل مستقل بأي صياغات للمشكلة أو للنتائج. وتبدو المسألة كلها وكأنها تتشكل على نحو باهت وسطحي، تمامًا كنمط الحداثة التي تنتج هذا العلم، حيث تؤخذ الأمور بقشورها لا بجوهرها. هنا تتقدم الرغبة في الحصول على الدرجة عملية التكوين العلمي، ويصبح البحث في العمق، والدرس على مكث من المستحيلات في الممارسات البحثية.

ثالثًا: ممارسات الكتابة: النصوص السوسيولوجية

يتذكر المرء وهو يقرأ نصوص البحوث المنشورة في رسائل الماجستير والدكتوراه أو في المجلات العلمية مقال روبرت نيست بعنوان " الكتابة السوسيولوجية كصيغ فنية"(10).أتذكر ما كتبه رايت ميلز حول دور عالم الاجتماع كمثقف قادر علي أن يخلق الوعي ويحفزه عبر قدرته علي أن يربط بين الهموم الفردية والقضايا العامة(11).كما أتذكر ما كتبه برواي Burawoy فيما يتعلق بعلم اجتماع العوام public sociology الذي يُتيح تحويل البحث الاجتماعي إلي أداة للتغيير والتحريض(12).وقد أتذكر أشياء أخري حول التأويل والسرد والنزعات الانثروبولوجية المعاصرة التي تنحو إلي كتابة النصوص الاثروبولوجية بواسطة المجتمعات المحلية ومن خلالها. يمكن تذكر كل هذا ونحن نطالع نصوص البحوث وهي تحدثنا عن المجال الجغرافي، والمجال الزمني، والمجال البشري؛ أي تحدثنا عن المكان الذي أجري فيه البحث، وزمانه، والعينة التي اعتمد عليها. كما نتذكرها ونحن نطالع هذه القسمة الرهيبة بين الأجزاء النظرية والأجزاء الميدانية، أو الطريقة التي تعرض بها الدراسة الميدانية مقطوعة الصلة بأية تحليلات نظرية، وغالبًا ما تعرض البيانات بطريقة مبسطة في شكل جداول بسيطة أو مركبة أذا كانت البيانات كمية، وفي شكل أقوال من أفواه المبحوثين أو عرض حالات دون تفسير أو تأويل إذا كانت البيانات كيفية.

وسط هذا الزخم من السكون والجمود في أبنية الكتابة، قد يظهر بعض الاختلاف ما بين حين وآخرفي هذه الحالة نجد أن شخصًا يكتب بطريقة معينة، فيأتي كل من أتى بعده من تلاميذه، ومن غير تلاميذه أحياناً ، ليسيروا علي نفس المنوال. بل أن هذه البنية الساكنة من الكتابة ما هي إلا بنية بدأها الآباء المؤسسون، وظلت كما هي حتى وقتنا

الحالي، قد يتجاوز الأمر التقليد فيصير استملاكاً للأفكار وترديدها أو الرجوع إليها دون إشارة.

وإذا ما كان التقليد هو سيد الموقف، فإن النمط الذي يتم تقليده غالبًا ما يستمر لفترة طويلة من الزمن. وقد نستعيد هنا خبرة المدرسة العلمية التي كونها الراحل "أحمد أبو زيد". فقد كان أبو زيد انثروبولوجيًا مثابرًا، قدم المدرسة الوظيفية في كتابه ذي الجزئين عن البناء الاجتماعي (المفهومات والأنساق)الذي نشر لأول مرة عام 1961. ولقد ترك هذا الكتاب تأثيرًا بالغًا علي كل ما كتب من رسائل علمية في الانثروبولوجيا بجامعة الإسكندرية؛ حيث جاءت هذه الرسائل في شكل بنائي واحد، تدرس مجتمعًا واحدًا مؤكدة علي أنساقه الاجتماعية بنفس الطريقة التي عرضها كتاب البناء الاجتماعي. وقد يبدو الأمر هنا، وكأنه تأثير طاغي للإطار الذي يتبناه الأستاذ ويغرسه في عقول طلابه. لم ينظر أحد من الطلاب (الأوائل منهم علي الأقل)في إمكانية تطوير هذا النموذج، أو حتى التساؤل حول الطريقة التي تفهم بها البنائية الوظيفية، أو التي يفهم بها مفهوم النسق (أو النظام) ولا شك أن طغيان الإطار يأتي من قوة صاحبه، وطريقته في تشكيل عقول طلابه.

ويبدو الأمر هنا –أقصد في عملية طغيان الإطار أو النموذج – أهون من عملية استملاك الأفكار والنصوص. ويقصد بعملية الاستملاك هنا؛ السطو على الأفكار والنصوص، مع الإشارة إلي أصحابها بطريقةتقل كثيرًا عن حجم ما تم أخذه أو الاعتماد عليه من النصوصويدور مستملك النص في فلك لا يحيد عنه، معاودًا الرجوع إليه بإشارة أو بغير إشارةغالبًا ما تظهر الإشارة إلي المرجع في أول الكلام، بنصه أو ملخصًا. وفي العادة يتم التغاضي عن مثل هذه الممارسات، علي خطورتها، بل أن إحدى الطالبات قد قالت لي عندما واجهتها بهذه الحقيقة أثناء مناقشتي لرسالتها: "أنا لم أنقل ... ولكن أسلوبي من كثرة إعجابي ... صار مثل أسلوبك".وقد يروق مثل هذا الكلام للأستاذ، وقد يمر دون عقاب، أو حتى توجيه لمثل هذا الخطأ –كما حدث في هذه الواقعة التي كنت طرفًا فيه.

إن الدلالة المهمة التي يمكن اشتقاقها هنا هي أن الممارسات النصية لا تقدم جديدًا إلا في النزر اليسير، ولا تحاول أن تتمرد علي البنية القديمة أو حتى علي الأساليب القديمة في الكتابة فتصبح أسيرة المألوف وكأن لسان حالها يقول "ما ترك السابقون للاحقون من

شيء"ويؤدي هذا الوضع إلي أن تصبح نصوص علم الاجتماع نصوصً ا تقليدية، ليست لديها القدرة علي الانفتاح علي الخبرات الجديدة، أو علي توليد أساليب جديدة في الكتابة أو في السرد الميدانيتبدو النصوص هنا أشبه بالبنية التي ينتجها، نصوصً ا مجهضة، غير قادرة علي أن تحدث اختراقات حداثية أو تنويعات تدل علي ثراء فكري، أو حتى تجديدات بسيطة تتواكب مع ما هو معمول به علي مستوي العالم. يتقولب الباحثون هنا داخل أطر جامدة تمامًا، كما يتقولب أضرابهم في الحياة العامة، وفي هذه الحالة تنعدم القدرة هنا أو هناك علي اختراق الإطار وهدمه وإعادة بنائه وتجديده. وتنعدم هذه القدرة لانعدام الرغبة في المكنة والاختلاف والتمايز والتجاوزيبدو الحفاظ علي الإطار هنا وكأنه حافظً ا علي مكانات وأدوار وأبنية قوة، وعلي وسط فكري معين (هابيتوس خاص) وعلي مستوي فكري ومعرفي محدد. هكذا تتشكل حالة التوقف، أو قل حالة الحداثة البرانية التي تخلق لنفسها أطرً ا جامدة لا أطرً ا مفتوحة ومتجددة ومبتكرة.

المراجع والهوامش:

(1) Pahi Lather, "Research as Praxis" **Harvard Educational Review**,Vol.56. No. 6. p.p 257-277

(2) Walter Wallace, Sociological Theory, Chicago: Aldine, 1969

(3) أحمد زايد، بحوث**علم الاجتماع في مصر وإعادة قراءة المنهج"**، ورقة مقدمة إلى ندوة المنهج في بحوث علم الاجتماع والانثروبولوجيا، قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة، 1997.

(4) C.W. Mills, **Sociological Imagination**, oxford, University press, 1959

(5) أنظر حول هذه الفكرة بالتطبيق على دراسة المشكلات الاجتماعية:

- أحمد زايد، **نحو سوسيولوجيا لدراسة المشكلات الاجتماعية** مع إشارة خاصة إلى مشكلة العمالة الواحدة في مجتمعات الخليج العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد الثالث، 1991.

(6) رشا محمد حسن حسين: **التحولات الاجتماعية وأنماط المهن النسائية المستحدثة..دراسة ميدانية بالقطاع غير الرسمي**، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2010، ص 2.

(7) مروة صلاح الدين: **النظرية والمنهج في سوسيولوجيا ما بعد الحداثة: دراسة تحليلية**، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2010، ص 16.

(8) ماريان عزمي: **التنشئة الثقافية واستخدام الوقت لدى الأسرة المصرية (دراسة مقارنة بين الرف والحضر)**، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2011، ص 16.

(9) حسن عبد الرحمن حسني البرميل: **اتجاهات الرأى العام للاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة لوطنهم (دراسة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة)**، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس، 2002، ص 7.

(10) Robert Nisbet, **Sociology as an Art From**, Oxford University Press, 1976

(11) انظر كتاب الخيال السوسيولوجي السابق الإشارة إليه.

(12) M. Burawoy, **For Public Sociology, American Sociological Review**, Vol, 70. No. 1. 2005, pp. 4-28

الدراسات السوسيولوجية في الجزائر
نمط تفعيل تقليدي في مقاومة روح التحديث

أ.د نادية عيشور

جامعة سطيف –الجزائر-

ملخص :

تقدم الورقة البحثية الحالية تحليلا مستفيضا نابعا من وحي التجربة الشخصية حول موضوع: واقع الدراسات السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية، من حيث التركيز على أهم إشكالاتها البنيوية الفوقية والتحتية (الابستيمولوجية والسياسية والممارساتية)، مع اقتراح بعض الحلول في صورة إجراءات عملية.

Résumé :

Ce document de recherche présente une analyse approfondie, issue de notre expérience personnelle, sur le thème de: la réalité des études sociologiques à l'université Algérienne, en termes de mise au point sur ses problèmes superstructuraux et infrastructuraux (épistémologiques, politiques et pratiques) et la proposition de certaines solutions sous forme de procédures pratiques.

مقدمة:

ومضت الأمل في أحلك ظلام للرداءة؛ فالأمل ليس له أجود من غذاء الجودة والإتقان، والرداءة إنما تؤازرها مضللات الصبغيات الثقافية، ونحن لا يمكن لأنفسنا أن تتوق إلا إلى ما يجعلها تصبو إلى الحس الرفيع من أمل في مقاييس ضمان إتقان كل شيء، ولا ينبغي لنضالاتنا أن تزهق إلا في سبيل بلوغ غاية المراد، ولا يمكن أن نستعجل الطلب لحاجة في نفس يعقوب إلا إذا لففناه بالمودة، وغمسناه بالرغبة الجامحة؛ تلك الرغبة في بلوغ "الحقيقة"، وذاك الجموح في إحداث "الإصلاح"..إن لم تكن هذه هي النية؛ فلن تكون أبدا غير الحقيقة الواقعية حقيقة، فالغرب بلغ مراده فيما طلب الوصول إليه، لأنه عقد النية

لجمع ثنائية: العلم والعمل بالعلم، فحدثت النهضة والإصلاح؛ وحدث التطور والرفاه، وسادت العدالة والاستقرار، أي جسد (في منظوره) منتهى غاية الإنسانية، فمتى يمكننا نحن أن نستوعب الدروس "القدوة الفاعلة، الطاقة الايجابية الدافعة، النهج السليم والصراط المستقيم" ونتحول من مجرد التقليد السلبي إلى التقليد الايجابي في حبكة وتناغم ووئام.

أولا-الممارسة السوسيولوجية؛ بهوية غربية وأبعاد الجزأرة العربية

1) واقع سياسة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر:

بذلت الجزائر مثل البلدان العربية كمصر وتونس وليبيا والمغرب مجهودات في هيكلة البحث العلمي. حيث مرت منظمة البحث الجزائرية بعدة مراحل متعاقبة ومتنوعة، بغية ربطها بالتنمية الاقتصادية. لكن نتائج السياسات المتتالية، لم تصل إلى الطموحات المرجوة. حيث نسجل تغيير منظمة البحث 15 مرة[1]. وفي العموم، يمكننا أن نقف على حقيقة وواقع البحث العلمي بصورة عامة في السياسة الجزائرية من خلال الملاحظات الآتية:

- ضعف ميزانية الإنفاق المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، هذه النتيجة..

عكست ضعف قدرة الامتصاص للأموال المتاحة، وسوء أو غياب ترشيد الإنفاق التربوي. لأن،..

مؤسسات البحث العلمي في الجزائر تشكو من اختلالات مزمنة في مجال إدارة التمويل والثغرات القانونية، والأسس ذات الطابع البارغماتي في نسيج شبكة العلاقات والارتباطات فيما بين المؤسسات البحثية والاجتماعية وحتى بين الأفراد "الباحثين" أنفسهم.

لكن نتائج السياسات المتتالية لم تصل إلى الطموحات المرجوة حيث نسجل تغيير منظمة البحث 15 مرة. الأمر الذي تولد عنه،..

الثغرات القانونية المتعلقة بتقنين سياسة البحث العلمي، في علاقته بالمحيط والتنمية وأهداف المجتمع على المدى البعيد، وليس فحسب الاقتصار على معالجة

المشكلات الآنية السطحية والتي غالبا ما تشكل أعراض لمشكلات غامضة وعميقة، وليست جوهر المشكلات المفروض حلها.إضافة إلى،..

- انخفاض مستوى تقدير البحث الاجتماعي في السياسة الجزائرية، وتهميش العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام. وهذا نتيجة لمنح قدر أكبر من الاهتمام للعلوم الطبيعية مقارنة بالعلوم الاجتماعية، وتبني النظرة الدونية من قبل المشتغلين بقطاع العلوم الاجتماعية أنفسهم.
- غياب الحرية الأكاديمية للبحث السوسيولوجي خاصة، لأسباب سياسية وتوجهات إيديولوجية ذات أبعاد إستراتيجية دولية."..نجد علم الاجتماع مباشرة بعد الاستقلال سقط في أحضان النظام وأصبح في عهد نظام الحزب الواحد وسيلة من الوسائل الدعائية، وهذا على حساب الجماهير. كما ساهم المشتغلون به وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، في غربتم واغترابهم عن ذاتهم وعن منتوج عملهم، الذي استفاد منه فقط النظام وزاد من ابتعادهم عن مجتمعهم"[2].
- عدم ارتباط مراكز ومخابر البحث العلمي والسوسيولوجي بالقطاع الخاص، مما يبلور دوره الأساسي في الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية والوطنية، واقتراح الحلول الخاصة بمشكلات سوء تنفيذ أو ضعف المخططات التنموية، و/أو ضعف المردودية الإنتاجية.
- وجود وسيط يتوسط العلاقة بين مراكز ومخابر البحث العلمي والسوسيولوجي والدولة، وذلك من خلال إدراجه تحت لواء وزارة التعليم العالي. مما يقلص من هامش حرية البحث ويقيد الباحثين ويخضع المواضيع المبحوثة للصيغة السياسية، أي تكييف البحوث وفق إرادة وتوجهات فلسفة السياسة المعتمدة في البلاد.

نضيف إلى ما سبق؛

- سيطرة النسق العرفي (منظومة الأعراف المستمدة من التنشئة الثقافية الجزائرية) على طبيعة مواقف ونمط سلوكيات الباحثين أنفسهم، سواء كانوا أساتذة، إداريين، أو أساتذة باحثين ومؤطرين للبحث، فغدت بذلك معوقات ذاتية، تطبعها سيطرة الأهواء والنزعات القبلية والعصبية على حساب المبادئ الوطنية السمحة التي

تذكيها أخلاقيات البحث، مما يقلل من شأن الموضوعية وينقص من قيمة البحث العلمي ومصداقية نتائجه. حيث نقف عند هذا في حيثيات وظروف مناقشات الرسائل الجامعية، ونشر الأعمال العلمية وبخاصة المقالات في مجلات الكليات التابعة للجامعات الوطنية الكبرى، ثم، شروط التأهيل الجامعي، والترقية العلمية وتحكيم المداخلات المقدمة للمشاركة في أشغال الملتقيات الوطنية والدولية، حتى بما فيها دراسة ملفات التربص قصير المدى أو طويل المدى، بل قد يصل الأمر إلى إسناد مقاييس معينة لبعض من الأساتذة لأسباب لا تخلو مما ذكرنا...كل هذا نرى أنه لا يخضع البتة إلى المعايير الموضوعية والاستحقاقات العلمية المحضة، التي من شأنها أن تغربل لنا الطاقات والكفاءات، وتحفز على المنافسة الشريفة في انجاز البحوث ذات الجودة العالية/النوعية ذات مواصفات عالمية.

- أسلوب التميز الصريح والضمني (المؤسس على مبدأ التفاضل) :

• التفاضل الجهوي/الاثني: يلاحظ سيادة منطق التفاضل المؤسس على الانتماء الجهوي والتعصب الاثني-العرقي، حيث نسجل بهذا الخصوص، شمول مبدأ التفاضل الجهوي على تفضيل جامعات الشمال المتحضر على جامعات الجنوب المتخلف (الصحراء)، وتفضيل الجامعات الوطنية الكبرى على تلك الصغرى ومنها المراكز الجامعية والجامعات حديثة النشأة، وتفضيل جامعات الغرب الجزائري المفرنس-الفرانكفوني على جامعات شرقه المعرب،.. حيث يقتضي التفضيل تداخل اعتبارات اجتماعية وإيديولوجية وعرقية...

• التفاضل الأيديولوجي: يؤسس مبدأ التفاضل بين أنصار المذاهب الفكرية العلمانية (التوجهات الوضعية /المتقدمة) وأنصار المذاهب الفكرية الإسلامية (التوجهات الدينية المتزمتة/المتخلفة-حسب وجهة نظر البعض).وتجدر الإشارة إلى أن ثمة ارتباطا جليا بين التوجه الأيديولوجي وبين الانتماء الاثني، حيث نقف على هذه الحقيقة؛ عبر مؤشراتها البارزة، والجامعة لأقطاب ثلاثة هي مصدر تشكل هوية معينة ومميزة (للغة الفرنسية، أمازيغ القبائل، الأيديولوجية العلمانية) في

مقابل (للغة العربية، العرب وامازيغ الشاوية، الأيديولوجية الإسلامية). وقد دارت حلبة الصراع بين هذين القطبين وتزال رحاها ثائرة إلى غاية اليوم لكن مع اكتساب قدر اكبر من المرونة والنضج.

• كما أن التمايز انسحب حتى ليشمل الثقافات الفرعية، التمييز بين الثقافة المركزية للمدن الكبرى والساحلية المطلة على مشارف الحضارات الغربية؛ والتي تنعت عادة ب(الثقافة المتحضرة والمتفتحة)، وبقية الثقافات الواردة من بعض مناطق الوطن الأخرى والمتهمة بشكل صريح أو مستتر ب (التخلف والرجعية) وتشكل مصدرا مبغضا ومقززا –في بعض الأحيان- لكثير من الناس.

• التفاضل النوعي/الجنوسي: لا يخفى على احد سيطرة منطق التفوق الذكوري في التعامل مع العنصر النسوي في المجتمعات العالمية والعربية والجزائر، فهي –إذن- مشكلة عالمية، مجسمة الأبعاد في كل مجالات الحياة (الأسرة، العمل، التعليم، المجتمع..) ومنها أيضا مجال البحث العلمي[3]، حيث تبدو معالمها جلية في التمييز الحاصل بين الباحثين والباحثات فيما يتعلق ب(نوعية المقاييس المسندة، صعوبات الترقية العلمية، إدارة المخابر، النشر العلمي، التأطير العلمي النوعي، المنح لإجراء تربصات في الخارج، التسيير الإداري والبيداغوجي، الإشراف على التظاهرات العلمية..الخ، حيازة المناصب الإدارية...)، حيث تعاني المرأة بشكل عام والمرأة الباحثة -الجزائرية- بشكل خاص من الإقصاء والتهميش لا لذنب فقط لكونها أنثى[4]. ولا بد من أن ترتب مكانتها في الدرجة الثانية، أو ربما الثالثة..التالية لمنزلة الرجل بل أكثر من ذلك فهي مطالبة بأن تبدي –أي المرأة- تصريحها العلني بقناعتها بهذا الأمر ورضوخها إليه طواعية، وهذا في مقابل حصولها على بعض التقدير والاحترام. متجاهلين في ذلك (بشكل مقصود) ما للمرأة الباحثة من طاقات وقدرات وأخلاقيات خاصة، واستعدادات قد تجعلها تتفوق في بعض الأحيان على بعض من الرجال الباحثين، (وليس كل النساء

بطبيعة الحال كما هو الحال بالنسبة لكل الرجال)، ولعل إدراك أهمية المشاركة النسوية في مجال التدريس، والتأطير، والبحث في مختلف الجامعات الوطنية، قد يغير مستقبلا من موقف مجتمع المعرفة خاصة منها على وجه الخصوص، ويؤثر ايجابيا على فعالية وتثمين دورها في الجامعة الجزائرية، ومساهمتها في تقدم البحث العلمي...

- دون إغفال الاعتبارات الاجتماعية لأصحاب النفوذ والسلطة، بغية تحقيق المصالح الشخصية والمكاسب التي تحققها مراكز ومناصب معينة. وفي هذا الإطار تجب الإشارة إلى الاعتبارات الاجتماعية المتعلقة بشخصيات سياسية وعلمية معينة على سبيل المثال لا الحصر نذكر حالة بعض من رؤساء المؤسسات الجامعية (انتماءاتهم الحزبية، الجهوية والعرقية.إضافة إلى انحدارهم الاجتماعي ومستوياتهم المادية).. يشمل إسناد المناصب، ظروف وإجراءات النشر العلمي، الترقية المهنية،..الاعتبار والتقدير الاجتماعي..

- ارتجالية القرارات الفوقية وسرعة تبدل القوانين والتعليمات الوزارية المنظمة والمسيرة للشؤون الإدارية والبيداغوجية للمؤسسة الجامعية والموضحة لكيفيات تطبيق تلك التعليمات والقرارات، وارتباطها بالظروف الدولية والمحلية. على نحو يحدث الاضطراب في التجاوب على الصعيد المؤسساتي والصعيد الشخصي لأطراف العملية العلمية (إدارة، باحثين، طلبة) مما يؤثر سلبا على طبيعة الانجاز العلمي.

- ضعف التحكم في إستراتيجية تطوير البحث العلمي: غياب منهجية علمية واضحة تتخذ كأرضية للنظر في مستقبل البحث العلمي/(مؤسساته ورجالاته، والمهتمين به، والمؤسسات المرتبطة بانجازاته المباشرة) وربطه بالمشكلات الحيوية التي تمارس الضغط الأكبر على عاتق المجتمع والدولة في الوقت الراهن، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن انطلاق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعطاء الأولوية للبحث العلمي من خلال تفعيل دور المؤسسات البحثية في الآونة الأخيرة (PNR) مثلا قد أبدى فشلا ذريعا في مسألة المقدرة على دقة التنظيم والقدرة على التحكم،

والضبط الموضوعي ، وكلها مسائل -في نظري لا يمكن تفسيرها إلا في ضوء أثر النقائص والمهازل التي سبقت الإشارة إليها).

في الحقيقة تشكل هذه التحديات أعظم العوائق في سبيل تطور البحث العلمي، وربطه بقضايا التنمية المحلية(اقتصادية والإنسانية). وهي تحديات لا يعاني منها البحث العلمي/الاجتماعي (السوسيولوجي) في الجزائر فحسب، بل هي معاناة تتقاسمها ميادين البحث العلمي/الاجتماعي في كامل ربوع العالم العربي والعالم النامي ككل. في الوقت ذاته الذي أضحت تطرح فيه اليوم أهمية مسألة التنمية البشرية والتنمية المستدامة، في مقررات وأهداف البرنامج الإنمائي هيئة الأمم المتحدة في الألفية الثالثة. وتؤكد فيه: أن تطوير المجتمع يبقى أمرا مرهونا بمدى مساهمة الدولة والجامعة، في التكفل بمشكلات التعليم العالي والبحث العلمي،من ناحيتين:[5]

- رفع مستوى المخرجات من التعليم من ذوي الكفاءة العالية.

- توفير الشروط المعنوية والمادية والقانونية.

في ضوء ما تقدم، وبما أن ما ينطبق على واقع البحث العلمي في الجزائر نجده كذلك ينطبق على واقع البحث السوسيولوجي في مراكز ومخابر البحث العلمي، فإننا نحاول في المبحث الموالي رصد أهم التحديات التي يواجهها البحث السوسيولوجي- باعتباره علما لصيقا بقضايا التنمية الاجتماعية الشاملة- والتي نعتقد بخطورتها على مسار تطور هذا العلم في حد ذاته.

2) تحديات البحث العلمي/الاجتماعي في مخابر البحث الجزائرية:

تعاني مخابر ومراكز البحث الاجتماعي خاصة والسوسيولوجي الجزائرية تحديدا عدة مشكلات وتواجه الكثير من التحديات لا تخرج عن زمرة نطاق أربع مجالات هي:

- التحديات العلمية/المعرفية:

• اتسام الأطر الفكرية الغربية في مجال *التنظير السوسيولوجي بالذاتية والتحيز* الأيديولوجي والحضاري، والصبغة السياسية، وهذا نلتمسه من مضامين

وأهداف الاتجاهات النظرية المعاصرة في علم الاجتماع[6]، وهي مسألة تبدو مكشوفة لدى المنصفين والموضوعيين من علماء الغرب ومفكريه أنفسهم (ماكس شيلر، ألان توران، جون ركس، بيير بورديو مثلا)، إن التراث السوسيولوجي ما هو إلا تراكم معرفي فكري مستمد من الواقع التاريخي للمجتمعات الإنسانية وخصوصياتها النوعية، وأنه إدراك ظرفي للوسط الاجتماعي الذي وجد فيه، وكما يقول ريمون أرون:"إن علم الاجتماع نفسه كان محاولة لتفسير المجتمع ككل من ناحية ووضع الفوارق التاريخية في موضعها الصحيح من ناحية أخرى"، وهذا يعني أن كل نظريات علم الاجتماع ما هي إلا تعبير جلي عن خصوصية المجتمعات الأم ومميزاتها التاريخية. فبالنسبة لبلدان العالم الثالث والتي تعرف المحيط والعالم العربي على وجه الخصوص؛ إن هذا العلم وإن كان هدفه الأكاديمي العلمي هو دراسة المجتمع بما يحتويه من علاقات وتفاعلات وإفرازات وظواهر صحية وأخرى معتلة- فانه بالرغم من ذلك يقوم على أنساق تحليلية تفسيرية منظمة ومعروفة تترجم رؤى وتصورات المجتمعات الغربية للظواهر الاجتماعية، التي كانت وليدة ظروف إيديولوجية وتاريخية ودينية واجتماعية خاصة لا يصح منطقيا ولا أخلاقيا إسقاطها جملة وتفصيلا على غيرها من الظواهر في غيرها من المجتمعات وفي ظل ظروف نوعية تاريخية متباينة.

• ما يقال هنا على الأطر الفكرية ينسحب أيضا على *المداخل المنهجية والمناهج وطرائق البحث السوسيولوجي*[7]. لذلك فان موضوع علمية علم الاجتماع باتيطرح إشكالية كبرى يدور فحواها حول المهمة الأساسية المسندة إليه، وهي غايته القصوى المتمثلة في تحقيق فهم أعمق وأدق لحياة المجتمع الإنساني، تسهم في تغيير وتحسين أوضاعه على النحو الأفضل. لاسيما أن الواقع الاجتماعي والثقافي يثبت جليا فشل هذا الأخير في تحقيق أهدافه الجزئية ومن ثم إخفاقه في تحصيل غايته،ما يمكن أن يسمح بالكشف عن حدود وعمق الأزمة الآنية التي يعاني منها في جل المجتمعات الإسلامية؛ بما فيها تلك التي نشأ فيها وارتوى من حقلها المعرفي وإطارها المنهجي (أي ملازمة ربط التحليل بين أزمة علم الاجتماع بوصفها مرآة عاكسة لأزمة المجتمع الغربي نفسه).

• وكما تطرح التبعية في مجال التنظير السوسيولوجي فان المسالة ترافقها أيضا في مجال مناهج البحث السوسيولوجي هي الأخرى، يقول عقيل حسين عقيل: "يعتبر المنهج هو الطريق الذي إذا حدد من قبل الباحث لابد وأن تكون من ورائه فلسفة، وتتضح فلسفة المنهج بالإجابة على السؤال لماذا يختلف البحاث أو يتفقون في التعرف على الموضوع الواحد؟ يختلف البحاث ويتفقون حسب المواضيع، والفلسفات التي من ورائها، والإطار المرجعي لكل منهم، والسبل التي يتبعونها في تحقيق الأهداف. ولهذا تستمد فلسفة المنهج من فلسفة الموضوع، فيصبغ المنهج بفلسفة الموضوع، كما تصبغ الأشياء بالألوان، مما يجعل وحدة بينهما لدرجة يصعب علينا الفصل بينهما"[8]..

• كما أن *هشاشة وضعف المناهج المعتمدة*، وعدم تطويرها بسبب اتساع الهوة بين تكوين الباحثين ومستوى أو الثقافة المعلوماتية أو تكنولوجيا المعلومات، يحول دون تطوير مستوى انجاز البحث السوسيولوجي الجاد، ومعالجة الظواهر بطريقة جيدة معمقة وهادفة،يكون لها أبعادها النفعية في واقع الحياة الاجتماعية على صعيد التنمية المحلية والوطنية. من ذلك مثلا تبني *فلسفة النظام الجديد* حاليا الذي يعرف ب(ل.م.د)في إطار إصلاح نظام التعليم العالي حيث تم استجلاب نموذج؛ لا يتوافق وإمكانات الجامعة الجزائرية، ولا ظروفها النوعية شكلا ومضمونا.

كما لم يتم توفير الأرضية من الظروف والشروط الملائمة لاحتمال إنجاحه قبل اعتماده، إذ تم الحكم على نتائجه التطبيقية بالفشل الذريع حتى قبل أن تعرف نتائجه طريقها نحو الوجود، والحاصل أن التغيير في النظام كان صوريا مس الجانب الكمي في سياسة التعليم العالي (تقليص عدد سنوات تكوين الطالب الجامعي، وما يترتب عنها من خصم لتكاليف مالية باهضة متعلقة بالمنح الطلابية، والخدمات الاجتماعية والصحية التي تقدمها في العموم مختلف الإقامات الجامعية، بالإضافة إلى تقليص حجم الساعات الإضافية للأساتذة ...)، دون أن ننسى تماشي فلسفة التكوين المعرفي وسوق العمل العالمية؛ التي لا يمكن أن تستجيب عمليا لحاجات الطلبة المتخرجين ولا لقدراتهم المتردية –نظرا لضعف التكوين-.

هذا ولا يجب أن نتناسى البعد الاقصائي لمحتوياته ولمقرراته (وان كانت لا تختلف عمليا مع محتويات النظام الكلاسيكي)، أي انتهاج سياسة مقصودة تميل إلى جعل تكوين هؤلاء الطلبة "وهم جيل الغد ومستقبله" بعيدون طواعية عما يحدث في الساحة الاجتماعية، لا علاقة لهم بآفاق التغيير ومقتضياته ولا بدورهم في توجيهه وبلورته، إذ أن هذا التكوين لا يمت بصلة إلى الواقع الاجتماعي، وفي ضوء ذلك يظل الطالب مغتربا عن واقعه، سلبيا في دوافعه.

- التحديات السياسية/المالية /القانونية:

• غياب الحرية الأكاديمية للبحث الاجتماعي والسوسيولوجي تحديدا، وهذا لقوة ارتباطه بالسياسات التعليمية، وبالأطر الفكرية، والأيديولوجية. المتضمنة في فلسفات العلوم الاجتماعية (الاتجاهات الوضعية والراديكالية)، المنافية لخصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية، وعاداتها، وتقاليدها، وأعرافها، ومنظومتها القيمية.

• ناهيك عن الاتجاهات الإيديولوجية والفكرية، التي تحد من تناول الموضوعات البحثية ومعالجة المشكلات الاجتماعية على النحو المطلوب،..

• مشكلات متعلقة بالنصوص القانونية المنظمة للبحث العلمي، في المخابر ومراكز التكوين بشكل عام، تكمن عادة في تلك الثغرات والأخطاء والتناقضات القانونية الصريحة والضمنية، المقصودة وغير المقصودة، التي من خلالها يتم كبح جماح البحث العلمي/السوسيولوجي كما تتطلبه الموضوعية العلمية،..(شروط إنشاء المخابر، معايير قبول الموضوعات البحثية، مسألة التقييم العلمي لمشروعات البحث الاجتماعي، محددات الانتقاء، تمويل الدراسات الميدانية كيفيات هذا التمويل، مشكلات طباعة ونشر وتوزيع المؤلفات العلمية، شروط التأهيل، مشكلات الفرق البحثية، مسألة تسوية المستحقات المادية للباحثين، البحث خارج الوطن، عقود التعاون مع المؤسسات البحثية الأجنبية...الخ.

• غياب نظام إدارة الجودة في الإدارة الجامعية أو المؤسسة التعليمية بشكل عام، والمؤسسات البحثية بشكل خاص. بخاصة منها في مخابر البحث العلمية الجزائرية الاجتماعية تحديدا، وهذا قد يرجع –ربما- إلى حداثة الجامعات في

الجزائر وحداثة مخابر البحث بها، وعدم امتلاكها لتقاليد وأعراف عريقة في مجال العلاقة بين مخرجات التعليم، واستراتيجيات التغيير المنشود في المجتمع، وربط القضايا الوطنية بالقضايا العالمية.

- التحديات الاجتماعية/الثقافية:

• عدم توفر إطار الثقافة العامة التي تيسر إنجاز العمل العلمي. أي غياب المناخ الاجتماعي (على مستوى الأفراد والمؤسسات) الذي يقدر قيمة العلم ويمجد العلماء، ويحترم المنجزات الفكرية والإبداعية، ويدرك احتياجات فئة الباحثين، ويساهم في تسهيل إجراءات البحوث الميدانية بالتفاعل معها بشكل مرن وموضوعي.

• تباعد الهوة بين مستوى المعرفة ومستوى التكوين العلمي المعرفي للباحثين، طبعا نتيجة للتكوين الضعيف، الذي يعتمد على برامج ومناهج دراسية تقليدية، لا تتماشى ومستوى التطور المعرفي الحاصل، خاصة في ظل التفاعل والاتصال بسبب تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ونقص التدريب، والتفاعل العلمي العربي والعالمي، وضعف روح المنافسة.

• نتيجة لما سبق، إعراض الكثير من الباحثين الجزائريين على استخدام التكنولوجيا في التعليم وفي مجال البحث السوسيولوجي، والتواصل بين المهتمين بشؤون البحث السوسيولوجي.

• اهتمام الوحدات البحثية والفرق البحثية بالكم في مقابل إهمال النوع أو الكيف، "شكل وطريقة وجدية معالجة للموضوعات المنتقاة"، نتيجة لضعف روح الرسالة الإبنانية في ضمائر أغلب الباحثين، وتأكيدهم على الطابع النفعي على المستوى الشخصي دون الاهتمام بالمصلحة العامة، ولهذا مبررات منها:ضعف الدافعية نحو الإنجاز بسبب الإحباط، وانخفاض المعنويات، وضآلة المقابل المادي وغياب التحفيز المعنوي للباحثين، ومن ثم ضعف مستوى المنافسة بينهم، هذا دون إغفال ضعف تقوى الله سبحانه وتعالى أي انخفاض الوازع الإيماني.

- بخصوص المرأة الجزائرية الباحثة، فهي تعاني (كأي امرأة أخرى) من النظرة الدونية في مجال التعليم والتكوين عموما، ومجال البحث العلمي خصوصا. وانطباع صورتها المعنوية المنخفضة على واقع البحث الاجتماعي/السوسيولوجي، وصورتها على مستوى مؤسسة المنظومة البحثية "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي"، ناهيك عن المجتمع الذي يمثل فضاء حيويا وخصبا للبحوث التطبيقية/الميدانية من جهة، ويشكل شريكا معنويا يتقاسم والجامعة منافع الإنجاز "مؤسسات المجتمع المستهلكة للإنتاج السوسيولوجي" من جهة ثانية فهي وإن كانت تتمتع بقدر لا بأس به من الإمكانات العقلية (الذكاء والتفوق في الانجاز)، والمهارات الفنية والدافعية نحو الانجاز في مجال الإنتاج المعرفي والبحثي، والتطبيقات السوسيولوجية غير أن الاعتراف الكامل الموضوعي بمجمل هذه القدرات؛ - والتي من شأنها أن تؤهلها منطقيا لتبؤ مكانة اجتماعية مرموقة، والاضطلاع بمهام صعبة على قدر كبير من المسؤولية- يبقى أمرا مرهونا بدرجة الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي، ومدى تجسيد العدالة الاجتماعية، وتمثل قيم المساواة بين الجنسين التي أقرها الشرع الحنيف منذ أربعة عشر قرنا وكرستها مبادئ النظام الديمقراطي الغربي الحديث.

ثانيا- صبغيات الموروث الثقافي في مقاومة روح التحديث؛

عملية توصيف نمطية التفكير السوسيولوجي ودلالاته المعرفية ومفرداته من خلال مختلف الأعمال المنجزة (الأطروحات والمقالات والمؤلفات والمداخلات) من قبل الباحثين السوسيولوجيين الجزائريين يدفعنا للتساؤل عن قبلة المرجعيات الأيديولوجية والفكرية والمحفزات السياسية والمجتمعية التي اخذ بمقولاتها الفكرية وتلون بألوانها واكتسى بمقاساتها. وانه لمن المعيب حقا أن لا نميز في هذا الزخم المتدفق لكم الباحثين ولو بصيصا مما هو جديد ومتفرد ومتميز (وربما نجد النزر القليل لكنه شاذ والشاذ لا يقاس عليه)، نابعا من الأنا الاجتماعية والشعور بالذات العلمية، فهو إما عملا مرآتيا لا يعدو أن يكون اسقاطيا ارتجاعيا، متنقلا كالسحاب من حال إلى حال ومن مكان إلى مكان؛ مستخدما المداخل والمنهجيات والمفاهيم والأدوات ذاتها دون مراجعة نقدية ولا حتى محاولة جادة في تحاور

ابستيمي تاريخي واجتماعي يأخذ بعين الاعتبار مجمل المفارقات في الرؤية لمسرح الأحداث الاجتماعية؛ وإما جمدا تراكميا مثقلا بالاجترار والتكرار والاقتباس، لا يغدو في ظاهره وباطنه أن يكون عملا تجميعيا تركيبيا، يتحاشى عن قصد الجديد،والمعقد، والصعب والمحظور، وهو في طبيعته أيضا لا يختلف عن أي إعمال للفكر للمفكر العادي الذي ينعت عادة بالسذاجة والعمومية والتلقائية.

فثمة قطيعة شفافة ومكشوفة؛ بين ما ينجز من أعم العلمية بعيدة كل البعد عن الاحتياجات الفعلية التي تتطلبها عملية التنمية وخدمة المجتمع، أي انفصام التكوين العلمي القاعدي عن الواقع المعيش...لكن ليس انفصالا في الصورة بل في الروح؛ ما يعني دراسة الموضوعات الأكثر حيوية ونظيرتها الأكثر روتينية أيضا بأدوات ومناهج وكيفيات تخرجها من دائرة الهدف، تماما مثلها في ذلك مثل كتابة سيناريو لقصة أسطورية، التي وان استغرقت الوقت والجهد والمال؛ وان استقطبت الإعجاب وتمتعت بالإثارة.. غير أنها في النهاية كالبداية تظل مجانبة للصواب لأنها ببساطة مجرد قصة خيالية بعيدة عن الحقيقة. فلا ملاذ هنا من التأكيد على أن الممارسة العلمية في الحقل السوسيولوجي هي تماما منفصلة عن خدمة الواقع على شاكلة التكوين القاعدي النظري الذي يتلقاه الطالب في الحصص البيداغوجية منفصلا تماما عن المحيط والواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه، ما يعنى بكلمة أخرى افتراض عدم جدواه بالأساس.

وبالعودة إلى واقع ممارسة البحث لدى الباحثين السوسيولوجيين في الجزائر نشهد قوة تأثير سلطان الموروثات الثقافية في توجيه العمل العلمي في جميع خطواته ابتداء من مرحلة اقتراح الموضوع وطرح الإشكال إلى غاية كتابة التقرير المتضمن الإجابة عن سؤال الانطلاق، حيث تتدخل هذه الموروثات في صياغة كل تفصلات البحث ناهيك عن ممارسة وظيفة التدريس والتاطير والمناقشات وغيرها من الأنشطة والواجبات المهنية، انه امتزاج محصلة التكوين والتراكم المعرفي في مستواه النظري بالموروث الثقافي المتشبع بالقيم الاجتماعية المختلفة الذي تنشئوا عليه.

علينا أن ندرك كوابح التنمية الذاتية في كياننا الذاتي؛ إنها ضلالات يتولد عن الأخذ بها الاستبقاء على حالة الجمود (الفكري والاجتماعي) بل الارتجاع بخطوات إلى الوراء، هذه

المضللات أراها بمثابة الصبغيات الوراثية في جهازنا الثقافي تنتقل وراثيا وبتنشئة غير مقصودة ولا مقصورة (على جهة واحدة) من حيث لا نشعر من جيل إلى جيل، وتتصرف على غير المحمل الجميل والنافع والراقي الذي وجدت له واستهدفها في مصادرها الأولية سواء كانت مصادر دينية أو تاريخية أو اجتماعية، ومن ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- تسويغ "الرزق على الله"، الرزاق هو الله تعالى، مرادفا للاعتقاد بفكرة"الحق الطبيعي"انه مقدر لي منذ الأزل، لا فضل لأحد فيه علي، ضميري هو وحده الفيصل فيما إذا كنت أتقاضى الحلال أم الحرام، مسالة بيني وبين ربي، لا احد يحق له أن يتدخل فيها، لا احد يجب أن يحاسبني فهو المحاسب وحده تبارك وتعالى؛
- تسويغ الآية الكريمة "إنما المؤمنون إخوة" مرادفا للاعتقاد بفكرة المساواة، فهي (من حيث الاستخدام) تنافي تماما العدالة بناء على مبدأ الاستحقاق والكفاءة،حتى انه حدث توزيع شهادات التقدير للأساتذة جميعهم دون تمييز، (كمبادرة تحفيزية من إدارة القسم) ما اعتبرته شخصيا اهانة للمجتهدين والمنضبطين.
- تسويغ "حسبنا الله ونعم الوكيل" مرادف للاتكالية والاعتمادية وتحفيز لشعار "دعه يعمل دعه يمر" فيما ليس ايجابي وجيد، فهي تنافي قواعد الضبط الاجتماعي والمحاسبة والمتابعة والرقابة،
- تسويغ "قدر الله وما شاء فعل" مرادف للرضا بما هو كائن وعدم السعي لتحقيق ما يجب أن يكون، ما يترجم بلغة أخرى انه يبقي على استدامة الجمود والركود بل ويغميه، ويقتل الإبداع ويغتصب روح المبادرة. فما هو كائن؛ قدر لا انفلات منه، وما يجب أن يكون؛ مثالي بلوغه من المحال.
- تسويغ الآية الكريمة "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا" غير منطقي لمشروعية مبررات مجانية لا يرجى منها إلا الاستمرار في إعادة إنتاج الرداءة، ومعاودة الأغلاط وإتاحة الفرص والتشجيع لتعميم الوقوع فيه.
- "ليس منا من لم يوقر كبيرنا ومن لم يرحم صغيرنا"، تسويغ لضياع الحقوق وتكريس فلسفة الظلم المبرر، ففي المحكمة العليا أمام الله فقط ثمة ظالم

ومظلوم، لا دور لاعتبارات الرتبة العلمية أوالانتماء الجهوي أوالأيديولوجي أو العرقي أواللغوي، أو متغيرات الجنس والعمر، فكلها غير مجدية. فالكبير باسم الأبوة يفعل ما يشاء دون محاسبة ودون قيد أو شرط، والصغير باسم الرحمة واستجداء العطف يرفع عنه القلم فيصير في تجرئ بلا قيود ولا حدود، أن كليهما في الحق وفي الباطل على حد سواء. وهنا تثمن مقولة "كبيرنا كبيرنا" "في مقام والدينا"، "وصغيرنا ابننا" "وليد الدار"، "واش رايحين نديرولي"، "زيتنا في دقيقنا" "الله يهديه"، "ابتعد عن الشر وغنيلو"؛ .إنها بحق دعوة لتكريس منطق النمط العائلي المفعم بالخطاب العاطفي والنبرة الإنسانية السلبية، في شبكة العلاقات الإنسانية وأسلوب التعامل مع المشكلات الداخلية ودروب التسيير بصفة عامة وحتى في مجال التكوين والتأطير والتأليف، مما يعطل فعالية واثر العقلانية الرشيدة والتسيير الحكيم في إحداث التغيير المنشود الذي تقتضيه التنمية.

- "لا ننشر غسيلنا لأ لا يراه أحد"، بدعوى التستر وعدم الإفصاح عن المشكلات واثبات المقدرة الذاتية على تسوية المشكلات الداخلية والتحكم في زمام الأمور حتى في المسائل الصعبة والتجاوزات الخطيرة، حيث يتم لفها بمبررات قانونية لإخفائها بحنكة بالغة عن عيون المراقبين، ما قد يعيق الأخذ بالعبرة، والانتفاع بطرق المعالجة، وتكريس فاعلية الضبط الرسمي وغير الرسمي، وتحويل الاهتمام من مجرد ملامسة قد تخدش سطح القشور إلى الغوص عميقا في لب التحليل لمعظم الانشغالات البحثية.
- "إدارة تسيير المشاكل"، "تغيير الحال من المحال" تكريس للرداءة"، "لو بقيت لمن سبقونا لما وصلت إلينا"" تسويغ لعدم الجدية في طلب التحسين والتطوير.
- "الوقوف من الجميع على مسافة واحدة"، وان بدا ظاهرها ينم على العدالة والمساواة في المعاملة غير أن لها مدلولا مغاير في وعاء الممارسات وهو انتهاك للعدالة ذاتها. أي معاملة الجميع مهما اختلفوا بالطريقة ذاتها(التساوي في منح تقييم المرودية مثلا).

إنها *تنشئة اجتماعية وثقافية متأصلة في وعي العقل الباطني* للممارسين، ينسحب على جميع الفئات دون استثناء في مجتمع الجامعة، حيث يظهر عبر مؤشراته الإجرائية في ممارسات الجميع من خلال المواقف الفعلية وليس مجرد الأقوال.

ثالثا- مستويات الباحثين السوسيولوجيين؛

علينا الإقرار بداية أن عملية توجيه الطلبة الجدد إلى فروع العلوم الاجتماعية إنما يتم في ضوء معايير تجعل من ترتيبها في الدرجات الدنيا وقد بات مؤكدا لدى الجميع أن أقسام علم الاجتماع في الجامعات الوطنية إنما تستقبل ضعاف القوم من الطلبة الناجحين في الباكالوريا، وأيضا المعيدين والمقصيين من المحولين من تخصصات أخرى، فهو بمثابة المستودع أو المفرغة العمومية الذي تصب فيها كل النفايات.

وبالنظر إلى فئات مستويات الباحثين السوسيولوجيين الجزائريين؛ نميز وجود ثلاثة فئات لها مستوياتها العلمية ولها خطابها الأيديولوجي- اللغوي، وطابعها الجهوي- لعرقي الخاص والمميز ، وثمة قواسم داخلية طبعا مشتركة فيما بينها تعطي البصمة العامة للمتخصصين في هذا المجال دون سواه وهذه الفئات هي:

- الباحثون الذين يحسبون على التيار اللائكي/العلماني
- الباحثون الذين يحسبون على التيار الإسلامي
- الباحثون المتحفظون الذين لا لون لهم ولا رائحة

إن مسألة «التفكير النمطي على منوال الموال الغربي ماركسي كان أو محافظ»تعرج بنا إلى التحليق عاليا نحو معالجة فلسفية في غاياتها واقعية في مؤشراتها، تتناول مقاربة ابستيمولوجية بين مجالي التنظير والواقع ؛ عبر محاولة في محاكاة إسقاطيه متعثرة تحاول قهرا أن تجد لها تموقعا في تسويغ مختلف مبررات التحليل الماكروسوسيولوجي في قلب المجتمع الجزائري بكياناتها المتعددة: التاريخي والسياسي والايكولوجي والغيبي /الديني بصفة خاصة؛ في مواجهة عنيفة مع ما هو تقليدي، ديني ورسمي وغير رسمي.

يذكرني تحليل احد الباحثين العلمانيين بتحليلات فلاسفة التنوير ورواد علم الاجتماع في نقد تعاليم الكنيسة نتيجة لما فعلته وممارسته في مناهضة العلم والعلماء ومحاربة التطور

والتقدم والمساواة وحقوق الإنسان، والاستبقاء على الأوضاع كما هي، واحتكار الذهنيات والحريات والممتلكات والخيرات، وتسويغ تعاليم المسيحية وتضخيم مكانة الكهنة وحتى النبلاء عبر ذلك، وكأنه يعالج المشهد ذاته أي ينقله كما هو شكلا ومضمونا ليناقش به حقلا معرفيا واجتماعيا ودينيا وتاريخيا مغايرا تماما وهذا العمل هو شكل من أشكال التبعية العمياء لا تغني ولا تسمن من جوع.

والملاحظ انه لا احد من الباحثين الجزائريين اللائكيين أو العلمانيين أو الشيوعيين مهما اختلفت التسمية، يمكنه أن يتجرأ على انتقاد الإسلام بوصفه دين-نموذج، حيث تتم استعاضته في الغالب بممارساته عبر معتنقيه وكيفية تسويغهم لنصوصه الأصلية الصحيحة تحقيقا لأهدافهم ومصالحهم الدنيوية تحديدا، والسبب قد يكون ما يتميز به الإسلام من الحصانة الرسمية (القانونية) وغير الرسمية (الاجتماعية) التي تجعل منه نموذجا مثاليا والدين الرسمي للدولة يحظر المساس بقدسيته.هذا دون أن نغفل ثقل ردود الأفعال غير الرسمية "قوة الاستهجان الاجتماعي" لكل متجرئ، يتجاوز حدود الأدب واللياقة في التعامل مع النصوص الشرعية، حتى ولو كانت تحت غطاء مناقشة المبادئ والقيم الإسلامية، تحت تبرير كونها تأويلات بشرية لها قابلية الخطأ والصواب وإذا كانت العلمانية التي اعتنقتها فرنسا سنة 1905عقب ثورتها الفكرية تنص على أنها تعرف الأديان جميعها لكنها لا تعترف بأي واحدة منها؛ فان مجرد الإعلان عن الإيمان بالعلمانية والانتساب إليها قد يكون مرادفا في فهوم الناس لعدم الاعتراف بالدين، ما يمكن أن يضع المنتسبين في خانة المرتدين، وحكم هذه الحالة كما هو معروف في الإسلام هو استباحة الدم أي القتل، -على هذا النحو- وكأن تاريخ المسيحية ضد العلم والعلماء إنما يدون تاريخه من جديد بحروف عربية في كتاب الحضارة العلمانية الجديدة، ويعطي لهذه المسألة التبرير المنطقي لانسحاب وتعميم الأحكام العقلانية على كل ما هو ديني وغيبي. وقد يكون هذا الأمر وهذا الخطر المحقق دافعا للهجرة من البلاد الإسلامية.

وعلى غرار دعوى التقدم المجرد من جميع القيود الأخلاقية لمنظومة القيم الدينية والعرفية؛ يتهم «التيار الإسلامي» بالأصولية التي تنم عن الميل نحو الارتجاع عن خطوات التقدم المحققة بالاحتشام، والنزوع نحو الالتصاق بالتراث بجوانبه التقليدية حتى (غير القابلة

للتوافق والتكيف والتطور)والتي لا تخدم فلسفة التنمية المعاصرة في شيء، وضمن التيار نفسه يمكننا أن نميز تشكيلات متباينة من حيث الشكل والمضمون، على غرار تشكيلات الأحزاب السياسية الممارسة للفعل السياسي. حيث يتخذ-أي التيار- من المنطلقات الدينية (الوحي الإلهي+السنة الصحيحة)لمرجعية الفكرية والمنهجية الأرضية لنسق التحليل والتفسير للظواهر الاجتماعية،فتعرض في ميزان الشرع كافة الأفكار وتمحص جميع الأحكام. غير أن الخلاف يمكن في الفهوم الإسلامية لمضامين ودلالات النصوص الشرعية وهنا يقع الخلاف وتتأزم الأمور، إضافة إلى ضعف الاجتهاد في تطوير ما عرف بعلم الاجتماع الإسلامي كمحاولة جادة في مجال التأصيل (أسلمة المعرفة الإنسانية) وإذا كان الإشكال المنهجي والنظري لم يقدم تسوية عقلانية مقنعة باعتماد الآليات والوسائل والأساليب والمبادئ الغربية وفق أوتار النغم الغربي والمنطق العلماني ؛ فان دائرة الخلاف تشتد أكثر وتتسع بين الفرقاء –الإخوان أنفسهم (الباحثون الجزائريون) فكتاباتهم لا تخرج عن إعادة إنتاج الخطاب الديني ربما باستعارة بعض المفاهيم السوسيو-غربية المنشأ بشيء من الاحتشام، لكن الجهاز المفاهيمي لم يرتقي إلى مستوى القول أن ثمة سوسيولوجيا إسلامية عربية متميزة، لها القدرة على مزاحمة الجهاز المفاهيمي للسسوسيلوجيا الغربية بعيدا عن مفردات التراث الديني.

وإذا كان هذا حال الفئتين الأكثر بروزا وأكثر تميزا في ساحة الصراع الأيديولوجي والمواجهة الفكرية (جامعات الشرق في مقابل جامعات الغرب في الجزائر، وداخل كل جامعة، وداخل كل قسم)، فما يمكن أن يقال حول دور وخصوصية الفئة الثالثة هو في الحقيقة مخجل حقا لسببين:أولها: انخفاض المستوى الفكري والافتقار إلى عنصر الكفاءة والتأهيل. وثانيها: ضعف الشخصية، وعدم القدرة على فرض الذات والإقناع (التقنيع)، والدفاع على الموقف والمواجهة، باعتماد مبررات عقلانية ومنطقية تضاهي تبريرات الاتجاه المعاكس والمعترف به أي كان، حيث يتم التموضع ضمن الحيز الذي لا يثير الإشكالات، ولا يستنطق القدرات، ولا تترتب عنه الأحكام ولا المضايقات والانتقادات، انه اتجاه لا لون له ولا رائحة، قابلية أن أكون كما يراد لي أن أكون بحسب كل الأحوال والأجواء. ومثل هؤلاء لا يعول عليهم في تطوير سوسيولوجية جزائرية حقيقية.

أما على صعيد الممارسات الإدارية للباحثين وبغض النظر عن توجهاتهم الأيديولوجية والفكرية الخاصة؛ فإنهم في الوعاء الثقافي نجدهم سواء. قاعدتهم في ذلك، الالتزام بالولاء والانتماء لجهة التعيين "شرقية شرقية...غربية غربية" مهما كان شكلها ونوعها وخطابها الأيديولوجي والفكري، وشعارهم واحد: " الولاء لموضوع الانتماء لضمان سلطة البقاء".

رابعا- الدراسات السوسيولوجية في جامعة سطيف2 نموذجا:

«أما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض»صدق الله العلي العظيم

تتحقق الجودة في التعليم العالي بتبني فلسفة الجودة الشاملة، واعتماد معايير أو مواصفات الايزو الدولية (90001)، ويتم تطبيقها عن طريق آليات تقييم وضبط الجودة (88 آلية). الهدف منها توفير ظروف عمل مثالية على درجة من الأريحية مع ندرة في الأخطاء غير العمدية (منهجيا ومعرفيا) لمجتمع الجامعة (طلبة، أساتذة، وعمال على مختلف فئاتهم)، تتحقق بمقتضى توفر أربعة شروط هي: القيادة الحكيمة،المراقبة والمتابعة الدقيقة (التدقيق الداخلي) والمعاقبة. نحاول تناول توجه جامعة محمد لمين دباغين بجامعة سطيف 2 نحو اعتماد فلسفة الجودة على مستوى (عروض التكوين، البحث العلمي، والمشاركة الاجتماعية) انطلاقا من التجربة الضيقة لقسم علم الاجتماع، وفق منهجية آثرت فيها أسلوب الجمع بين تشخيص الواقع واحتمال معالجته وفق منهجية ما هو آت:

1) واقع التدريس وعروض التكوين "بضاعة مزجاة":

لا تكفي الاجتماعات الدورية للجان البيداغوجية (مرتين أو ثلاث مرات خلال السنة)بل على الإدارة أن تسعى إلى توفير إستراتيجية لإدارة عملية التدريس من الناحية البيداغوجية في ضوئها تتحقق المتابعة والمراقبة الحكيمة في غير مضرة.الإعلان بكل شفافية عن مضامين البرامج لجميع المقاييس ويفضل الكترونيا حتى يتسنى للجميع مشاهدتها، لان معرفتها يمكن من رصد مستوى التقدم الفعلي في سير الدروس من قبل ممثلين الطلبة أولا، وأعضاء هيئة التدريس في المسار نفسه أو السنة الدراسية ثانيا، ثم ممثل إدارة القسم ثالثا،

وبهذا وفي ضوء توفير شروط عملية المتابعة والتحكم في سير الدروس كما وكيفا وبطريقة مشروعة يتم تطوير الأداء البيداغوجي والارتقاء بمستواه.

صياغة مشاريع عروض التكوين لا تحترم ضوابط العمل الجماعي كفريق متعاون بل في الغالب يتم انجاز العمل بشكل فردي كما يتم إدراج أسماء الأساتذة دون استشارتهم وسحب سيرهم الذاتية من الإدارةلتوظيفها بل تصل الأمور إلى حد طلب التوقيع من صاحبه على ورقة التوقيعات فقط بحيث لا يتسنى للموقع مراجعة المشروع كاملا وأحيانا تتم العملية في الأروقة أو قاعة الأساتذة أو عند أبواب قاعات التدريس أثناء الحصص.

كما أنه لا يخفى على احد حجم المشكلات الإدارية والحساسيات الشخصية التي تثيرها طريقة عمل فريق التكوين سيما في عملية صياغة المشروع ومناقشة مفردات البطاقات التفصيلية للوحدات بعد تحديد المحاور البحثية ابتداء، ثم معايير وأسس اختيار الأعضاء وكذا إسناد المقاييس، والأهم من كل ما سبق إسناد عملية الإشراف على مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والدكتوراه، حيث أنه كلما ارتفع مستوى المسار كلما تعقدت الأمور أكثر لتصل إلى حد الشكاوي "بدافع الإقصاء" من قبل البعض، ناهيك عن ردود الأفعال غير الرسمية كالقطيعة وتبادل الاتهامات و... أي حالة من التفكك في نسيج العلاقات الإنسانية داخل أعضاء أسرة قسم علم الاجتماع.

وبحسب تصريحات السيد رئيس الجامعة في كلمته الافتتاحية[9] وكذلك نوابه (المكلف بالبيداغوجيا والمكلف بالبحث العلمي) في مداخلاتهم العلمية انه لا علاقة لأغلب مشاريع بعروض التكوين (المقدرة 7200 عرض تكوين) بمصلحة الطلبة وبمستقبلهم المهني في سوق الشغل، إضافة إلى الأخطاء الكثيرة (منهجيا ومعرفيا) في صياغة مضامين هذه المشاريع من حيث تكرار المقاييس ذاتها التي لم تخرج إلى اليوم من ربق النظام الكلاسيكي، والخلل في إعداد المحاور والمقاييس ومضامينها، وعدم احترام الحجم الأساسي لكل مسار، وعدم الأخذ بمبدأ التكامل بين التخصصات داخل الشعبة أو التخصص أو القسم أو الكلية أو المؤسسة، أو التأسيس لمشروع فكري كبير يمكن أن يستحوذ على كفاءات ويستقطب اهتمامات عدد كبير من الباحثين والطلبة في مختلف مستوياتهم، وتمكينهم العمل كفريق في إطار وحدة متكاملة لها أبعادها العلمية والتنموية على الصعيد المحلي والوطني، وربط

اهتماماتهم عبر أهداف المشاريع وفلسفتها بالإشكالات البحثية للمخابر العلمية وتشريكهم في نشاطاتها الدورية الدورية، إنها مشاريع عروض عرجاء لم يستوي عودها بعد. وهذا ما يدعمه موقف الوزارة الوصية لرصدها ل(30) ملاحظة متعلقة بمشاريع عروض التكوين من الناحية الشكلية والعلمية. أما على صعيد الممارسة الفعلية فهناك هيكل بلا روح، قوانين بلا إرادة تفعيل، وهناك عراقيل غير قانونية، متجذرة في الموروث الثقافي لنسق العلاقات غير الرسمية على مستوى اللجان والندوات الجهوية والوطنية لإقصاء بعض الأعمال الجيدة وتمرير أعمال أخرى دونها في المستوى لأسباب مرتبة باعتبارات الجهوية والأيديولوجية والعرقية والحساسيات والأهواء الشخصية وغيرها.

2) واقع عملية تأطير (مذكرات الليسانس الماجستير وأطروحات الدكتوراه):

إن أهم ما يميز مستوى الدراسات السوسيولوجية بشكل عام على مستوى (مذكرات الليسانس، الماجستير وأطروحات الدكتوراه) هو الضعف المنهجي والضعف التنظيري وضعف القدرة على خلق الحوار بين ما هو معرفي وما هو واقعي، كيف يمكن التصدي لهذه المشكلة وما هي آليات تفعيل الجودة؟فعلا يسجل الواقع فتورا واضحا فيروح الجدية والصرامة في مستوى انجاز الرسائل الجامعية لدى الطلبة والباحثين ولدى المشرفين والمناقشين ولدى الإدارة الوصية كلهم على حد سواء، واتخاذ الظروف الشخصية خاصة ثم ظروف العمل حجة فيذلك، وفي تصوري أنتسوية هذه المشكلة لا يمكن أن يخرج عن اتخاذ الإجراءات الآتية:

- عرض مشروع الماجستير والدكتوراه قبل التسجيل للمناقشة العلنية من قبل أعضاء اللجنة العلمية أو من يقومون باقتراحهم؛ وتحديد مهلة لا تقل عن ستة أشهر لانجاز المشروع قبل التسجيل؛
- متابعة الإدارة لعملية الإشراف والتأطير خاصة في المستوى الأول (توفير فضاءات مناسبة للإشراف مع ضبط وقت مخصص له، يدرج ضمن البرنامج الأساسي الذي يكلف به للأساتذة رسميا)؛

- تشكيل لجنة من أعضاء هيئة التدريس لتقييم مستوى البحوث والرسائل في علاقتها بطرق التقييم المعمول بها في الأقسام كل سنة بعيدا عن العاطفة مع تثمين جهدها؛
- صياغة *نموذج للتقييم* لأطروحات الدكتوراه دقيق جدا، بحيث يستوفي جميع الملاحظات المتعلقة بالجانب المنهجي والنظري في كل مفاصل البحث، يكون ملزما لأعضاء لجنة القراءة؛
- المشرف المناسب في المكان المناسب، والبحث الجيد يعني مشرف جيد وطالب جيد، وما هو جيد يعني نوعي وإتقان، المشرف الذي يثبت عدم جدواه يعني عقبة في طريق نظام الجودة فهو لا يستحق منحة الإشراف؛
- آليات تكريس أخلاقيات المهنة الرشيدة والعقلانية، ما يعني محاربة الثقافة العامة والسوقية التي تسوغ للخطاب العاطفي والفعل الخيري (قد يبدو ظاهره رحمة لكن باطنه في أصله نار)؛
- اقتراح مناقشة أولية قبل الفعلية من قبل أعضاء اللجنة العلمية لتصويب البحث والرفع من مستواه.
- النقد العلمي لا نكاد نلمسه إلا في المناقشات العلنية للأطروحات فقط، وعادة يكون من جهة الأعضاء المناقشون دون السماح ضمنيا بالتحاور والطالب المنجز للبحث.

والغريب انه كلما تقادم القسم رافقه تقهقر مستمر في مستوى انجاز البحوث في جميع المستويات (ليسانس ، ماجستير ودكتوراه).كما تم تسجيل ملاحظة وهي انعدام سلوك التتلمذ أي التنشئة العلمية والأكاديمية للباحثين من جيل الكبار إلى جيل الصغار، فثمة قطيعة أو شبه قطيعة في الاهتمام بالبحث العلمي ونماء المعرفة بل التواصل والمرافقة المعرفية للآباء (كبار الأساتذة) تجاه الأبناء (صغار الباحثين من الشباب بصفة عامة) وهذا اثر سلبا على حركية العلم وعلى حراكه صعودا.بل أدى إلى قتل روح الإبداع لدى الذين هم قلة ندرة في كل شيء (الإبداع، الدافعية نحو الانجاز، الإتقان، الحماس، الالتزام والانضباط، الجدية، صدق الأخلاق والإخلاص في العلم والعمل..).

3) واقع الاندماج في فرق البحث:

لوحظ ميدانيا الإقبال الكبير للأساتذة على تشكيل فرق البحث العلمي وصل إلى حد التزاحم وتكرار العضوية في عدد من الفرق، بسبب ما يدره من امتيازات مالية وتجهيزات مكتبية والكترونية يعني امتيازات شخصية. وفي مقابل ذلك ثبت الانعكاس السلبي لهذه العضوية على أداء البعض من ذوي رتبة أستاذ مساعد أ (الرجال والنساء)، حيث ترتب عليه تأخير غير مبرر في انجاز أطروحة الدكتوراه خلال المدة القانونية المحددة لها، لجوء اغلبهم إلى طلب التمديد (سنتين إضافيتين) برغم ضغوطات وزارة التعليم العالي. إذ يتحجج الكثير بالضغوطات البيداغوجية الكثيرة التي ترهق كاهلهم، إلى جانب الظروف الشخصية الصحية والاجتماعية والسكنية لكن هذه الضغوطات ليس لها على ما يبدو- مفعول قوي في كبح إقبالهم واندماج ضمن فرق بحثية.

وعلى قدر ما يمكن اعتبار انه من النجاعة أن يكون البحث الجماعي مشتقا أو جزءا من العمل الفردي (أطروحة الدكتوراه) على قدر ما يمكننا تصور نتائج عكسية غير متوقعة مؤذية لروح فريق العمل، ومعوق للأداء الجماعي قد يترتب عليها استحالة الانسجام والعمل في وئام (صراع محول) ما يعني بلغة أخرى انجاز الحد الأدنى الذي يتطلبه البحث دون مستوى. وتسوية هذه المشكلة تكمن في استئصالها قانونيا بوضع قيود التزام لهذه الفئة من الباحثين تحدد لهم إمكانية الاندماج في حالة إثبات قدرتهم على إنهاء أطروحاتهم في آجالها القانونية عبر تعهد كتابي.

4) فاعلية منح التربص:

تستهدف منح التربص التي يستفيد منها اغلب الأساتذة الجزائريين بمختلف رتبهم تحسين خبرتهم ومستواهم العلمي والبيداغوجي، وهي تعني في مخيال البعض فترة نقاهة وترفيه من ضغوطات العمل والضغوطات الشخصية أيضا، بالنسبة للبعض الآخر هي لا تعدو أن تكون فرصة (التسوق) لاستجلاب واقتناء الكثير من الألبسة والهدايا وقليل من الكتب، واكتشاف المجهول والمرغوب فيه من خلال زيارة الأماكن والآثار التاريخية، واخذ صور تذكارية جميلة، ولآخرين وهم قلة قد تكون فسحة من الحرية الشخصية بعيدا عن القيود الأخلاقية التي تفرضها عيون الرقابة الاجتماعية، أما الفئة الأخيرة فهي في نصب

وتعب من جمع للكتب، إلى تدوين للمعلومات، إلى سعي لتحديد الزيارات العلمية لمناقشة أهم الأعمال العلمية، إلى السعي الحثيث لتحقيق الأهداف العلمية المبرمجة من التربص والمخطط لها سلفا.

لقد أضحت رسائل الاستقبال الشغل الشاغل والهدف الذي يؤرق الجميع، تستجلب بطرق شتى والحصول عليها أحيانا يتطلب العناء الكثير (قبول إذلال، تقديم هدية، دعوة لملتقى، مساومات "تجلب لي واجلب لك")، وهكذا طريقة لا يمكن أن يراعى فيها غالبا ما يجب أن يحققه إجراء التربص من فائدة علمية للباحث أو للمؤسسة المستقبلة أو حتى للجهة المرسلة تبهج النفوس قبل الأنظار، بل أحيانا تمنح رسائل استقبال لا تمت بصلة لتخصص الباحث صاحب الطلب أي من أقسام وكليات مغايرة، أما التقارير فلا يخفى على احد أنها أصبحت تنجز قبل السفر وتقدم للتوقيع في أول زيارة للجامعة المستقبلة. وهذا بشهادة الكثير من المسؤولين، حتى أن الاهانات وقلة التقدير التي تعرض لها الكثير من الباحثين الجزائريين في الجامعات الأجنبية سواء عند طلب رسائل استقبال لعشرات من الزملاء، أو لطلب التوقيع على التقارير لم تكن كافية لردعهم وتغيير موقفهم من التربص على غرار أعباء بيداغوجية أو علمية أخرى ربما هي في تقديري لها فائدة أعظم مع حفظ كرامة الباحث كانسان.

هذا دون أن نغفل المدة المخصصة لإجراء التربص (10 أيام) هي تأكيد واكبر إثبات قطعي على فشل هذه التربصات في تحقيق أهدافها العلمية "التنشئة الأكاديمية" بل هذا الإجراء أراه نوعا من التقنين للنتائج السلبية لها، فهل هذه حقيقة مدة كافية للبحث والاكتشاف؟ وإذا كانت الإجابة بلا فلما تضيع المليارات دون جدوى؟ ولما لا يتم تحويلها في إقامة مشروع للسكنات الوظيفية او نوادي علمية يتم عبرها نماء الفكر وإثراء النقاش المثمر بشكل معمق ومتكامل؟ وأين دور نقابات الأساتذة في المؤسسات الجامعية التي لا يمكنها إلا مناقشة القشور والمطالب والحقوق دون المساس بالواجبات وحتى الحقوق الراقية.

5) واقع المؤتمرات، الندوات والأيام الدراسية:

في تقديري أن تنظيم هذه التظاهرات العلمية لا يستجيب لتطلعات المشاركين ويشبع حاجتهم المتجددة إلى معرفة الجديد وحل إشكالات مبهمة لا تزال تفرض حيرتها على ذوي الألباب (وبناء على ما هو غالب على ظن جميع الأساتذة) أنها مجرد أعراس تقام هنا وهناك للقاء الأحبة والأصحاب، وإجراء استثنائي للتنفيس عما هو روتيني، ومجال للإنفاق كمؤشر على الانجاز، وفسحة أمل بالنسبة للباحثين الراغبين في الترقية العاجلة وبخاصة الشباب ناهيك عن فرحة الاستئثار بمحفظة جلدية وقلم أنيق وللتفاخر بل ثمة صورا مثيرة وجذابة تنشر على صفحات الفايسبوك.إن اغلب ما يميز الأعمال العلمية للمتدخلين اجترار الأفكار والمعارف ذاتها، دون مراجعة نقدية ولا بصمة إبداعية، مع تجنب الموضوعات المقلقة والمزعجة، المثيرة للجدل والحساسيات، وتلك التي من المحتمل أن تقتضي المتابعة القضائية والأخلاقية.

لا نخجل من القول أن هناك ملتقيات داخلية على وزن الأعراس القرابية؛ لا يجب أن يسمع بها إلا من تلقى دعوة للمشاركة في آخر اللحظات، ولا يتم الإفصاح عنها تجنبا للحرج الذي قد يسببه الإقبال الكبير للراغبين في المشاركة من غير المرغوب فيهم (من الناحية الجهوية أو العرقية أو الأيديولوجية)، وهناك ملتقيات تفتح أبوابها لجميع الناس لكن معايير القبول لديها قد لا تخلو من نوايا المصلحة الذاتية وقيم البراغماتية للقائمين على تنظيم التظاهرة أو بعضهم.

وهناك تظاهرات أخرى تنتزع منا فعلا الاحترام والتقدير لحرصها على تحقيق الأهداف النبيلة الرامية إلى تنمية الأداء، والارتقاء بمستوى المعرفة وتفعيل دورها عمليا في ارض الواقع،من خلال ترجمة التوصيات والاقتراحات إلى إجراءات فعلية تسهم في معالجة المشكلات القائمة ومنها على سبيل المثال لا الحصر مختبر الوقاية والارغنوميا بجامعة بوزريعة. (التوسع في الإعلام والتواصل مع جميع الباحثين من يتوسم فيهم حسن المشاركة، قبول الأعمال بناء على احترام مقاييس ومعايير علمية محضة ليس لها علاقة باعتبارات الجهوية أو الأيديولوجية أو العرقية أو.بل تحتكم إلى الكفاءة العلمية ونوعية الأفكار وقدرتها على منافسة نظيرتها من المشاركين الغربيين، تثمين الجهود على مستويين: الأول: نشر

الأعمال الممتازة والجيدة، الثانية:رفع الانشغالات إلى الوزارات الوصية وترجمتها إلى قوانين (في بعضها مما تستجيب له سياسة الدولة خاصة في تعديل القوانين الجديدة (المشروع التمهيدي الأخير)، ثم تشكيل حلقة وصل وتفاعل مباشر مع مؤسسات غربية (البرتغال واسبانيا نموذجا) تعمل على نشر الأعمال العلمية باللغة الانجليزية في مجلات عالمية مصنفة وفق معايير الايزو الدولية، طبعا بعد تحكيمها وبشكل دوري بالنسبة لكافة الكفاءات التي سبق وان شاركت في هذه التظاهرات.

فيما يتعلق بالطلبة ومدى تفاعلهم مع التظاهرات فتبقى مسالة مرهونة بمدى نجاعة هذه التظاهرات في الاهتمام باهتمامات الطلبة وانشغالاتهم ليست فقط البيداغوجية بل ما تعلق بحياتهم كلها خارج الوعاء العقاري للجامعة، حيث تمت شوهد ميدانيا زج الطلبة زجا وإجبارهم قهرا على حضور الملتقيات خاصة في بدايتها، والهدف الظاهر على ما يبدو إنما هو ملء القاعات واستقبال الضيوف خاصة إذا كانوا شخصيات أجنبية ورسمية من السلطات المحلية، وهم بهذا الشكل لا يشكلون سوى طرف اكسسواري تزين بها قاعات المحاضرات الكبرى على حد تعبير أحدهم(ملتقى الحكم الرشيد مثلا)، وعلى غرار هذا الإجراء الذي يمكن تجاوزه من خلال إشراكهم في اختيار موضوعات التظاهرات العلمية في إطار مشروع كبير تتغذى عليه روافد تخصصية؛ تشكل اهتمامات متعددة لتخصصات متنوعة ومتكاملة ضمن شعبة علمية واحدة، ما يجعلها تستأثر باهتمام الكبير وتحض بإقبال الكثير، دون إكراه أو اضطرار إلى غلق القاعات والمكاتب الإدارية تماما كما حدث في اليوم الدراسي"العنف والمخدرات في الوسط الشبابي".

6) ظروف إجراء التأهيل العلمي للباحثين في الجامعات الجزائرية:

ما لاحظناه رغم ضآلة التجربة في المجال وبشكل عام في اغلب الجامعات هو تكريس عقلية "تحقيق المصالح الشخصية" بكل الطرق والأساليب المتاحة والتي تغذيها صبغيات الموروث الثقافي، عبر سلسلة العلاقات غير الرسمية،بكثير من الطرق الملتوية وغير القانونية واللاأخلاقية التي تزين وتلمع بتسميات واهية مضللة؛ تغير شكلها ولونها وطعمها، وتغلف رداءتها، وتعطر روائحها القذرة كالرشوة باسم القهوة والهدية، والاحتيال باسم القفازة،

والنفاق باسم المجاملة، والسلبية باسم الطيبة فعل الخير،و..وغيرها كثير ومعلوم، حيث سجلنا في هذا المجال ما يأتي:

. التنافس والهرولة إلى تقديم الملف للترشح، حتى أن الكثير منهم هو من يتولى تسليم الملفات للخبراء والتدخل الشخصي للتعجيل بالتقارير بالتواطؤ مع المسئولين المضلعين في العملية؛

. مطبوعة + مقال يعني ترقية في أذهان وتصور الجميع؛

. عدم اكتراث المترشح بمستوى الأعمال متدني في العموم ودون المستوى المطلوب؛

. إدراج الأعمال قبل تاريخ المناقشة والترقية لإبراز كثافة العمل نظرا لقلته؛

. تكرار مضمون الأعمال ذاتها في المقالات والمداخلات والمطبوعات والأيام الدراسية تحت عناوين مختلفة دون تطوير أو تنقيح أو حتى إحالة. وهذا نوع من التحايل على القوانين المنظمة لشروط الترقية؛

. اغلب المقالات التي يتم التقدم بها في التأهيل منسوبة إلى مجلة المؤسسة التي ينتسب إليها المترشح ما يعني تدخل عوامل غير عادية في نشر المقال، وأحيانا نجد المترشح عضو هيئة علمية أو تحرير للمجلة التي نشرت له، ما يعني تميزها بالضعف العام؛

. تتم اغلب متابعة الأعمال المنجزة في إطار النسق الإنساني والقرابي والجهوي والعرقي والأيديولوجي والمؤسساتي المحلي ما يعني ؟؟؟ ما لا يقال.

7) الإنتاج العلمي:

المستوى العلمي والإنتاج النوعي في حقول المعرفة الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة والسوسيولوجية بصفة خاصة لا تزال –في عمومها- دون المستوى المطلوب، ونقف على هذه الحقيقة من خلال مجمل الأعمال العلمية للباحثين (أساتذة وطلبة)، على مستويات عدة منها:

8) المجلات الأكاديمية:

. فلسفة وسياسة النشر العلمي:

إما أن تكون كلاما يرافقه فعلا وهذا ما يجب أن يكون وهو نموذج المجلات الغربية التي تتقيد بمعايير الايزو في البحث العلمي "مدرسة شيكاغو مثلا" وإما أن تكون كلاما

ظاهره رحمة وباطنه عذاب، إذ يخالف مستواها غاياتها تماما، وإما أن يحلق طموحها عاليا وبعيدا في ارتفاع لا يمكن أن يرتقي إليه احد، لأنها ببساطة لا تأخذ في الحسبان المستوى الفعلي للباحثين بعيدا عن فقه الواقع (الكفاءة) وإما أن تكون (مقبرة للفكر) تغبن بل تدفن فيها كل الطاقات الإبداعية على وزن رمي النفايات التي لا حاجة لأحدنا بها.

- المستوى النوعي للمقالات العلمية والدراسات:

زيارة خفيفة لتاريخ المنظرين والمفكرين الاجتماعيين نجدهم يصنفون العلوم ومراتبها بحسب قيمتها وبعدها الإنساني، حيث يحتل العلم النظري أسمى المراتب تليه العلوم (الدنيوية)العملية أو التطبيقية، لكن بالعودة إلى زمننا عصر عولمة العولمة وما بعد حداثة الحداثة نجد انقلاب الآية؛ إذ أضحت البحوث التطبيقية تستأثر بالأهمية المحورية في مجال البحث والنشر بفعل تدعيم سياسات البحث العلمي على خلفية الاقتداء والاحتفاء بالفلسفة التحليلية التجزيئية أو الذرية التي تنتهجها أم الدنيا في العصر الحديث "أمريكا"، لذا فان الترحيب بالدراسات التطبيقية في المجلات الوطنية وفي المؤتمرات وفي مراكز البحث الوطنية فتح أبوابه على مصراعيها تحت شعار "الأولوية للبحوث التطبيقية". مبتورة من جذورها المعرفية التاصيلية والتي تشكل الأرضية+الأساس لتحصيل فهم معمق ومتكامل للظواهر في ارتباطاتها بمستويات عدةمن شانه أن يمكن من توخي الحلول غير الجدية والطرق والأساليب المضللة، لان ما كانت بدايته خاطئة فان مآله لا ريب الخسارة المحققة.

فعليا؛ يمكن الإجماع على اعتبار مستوى البحوث في العموم متدني، والغريب تقديم مقالات أشبه بتقرير الباحث لموضوع بحثه يوم المناقشة دون زيادة ولا نقصان، فأصبحت الطريقة السهلة والسلسة لتحرير البحوث والدراسات الميدانية في غالبها إما أن تكون ملخصات أو تقارير أطروحات الدكتوراه، أو بحوث أنجزها الطلبة (في إطار عملية الإشراف) في مستوى الليسانس أو الماجستير يعمل على إدراج محسنات عليها وإضافات إليها ثم التقدم بها إلى النشر، والأكثر غرابة أن كثيرا من الباحثين يقومون بنشر دراسات ميدانية قد تصل إلى ثلاثة بحوث في خضم فترة زمنية قصيرة قد تمتد إلى سنتين أو ثلاث، بينما البحث الأساسي (الدكتوراه) لا يستوفي انجازه مدة أربع سنوات وغالبا ما يحتاج إلى

تمديد سنتين. وما يقال على اعتماد مذكرات الطلبة يمكن أن ينسحب أيضا على المقالات والمداخلات المشتركة بين الأساتذة وطلبة الدراسات العليا خاصة.

- نوعية الخبرة:

ما يثبط تثمين المحاولات الجادة من قادة المؤسسات العلمية، وما يجهد الأقلام النوعية لدى الباحثين المستبسلين؛ إنما هو خيبة الأمل التي ولدتها الخبرة المستهترة، التي لا تكترث بسياسة المجلة ولا بأهدافها النبيلة، ولا بطموحها الرسالي، وفي هذه المسألة تفصيل فهناك:

- الخبراء غيرالأكفاء؛ على كثرتهم فاجتهادهم والتزامهم لا يسمن ولا يغني من جوع
- الخبراءالأكفاء الجادين، على قلتهم، فان جهودهم لا تحدث في الواقع أمرا
- الخبراءالأكفاء المهملين؛ في تقصيرهم مضرة وفي التزامهم منفعة وتثمينهم مسالة واجبة.

هنا لا نجد بدا من طرح أهمية إيجاد آليات قانونية لتثمين جهود المحكمين والخبراء، ودفع مستحقاتهم، لأنهم دعامة في التأسيس لفلسفة الارتقاء بالمستوى النوعي للمجلات والأعمال العلمية، أو تفريغهم لغرض انجاز الخبرة والتكميم مع خفض الحجم الأساسي للتدريس.مثلهم مثل أولائك الذين يشغلون مناصب إدارية وعلمية.

◀المطبوعات البيداغوجية:

مبادرة تشكر عليها وزارة التعليم العالي، بوصفها إجراء تحفيزي جيد له انعكاس ايجابي على أداء الأستاذ المضطر لتطوير مستوى محاضراته في المقاييس التي يؤطرها، وكذا للطلبة وحتى للباحثين في سلك الأساتذة المبتدئين، على أن يراعى فيها تحقيق أدنى الشروط العلمية والمعرفية والمنهجية، غير انه ثبت واقعيا الانجاز دون المستوى المطلوب بسبب الاستعجال في الحصول على الترقية في وقت قياسي، تذلل كل الصعوبات التي يفترض أن تواجه الباحث في إعداد هذا العمل المهم عبر الاستنجاد بأساليب وطرق غير قانونية ولا أخلاقية يمكن أن تساعده في تحقيق ادني الشروط في صورتها الشكلية، دون المحتوى، حيث تقوم العلاقات الإنسانية والشخصية - باسم الصداقة والأخوة والزمالة

والعائلة الجامعية والجيرة والجهوية والانتماء العرقي.إلى غير ذلك - بدور حيوي كبير الفعالية في تقويض تلك الصعوبات وخلق أفضل الظروف لتمرير الأعمال عبر الهيئات الرسمية وتحقيق المراد (الترقية)الذي لا يمكن أن يحقق مرادهالأسمى (العلم).

في ظل مثل هذه الظروف ومثيلاتها المحفزة على إعادة إنتاج الرداءة العلمية نلاحظ نماء لا نظير له في مجال المنافسة الشديدة في أوساط الباحثين التي قد تصل أحيانا إلى حد التزاحم والتدافع من اجل الترقية بغية تحصيل الحوافز سواء المادية منها أو الإدارية.

◀المؤلفات الشخصية والجماعية:

ما يعكر هدوء نفسي ويثير مخاوفي على مستقبل المستهلكين غير الواعين من الباحثين في الجيل الجديد عموما؛ إنما هي تلك *المطبوعات البيداغوجية* والتي على كثرتها فهي ذات مستوى علمي متدني جدا على الصعيدين التنظيري والفكري والمنهجي. وهذا برأييأمر خطير لسببين: أولهما كونها موجهة للأساتذة الباحثين من فئة المبتدئين خاصة الذ ينسيعتمدونها عادة كمصدر مركز ومتخصص لتغطية المحاضرات، وثانيهما اقتناؤها من قبل جموع الطلبة لغرض المراجعة والتحضير للامتحانات ومن ثم تشرب أفكارها المغلوطة بالأساس، وهكذا يتم إعادة إنتاج الرداءة بطريقة قانونية وانسيابية لا ينتبه إليها الكثير. وهذهمسؤولية علمية ووطنية وأخلاقية في غاية الصعوبة يجب الانتباه إلى أبعادها السلبية في تكوين الموارد البشرية التي ستعتمد عليها البلاد في تحقيق أهداف التنمية لمستقبل العباكما أخضوعها للتحكيم وإجراء الخبرة في الهيئات العلمية في ظل الظروف نفسها وبنية الروابط الاجتماعية ذاتها(سيادة الذاتية وتحكيم فعالية الخطاب العاطفي الوجداني (sociale) بدلا من الموضوعية والخطاب العقلاني)لا يمكن إلا أن يسهم في استمرار هذه الممارسات.

أما *المؤلفات الشخصية* أو *حتى الجماعية*؛دون مراجعة نقدية، دون خبرة جادة علمية، دون تدقيق لغوي، دون لجان قراءة لدور النشر، ...فهي لا تعدو أن تكون انتظام كم من محاضرات أو مداخلات تم تجميعها تحت عنوان واحد، عادة تكون ملغمة بالأخطاء اللغوية والمنهجية والأسلوبية، مراجعها كلاسيكية، بياناتها روتينية واجترارية، تصب في إعادة إنتاج

التراث الماضي، أما حضور الشخصية، أو البصمات الإبداعية فهذا بعيد جدا لا نكاد نقف عليه إلا في النزر القليل من الأعمال الجليلة التي تنتزع منا الاحترام والإعجاب.

9) النشئة الاكاديمية للباحثين السوسيولوجيين

غياب فلسفة مشروع علمي ومعرفي متكامل يترافق ورؤية سياسية لمشروع مجتمعي شكلا ومضمونا، ينبئ بالفشل الذريع والهبوط السريع للسياسات التنموية في جميع أصعدتها وعلى مختلف مستوياتها، حيث السير (نحو الهدف) يكون بطيء ومتعثر الخطوات لا يرجى منه إلا حفظ القدر الأقل من الاستقرار إن أمكن، أما الحديث عن حلم تحقق تنمية شاملة؛ فيبقى رهن المراجعة النقدية للذات وقيد المبادرة والمبادأة المنسلختان من كل شوائب العاطفة والوجدان والموروث الثقافي السلبي.

إننا—حقيقة- أمام شتات في التفكير وأنماط مختلفة قد تصل إلى حد التباين في التخصصات، وفي تجزئة التجزئة، بحيث يصعب في عملية تقهقرية- ارتجاعية لإيجاد الأصل المحور؛بوصفه الجذر الأول للفروع وفروعها، وهذا في حد ذاته يشوش الأفكار ويعيق الاستيعاب والفهم، ويضعف الدافعية نحو الانجاز لان أساسها بالأساس مفقود وهو الثقة بالنفس.

إذ لا نكاد نشعر بوجود (وحدة نخبوية متنوعة) تتقاسم هموم المجتمع محل الانتماء، وتتضلع في تحمل معاناة مواجهة تحديات التنمية والتطور، وتتورع عن التقوقع حول الذات والانكماش في العطاء إلا للذات، ما يجعل مشروع المجتمع غير مجدي لان اغلب حامليه – بكل أسف- غير مؤهلين.

فلا توجد غيرة على العلم، كما لا توجد غيرة على الوطن، وحتى وان وجدت فبشيء من الفتور لا يسمن ولا يغني من جوع، فدورها لا يكاد يكون واضحا ومحفزا، وعفوا لا اقصد الكلام فالكل يتكلم، ولا اعني الأفعال لان الجميع يفعل، غير أن ما نفعله عادة يخالف الأقوال، وهذا ما نقف عنده في الممارسات السوسيولوجية (تسييرا إداريا وخطابا فكرا وانجازا بحثيا): الاستقالة من الحياة العلمية، الاستقالة من الحياة الأخلاقية، الاستقالة من الحياة السياسية، الاستقالة من الحياة الدينية..إنها الاستقالة من كل شيء؛فحسب

الدوران في فلك الغيرة على الذات "المادية والشخصانية.هنا لا نكاد نميز الفرق واضحا بين المنظر الواقعي (الإنسان– العادي) في أي مكان وبين المنظر العلمي (الإنسان –النخبة في الحرم الجامعي) على حد تعبير هارولد جارفينكل.

ما ينطبق على تحليل واقع الممارسات السياسية كنسق رسمي والممارسات التفاعلية المحلية كنسق غير رسمي يمكن أن ينسحب تماما على واقع الممارسات السوسيولوجية، فالسوسيولوجي ما هو إلا صورة مجسدة للمجتمع، وعليه نقول؛ أن الموروث الثقافي (المعترف به علميا وغير المقبول أخلاقيا)، المتجذر في العقول والممارسات عبر منظومة العادات والتقاليد والأعراف والقيم والأحكام والاتجاهات والميول، بسلبياته المثقلة وبايجابياته المبعدة والمهمشة، يقتل لدى المبدع روح الإبداع ربما قبل حتى أن يدرك انه يملك شيئا من خاصية الإبداع، كما ويعطب مولد الدافعية نحو الانجاز قبل حتى أن يبدأ في الاشتغال، إنها مأساة العقل حينما يحيد عن جادة الصواب وحينما يرضخ لسلطان العواطف وسيلان الوجدان.

يحيلني مرة أخرى تحليل الباحث السوسيولوجي الجزائري للواقع الاجتماعي إلى تحليلات الجيل الثالث من رواد علم الاجتماع، إذ هم يناقشون ظاهرات حاضرة (عصر ما بعد الحداثة) بنماذج تفسيرية ماضية لا تصلح خارج دائرة محيط نشأتها (القرن التاسع عشر)، هنا حق لنا التساؤل: أين خصوصية الباحث الجزائري في تناول موضوعات سوسيو-تاريخو/ثقافية محلية ووطنية بعيدا عن لغة المحاكاة؟؟؟ الظاهر أننا أمام عقل – الاستدخال (الطفولة) لم يهيأ إلا للمحاكاة والتقليد والاجترار، يفتقد إلى عنصر الجرأة والمبادأة والمفاجئة والمبادرة والاكتراث أهم مميزات عقل- الاستخراج، نعم؛ إنها السمة الغالبة على اغلب أعمال الباحثين في الجامعات العربية والوطنية. فمن خلال مذكرات الليسانس، مرورا بمذكرات الماجستير وصولا إلى أطروحات الدكتوراه وحتى أعمال التأهيل الجامعي؛ لا نقف إلا على الأخطاء ذاتها (منهجية كتابة بحث علمي بشكله الصحيح)وعلى المستوى المعرفي ذاته، ونحن هنا إذ نبالغ إذ نقول حسبنا انخفاض مردودية التدريس والتأطير (كما وكيفا)، لان ذاك الشبل من ذاك الأسد، وضعف التكوين من

جيل إلى آخر إنما يدق ناقوس الخطر. وما يقال على مستوى الرسائل الجامعية يمكن ان ينسحب على نوعية المناقشات العلمية ومستوى النقد العلمي المقدم لها.

وفي ظل النظام الجديد، أين يفترض أن يفترش المشروع العلمي مرافقة لملفات التنمية والتطوير الاجتماعي وتفعيل دور وسائط المجتمع المفتوح، وترشيد عملية الإنتاج في المجال الإنساني عبر اعتناق معايير الجودة في التعليم (88 معيارا) نجد أداء ارتجاعيا منخفضا لمستوى، والتفاعل بسلبية مع المستجدات بل نقف على آثار ومظاهر الانسحاب والاستقالة تماما من الحياة العلمية والفكرية(على غرار سنوات السبعينات والثمانينات)، وكأن الجميع يقول لا نريد التغيير نحو أفضل حال، بل نقبع على إبقاء البقاء كما هو باق. إنها ببساطة روح مقاومة التغيير ممن يزعم أنهم قادة التغيير ونخبة المجتمع.

فالمحاضرات تعتمد على التلقين، والمعارف تقليدية وجامعة لعدد من السنواتربما تجاوزت عشر سنين(قد يشيخ المقياس لدى شيخه دون أن يحدث فيه أمرا)، والتاطير للطلبة أو المذكرات دون مرافقة علمية ومعرفية وبيداغوجية مقصى من كل الحدود الابسيمولوجية التي تحرك الفكر وتغذي عنصر التشويق لمزيد من الاكتشاف، حتى أن عملية الإخراج (للمذكرات) تنم عن عدم الاكتراث: المشرف والمشرف عليه،...فالكل يبرر الخلل، التقصير والجنوح نحو الخطأ، والكل يدعم التبرير، بل الكل يسهم في تبرير الأسباب النفسية والشخصية للفشل ويجتهد في البحث عن مخارج تتوافق ومنطق المقبول علميا والمرفوض أخلاقيا.إذن؛ إزاء هذا الوضع أين المفر؟؟؟.

خامسا-حلول للتسوية وأخرى منتظرات في الأفق

1) تطوير معايير جودة عربية/جزائرية للجودة في التعليم العالي وللمنظومة البحثية:أهمية تبني نظام إدارة الجودة في المؤسسة التعليمية والمنظومة البحثية، نظرا لأهميته القصوى في تحقيق الاتساق بين مخرجات مؤسسات البحث السوسيولوجي (نتائج البحوث) ومدخلات المؤسسات الإنتاجية الأخرى (نتائج تطبيق نتائج البحوث) التي على عاتقها يتم النهوض بتنمية المجتمع اقتصاديا وثقافيا، ومن ثم سد مختلف حاجاته. نحاول في هذا العنصر التطرق لبعض آفاق البحث العلمي والسوسيولوجي في العالم

العربي كما وردت لدى احمد الخطيب[10] والتي يمكن تبنيها بشكل انتقائي وفقا لخصائص كل مجتمع عربي على حدا.

2) إنشاء وحدات للتقويم الذاتي في مؤسسات التعليم العالي:تعمل بصفة مستمرة على تصحيح مسار المؤسسة طبقا للأهداف الموضوعة، وبناء على المعايير المتفق عليها في تقويم الأداء.

3) ضرورة انفتاح مؤسسات التعليم العالي على المجتمع:لتشجيع المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات التي تتصل بتخطيط البرامج الدراسية وتقييم الأداء، وتقديم العون النقدي والمعنوي وتمويل البرامج والمشروعات البحثية.

4) توظيف المعلوماتية:والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تشخيص المشكلات واستشراف المستقبل، ووضع الخطط ورسم السياسات، والمتابعة والتقويم واتخاذ القرارات.

5) إنشاءهيئة للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي:فيما يختص برسم سياسات البحث العلمي وتبادل المعلومات في كافة الجوانب، ونشر التجارب والصيغ المستحدثة في التعليم، مثل التعلم عن بعد، الجامعة المفتوحة، وأساليب التدريس باستخدام التكنولوجية التعليمية.

6) إنشاء شبكة عربية للمعلومات:تيسر حصول الباحثين على المعلومات وتتيح تبادل الآراء والأفكار وتعزيز مشاركة الباحثين في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية.

7) إثراء المكتبة العربية والوطنية بالكتب والمراجع والدوريات الحديثة وتنشيط حركة الترجمة وتعزيز تبادل المواد المكتبية بين الجامعات العربية.

8) العمل على الحد من هجرة العقول بشتى صورها باعتبار هذه الهجرة تمثل نزيفا للكفاءات العلمية في المجتمع العربي يعرقل مسيرته التنموية ويعمق الهوة الحضارية والتكنولوجية بينه وبين المجتمعات الأخرى، وذلك بتوفير المناخ الملائم والظروف المواتية للبحث والدراسة والإبداع ومن ثم الاستقرار.

9) تحديد أولويات البحث العلمي في ضوء حاجة المجتمع ومشكلاته التربوية في كل الدول العربية..

10) تشجيع الباحثين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمراكز البحثية على التعاون لإجراء بحوث جماعية تساعد على تناول المشكلات والقضايا الاجتماعية بصورة كلية شاملة

11) إعداد وتأهيل الباحثين العلميين وتنمية مهاراتهم البحثية. وهذا يتطلب إعادة النظر في برامج الجامعات وخاصة برامج الدراسات العليا التي يجب أن تركز على إعداد الطلاب لإتقان مهارات بحثية. ولابد أيضا من تفرغ الباحثين كليا للعمل في البحث العلمي، وإبعادهم عن تعقيدات الأعمال الإدارية.

12) توفير ميزانية مناسبة للبحث العلمي للإنفاق على متطلبات البحوث، والدراسات العلمية، وتحديد نسبة معينة سنوية من موازنة المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية، في كل دولة للبحث العلمي بما لا يقل عن 3%من موازنة التعليم العالي....بل يجب أن تسهم المؤسسات العامة والقطاع الخاص،وكل الجهات التي لها علاقة بالعملية التعليمية في الإنفاق على النشاط البحثي،.ولا يخفى أهمية توفير الحوافز المادية والجوائز التقديرية للباحثين والتي تساعد بدورها على استقطاب الكفاءات والتفرغ للعمل في البحث العلمي.

13) تطوير النشر العلمي في المجلات والدوريات العربية، ويتطلب هذا إصدار دوريات متخصصة ومحكمة، أو إصدار أعمال متخصصة في مجال البحوث العلمية، أو زيادة أعداد المجلات الصادرة سنويا، ويتطلب تطوير النشر أيضا اختيار محكمين يتمتعون بالنزاهة والموضوعية في تقييم البحوث، والتزام الدوريات العلمية بسرعة الرد على استلام البحوث وتحكيمها ضمن فترة زمنية محددة يبلغ الباحث بها للاستفادة منها. كذلك تبادل الدوريات العلمية العربية بين الجامعات والمؤسسات التي تصدرها.

14) إنشاء وتوسيع قواعد المعلومات في الوطن العربي، ولابد من الاهتمام بإنشاء قاعدة معلومات في كل بلد عربي لا توجد به مثل هذه القواعد. حيث تجمع المعلومات الكمية والنوعية داخل الدولة من جهة، ثم التعاون والاتصال بالدول العربية الأخرى لتبادل المعلومات من جهة أخرى.

15) ربط الجامعات العربية بشبكة الانترنت المعلوماتي الدولية والبريد الالكتروني. حيث يتميز هذا العصر بالاستخدام المكثف لتكنولوجيا الاتصالات، التي تعتبر من أهم عناصر تكنولوجيا المعلومات. لذا من الضروري تطوير تبادل المعلومات، باستخدام أحدث ما أنتجته الثورة العلمية الحديثة.

16) العمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي، وتعظيم العائد المعرفي والمجتمعي لها، من خلال اعتماد نظام للمساءلة والرقابة الجادة لمؤسسات التعليم العالي وبخاصة فيما يتصل بالمال العام.

17) أن يتم فرض ضريبة باسم ضريبة البحث العلمي – ويقترح أن تكون هذه الضريبة بنسبة5%، من خلال فرض رسوم على أرباح الشركات والمصانع والبنوك والهاتف والماء والكهرباء ورخص البناء، ورخص المهن، وعقود الإيجار والمعاملات القانونية، وإيرادات الغرف التجارية والنقابات ومعاملات الأراضي والعطاءات الرسمية..الخ..

18) الدعوة إلى إنشاء صندوق عربي لتمويل البحث العلمي في الوطن العربي باسم "الصندوق العربي لتمويل البحث" على أن تكون إدارة هذا الصندوق تحت مظلة الجامعة العربية..

أضيف إلى ما سبق،

1) ترقية المعرفة العلمية في جميع المجالات، والارتقاء بمستواها إلى مصاف المعرفة العالمية، على النحو الذي يحقق الفائدة الموضوعية والمصلحة العامة، والتخلص من التبعية العلمية على صعيد الاتجاهات النظرية والمداخل المنهجية، الخاصة بالعلوم الغربية ذات الصبغة الإيديولوجية/السياسية، والتفاعل معها في حدود الحاجة الملحة مع مراعاة المصلحة الخاصة. من خلال : تكثيف وتنويع الدورات التدريبية في المجال الآتية:

مجال البحث العلمي:

- دورة تدريبية في هندسة المقال العلمي (العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية)

- دورة تدريبية في تطبيق الحزمة الإحصائية
- دورة تكوينية في اللغات الأجنبية داخل كل تخصص من متخصصين
- ندوات دورية للفرق البحثية سواء من تنشيط المخابر أو الأقسام "مخبر قضايا المجتمع المعاصر" دورات شهرية تقريبا،
- دورات تدريبية للتنشئةالاكاديمية للباحثين الجدد من تنشيط كبار الباحثين والمسؤولين (الخبرة والتجربة)
- إشراك كل الفئات في عملية انجاز الخبرة (الأولى) من باب التحفيز وخلق روح التنافس بين الباحثين الداخليين.
- دورة تدريبية في مجال انجاز الخبرة العلمية.

مجال الممارسة البيداغوجية

- دعم الإعلام والتواصل الالكتروني
- استحداث الإذاعة السمعية –المكتوبة داخل الوعاء الجامعي
- ندوات تدريبية دورية لطلبة الدكتوراه والماستر حول التخصصات والتعريف بها
- تنفيذ حملات تعريفية لإطارات الجامعة كل حسب تخصصه؛ ما يعني تفعيل الشراكة والتعاون بين الجامعة والمحيط (المجتمع المدني)
- اتفاقيات (الأقسام/مؤسسات المجتمع المدني) حول انجاز التربصات والدراسات الميدانية بطريقة تحقق الاستفادة الفعلية من نتائجها.
- الارتقاء بمستوى التنافس داخل الجامعة وتنظيم مسابقات وطنية بين الجامعات:
  . اعتماد معايير الايزو في مجلة الكلية والجامعة
  . اعتماد معايير الايزو في عروض التكوين
  . التنشئةالاكاديمية للباحثين في كل الاقسام والتخصصات
- دعم العلاقة والحوار والتفاعل بين الجامعة والمحيط:

. التعريف بالبضاعة الفكرية والمهنية نقترح "يوم علم الاجتماع" خلال كل سنة يستهدف داخل المجتمع المحلي حملة التعريف به

. التشارك ومؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، جمعيات، منظمات، نقابات..) في قضايا التحسيس والتوعية ونشر العلم والمعرفة.

. تأسيس جمعية علماء الاجتماع الجزائريين

2) إذكاء روح الفريق عمل الجماعي داخل وحدات وفرق البحث العلمي في إطار احترام الفوارق الفردية؛ عن طريق ترويج شعار *"كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة؛ عقل محارب واحد في مواجهة عقول نائمة عديدة"*؛ تشجيع الإدارة الجامعية للكفاءات النوعية يعد أمرا أكثر من ضروري، بل انه الحل الأول الذي تترتب عليه جر سلسلة متواصلة من الاسترسال في تبعات الحلول لمواجهة حالة الركود واللامبالاة وعدم الاكتراث. بل يكفي استغلال أقوى بذور الإثارة في النفس البشرية لتحويلها إلى حالتها الطبيعية "حالة الحياة"؛ فركيزة التنافس إنما هي دغدغة مشاعر الغيرة الطبيعيةوا ثارة روح التحدي ضمن الأطر الأخلاقية المحمودة وتحفيز الطاقات الكامنة وترجمتها إلى انجازات علمية عملية. حقا عجيب أمر الإنسان؟؟؟ إذا بادر بسن سنة حسنة، تداعى له سائر البشر- البقية داخل النسق- بالمثل والمعاندة والإقبال على الانجاز ذاته والسعي لتحقيق الأهداف ذاتها، وأيضا بالكيفية ذاتها، وبغض النظر عن طبيعة التفسير الذي دأبنا على ترديده وتصوره، أو الذي يمكن أو من المحتمل أن نعتمده بشكل مغاير في هذه الحالة؛ غير أن جوهر السلوك في حد ذاته له وزن ثقيل واثر عظيم، لأنه يدفع في النهاية إلى إحداث التغيير، بتحريك مولد الطاقات ومحرك الدوافع نحو الانجازمع تزويد الباحثين بالمستحقات المالية والتجهيزات المكتبية والتكنولوجية اللازمة لإنجاز البحوث خاصة الميدانية.

3) تسوية مشكلات القانون الخاص بالتكوين والتأطير والتأهيل في مراكز البحث العلمي والاجتماعي داخل الجامعات وخارجها.

4) خلق مراكز ومجالات وفرص خاصة بتأهيل الباحثين، ورفع مستوى معارفهم ومهاراتهم إلى درجة التطور الموجودة في مستوى المعرفة في العالم المتقدم.

ومن ذلك مثلا متابعة الأساتذة المستفيدين من منح التربصات قصيرة أو طويلة المدى بالجامعات الأجنبية، من خلال الوقوف على أهميتها الفعلية في تحسين مستوى الباحثين، ومستويات تقدمهم في انجاز بحوثهم وأهدافهم من التربص، وليس مجرد منح للسياحة والترفيه والتبضع.

5) إنشاء مراكز خاصة بإنتاج الفيلم العلمي في مجال علم الاجتماع، وهذا بناء على اعتبارات عدة منها: أولا أن الظواهر الاجتماعية هي من إنتاج المجتمع إما تعكس معاناة معينة، أو شكل من أشكال السلوك المحبذة أو..أو، وعليه، فهي تبقى وليدة ثقافة هذا المجتمع، منبثقة من رحمه، تستقطب بالتأكيد اهتمامه الكبير بضرورة التعرف عليها، قصد فهمها فهما صحيحا. ثانيا-أن الفيلم العلمي لهذه الظواهر يستجيب لحاجة المجتمع نفسه في فهم ذاته ومعرفة مشكلاته، ووسائل الإعلام وعلى رأسها التلفزيون والفيديو والأقراص الضاغطة و...و..تعد من أروج الوسائل المتاحة اليوم لدى اغلب أفراد المجتمع الجزائري، ولهذه الأسباب فان البحث المكتوب والمطروح جانبا في رفوف المكتبات العامة والخاصة، ومراكز ومخابر البحث العلمي، ومكتبات الجامعات، سيظل بدون جدوى إلا في حدود ضيقة جدا ما لم تشأ الدولة الأخذ بنتائجه وتحويلها من عالم الورق والحبر إلى عالم التطبيق، أي سلع تباع وتشترى، وطالما أن هذا الأمر يبقى مرهونا بسياسة الدولة و بأهدافها الظاهرة والخفية فان الأنفع هو تحويل هذا المنتوج الفكري إلى صور متحركة، مطعمة بمؤثرات صوتية وسمعية، لها أبعادها النفسية والإدراكية في نفوس وسلوك أفراد المجتمع.

6) دعم التمثيل المسرحي بالوسط الجامعي، فرغم كونه فنا ترفيهيا غير أنه يحمل من المضامين والمنافع ما يسمح بإكساب الطالب في علم الاجتماع وحتى العلوم الأخرى القدرة التحليلية والروح النقدية التي قد تعجز المحاضرات الجوفاء على إتيانها، ومن ثم فهم الواقع المحلي فهما صحيحا والتكيف معه بمرونة.

7) دعم الأغنية الشبابية الاجتماعية بالوسط الطلابي؛ ليس من المضرة في شيء إدراج وصلات فنية تتخلل التظاهرات العلمية (مؤتمرات، أيام دراسية..) تشارك في تغطية موضوعات التظاهرة وتستقطب الأعداد الهائلة من الطلاب

الذين سيستجيبون لها حتما لكونها جزءا مدمنا في يومياتهم،وهي تجربة اعتمدتها في تنظيم يوح دراسي حول المخدرات والعنف في الوسط الشباني فكان لها تأثيرا قوي جدا لم يكن منتظرا في اكتظاظ قاعة المحاضرات بالطلبة والتجاوب مع كلمات الأغاني المصممة مسبقا لخدمة أغراض محاور التظاهرة.

خلاصة:

المجتمع الإنساني في تغير مستمر، وفي سعي حثيث نحو إنشاد التطور والتقدم، وهو يرتكز في تحقيق مراميه لمى الإرادة الذاتية أولا، ثم الإفادة من تجارب الآخرين الذين سبقوه في تحقيق نهضة حضارية واجتماعية، متجاوزا من خلالها عوائق سعادة أفراده، لأن السعادة في البداية والنهاية هي غاية الغايات...وعليه؛ يطرح موضوع البحث العلمي في علاقته بمسألة التغيير. فالتطوير أو التغيير المطلوب تحت مضلة التنمية الشاملة المتكاملة والمستدامة –خاصة-لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس بحوث علمية ودراسات تطبيقية، إذ بمقتضى نتائجها واقتراحاتها يتم توجيه عملية التخطيط التنموي وترتيب وتنظيم أولوياته وتقييمه ومتابعة خطوات تنفيذه، إضافة إلى إسهامها في حل مشكلات المجتمع ومعالجتها معالجة عميقة الأبعاد والآفاق.

إن أهم ما يهدف إليه التعليم العالي هو خدمة المجتمع، والارتقاء به تكنولوجيا واجتماعيا وحضاريا، وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء..والجامعة بوصفها فضاء معرفيا خصبا؛ تعتبر المسئول الأول والمباشر على التعامل بموضوعية مع *قضايا المجتمع الحية*(ايجابية أو سلبية)والتنبيه إليها، واستشراف الوضعيات المختلفة التي قد تعتريالمجتمع في أية لحظة بسبب توافر شروطها وعواملها،هذا؛ من خلالتنفيذ البحوث والدراسات الأساسية والتطبيقية، تحقيقا لمطالب التنمية وسد احتياجات المجتمع.

غير أن مسؤوليتها هذه؛ تبقى مرهونة بطبيعة الظروف التي تنشأ في خضمها وتتطور في إطار محيطها العام، وبهذا نجد التعليم العالم في الجامعات العربية بوصفها متخلفة أو نامية يعاني من ركود مفضوح في مجال البحث العلمي، يساير مستوى تخلف هذه المجتمعات ويعكس أوضاعها المتردية. وأي حديث عن دور التعليم العالي ودور البحث العلمي يبقى

حديثا جانبيا؛ ما لم يتم تدارك أهم التحديات التي تعانيها الجامعة العربية ومراكز البحث العلمي في الوطن العربي والجزائر.

المراجع والهوامش :

[1] عبد الكريم أعراب:**البحث العلمي والتنمية الإنسانية"**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد19 أكتوبر 2005، ص ص: 207-216.

[2] جمال معتوق: "**مسيرة علم الاجتماع في الجزائر:من النشأة إلى النكبة"** المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد التجريبي،جامعة جيجل، 2005، ص ص 59-83.

[3] راجع الحركة النسوية وعلم اجتماع النسوية للدكتور: مصطفى خلف عبد الجواد: **نظرية علم الاجتماع المعاصرة**، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة، 2009.

Regarde, Pierre Bourdieu ; **La domination masculine,** Édition augmentée d'une préface – édition du seuil, Paris, France, 2002

[4] Lahouari Addi ; **Sociologie et anthropologie chez Piérre Bourdieu, leparadigme anthropologique kabyle et ses conséquences théoriques**, édition la découverte, 75013 paris, France, 2002, p79

[5] البرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة:**تقرير التنمية البشرية**، 2003.

[6] - انتوني جيدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 2005، ص: 50.

[7] Marc Montoussé et Gilles Renouard ; **100 Fiches pour comprendre la Sociologie**, troisième édition, Bréal, France, 2008, p ; 60-57

[8] عقيل حسين عقيل: **فلسفة مناهج البحث العلمي**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999، ص: 47.

[9] ا. د/ الخير قشي: **الكلمة الافتتاحية**، بمناسبة اليوم:" **الدراسي حول معايير الجودة في التعليم العالي**"، من تنظيم خلية الجودة بجامعة سطيف 02، يوم الخميس 04 ديسمبر 2014 بقاعة المحاضرات (المدرج 07).

[10] انظر: احمد الخطيب: **البحث العلمي والتعليم العالي**، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة، 2003، ص ص:177-184. بتصرف، وإضافة.

علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية
(إرهاصات الماضي وتحديات المستقبل)

د. سليم درنوني

جامعة بسكرة –الجزائر-

الملخص :

تلعب العلوملاجتماعية دوراً مهماً ومرموقاً في قائمة العلوم الحديثة، وهي بالإضافة إلى ذلك تلعب دوراً حيوياً في تحليل أوضاع العالم الحديث وتغيراته، ويعتمد عليها في العديد من دول العالم بوصفها وسائل هامة لمواجهة متطلبات التكييف والتعامل، بل وأحياناً كثيرة لتشكيل بنية المجتمع والثقافة. إلا أن الأمر الذي لا يخفى على العاملين في الحقل الاجتماعي أن علم الاجتماع في الجامعات العربية بصورة عامة والجامعات الجزائرية بصورة خاصة، كان ولا يزال دون آفاق مجتمعية،لا زال غريباً وبعيداً عن المجتمع، لأنه لم يولد في رحم هذا المجتمع، ولم تصلب عوده الثقافة المحلية، ولم تكون هويته الفكرية، فعلم الاجتماع في الوطن العربي، علم مقهور وخائف، شأنه شأن الإنسان، الذي يريد دراسته. لذلك ستحاول هذه الورقة تسليط الضوء على وضعية العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع في جامعات الوطن العربي، وذلك بالتركيز على الجامعة الجزائرية كنموذج عن الوطن العربي.

Abstract :

Social sciences play an important and prominent role in the list of modern science, which is in addition to that play a vital role in the analysis of the modern state of the world and its changes, and reliable in many countries of the world as an important means of coping with air conditioning and handling requirements, and sometimes even many of the formation of society and culture structure. But which is no secret to social workers that sociology in Arab universities in general and the universities of Algeria in particular, was still without societal prospects, still strange and away from the community, because he was not born in the womb of this society, and hardening of the promises of Culture local, and did not have the intellectual identity, he knew the meeting in the Arab world, aware of recessive and scared, like human affair, who wants to study it. Therefore, this paper will attempt to shed light on the status of the social sciences and on top of sociology at universities in the Arab world, focusing on the Algerian University as a model for the Arab world

الإشكالية:

ما موقع العلوم الاجتماعية في الدوائر العلمية والأكاديمية العربية وأهميتها؟ ما هي القضايا الاجتماعية التي انشغل بها المختصون في العلوم الاجتماعية؟

هل تستطيع هذه العلوم أن تنهض وتحقق اختراقا في الوعي الفكري والثقافي العربي خاصة في الوعي الفكري الجزائري كما يفترض أن يفعل كل المشتغلين في مجال العلوم الإنسانية الأخرى على وجه العموم وكما فعل علي الكنز، ونذير معروف، جيلالي اليابس، وعبد الرحمن موساوي؟ ما هي المشكلات التي تواجه نهضةً واختراقا مفترضاً من هذا النوع؟ هل كان للباحثين الاجتماعيين الرواد في الجزائر ممن ينظر اليهم عالياً دور في هذا الإشكال؟ ويكمن السبب في هذا التساؤل في أنّ الباحثين الاجتماعيين المحدثين في الجزائر درسوا على أيادي أولئك العلماء الرواد وقرأوا لهم ومنهم وعملوا بأشرافهم ونالوا تواقيعهم. لماذا يعاني الطلبة المحدثون والحائزون على شهادات الماجستير والدكتوراه في مجال العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع–على وجه التحديد-من مشكلات مهنية كثيرة لعلّ أشدها خطورة على مستقبل العلم تلك التي تبدأ بالاطار النظري والمنهجي الفضفاض الذي يترك الطالب نهباً لأسلوب السرد والعرض المفتوح ويجعله يمر عبر طقوس الكتابة المهلهلة وغير المتماسكة حتى بلوغ إشكالات التوثيق العلمي ورصد المصادر وما اليها؟ لماذا يعاني طلبة علم الاجتماع في الجزائر من ضعف القدرة على التحليل العلمي المهني الجيد والمتسلسل والمتين؟ لماذا تعتمد معظم الرسائل والأطاريح على طرق منهجية نمطية كما في طريقة المسح الاجتماعي واستخدام أبسط الطرق الإحصائية في التحليل كالنسب المئوية دون غيرها الى جانب طرق إحصائية وصفية لا تتجاوز ما يوجد في الفصل الأول من أي كتاب في الاحصاء الاجتماعي كالمعدل والنمط والانحراف المعياري...؟

العلوم الاجتماعية (التهميش، وتدني مستوى الباحثين):

هناك قدر كبير من الحيف قد ألحق بالعلوم الاجتماعية والتمييز بينها وتفضيل بعضها على البعض الآخر وذلك من حيث المحتوى المعرفي والهدف المنشود منها، خاصة تلك الآتية من الغرب الرأسمالي في مقابل تلك الواردة من الدول الاشتراكية وأصحاب الأطروحات الماركسية أو اليسارية بصفة عامة. وكان مصدر هذا الحيف هيمنة عدد من المثقفين

الجزائريين (الذين يفكرون باللغة الفرنسية والذين يفكرون باللغة العربية) من الذين كانت مصادر كتاباتهم إما مرجعيات ماركسية بصفة خاصة أو يسارية بصفة عامة، وكان موردها الأول الكتابة المتوفرة بلفرنسية أو لغات أوروبية أخرى.

يقول المفكر البحريني عبد الله عبد الرحمن يتيم في كتابه الموسوم بـ: (دفاتر أنثروبولوجية– سير وحوارات): «وما كادت المرحلة اليسارية تنحسر بنشاطها السياسي ورموزها الفكرية وكتابها من المثقفين العرب من الحياة السياسية والثقافية العربية حتى بدأت، منذ الثمانينات، مرحلة أخرى جديدة اتسمت بهيمنة الاتجاهات الفكرية للتيارات الدينية والأصولية الطابع، حيث أخذت على عاتقها معاداة الغرب، فإذا كانت الاتجاهات اليسارية قد ناصبت الغرب الرأسمالي العداء فإن الاتجاهات الدينية الأصولية رأت في كل ما هوغير إسلامي، سواء آت من الغرب أو غيره، على أنه معاد للإسلام وللحضارة الإسلامية».(1)

وهكذا، وعلى أرضية هذه المواقف الفكرية المرتهنة لصراعاتها السياسية توفرت بعض من الكتابات العربية ذات الطبيعة الثقافية العامة المتسمة، رغم تلاوينها القومية واليسارية والدينيةالأصولية، بكونها مسيسة وتعميمية الطابع لا تختلف في طبيعتها عن تلك التي تصدر عن بعض الكتاب في الغرب من المتعصبين وممن لديهم مواقف متشنجة ضد الحضارة العربية أو الإسلامية، وربما أيضا لكل الحضارات العائدة للعالم غير الغربي. لقد مرت العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين على تاريخ العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر وفي العالم العربي، وهي تعاني من هيمنة ثقافة الشارع السياسي ورموزه الفكرية، وقد بلغت تلك الهيمنة حدا دفعت إغراءاتها بعض الباحثين في هذه التخصصات إلى مغادرة أسوار الجامعات والمعاهد والانتقال إلى الشارع السياسي، وأصبحوا بنتيجتها في مواقع منافسة ليس للزعامات السياسية وحسب، وإنما حتى لكتاب الأعمدة الصحفية. وكان وراء هذا النزوح، من الأسوار إلى الشوارع، إما إرضاء لدوافع ذاتية صادقة بتأدية الأكاديمي لدوره في المجتمع باعتباره مثقفا، أو للضغوطات المتتالية عليه من قبل الشارع ورموزه بالتخلي عن عزلته، كأكاديمي، والمبادرة بلعب دور المثقف العضوي. وهكذا وفي غضون عقود متتالية لم يعد للعلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر كجزء لا يتجزأ من الوطن العربي من دور تقوم به سوى انتقاء ما يصلح من أطروحاتها ورموزها العلمية وتجييرها إما

في الصراعات بين الزعامات والجماعات داخليا، وإما في الصراعات العربية – العربية أو الصراعات العربية – الخارجية.(2)

وفي ضوء ما كتبه المفكر البحريني الذي أشرنا أليه سابقا حول ظروف العلوم الاجتماعية في العالم العربي، نجاريه القول في أن هذه الظروف التاريخية أوجدت كذلك، أوضاعا مواتية لمستويات متدنية من الباحثين الجزائريين في العلوم الاجتماعية والإنسانية لمواصلة الكتابة والبحث في هذه الميادين، ولكن بشروط ومواصفات أصبحت عادة ما تتسم بالضعف والابتذال. وأمام غيبة عدد من الباحثين المتميزين وانشغالهم بالشأن السياسي العام في الشارع الثقافي، وتوجه فريق آخر للاستفادة من الظروف المواتية في بيئات البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث في الغرب، استطاعت تلك الفئة من الباحثين في جامعاتنا، ذوي المستويات المتدنية، من إنتاج أبحاث ودراسات اتسمت بالسطحية والابتذال والتهلف خلف الترقيات الأكاديمية. وهكذا أنتجت هذه الفئة كتبا جامعية في العلوم الاجتماعية الإنسانية أصبحت تكرس أساليب بالية في التفكير، بل وتجتر أفكارا وأطروحات ونظريات علمية عفا عليها الزمن، وبدأت الأهداف غير النبيلة لهذا الفريق من الأكاديميين في البروز إلى السطح، وانتشرت معها قصص لفضائح السطو والسرقات بين بعضها البعض إلى درجة أن صفحات بعض الصحف الوطنية والعربية لا تخلو بمرور أي شهر من تلك القصص الفضائحية. ومن أمثلة هذه الأخبار التي توردها بعض الصحف العربية هنا وهناك، ما ورد في صحيفة عكاظ السعودية: «منذ فترة بدأت بعض السرقات العلمية تظهر على السطح الثقافي والعلمي والأكاديمي في السعودية حتى غدت الظاهرة أكثر خطورة من ظاهرة الشهادات الوهمية التي ليست إلا عبثا علميا، لكن جاءت السرقات لتزيد الطين بلة كما يقال ولتضع مشهدنا الثقافي والعلمي والأكاديمي تحت المحك فمن كتب مسروقة إلى مقالات إلى تزييف شهادات إلى سرقة بحوث ونشر كتب غير علمية ومسابقات تمنح للكتب المسروقة والشهادات الوهمية دون التأكد من علمية هذه البحوث أو الكتب حتى تبدأ الصحف بالنشر وتكشف المستور».(3)

وهذه قطرة من فيض نورده مما تتناقله الصحف الجزائرية عن الفضائح العلمية، والسرقات الغير مسبوقة في جامعاتنا، حيث أوردت في الأيام القليلة الماضية صحيفة

الشروق ما مفاده: «تنام الجامعات الجزائرية على فضائح لا حصر لها لسرقات علمية جعلت من الطلبة أساتذة ودكاترة وباحثين بشهادات كارتونية لا تحمل غير الاسم، ومنهم من تبوأ مناصب رفيعة في مختلف أجهزة الدولة، ما جعل الجزائر تغرق في آفة ضعف التسيير وغياب الكفاءة، وحسب المثل القائل "لا يمكن أن تكذب على كل الناس طول الوقت" فإن العديد من المعاهد والكليات استيقظت على فضائح بالجملة لسرقات علمية لشهادات ماجستير ودكتوراه مزيفة تورط فيها أساتذة جامعيون ومسؤولون تبين للناس أن شهاداتهم بُنيت على أسس من الوهم والكذب والسرقة، لتشرع وزارة التعليم العالي مؤخرا في جملة من التحقيقات التي أحيل أغلبهُ ا على المحاكم».(4)

ومما يزيد في سخرية الدور الذي تقوم به هذه الفئة تربع عدد كبير من أفرادها على قوائم تحكيم المقالات والأبحاث في عدد من الدوريات العلمية وفي ميادين متعددة من العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلى درجة أن هذه الفئة هي التي أصبحت تمارس، ومن خلال معياريتها، زمام توجيه مسارات البحث العلمي في هذه الميادين ومستقبله. لقد ترتب على هذه امتناع مجموعة من بالحثين المتميزين عن ممارسة العزلة الا كاديمية والانقطاع للكتابة والبحث العلمي الرصين، إما لأسباب ذاتية أو أخرى موضوعية كما ذكرنا من ذي قبل، أن سادت حقول الكتابة في هذه الميادين كتابات قليلة تميزت بالجدية في مقابل كتابات أخرى ساحقة أخذت على عاتقها ممارسة أدوار تمثلت في: تكريس الابتذال والسطحية، معاداة الغرب ورموزه الفكرية، تسييس المعارف والمبالغة فيها، وتهميش رموز وفكر الثقافة الوطنية المعاصرة، الاستغراق المضني في تمجيد الماضي ونتاجه الفكري ورموزه واعتباره الطريق الأصوب والوحيد في بناء نماذج ما تسمى حاليا بمشاريع (لتنمية)، وأخيرا وليس اخرا استسهال البحث العلمي والسعي لمقاربته بنمط من الكتابات الثقافية العامة والصحفية الطابع.

مسار علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية:

يتفق كل المهتمين بمسار علم الاجتماع والدراسات ذات الطابع الإجتماعي- الأنثروبولوجيفي الجزائر،(5)أنه يعود إلى الوقت الذي أسس فيه أوجست كونت Auguste Comte[1798 - 1857](6)علم الاجتماع، وهو الوقت الذي جاء متزامنا مع

الاحتلال الفرنسي للجزائر ودخل هذا العلم إلى الجزائر في فترة الاستعمار الفرنسي- مع العديد من الباحثين والسوسيولوجيين الكلونياليين ليس من أجل تنوير الشعب الجزائري بهذا العلم، بل لخدمة المطامع الاستعمارية الفرنسية وبسط الاحتلال الفرنسي- عبر ربوع البلاد وهذا ما يطلق عليه اسم السوسيولوجيا الكلونيالية.(7)

وتتفق كل هذه الاهتمامات على تقسيم هذا المسار إلى أربع مراحل، حيث قاموا في هذا التقسيم بالتمييز بين: السوسيولوجيا الكولونيالية سوسيولوجيا ما بعد الاستقلال. كما قاموا فيما يتصل بسوسيولوجيا ما بعد الإستقلال، بتقسيمها إلى ثلاث مراحل وذلك حسب خصوصيات كل مرحلة كما سنبين فيم يلي:

المرحلة الأولى: السوسيولوجيا الكلونيالية:

السوسيولوجية الكلونيالية هي تلك الدراسات والأعمال التي أجريت خلال المرحلة الاستعمارية في الجزائر والتي عملت على دراسة المجتمع الجزائري والتنقيب في بناياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وذلك محاولة منها لفهم الميكانيزمات التي تتحكم في البنى الاجتماعية والثقافية سواء لخدمة الإيديولوجيا الكلونيالية أو لخدمة البحث العلمي،(8)إذ عملت السلطات الفرنسية على دراسة البناء الاجتماعي للشعب الجزائري والتنقيب عن مواطن القوة ومواطن الضعف في هذا البناء عن طريق ضباط من ذوي الميول العلمية، أو من طرف السوسيولوجيي نوالانثروبولوجيين، وانتهاج الاستعمار الفرنسي- لسياسة التجهيل، لأنه كان يدرك أن الشعب الجزائري لا يمكن هزمه إلا من خلال هدم بنائه الاجتماعي. هذا ما حصل بالفعل، حيث قامت السلطات الفرنسية بدراسة كل المقومات الروحية والدينية والوطنية والثقافية من عادات وتقاليد مستمدة من أصالة الشعب الجزائري الذي كان متعاونا ومتآزرا ومترابطا بثقافته وهويته وشخصيته القومية الوطنية دون إقصاء فالعربي والقبائلي والمزابي والترقي كلهم يشعرون بجزائريتهم شعورا قويا عميقا، وفرنسا أدركت أن هذا هو موطن القوة في الشعب الجزائري فقامت بتفكيك تلك الروابط من خلال الإيقاع بين العروش والقبئل حتى يتناحروا فيما بينهم وينصرفوا عن عدوهم ليستمر في سياسته الاستعمارية.

في الحقيقة لم تكن كل الدراسات السوسيولوجية في الحقبة الكولونيالية موجهة لخدمة مصالح الاستعمار فقط بل منها من كانت دراسات سوسيولوجية أكاديمية بحتة قام بها مجموعة من الباحثين الأكاديميين الذين قاموا بدراسات جادة في هذا المجال، ومن بين الدراسات السوسيولوجية الجادة نذكر ما قام به عالم الاجتماع جاك بيرك Jacques Berque[1910 – 1995](9) وترك ما يزيد عن 43 مؤلف وما يقارب 200 مقال ورغم قيامه بمهام في الإدارة الكولونيالية إلا أنه استطاع أن يقوم بالقطيعة مع الإيديولوجية الكولونيالية.(10)

ومن بين العلماء الذين أصّلوا لعلم الاجتماع في الجزائر نجد إملماسكوراي ÉmileMasqueray[1843-1894](11)والذي كان يدير مدرسة الآداب العليا في الجزائر، وقد كان ماسكراي رائدا من رواد المدرسة الانقسامية التي جمعت بين تحليل الميكانيزمات الداخلية والظاهراتية للمجتمعات وعلى العلاقات القبلية واعتبرتها خصوصية اجتماعية مغاربية ويتميز هذا التحليل الانقسامي بحيويته في تبسيط المعطيات واستخدام الرسوم البيانية والرموز والأشكال التخطيطية، فضلا عن استعمال الإحصائيات والمقارنات.(12)

لقد قام ماسكوراي Masqueray بدراسة مختلف القبائل والعروش الجزائرية من عرب وقبائل وميزاب وذلك بالتقرب منها والإقامة مع سكانّها كمنطقة ميزاب التي مكث فيها لأكثر من شهرين، باستعمال أسلوب المخادعة بلبس لباسهم وتكلم لغتهم وهذا ما سمح له بفهم طبيعة هذا المجتمع المتميز بالانغلاق، حيث قام بجمع مادة علمية هائلة عن بني ميزاب متمثلة في الكتب التاريخية والدينية والتّشريعية لميزاب، أما الأطروحة التي قام بها تحت اسم Formation des cites تعد من أشهر أعماله وقد بين فيها أن المجتمع البربري متكون من طبقات ترتكز أساسا على التضامن كما حلل أسباب التلاحم وقوة المقاومة للاستعمار.

ومن بين الباحثين الذين اهتموا بالأولياء والكرامات وكذلك الدراسات المونوغرافية للمدن الجزائرية نجد العقيد "كورنيلترميلي Corneille Trumelet [1817 - 1892] (13)والذي يعد بمثابة مؤرخ السوسيولوجية الكلونيالية بالجزائروا فريقيا عامة وقد قام

بدراسة حول مدينتي البليدة وبوفاريك من خلال الطابع العمراني للمدينتين وطبيعة سكان المنطقة والقبائل التي ينتمون إليها وهذا خدمة للمصالح الإستطانية.(14)

وبهذا دخلت السوسيولوجيا إلى الجزائر عن طريق الكلونيالية الفرنسية بغض النظر عما إذا كانت هذه الدراسات موجهة لخدمة الاستعمار الفرنسي- أو لخدمة الدراسات الأكاديمية البحتة، كما تتلمذ على يد هؤلاء الباحثين الكلونياليين عدد كبير من الطلبة الجزائريين والمغاربة الذين كانوا يدرسون علم الاجتماع ضمن الفلسفة في المعهد الذي تم إحداثه في جامعة الجزائر سنة 1952 وهم الذين تابعوا المسيرة السوسيولوجية في الجزائر وشمال إفريقيا خاصة بعد الاستقلال وهذا ما يقودنا إلى التحدث عن المرحلة الثانية من المراحل الحاسمة في التجربة السوسيولوجية في الجزائر التي انطلقت غداة الاستقلال

المرحلة الثانية: مسيرة علم الاجتماع في الجزائر(1963-1970).

وهي المرحلة التي تلت استقلال الجزائر، وكان علم الاجتماع يدرس بجامعة الجزائر ضمن كلية الآداب والعلوم الاجتماعية من طرف مجموعة من الأساتذة منهم:د.عبد الرحمن بوزيدة، د.فاروق عطية، د. عبد الغني مغربي، د.كلودين شولي ، د. نور الدين حقيقي، د.سيدي بومدين، د.محفوظ سماتي هؤلاء الرواد لعلم الاجتماع في الجزائر ويطلق عليهم اسم الجيل الأول حيث تتلمذوا على يد مجموعة من الباحثين الكلونياليين.

ومن الصفات التي تميزت بها هذه المرحلة من مسيرة علم الاجتماع في الجزائر هو أن الجامعة الجزائرية كانت تابعة للمدرسةالفرنسية موضوعا ومنهجا، وكان النظام التعليمي الجزائري مرتبطا ارتباطا وثيقا بالجامعة الفرنسية من حيث البرامج والغايات والاستراتيجيات، كما ظل التوجه الفرانكفوني للخطاب السوسيولوجي قائما حتى عام 1971، وهو توجه كرس لهذا الخطاب كعلم كتبي يعني بالتنظير، وهو يفتقر للدراسات الميدانية الواقعية، ويعمل على نقل الإرث السوسيولوجي الفرانكفوني إلى الطلبة، ويصب جل اهتماماته على أعمال المدرسة الدوركايمية غالبا، ويكاد يقتصر- على النقل دون التأصيل وعلى التحصيل دون التحليل، وعلى الرغم من انتصار الثورة الجزائرية وإعلان الاستقلال عام 1962إلا أن المقررات الفرنسية في السوسيولوجيا ظلت تعالج مسألة الاستعمال على

أنها مسألة إنسانية جاءت لخدمة الشعب الجزائري ونقل الحضارة من الضفة الأوروبية إلى ضفة شمال إفريقيا.(15)

ومنه نستخلص أن هذه المرحلة من مسيرة علم الاجتماع في الجزائر كانت متأثرة جدا من حيث المناهج والبرامج بالمدرسة الفرنسية وظلت السوسيولوجيا الكلونيالية تدرس في الجامعات الجزائرية رغم الاستقلال وبدا ذلك واضحا في الأعمال والكتابات التي تمت في تلك المرحلة من طرف العديد من السوسيولوجيين الجزائريين من الجيل الأول وحتى الثاني، من حيث اللغة المستعملة (الفرنسية) والخطاب الفرانكفوني الذي طغى عليه الطابع الدوركايمي، وهذا نظرا لتتلمذ العديد من السوسيولوجيين الجزائريين على الباحثين والسوسيولوجيين الفرنسيين، وبالتالي لم يستطيعوا أن يحدثوا القطيعة مع ذلك الامتداد السوسيولوجيالكلونيالي.

المرحلة الثالثة: مسيرة علم الاجتماع في الجزائر(1971. 1984).

وهي المرحلة التي شهدت تحولات كثيرة في الدولة الجزائرية والمجتمع بشكل عام، حيث توالت العديد من الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، و التي مست قطاع التعليم العالي كباقي القطاعات الأخرى، لهذا كانت الممارسة السوسيولوجية التطبيقية في الجزائر جد غنية وثرية في هذه الحقبة وكان لها الأثر البارز والتدخل الفاعل في متابعة حجم التغيرات الحاصلة في الجزائر، وكانت الدولة الجزائرية تشعر بأن ذلك الاختيار هو اختيارها الاستراتيجي،(16)وهنا تم رد الاعتبار للسوسيولوجيا الجزائرية من حيث القرارات والإجراءات المتخذة في حق هذا التخصص، وذلك بمحاربة كل ما هو تقليدي مورث والعمل على تحريك البحث العلمي لدراسة أسباب دفع عجلة النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي وهذا ما يختص به علم الاجتماع.

كذلك نجد أن علم الاجتماع والمنشغلين به في تلك المرحلة قد جندوا للدفاع عن الإيديولوجية الاشتراكية، أي إيديولوجية الحزب الحاكم، وعليه نجد أن علم الاجتماع في هذه المرحلة قد تحول من علم أكاديمي إلى علم إيديولوجي أي تنفيذا لسياسة الحزب الحاكم، وأصبح محتوى الدروس في علم الاجتماع كله خطاب إيديولوجي يعمل على تمجيد الاشتراكية وتدنيس الرأسمالية والتوجه الإسلامي، كما أن كل التخصصات في علم الاجتماع

التي كانت تمارس في تلك المرحلة لم تأتي صدفة أو لأغراض علمية بحتة، بل جاءت لتساير المشروع الاشتراكي الذي تبنته الدولة الجزائرية، فهكذا نجد مثلا تخصص علم اجتماع الريفي ـ حضري جاء تجاوبا مع الثورة الزراعية، ونفس الشيء لعلم الاجتماع الصناعي الذي جاء خدمة للثورة الصناعية التي أطلقها النظام أنا ذاك، وعلى هذا الأساس انقسمت الساحة السوسيولوجية إلى قسمين:فأصبح هناك علم اجتماع ثوري تقدمي المتشبع بالإيديولوجية الاشتراكية الماركسية، وقسم آخر وقف في وجه الاشتراكية وأخذوا عن المعسكر الرأسمالي تكوينهم السوسيولوجي وهم الرجعيين البورجوازيين وأصحاب الممتلكات من أراضي ورؤوس أموال،(17) وبالتالي انقسمت الساحة السياسية والاجتماعية وفق هاذين التوجهين وسار علم الاجتماع في اتجاهين متناقضين.

وفي المقابل نجد نسبة ضئيلة من المنشغلين بعلم الاجتماع الذين عملوا على ممارسة السوسيولوجيا بشكل علمي محض بالرغم من المضايقات والتهميش والإقصاء الذي تعرضوا له من طرف النظام، بل العديد منهم قرر الهجرة، كما أن أعمال الطلبة المتعلقة بإعداد الرسائل الجامعية للتخرج كالليسانس، دكتوراه، لم تنجوا من تلك الضغوطات والتوجيهات القهرية فكل المواضيع التي كانت تدرس كانت تعالج القضايا المشار إليها سابقا .

المرحلة الرابعة: مسيرة علم الاجتماع في الجزائر(1984 إلى يومنا هذا).

شكلت هذه المرحلة منعطفا حاسما بالنسبة للمسيرة السوسيولوجية في الجزائر، فبعدما كان هذا العلم في المرحلة التي سبقت علما نقديا إيديولوجيا ثوريا، أصبح مع التوجه الليبرالي الجديد للدولة علما منبوذا، فاقد لكل المكاسب التي حققها في المراحل السابقة، وهذا بالرغم من ضآلتها، فنجد أن الخطاب الرسمي في هذه الفترة قد تغير موقفا وعملا اتجاه العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة، وأصبحت كل الأنظار متجهة نحو العلوم الطبيعية والتكنولوجية، وذلك باسم التنمية والتغيير.(18)

كما تميزت هذه المرحلة من السيرورة التاريخية لعلم الاجتماع في الجزائر بتغيرات وتحولات اجتماعية كبيرة لم تشهدهاالدولة الجزائرية من قبل أولها أحداث أكتوبر 1988 حيث خرج الشعب الجزائري إلى الشوارع مطالبا بالتغيير والديمقراطية رافضا للواقع الاجتماعي المزري الذي يعيشه غير أن النظام السياسي في ذلك الوقت قام بقمع تلك

التظاهرات فراح العديد من الأبرياء ضحية العنف السياسي وقد كان لهذا الحدث الأثر البالغ على سياسة الدولة إما على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وقد كان الفرصة مواتية ليظهر علم الاجتماع في هذه المرحلة الحرجة بالذات ليحلل أسباب الانتفاضة وانعكاساتها على الصعيد الاجتماعي والسياسي، غير أن المنشغلين بهذا العلم لم يبذلوا جهدا يذكر في الكتابة أو الدراسة عن هذا الحدث البالغ الأهمية رغم أن هذا الحدث يدخل في صميم انشغالاتهم، وهذا ما زاد من انتكاسة علم الاجتماع في الجزائر.

علم الاجتماع من خدمة الحقيقة الاجتماعية إلى خدمة الاديولوجيا:

لقد ترتب على تلك الأوضاع أن عانت العلوم الاجتماعية والإنسانية وميادينها المتعددة من ظروف غاية في السلبية، كما حاولنا إيضاحه في السطور الماضية، ولعل نصيب علم الاجتماع باعتباره ميدانا حديثا من ميادين هذه العلوم لا يقل عن نصيب بقية العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. فعلى الرغم من أنه من العلوم الأولى التي يتم بواسطتها افتتاح المعاهد والمراكز الجامعة، والجامعات والكليات في العالم العربي إلا أنه لا زال مساره يعاني من تذبذبات وانعطافات تجعله يبدو بصورة شبه ملونة حينا، وبصور قاتمة باهتة ضبابية في أحيان كثيرة.

لقد ورد في مجلة عالم الفكر على لسان الأنثروبولوجي المصري أحمد أبو زيد ما مفاده: «في الاجتماع السنوي الذي عقدته الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع American Sociological Society في مدينة شيكاغو عام 1958، ألقى العالم الأمريكي الشهير تولكوتبارسونز Talcott Parsons محاضرة بعنوان «علم الاجتماع كمهنة Sociology as a Profession ociology as a Profession، ألقى العالم الأمريكي الشهير تولكوتبارسونز» أثارت كثيرا من الجدل والمناقشات حول ماهية ذلك العلم وميدانه ومناهجه ونظرة المشتغلين به إلى أنفسهم، وهل يعتبرون أنفسهم حرفيين ومهنيين يلتزمون بأصول المهنة في كل خطوة يخطونها؛ وما هي تلك الأصول والقواعد؛ وما أثر ذلك الالتزام على مستقبل علم الاجتماع نفسه ونوع المشاكل التي يجب عليهم دراستها والتعمق فيها».(19)

وقد أدى هذا كله إلى انقسام العلماء إلى فئتين، ترى إحداهما وجوب توفر العالم على دراسة مشاكل محددة بالذات للتعرف على كل دقائقها وتفاصيلها بما يتفق مع مستلزمات التخصص المهني الدقيق حتى وإن كان ذلك على حساب النظرة العامة الشاملة إلى الحياة الاجتماعية ككل، أو إلى الخصائص الأساسية التي تميز المجتمع الذي يدرس الباحث تلك المشكلة أو المشاكل المحددة فيه؛ بينما ترى الفئة الثانية أنه على الرغم من أهمية التخصص الدقيق والدراسة التفصيلية لمشاكل جزئية محددة فإن المبالغة في ذلك الاتجاه تؤدي في آخر الأمر إلى تحديد مجال علم الاجتماع وتضييق أفق الباحث نفسه، وعزله عن التيارات والأحداث العالمية نتيجة للتركيز على مشكلة واحدة محدودة بحدود الزمان والمكان، وهو المر الذي يتعارض مع ماهية علم الاجتماع باعتباره أحد العلوم الانسانية التي تهدف قبل كل شيء إلى دراسة الانسان في ذاته.

لقد حسم الخلاف حسب ما أورده أحمد أبو زيد في مقاله، أحد أساتذة جامعة شيكاغو حين ذكر زملاءه بالتقاليد القديمة التي كانت سائدة بين علماء الاجتماع الأوائل الذين كانوا يجمعون بين اتساع الثقافة وشمول النظرة، وأنه يعتقد بناء على ذلك أن علماء الاجتماع هم أصحاب الثقافة الواسعة المتنوعة، وليسوا من أصحاب النظرة الضيقة المتزمتة وأن "هذه الجمعية"، أي "الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع" هي في المحل الأول جمعية علماء مثقفين وليست جمعية حرفيين ومهنيين. ومن الطريف أن الرأي استقر بعد الاجتماع على تغيير اسم الجمعية، فأصبحت "الرابطة الأمريكية لعلم الاجتماع American Sociological Association وقد علق بعض الظرفاء على ذلك بأن تغيير اسم الجمعية كان خير ما تمخض عنه ذلك الاجتماع السنوي، إذ لو كانت الجمعية تمسكت باسمها القديم وقبلت في الوقت نفسه الدعوة إلى اعتبار علم الاجتماع حرفة أو مهنة لصدق على الجمعية وعلى العلماء الاسم الذي تشير إليه الحروف الأولى من اسم الجمعية ذاتها A.S.S، أي (جحش)».(20)

إن أحمد أبو زيد يشخص لنا وضعية علم الاجتماع ربما على مستوى العالم، لكن عبد الرحمن موساوي الأنثروبولوجي الجزائري يبين لنا المفاضلة الاديولوجية بين العلوم في الجزائر حيث يقول: «لقد تم تبني علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية منذ سنوات

الاستقلال ليس لفضائله الخاصة فحسب، وإنما للاعتقاد بعذريته السياسية، واعتباره بديلا للإثنولوجياالمقصية.إن أعمال علماء الاجتماع الجزائريين يجب أن تكون وقتئذ ليس في خدمة الحقيقة الاجتماعية، لكن في مساعدة الدولة للقيام بمشاريع التنمية وبناء الوحدة الوطنية.وعلى أية حال إن الذي تطلبه الجزائر المستقلة من علم الاجتماع هو لعب اتجاه الدولة الوطنية نفس الدور الذي لعبته الإثنولوجيا اتجاه المشروع الاستعماري».(21) من هذا المنطلق نقول إننا بعيدون كل البعد عن الدور المنوط بالعلوم الإنسانية والاجتماعية عموما وعن الدراسات الاجتماعية خصوصا. فهناك مدى بعيد يفصل بيننا وبين الدراسات الاجتماعية الحقيقية التي سبقنا إليها الغرب وبعض الدول العربية التي أسست لها مراكز ومعاهد منذ الخمسينات والستينيات(22) وقطعت في ذلك أشواطا كبيرة في السبعينيات والثمانينيات، وهو الوقت الذي أدرنا فيه بظهورنا لمثل هذه الدراسات.

التحديات المستقبلية للعلوم الانسانية والاجتماعية:

إن مستقبل العلوم الانسانية والاجتماعية بما في ذلك علم الاجتماع، مقرون بتفعيل مكانة العلوم هذه العلوم جميعها، والفصل بين مكانة هذه العلوم والحاجة المعرفية إليها من جهة، وبين مدى تلبية هذه العلوم لمتطلبات سوق العمل بشكل مباشر من جهة أخرى. ويؤكد كذلك ضرورة الحد من هيمنة المناهج التقليدية المتبعة في معاهد وأقسام الجامعات بشكل يتناسب مع متطلبات العصروبدورنا نرى أنه ينبغي التأكيد على أن لهذه العلوم دورا فعالا في خدمة المجتمع.ولا يمكننا أن نحصر مفهوم خدمة المجتمع في تقديم الخدمات المادية له.فإذا كانت العلوم الإنسانية والاجتماعية يكمن أن تلبي حاجات مادية ملموسة للناس فهي تشارك في رفد المجتمع بكوادر جيدة في مجالات القضاء والإدارة. ويظل دورها الرئيس معرفيا وفكريا وثقافيا وتنويريا ومن المعلوم أن التنمية الثقافية للمجتمع لا تقل أهمية عن المكونات الأخرى للتنمية.ويبين مسار مختلف الحضارات الإنسانية أنه لم يحدث أن تطورا ماديا في مجتمع ما ولم يواكبه تطور معرفي وثقافيوأكبر دليل على ذلك ما يحدث اليوم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.(23)

إن التراكم المعرفي يتسارع بمعدل غير مسبوق يفوق قدرة النظريات علي التحليل والتفسير، وقدرة أي علم أن يقدم منفردا- حلولا للمشكلات المعقدة الناتجة عن هذا التراكم. والواضح أيضا أن العلوم التي تنتج هذه المعرفة والعلوم التي تحولها إلي تطبيقات تكنولوجية لا تشعر بخطر على وجودها ولا علي تمويلها، لأنها هي التي تنتج هذه المعرفة، ولأن الأدلة على صحة أدوات هذه العلوم ومناهجها ملموسة في التطبيقات القائمة على هذه المعرفة. والواضح أيضا أن المجتمعات التي تنتج مؤسساتها البحثية هذه المعارف لا تشعر هي الأخرى بخطر(كبير) أو اغتراب(شديد) نحو معارف جاءت نتيجة طبيعية لمسار التطور التاريخي لهذه المجتمعات، حتى وإن جاءت بعض هذه المعارف صادمة، فإن آثارها يمكن استيعابها بسرعة.

الذي يتعرض للخطر هنا هو "الآخر الاجتماعي" وهي المجتمعات التي لا تسهم مؤسساتها العلمية في انتاج هذه المعرفة، لأنها تستورد المعرفة باستمرار وتعيش قلقا دائما بسبب تعرضها لتيار لا يتوقف من معارف جديدة وغريبة عليها تأتي من خارجها وتنتجها كيانات تختلف عنها ثقافيا وفكريا. والذي يتعرض للخطر أيضا هو "الآخر العلمي" وهي العلوم الإنسانية التي تهتم بدراسة الجوانب الفكرية والقيمية والمعرفية للتجربة الإنسانية والسعي الإنساني من لغة وأدب وثقافة وفلسفة وتاريخ، والتي يرى كثيرون في العلوم الأخرى أنها بلا إسهام محدد وملموس في هذا التراكم المعرفي وأن مناهجها في البحث غير محددة.ولكي تبقي العلوم الإنسانية طافية وذات صلة وسط هذا التسارع المعرفي يجب أن تجتاز ثلاثة تحديات أساسية على حد تعبير الدكتور خالد الغمري في مقال موسوم بـ: مستقبل العلوم الانسانية صدر في جريدة الأهرام،24وهذه التحديات هي:

التحدي الأول: ذلك التباين الكبير بين المعرفة المتوقع من هذه العلوم إنتاجها وما تقوم به بالفعل، وعدم وضوح دورها الاجتماعي والثقافيوالسياسي(وحتي الاقتصادي). فالمتوقع من هذه العلوم بين أشياء أخرى أن تتعامل مع المعارف الجديدة بالدراسة والتحليل لكي تضعها في سياقاتها الثقافية والاجتماعية، وأن تشخص تأثيراتها المختلفة على المجتمع، حتى تساعد في تحقيق حالة من التصالح والتعايش الإيجابي بين المجتمع وهذه المعارف. ولتحقيق ذلك لابد أن يوضع في الاعتبار أمر أساسي وهو أن المعرفة الجديدة تفرز قضايا ومشكلات جديدة

وتغيرات مستمرة ومتسارعة تمس القيم الإنسانية والهويات والمواطنة قد لا تكون في النطاق التقليدي للعلوم الإنسانية لكنها تمس التجربة الإنسانية عموما والتي هي محل اهتمام هذه العلوم. وحتي تبقي العلوم الإنسانية "ذات صلة" لا بد أن يتسع فضاءها البحثي ليشمل هذه القضايا والمشكلات المستجدة وأن تحدث أدواتها في البحث ومناهجها في التحليل بما يمكنها من تقديم تحليلات "مفيدة" لهذه المشكلات.

والتحدي الثاني: هو قيود المنظومة الإدارية التي تحكم هذه العلوم، فالمستجدات المعرفية تفرز غالبا تخصصات بينية جديدة تتطلب التعاون بين باحثين من تخصصات مختلفة حتي يمكن دراسة الجوانب المتعددة والمتداخلة لهذه القضايا دراسة وافية. ولن يكون ذلك ممكنا إلا في إطارمنظومة مرنة تساعد على التعاون وتتغير قوانينها ولوائحها بما يخدم المعرفة، وليس العكس.

أما **التحدي الثالث**:و هو تحدي الأخطر، يتمثل في غلبة النظرة التقليدية للعلوم الإنسانية بين الباحثين في هذا المجال.أن النظرة للعلوم الإنسانية على أنها عالم الثقافة العالية والمتعة المعرفية، من بقايا الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر بثنائياتها الحادة بين الفن الروحي وأدخنة المصانع، والتي تخشى من أن التغيير المستمر في القضايا التي تبحثها هذه العلوم لتواكب ما يستجد قد يؤدي في النهاية إلي تسليع المعرفة وتسييسها، وإلى معرفة قصيرة العمرتتغير بتغير المصالح.

المراجع والهوامش:

1 عبد الله عبد الرحمن يتيم، دفاتر أنثروبولوجية (سير وحورات)، سيكو للطباعة، بيروت – لبنان، سنة 2004، ص 10.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 11.

3 شتيوي الغيثي، سرقة علمية في جامعة سعودية، صحيفة عكاظ، الخميس 1435/10/25 هـ الموافق لـ 21 أوت (أغسطس) 2014 مالعدد 4813.لقراءة المقال على صفحات الويب انتقل إلى موقع الصحيفة على الرابط التالي:
http://www.okaz.com.sa/new/issues/20140821/Con20140821718800.htm

4 بلقاسم حوام، السرقات العلمية تغزو الجامعات ودكاترة بشهادات كارتونية، صحيفة الشروق اليومي، العدد 4169، بتاريخ، 19تشرين الأول (أكتوبر) 2013، الموافق لـ 14 ذي الحجة 1434هـ، ص 15. رابط المقال على صفحات الويب: www.echoroukonline.com/ara/articles/181576.html

[5] أنظر: بن عودة محمد، التجربة السوسيولوجية في الجزائر، مجلة العلوم الإجتماعية الإلكترونية، http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=2122، تم زيارة الموقع بتاريخ: 2014/11/09.

[6] **أوغست كونت**(19 يناير 5 - 1798 سبتمبر1857) عالم اجتماع وفيلسوف اجتماعي فرنسي، أعطى لعلم الاجتماع الاسم الذي يعرف به الآن، اكد ضرورةبناء النظريات العلمية المبنية على الملاحظة، إلا أن كتاباته كانت على جانب عظيم من التأمل الفلسفي، ويعد هو نفسه الأب الشرعي والمؤسس للفلسفة الوضعية

[7] لقد استهدفت الدراسة السوسيولوجية الكولونياليةفي شمال إفريقيا المجتمعات المغاربية في لحظات مبكرة من التاريخ وكان في ما لحقته المجتمع الجزائري، بحيث شكلت مقاربة جديدة في ربوع بلاد الجزائر، فالإرث السوسيولوجي يكشف لنا اقتران ظهور البوادر والإرهاصات الأولى للسوسيولوجيةالكلونيالية في محمد أطماع الدول الأوروبية، وخاصة المعسكر الفرنسي. الذي رصد مجمل الظواهر الاجتماعية على جميع المستويات بما في ذلك الروابط الاجتماعية والأسرية والقبلية، وكذلك علاقة الدولة بالمجتمع وأدوار القبيلة والعلاقات النسبية ودور بعض الفئات الاجتماعية كالفلاحين، المرأة، الشباب، كما كان الاهتمام منصبا على الظاهرة الدينية.

إن اهتم ذكره آنفا شكل أهمية كبيرة في دراسة المجتمعات المغاربية والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، فبفضل الحركات الأوروبية نحو شمال إفريقيا في أواسط القرن 19 ساعدها ذلك على تحصيل تراكم معرفي كمي ونوعي مهدا الطريق نحو السوسيولوجيا الكولونياليةإلى جانب الأبحاث والدراسات التي أنجزتها البعثات العلمية التي تمثلت في بعض الرحالة والقادة العسكريين والسوسيولوجيين.

[8] جلال معتوق، السوسيولوجيةالكلونيالية من أجل قراءة نقدية جديدة، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، العدد الأول (1)، البليدة،2007، ص7.

[9] جاك بيرك Jacques Berque 1995/1910 ولدالمفكر الفرنسي المستشرق جاك بيرك في فرندة ولاية تيارت عام 1910 بالجزائر زاول دراسته الثانوية بالجزائر العاصمة لينتقل بعدها الى باريس ويستكمل دراسته العليا الا انه توقف عن ذلك وعاد الى الجزائر.ادى خدمته العسكرية بالمغرب الاقصى عام 1932. درس بمصر فترة من الزمن وكتب الكثير من الكتب عن الاسلام والحضارة الاسلامية.اهتم بيرك بالأدب العربي من خلال دراسة وترجمة المعلقات العشر وأعمال طه حسين، ومحاولة الترجمة الكاملة للقرآن الكريم التي تعتبر أهم أعماله. وعرف بيرك الذي توفي سنة 1995بكتاباته ومواقفه السياسية والأدبية والفكرية التي تبنت الدفاع عن القضايا

العربية والفكر العربي،كما كونالعديد من الصداقات في العالم العربي والتي لا تزال تدين له بالوفاءوعرف بيرك بحبه وتعلقه بمسقط رأسه الجزائر.

[10] جمال معتوق، مرجع سابق، ص11.

[11] إيميل ماسكري(1843 – 1894)، هو مستشرق فرنسي عني بالدراسات الاجتماعية لقبائل البربر في الجزائر، من آثاره كتاب بعنوان: «تكوين المدن عند السكان المقيمين في الجزائر» Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie (Kabyles du Djurdjura, Chaiuïa de l'Aourâs, BeniMezâb), Paris, E. Leroux, 1886، وتحقيق «تاريخ أبي زكريا» والذي نشر في الجزائر، سنة 1878 م تحت عنوان Chroniqued´AbouZakaria

[12] جمال معتوق، مرجع سابق، ص16.

13ضابط في الجيش الاستعماري الفرنسي، ومؤرخ عسكري. من بين مؤلفاته:
Les saints de l'Islam: légendes hagiologiques & croyances algériennes (1881) .
Études sur les régions sahariennes. Histoire de l'insurrectiondans le sud de la province d'Alger en 1864 (2 volumes, 1879).

[14] جمال معتوق، مرجع سابق، ص22.

[15] جمال معتوق، علم الاجتماع في الجزائر:من النشأة إلى يومنا هذا، بدون دار نشر، الجزائر،ط2006، ص 83.

[16] سعيد عيادي،التجربةالسوسيولوجية في الجزائر:الممارسة والتأويل، ، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، العدد الأول (1)، البليدة،2007، ص 146.

[17] جمال معتوق، علم الاجتماع في الجزائر:من النشأة إلى يومنا هذا، بدون دار نشر، الجزائر،ط2006، ص 90.

[18] المرجع نفسه، ص 97.

[19] أحمد أبو زيدأزمة العلوم الانسانية، مجلة عالم الفكر، المجلد الأول، العدد الأول، أفري/ماي/جوان 1970م، الكويت، ص 195.

[20] نفس المرجع، ص 196.

[21] Abderrahmane Moussaoui, La pratique de l'anthropologie en Algérie", in D. Albera et M. Tozy (s/d) La Méditerranée des anthropologues. Fractures, filiations, contiguïtés, Maisonneuve& Larose, MMSH, 2005, pp.269-295.

[22] مركز دراسات الوحدة العربيةمركز توثيقي يهتم بالقضايا العربية ويعرض الحلول لها عبر عقد الندوات والمؤتمرات والدراسات الخاصة المهتمة بالعرب لتحديات التي تواجههم، ويركز على الدراسات السياسية والاقتصادية والتنموية والتعليمية والفكرية والفلسفية. ويرأسه خير الدين حسيبومقره بيروت يعتمد المركز في تمويله على ريع الكتبوالمجلاتوالدراسات التي يقوم بإصدارها.

يعتبر مركز دراسات الوحدة العربية واحداً من خمس مراكز عالمية يعنى بالدراسات المستقبلية وهو يغطي الدراسات في المنطقة العربية. تأسس المركز عام 1975على أيدي نخبة من المفكرين القوميين العرب، وفي عام 2000تمّ تصنيفه على أنه منظمة دولية. لا يتبع أية جهةحكومية أو أي تنظيم سياسي أو حزبي، فهو مركز مستقل يعنى بالدراسات ذات العلاقة المباشرة بقضايا الوحدة العربية. تخضع جميع منشورات المركز من الكتبوالمجلاتإلى نظام صارم في التحكيم، ولا تقل إلا الدراسات العلمية المعمّقة في موضوع الكتاب أو البحث المراد نشره، ضمن شروط يرتأيها المركز.يصدر المركز سنوياً ما يقرب من 50كتاباً، ومن أبرز المجلات التي يصدرها المركز :مجلة المستقبل العربي،ومجلة إضافات(المجلة العربية لعلم الاجتماع)، ومجلة بحوث اقتصادية عربية، والمجلة العربية للعلوم السياسية . يتألف الهيكل التنظيمي لمركز دراسات الوحدة العربية من ثلاث هيئات هي:مجلس الأمناء، واللجنة التنفيذية، والجهاز الإداري.

[23] أنظر: يمنى طريف الخولي، مشكلة العلوم الانسانية تقنينها وإمكانية حلها)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة – مصر، سنة 2012، ص 126.

[24] خالد الغمري، مستقبل العلوم الانسانية، جريدة الأهرام، العدد 46411، 2013/12/31 الموافق لـ: 28 صفر 1435 هـ.

اشكالية التفكير النظري في البحوث السوسيولوجية العربية

د. أحمد موسى بدوي

جامعة بنها - مصر –

الملخص :

تحاول هذه الورقة التركيز على إشكالية التفكير النظري في البحوث المنتجة في ميدان علم الاجتماع العربي، وخاصة اطروحات الدكتوراه، في عدد من الجامعات المصرية، من أجل التعرف على أبعاد الممارسة النظرية التي يعتمدها الباحث العربي، من أجل تكوين إطاره النظري وأدواته المفاهيمية ،حيث نسعى إلى الإجابة عما يلي :

1. ما أساليب تحديد واختيار التوجه النظري في البحوث السوسيولوجية العربية ؟
2. كيف يقارب الباحث العربي التراث النظري والبحثي السابق، من أجل الاستفادة منه في صياغة الإطار التصوري للبحث ؟

Résumé :

Ce document de recherche se focalise sur la problématique de la réflexion théorique dans les recherches produites dans le domaine de sociologie arabe, notamment les thèses de doctorat; dans un certain nombre d'universités égyptiennes ; dans le but d'identifier les dimensions de la pratique théorique adoptées par le chercheur arabe, pour former son cadre théorique et ses outils conceptuels.

Nous essayerons, ici, de répondre aux questions suivantes:

1. Quelles sont les méthodes de l'identification et du choix de l'orientation théorique dans les recherches sociologiques arabes?

2. Comment le chercheur arabe approche l'héritage théorique précédent de la recherche, pour l'exploiter dans la reformulation du cadre conceptuel de la recherche?

تمهيد

تواجه المجتمعات النامية، ومنها المجتمعات العربية، أزمة حقيقية فى مجال الانتاج العلمى، تتمثل في عدم قدرة معظم البلدان النامية على سد الفجوة المعرفية بينها وبين العالم المتقدم، ويتحتم عليها إعلاء شأن المنهج العلمى، وتطوير نظام المعرفة العلمية. وتشير الدراسات والبحوث النقديةللإنتاج السوسيولوجى العربي، إلى أن إنتاج المعرفة السوسيولوجية العربية، لا يتم فى الغالب وفق ممارسات علمية انعكاسية reflexive practices، باستثناء عدد محدود من المنتجات التى استطاعت أن تقدم ممارسة علمية أصيلة genuine scientific practice، ولكن التقدم العلمى لا يبنى على الاستثناء، ولابد من وجود جهد علمي جماعي يسير وفقط استراتيجيات طويلة المدى.

ويبدو داخل هذا السياق أزمة فرعية أخرى، تتمثل فى ضعف قدرات التفكير النظري في انتاج البحوث في العلوم الاجتماعية، بسبب العديد من المشكلات البنيوية، وهى الأزمة التى من شأنها التأثير المباشر على جودة المنتج العلمى فى كافة ميادين العلوم الاجتماعية.

وهذا البحث، يحاول التركيز على **إشكالية التفكير النظري في البحوث المنتجة في ميدان علم الاجتماع العربي**، وخاصة اطروحات الدكتوراه، في عدد من الجامعات المصرية، من أجل التعرف على أبعاد الممارسة النظرية التى يعتمدها الباحث العربى، من أجل تكوين إطاره النظري وأدواته المفاهيمية.

يعتمد البحث على منهج التحليل النقدى للخطاب، الذى تطور على يد نورمان فيركلاف N. Fairclough وآخرون فى تسعينيات القرن الماضى، كما يعتمد البحث على نظرية الممارسة العلمية لدى بيير بورديو P. Bourdieu(1930-2002) كإطار نظري ملائم لفهم وتفسير نتائج التحليل النقدى لممارسة التفكير النظرى فى البحوث موضع الدراسة.

سؤال البحث الرئيسي: هل تحقق الممارسة النظرية فى البحوث المنتجة فى علم الاجتماع العربى، دورها فى إنتاج بحوث علمية عالية الجودة؟ ويبدو من هذا السؤال، أننا لن نتطرق بالتحليل للخطوات الاولى في بناء التصور النظري، ونقصد بها، تحديد اشكالية

البحث، وأهميته وأهدافه، لأن ذلك يحتاج إلى دراسة موسعة، ونكتفى بالتركيز على الأسئلة الفرعية التالية للإجابة على سؤال البحث الرئيسي:

3. ما أساليب تحديد واختيار التوجه النظري في البحوث السوسيولوجية العربية؟

4. كيف يقارب الباحث العربي التراث النظري والبحثى السابق، من أجل الاستفادة منه في صياغة الإطار التصوري للبحث؟

الكلمات المفتاحية: البحث السوسيولوجى العربى، التحليل النقدي للخطاب العلمي، ممارسة التفكير النظري.

أولا: منهج التحليل النقدي للخطاب:

يذهب فيركلاف إلى أن:" الحادثة الخطابية Discursive event ذات ثلاث أبعاد أو حقائق فهي أولا حادثة مكتوبة أو منطوقة ، أي أنها تمثل نصا Text ، وثانيا أنها شاهد أو جزء من ممارسة خطابية ففي سياقها يتم إنتاج وتأويل النص، وأخيرا فهي جزء من الممارسة الاجتماعية وثيقة الصلة[1]

وعليه فإن الإطار التحليلي التكاملي في نظرية فيركلاف يقوم على ثلاثة أسس مرجعية:" **فهو أولا يستفيد من التحليل النصي text analysis الذي يقدمه التراث اللساني، وثانيا يستفيد من تحليل المايكروسوسيولوجي، ونظريات التأويل داخل علم الاجتماع بما في ذلك الاثنوميثودولوجيا ، وتحليل المحادثة، وأخيرا يستفيد من تحليل الماكروسوسيولوجي للممارسة الاجتماعية بما في ذلك نظرية ميشيل فوكو**[2] .

يحاول فيركلاف تأسيس نموذج نظري ومنهجي لتحليل الخطاب ثلاثي الأبعاد، بحيث إنه لا يمكن فهم الخطاب إلا من خلال تحليل **أشكال اللغة المستخدمة في النص، والكشف عن علاقة هذا الخطاب بغيره من أنواع الخطاب، وربط نظام الخطاب بالممارسة الاجتماعية الأعم**.إن فيركلاف ينطلق في المسارات الثلاثة بشكل متزامن، فاللغة يبحثها لكي يحدد نمط الخطاب الظاهر في النص موضع البحث، وهذه النمط هو في ذات الوقت جزء من نظام

معين للخطاب المتشكل اجتماعيا في لحظة تاريخية محددة، وهذا النظام كما يرى فيركلاف:"**جزء من أنظمة للخطاب سائدة في المجتمع والتي تتشكل عن طريق علاقات القوة في المؤسسات الاجتماعية وفي المجتمع بشكل عام**[3].

أي أن منهجية فيركلاف تقوم على ثلاث مستويات للتحليل هي: (1) **تحليل البنية اللغوية للنص(التحليل على مستوى النص) ؛ (2) تحليل العلاقة بين الخطاب والحادثة التواصلية حيث يشتركان معا في إنتاج واكتساب النص، ويحدد فيركلاف مستوى هذه العلاقة (التحليل على مستوى الممارسة الخطابية)؛ (3) تحليل العلاقة بين الممارسة الخطابية والممارسة الاجتماعية من جهة أخرى (التحليل على مستوى الممارسة الاجتماعية).**

وعليه فإن نظرية التحليل النقدي للخطاب تقوم على محاولة فهم نوع الخطاب موضوع البحث، أو فهم أنواع الخطاب السائد لدى الجماعة موضوع البحث عن طريق فهم وتحليل النص المكتوب أو المنطوق أو حتى الإشاري والمرئي، ثم تحديد نظام الخطاب السائد وثيق الصلة بالمجال الاجتماعي الذي تتم فيه إنتاج هذه الخطابات، ثم الكشف عن العلاقة بين الخطاب موضوع البحث والممارسة الاجتماعية، وسؤالها النقدي النهائي هو: هل الممارسة الخطابية تسهم في إعادة إنتاج نفس العلاقات والممارسات الاجتماعية السائدة، أم أنها تسهم في إعادة تشكلها على نحو مغاير؟

ونذهب إلى أنه يمكن استخدام منهج التحليل النقدي للخطاب، في تحليل المنتجات العلمية، بكافة أنواعها، ومن ضمنها دراسة أساليب التفكير النظري في البحوث الاجتماعية العربية، ونقدم التعريف الاجرائي التالي: **منهج يقوم على افتراض وجود ارتباط بين كل من : النص العلمي ومنتجه والمجال العلمي والمجالات المشكلة للبناء الاجتماعي في مرحلة تاريخية محددة. ويهدف إلى الكشف المنظم عن العلاقات القائمة بين الممارسة الخطابية العلمية وبين السياقات الاجتماعية المتنوعة، وتعتمد آلية التحليل على تصنيف افتراضي قبلي للنماذج المحتملة، ثم محاولة اختبار التصنيف بتحليل النص، وذلك باستخراج الحادثات الخطابية – العبارات الجوهرية- الدالة على وجوده ، ثم تفسير النتائج بمرجعية نظرية ملائمة.**

ثانيا: التصنيف الافتراضي لأنواع الممارسات النظرية في البحوث الاجتماعية العربية

ذكرنا في التعريف الاجرائي أن آلية التحليل تعتمد على تصنيف افتراضي قبلي للنماذج المحتملة، ثم محاولة اختبار التصنيف بتحليل النص. ولتصنيف خطاب المرجعية النظرية، قمنا بالتركيز على (1) أساليب تحديد التوجه النظري للبحث، (2) أساليب تحليل الدراسات الامبيريقية وثيقة الصلة، وكيفية الاستفادة منها في صياغة الإطار التصوري للبحث. وبناء على الشواهد والدراسات السابقة التي رجعنا إليها (زايد.1995[4]، يسين.1995[5]، عبد الوهاب.1996[6]، محمود.2003[7]، دسوقي.2004[8]) يمكن استنباط وجود أنواع من خطاب ممارسة التفكير النظري في البحوث العربية، وقد وضعنا تعريف مبدئي لكل نوع نفترض وجوده، وسيتم اخضاع هذه الافتراضات للاختبار أثناء تحليل عينة البحوث التي سنقوم بتحليلها. ويمكن وضع الأنواع الخطابية المفترض وجودها على الرسم التخطيطي التالي:

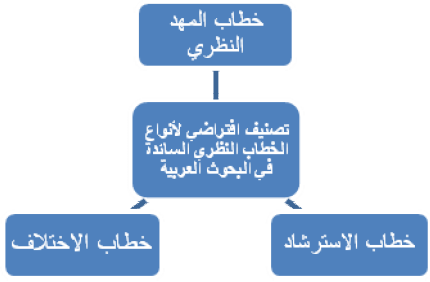

1- خطاب المهدالنظري :

هذا النوع من التفكير والممارسة النظرية، ربما يمثل حالة خاصة بالإنتاج العلمي المصري أو العربي بصفة عامة، ويعني أن يقوم الباحث بالابتداء من أفكار المؤسسين، والمفترض أن هذه الأفكار هي محل دراسة من نقاد النظرية الاجتماعية، والمهتمين بتاريخ الفكر الاجتماعي، ولكن يصعب الاعتماد عليها في البحوث الامبيريقية، فلابد من احترام التراكم العلمي داخل نظريات علم الاجتماع ، فأفكار أوجست كونت (1798-1857) ، وكارل ماركس(1818-1883)، وإميل دوركايم (1858-1917)، وماكس فيبر(1864-1920) على سبيل المثال هي أفكار تأسيسية، يشار إليها باختصار إذا كانت هناك

ضرورة لذلك، ثم يتم تجاوزها بعرض الأفكار النظرية الحديثة – التي تأسست على نقد هذه الأفكار الكلاسيكية -لأن البحث الامبيريقي يحتاج إلى أُطر نظرية حديثة متسقة مع الواقع الاجتماعي المتغير.

2- الخطاب الاسترشادي

ونفترض أن الخطاب الاسترشادي، يمكن أن يتنوع إلى ثلاث أنواع: (خطاب الاتفاق النظري العلمي، خطاب الاسترشاد النظري المتعسف، خطاب الاسترشاد النظري شبه العلمي). فوفقا لنظرية توماس كون فإن العلم في كل مرحلة من مراحل تطوره يسوده نموذج نظري يقدم حلا لكل الألغاز وثيقة الصلة، وينشأ التقدم العلمي من حالة التوتر التي تصيب هذا النموذج عندما يعجز عن حل بعض المعضلات، فيصفها النموذج في البداية بأنها شواذ أو استثناءات، ثم مع الوقت يتم تقنين هذه الاستثناءات وفقا لقوانين نموذج جديد، ومع الوقت يصبح الجديد استرشاديا.

والخطاب النظري الاسترشادي، هو الخطاب السائد في الإنتاج السوسيولوجي الخاص برواد علم الاجتماع في مصر، وبرغم أهميته العلمية، إلا أنه من ناحية أخرى لا يدفع الفاعلين تجاه الإبداع وصنع الاختلاف العلمي، وأعلى مستوياته**خطاب الاتفاق العلمي**، وهو الأقرب لفكرة النموذج الإرشادي لدى توماس كون، وعليه سارت بحوث الرواد، وفيه يتم طرح وجهة نظر النص المنتج، وتدعيمها بالاستشهادات بمرجعية نظرية ما، وهذا النوع من الخطاب إذا تم على أسس علمية، فإنه يؤدي إلى ترسيخ النموذج النظري المختار، ويعد البحث في هذه الحالة اختبارا جديدا لهذا النموذج.

إلا أن هناك مستوى آخر تختلف بنيته عن مقصود نظرية توماس كون، ويمكن أن يظهر في الممارسة النظرية السوسيولوجية العربية، وهو**خطاب الاسترشاد المتعسف،** وسبب الاختلاف، أن الباحث الذي يمارس هذا النوع الخطابي، يتورط في الاسترشاد، بمرجعية نظرية ما، دون وعي علمي كاف، فالاسترشاد لا يتأسس على اختيار علمي حر، ولا يبذل الباحث جهداً في تبرير هذا الاختيار، ولكنه يمثل في معظم الأحيان عادة في البحث، ومجاراة وتقليد لبحوث أخرى، وأحيانا يقوم البحث بالاسترشاد بعدة توجهات نظرية، متناقضة في جوهرها، ويكون الغرض من الاسترشاد غير واضح في ذهن الباحث،

فلا يرجى من الاسترشاد التوصل لآلية تفسير ملائمة للنتائج التي يتحصل عليها من دراسة الظاهرة، وتشير الشواهد إلى أن خطاب الاسترشاد يتم عرضه في الفصول المتقدمة من الرسالة العلمية، ولا يتم الرجوع إليه بعد ذلك، أيأنه لا يقدم أي حل لأي لغز من الألغاز السوسيولوجية، ولذلك فإنه خطاب يختلف عن نموذج توماس كون .

وأحيانا يكون الاختيار الاسترشادي برغم تعسفه ملائما لبحث الموضوع، ويتم بواسطته تبرير النتائج، وفي أحيان أخرى يكون هذا الاختيار غير ملائم، ويغلب على الفاعلين في إطار هذا النموذج التعسفي استخدام حرفية لي ذراع الواقع لكي يتسق مع المقدس النظري.

وبين النموذج الاسترشادي العلمي والمتعسف يمكن أن يظهر من تحليل خطاب الإنتاج العلمي نماذج أخرى منها**خطاب الاسترشاد النظري شبه العلمي**: وفيه يقوم الفاعل المنتج باختيار النظرية الملائمة لموضوع البحث ، ويستخدمها كإطار نظري لتفسير نتائج بحثه ، دون أن يحدث بها أي تغيير أو تعديل، ودون طرح لوجهة نظر الباحث، ويعتمد في عرض خطوطها العامة على نصوص ثانوية غير أصلية دون حذف أو إضافة ، والذي يمنح هذا النوع من الخطاب شبهة العلمية هوالملائمة النظرية ، أما إذا جانب الباحث الصواب، فإن هذا النوع من الخطاب يتحول إلى**خطاب استرشادي تعسفي**أو غير مبرر، وهو ما سينحرف بالتفسير.

3-خطاب الاختلاف :

ونفترض أيضا أن خطاب الاختلاف النظري، يمكن أن يتنوع إلى ثلاث أنواع: (خطاب الاختلاف النقدي الخلاق، خطاب الاختلاف النظري التعسفي، خطاب الاختلاف النظري الشكلي)فهو تماما كخطاب الاسترشاد، تتعدد مستوياته أو أنواعه ، ونذهب إلى أن الباحث الذي يعتمد في تفكيره وممارسته النظرية على**خطاب الاختلاف النقدي الخلاق**، يقوم بتفنيد جزء أو كل مرجعية نظرية ما، واستنباط فروض نظرية جديدة، ثم اختبار هذه الفروض بالدراسة الميدانية، حيث يقوم الباحث هنابتفنيد وجهات النظر السابقة عليه، وتقديم المبررات المنطقية والتطبيقية الكافية لاستبداله بنموذج تصوري

جديد أو تطوير لجزء من هذا النموذج. ويذكر أن ممارسة هذا الخطاب في السوسيولوجيا العالمية، هي التي أدت إلى تطوير النماذج الكلاسيكية (الماركسية، الفيبرية، الدوركايمية) وظهور نماذج جديدة، تمثل قطيعة أو تجديد لهذه الاطر الكلاسيكية. مثلما تطورت الماركسية الكلاسيكية، إلى البنيوية الماركسية على يد ألتوسير وبولانتزاس، ثم تطورت الأخيرة إلى الماركسية الجديد على آخرين مثل اريك اولن رايت. لقد تمت هذه التطورات النظرية، كما هو معروف، بناء على حركة تفنيد نقدي واسع. واختبار للمقولات النظرية في العديد من الدراسات الامبيريقيةونفس الأمر يمكن أن يقال عن النموذجين الفيبري والدوركايمي، وكذلك التفاعلية الرمزية الأمريكية، خلاصة القول أن هذا النوع من الممارسة النظرية، هو جوهر التقدم العلمي، وعن طريقه تظهر إلى الوجود النماذج المعرفية الجديدة .

وفي مقابل الخطاب السابق، يحتمل ظهور نوع سلبي هو**خطاب الاختلاف التعسفي** : ويظهر هذا النوع عند تحليل الدراسات الامبيريقية وثيقة الصلة، حيث يشيع في البحوث العربية، شعور عدائي تجاه الدراسات السابقة بصفة عامة، ويكون هدف البحث الجديد هو التمايز والاختلاف عن هذه الدراسات المعادية، وليس التكامل والتطوير.

ويمكن أن يظهر **خطاب الاختلاف الشكلي** ، عند تناول الدراسات السابقة وثيقة الصلة ، ولا يتعرض الباحث الممارس لهذا النوع، إلى تفنيد التوجه النظري للدراسات السابقة .ويكتفي بتقديم عرضا وصفيا مختزلا يقوم على المقارنة الشكلية، بهدف إثبات التمايز والاختلاف الشكلي (اختلاف في اتساع وضيق الموضوع ، اختلاف نوع الأهداف، اختلاف مجتمع البحث ، اختلاف وسائل وطرق جمع وتحليل البيانات) وهذا النوع من الخطاب لا يحقق أي تحليل نقدي لعناصر الدراسات السابقة، ونقاط الاتفاق العلمي ونقاط الخلاف، وغيرها من العناصر المعول عليها في التراكم المعرفي والتقدم العلمي.

ويتضح من الافتراضات السابقة، أن الممارسة النظرية الأصيلة في أي بحث جاد، من المفترض أن تتجه نحو العلمية وتسهم في تقدم العلوم الاجتماعية، إذا كانت تتبع أحد النوعين التاليين:(1)**خطاب الاتفاق العلمي، التابع للخطاب الاسترشادي، وهو النوع** الذي يؤدي إلى ترسيخ النموذج النظري المختار، ويعد البحث في هذه الحالة اختبارا جديدا لهذا

النموذج. (2) **خطاب الاختلاف النقدي الخلاق**، والذي يعد أعلى درجات التفكير والممارسة النظرية، فهو كما ذكرنا، يعتبر جوهر التقدم العلمي، وعن طريقه تظهر إلى الوجود النماذج المعرفية الجديدة.

ويبقى السؤال: هل يتبع التفكير والممارسة النظرية في البحوث الاجتماعية العربية، أحد هذين النوعين الأخيرين، أم يتبع بقية الأنواع التي افترضناها، أم هناك أنواع خطابية أخرى لم نستطع استنباطها، هذا السؤال نجيب عليه في الجزء الأخير من هذه الورقة، من خلال تحليل عينة من بحوث الدكتوراه في عدد من الجامعات العربية.

ثالثا:حالة التفكير والممارسة النظرية في البحوث الاجتماعية المصرية

عينة البحث:

قمنا باختيار عينة من بحوث الدكتوراه المجازة في الجامعات المصرية خلال الفترة (2000-2010)، مبتعدين عن اختيار عينة من بحوث الماجستير، حيث أن الباحث في مرحلة الماجستير، ما يزال في طور التشكل العلمي، وآثرنا قصر العينة على بحوث الدكتوراه، حيث من المفترض أن تكتمل المهارات البحثية، بتطور الرأسمال العلمي للباحث عند بلوغه هذه المرحلة التي تمثل قمة التكوين العلمي رفيع المستوى. وقد امتنعنا عن ذكر اسم الباحث(ة)، وكذلك ذكر عنوان البحث بالكامل،لتلافي عيوب التشخيص، وبغية تركيز الانتباه على موضوعية التحليل النقدي للخطاب العلمي. وقد راعينا أن يكون الاختيار متنوعا من حيث التخصص الدقيق، وممتدا عبر تلك الفترة على النحو التالي:

التخصص الدقيق	سنة اجازة الاطروحة	م
علم اجتماع التنمية	2000	1
علم الاجتماع الديني	2001	2
علم الاجتماع العائلي	2005	3
علم الاجتماع السياسي	2005	4
الانثربولوجيا الثقافية	2007	5
الطبقة الاجتماعية	2010	6

وربما يكون اعتمادنا على هذه العينة المحدودة مؤثراً على علمية تعميم النتائج، غير أن مبرر الباحث في الاكتفاء بهذه العينة، أن كل بحث من البحوث المختارة داخل العينة، يعتبر في ذاته، ممثلا لحالة الانتاج العلمي في الاكاديمية التي أجازته، فهو (1) يتم تحت اشراف هيئة علمية. (2)ويجاز من لجنة تضم كبار الأساتذة في مجال التخصص. وبالتالي فإنه يختزن العديد من الدلالات التي تساعد على التعميم، بحد أدنى على مستوى الجامعة التي أجازت المنتج.

1خطاب المهد النظري:

في دراسة سوسيوانثربولوجية لبحث ثقافة الاعاقة بالتطبيق على أسر الأطفال المعاقين في إحدى المدن المصرية، نجد أن الباحث، لم يبذل جهدا في عرض النظريات المرجعية المختلفة، التي يمكن الاستفادة منها في دراسة الموضوع، وقرر مباشرة أن يستعين بالنظرية الوظيفية، في مرحلتها التأسيسية، وهو ما يظهر من العبارة الافتتاحية التالية، التي كتبها الباحث لتحديد المدخل النظري لدراسته:

(ويتبنى الباحث الاتجاه الوظيفي لدى مالينوفسكي في الدراسة الراهنة، ومن هنا تركز النظرية الوظيفية على العلاقة بين الكل وأجزائه مع توجيه أهمية خاصة إلى الوظائف التي تكون محصلة لهذه العلاقة، حيث أن كل جزء من النسق يلعب دوراً في أداء وظيفة الوحدة الكلية،...) (دكتوراه، 2007)

هذه الممارسة تتبع خطاب المهد النظري بامتياز، فهي أولا لم تعرض للقارئ أية بدائل نظرية أخرى لمقاربة مشكلة البحث، ولكنها اعتمدت الانتقاء المباشر للنظرية الوظيفية، على الرغم من أن موضوع البحث في حاجة ماسة لأدوات نظرية أخرى، مثل التراث الأنثربولوجي الماركسي، حيث أن موضوع الاعاقة يرتبط في المجتمعات النامية -ومنها المجتمع المصري- بقضايا الفقر والمرض والجهل، وعلاقات الاستغلال، الخ. ومن ثم فإن اعتماد الباحثعلى نظرية محافظة لن يمكنه من فهم وتفسير العلاقة هذه الظاهرة بالسياق الاجتماعي العام.

ثم لم يكتف الباحث بهذه الانتقائية، بل توقف عند نظرية مالينوفسكي،(1884-1942)Malinowski ولم يتجاوزها بعرض اسهامات نظرية هامة، ظهرت في نفس المرحلة التأسيسية للأنثروبولوجيا، وخاصة اسهامات روث بنديكت (1887 – 1948) Benedictوكذلك اسهامات تلميذتها مارجريت ميد. ومن المعروف أن الاتجاه الوظيفي في الانثربولوجيا، بعد أن شهد ازدهاراً في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي - خاصة في الدراسات الانثربولوجية الأمريكية-إلا أن هذا الاتجاه فقد مكانته العلمية منذ السبعينيات من القرن الماضي، بعد أن رفض الانثربولوجيون النظرة الاستاتيكية لنظرية مالينوفسكي، بسبب أنها: (1) تنطوي على مشكلات منطقية وابستمولوجية كبيرة، تعوق عملية التفسير العلمي، (2) فضلا عن أنها نظرية ضد التاريخ، ولا تعترف بأي دور للبحث التاريخي في الظاهرة. وبناء على هذه المشكلات النظرية والمنطقية، ظهرت العديد من الاسهامات التي تقف ضد النزعة الوظيفية المحافظة، حتى من داخل المهتمين بالتيار الوظيفي.

إذا فنحن إزاء مشكلة في القراءة النظرية بصفة عامة، فالرأسمال العلمي النظري للباحث العربي بصفة عامة، يتم بناءه بشكل عفوي، لا يراع التنوع والثراء الموجود في التراث

النظري العالمي، ويتضح ذلك من خلال المثال الذي نعرض له، فالباحث قد استعان في عرض النظرية التي يتبناها على مصادر وسيطة، معظمها باللغة العربية، ومعظمها مؤلفات في موضوع مدخل الأنثروبولوجيا، كتبت لأغراض مدرسية، وليست بحثية، كما يتضح من الجدول التالي:

المؤلف	عنوان الكتاب	بيانات النشر
فاروق اسماعيل	المدخل الى الانثروبولوجيا: النظرية والمنهج	الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت
مرسي حلس، نائلة الأغا	الأنثروبولوجيا الاجتماعية: المجالات النظرية والتطبيقية	غزة، جامعة الازهر،1998
محمد الجوهري	الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية	الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996
ايفانز بريتشارد (ترجمة أحمد زايد)	الأنثروبولوجيا الاجتماعية	القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ط6، 1980
عبدالله غانم	الأنثروبولوجيا الثقافية	الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2004
محمد الغامري	مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة	الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989
فاروق احمد مصطفى	تمهيد ودراسات في علم الانسان	الاسكندرية، مطبعة التوني، 1994
السيد علي شتا	نظرية علم الاجتماع	الاسكندرية، المكتبة المصرية، د.ت

إن تصنيف هذه الممارسة النظرية، كممارسة **تتبع خطاب المهد النظري**، يرجع لاعتمادها على نظرية مرجعية كلاسيكية، جرى عليهاالكثير من النقد والتفنيد والمراجعة طوال عقود طويلة في الاكاديميات العلمية، ولم يستفد الباحث من هذا التراث النقدي، ومعنى الاستعانة بالمقولات النظرية الأولية، في بحث تطبيقي في بداية القرن الحادي والعشرين، هو ضرب عرض الحائط بالتراث النظري المتراكم عبر هذه السنين، ويجعل تفسير النتائج بناء على هذه المرجعية التمهيدية، تقع خارج المجال العلمي، لأنها لا تتبع شرط التراكم والبناء على التراث السابق لفهم اللاحق من الظواهر.

وربما يثار التساؤل الآتي:أليس من الممكن أن يرى الباحث في النظرية التأسيسية، ما لم يره النقاد خلال تلك الفترة؟ والاجابة بنعم، من الممكن أن يرى الباحث في النظرية الكلاسيكية، قدرة تفسيرية جديدة لم يرها النقاد، **ولكن ذلك يتطلب من الباحث تفكير وممارسة نظرية ابداعية، تتم على مرحلتين:** (1) مراجعة النظرية من خلال المصادر الأصلية، أي أعمال مالينوفسكي نفسه في مثالنا الراهن. (2)ثم اظهار الأفكار النظرية التي أغفلها النقاد، بمعنى نقد نقاد هذه النظرية. وبما أن الباحث لم يقم بذلك، كما يتضح من جملة المصادر الثانوية (مدرسية الطابع)التي رجع إليها، فقد استقرت ممارسته النظرية عند مستوى المهد النظري.

1- خطاب الوعي النظري المشوش:

هذا النوع لا يتبع أنواع خطاب: المهد النظري، أو خطاب الاسترشاد أو الاختلاف التي افترضنا وجودها. ولكنه نمط خطابي جديد، ظهر أثناء تحليل عينة الدراسة، وينتج هذا النوع عن وجود مشكلة في التعاطي مع النظريات السوسيولوجية، وبصفة خاصة كيفية تصنيف هذه النظريات. حيث يظهر افتقار بعض الباحثين، للمعرفة النظرية الكافية لوضع كل نموذج نظري في إطاره الصحيح، ضمن تراث النظرية في علم الاجتماع، وهي مشكلة ترتبط بضعف المحتوى النظري الذي يُفرض على الباحث دراسته في المرحلة الجامعية وبعد الجامعية، وغالبا لا يرهق الباحثون أنفسهم عناء البحث عن مصادر نظرية أخرى بهدف اثراء معرفتهم النظرية، أي أن فقر الرأسمال النظري للباحث، هو نتاج

مشترك لضعف بنيوي مزمن في الاكاديمية المصرية، يعززه ضعف الهابيتوس الخاص بالباحث، واستعداداته لاثراء مصادره المعرفية.

وقد ظهر هذا النوع الخطابي الجديد في بحث يعالج موضوع الخطاب السياسي للطبقة الوسطى (دكتوراه، مصر، 2005)، حيث حاول الباحث التوصل لاطار نظري، مبني على مراجعة للنظريات التي تناولت الطبقة، بالتركيز على: (1) النظرية الماركسية الكلاسيكية، والجديدة، (2) الاتجاه الوظيفي الكلاسيكي والمحدث، (3) الطبقة لدى عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، (4) الطبقة لدى علماء الاجتماع المصريين. ويزعم الباحث في مقدمة الفصل، أنه سينتهي إلى استخلاص نظري لمفهوم الطبقة من خلال هذه المراجعة النظرية الطموحة.

وقد نجح الباحث في تعقب الأفكار النظرية حول الطبقة، داخل التراث الماركسي، منتقلا من الأفكار التأسيسية، ثم البنيوية الماركسية لدى بولانتزاس، ثم الماركسية الجديد لدى اريك اولن رايت. ولكنه عندما بدأ في عرض التراث النظري البنائي الوظيفي، اتضح أن لديه مشكلة في الوعي السوسيولوجي النظريفعندما انتقل الباحث إلىمبحث "الطبقة عند أنصار الاتجاه الوظيفي" يقوم بوضع ماكس فيبر على رأس الاتجاه الوظيفي، دون أن يتعرض لأفكار الاتجاه الوظيفي الكلاسيكي من قريب أو بعيد، كما يقوم بوضع عالم الاجتماع البريطانيجون جولدثورب (Goldthorpe (1935- -وهو المنتمي للاتجاه الفيبري الجديد- ضمن الاتجاه الوظيفي أيضا.

الباحث هنا لم يتمكن من التمييز بين ثلاث اتجاهات نظرية كبرى في مقاربة الطبقة الاجتماعية، وهي (الاتجاه الماركسي، والاتجاه الفيبري، والاتجاه الدوركايمي). وخلط بشكل مشوش بين الاتجاهين الفيبري والاتجاه الوظيفي، وترتب على هذا الخلط مشكلة ابستمولوجية أكيدة في استخلاص تصور نظري ملائم لبحثه. فمن المفترض من الناحية الابستمولوجية، أن يقوم الباحث في نهاية الفصل باستخلاص الأفكار الرئيسية التي عرضها في ثنايا الفصل، ثم يناقشها، فيتفق أو يختلف مع بعضها ذاكرا المبرر العلمي لهذا الاتفاق أو الاختلاف، ثم ينتهي بتحقيق هدف الفصل، وهو استخلاص مفهوم الطبقة كما وجهة نظر الباحث.

ولكن ما حدث أن الباحث لم يقم بهذه العمليات الضرورية في التفكير والممارسة النظرية، واتجه مباشرة في نهاية الفصل للاستعانة بمفهوم نيكوس بولانتزاس N.Polantzas (1936-1979)مدعيا أنه مفهوم مناسب شريطة أن يؤلف بين مفهوم بولانتزاس ومفهوم أحد علماء الاجتماع المصريين، وهو الدكتور عاطف غيث، كما يبدو من العبارات التالية:

(سوف يعتمد البحث على أفكار بولانتزاس المركزة عن الطبقات الاجتماعية، (...) ولكن مع مراعاة الظروف البنائية الراهنة للمجتمع المصري ، (...) وهو ما يعني أن الواقع يفرض علينا إضافة أبعاد جديدة أو استبعاد أخرى. حيث يعترف الباحث بما قرره عاطف غيث من أن الطبقات الاجتماعية ليست حقائق في حد ذاتها بقدر ما هي وجهات نظر يكونها الباحث أثناء ملاحظته لموضوع دراسته ...) (دكتوراه، 2005)

المتأمل لهذه العبارات الجوهرية السابقة، يكتشف أن الباحث سوف يعتمد على المفهوم التاريخي المادي لبولانتزاس، وكذلك على مفهوم غيث الذي يعتبر الطبقة مجرد تصور يكونه الباحث عن جماعة من أفراد المجتمع أثناء دراسته.أي أننا أمام قضيتين متناقضتين، لا يمكن التأليف بينهما -كما فعل الباحث- لغرض استخلاص اطار نظري حول مفهوم الطبقة. ولن ينتج عن هذا الاستخلاص النظري المشوش، أية قدرات تفسيرية، بل على العكس يمكن أن يؤثر بالسلب على النتائج النهائية للبحث.وهذه الأخطاء مقبولة في مراحل اكتساب المعرفة وفي قاعات التدريب، أما ظهورها في أطروحة الدكتوراه، فهذا يعني وجود خلل عميق في اكتساب مهارات التفكير والممارسة النظرية، وافتقار للمهارات المنطقية في صياغة الاطر النظرية، والكتابة العلمية بصفة عامة. ومجموع تلك الممارسات النظرية والابستمولوجية، يمثل النمط الخطابي الذي نحن بصدده، وهو خطاب الوعي النظري المشوش.

2- خطاب القدرة النظرية المنعدمة:

وهو نمط جديد من الممارسة النظرية، لم يكن ضمن الافتراضات السابق ذكرها (المهد، الاسترشاد، الاختلاف) والحقيقة أن العثور على هذا النمط مثل لنا مفاجأة غير سارة

بطبيعة الحال، تدل على مدى التدهور في بحوث الدكتوراه في بعض أقسام علم الاجتماع في الجامعات المصرية.

ففي أحد البحوث المهتمة بدراسة نسق القيم وأثره على التنمية المحلية ، انطلق البحث في الفصل الخاص بالاتجاهات النظرية من تصنيف لا ينطوي على مضمون علمي، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء:الأول: يتعلق بالاتجاهات الكلاسيكية في دراسة التنمية، والثاني: يتعلق بالاتجاهات المعاصرة ، والثالث:يتعلق بمفهوم التنمية من منظور إسلامي. وتوقعنا أن يراجع الباحث التراث السوسيولوجي الكلاسيكي ثم المعاصر، ثم يقدم رؤية سوسيولوجية اسلامية لأثر منظومة القيم على التنمية، غير أننا لم نجد شيئا من ذلك، فالباحث خرج من حلبة السوسيولوجيا، وبدأ يكتب بطريقة مشوشة وملتبسة، لا يستطيع أن يميز بين الدراسة العلمية، وبين التراث الأدبي أو الفكري القديم، كما تدل العبارات الجوهرية التالية:

[أولا :أهم الاتجاهات الكلاسيكية في دراسة التنمية : لقد نادى فلاسفة ومفكري الحضارات القديمة بضرورة ... (أ) في الفكر المصري القديم .... (ب) في الفكر الهندي القديم ... (ج) في الفكر الصيني القديم ... (د) في الفكر اليوناني ... (و) في الفكر الروماني القديم ... (ز) في الفكر المسيحي ... (ح)في الفكر الإسلامي .... (ط) في الفكر الأوروبي الحديث ... / ثانيا : أهم الاتجاهات المعاصرة] (دكتوراه- مصر، 2000)

وبتتبع العبارات الجوهرية المتعلقة بالجزء الثاني من الفصل المتعلق بالاتجاهات المعاصرة في دراسة التنمية، تظهر مشكلة عدم الوعي بمراحل التطور في المعرفة السوسيولوجية الراهنة، فالباحث يتعامل مع الأفكار الكلاسيكية في علم الاجتماع، بوصفها أفكارا معاصرة، إلى جانب استخدام مبررات تنم عن وجود مشكلة في عمليات الفهم السوسيولوجي بصفة عامة، فالباحث كلما أراد شرح قضية، يخرج من حيث لا يدري، من حلبة التفكير العلمي السوسيولوجي، متلمساً الأفكار الشارحة من داخل المعرفة العفوية التلقائية المتداولة في الحياة اليومية، وبأسلوب ركيك في الكتابة، لا يرقى لمستوى الكتابة العلمية، ما يجعلنا نصنف هذه الممارسة، ضمن نوع خطابي جديد، سميناه خطاب القدرة النظرية المنعدمة، ولا نحتاج لبرهان أكثر من العبارات التالية:

[ثانيا أهم الاتجاهات المعاصرة في دراسة التنمية :تعد التنمية الريفية من القضايا الجوهرية التي اهتم بها الكثير من العلماء ، ... ، حيث إن الريف هو المخزون الرئيس للموارد الأولية والغذائية التي يحتاج إليها العالم المعاصر ... لذلك ظهرت اتجاهات معاصرة في دراسة التنمية كل حسب مدخله، وأيديولوجيته ... ومن هذه الاتجاهات ـ الاتجاه الماركس (*) (ماركس والشيوعية): ... / الاتجاه الرأسمالي (ماكس فيبر): ... لقد ذهب فيبر "إلى أن أغلب رجال الأعمال ، وكبار الأثرياء من البروتستانت، كما أن المناطق التي شهدت نموا رأسماليا مبكرا – في بداية القرن السادس عشر – هي مناطق تسودها الديانة البروتستانتية مثل هولندا، وانجلترا، وأمريكا (4) علما بأن هناك مجتمعات عديدة قد حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية، ولا يدين أهلها بالبروتستانتية مثل: اليابان ، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا ودول الخليج ... الخ] (دكتوراه- مصر، 2000)

والحقيقة أن هذا النوع الخطابي، يثير الكثير من علامات التساؤل والمسائلة: حول أسلوب تقييم وتحكيم البحوث، وكيف يمكن الإبقاء على أخطاء علمية بهذا الحجم في تقرير رسالة دكتوراه، كما يثير تساؤلا ملحا، عن الممارسة الإشرافية على البحوث، فالمثال يوضح أن هذا الباحث، ترك دون أي توجيه أو إرشاد علمي، ودون تطوير للمعرفة السوسيولوجية، وبالتالي فليس من المتوقع أن يقدم هذا النص، أكثر من أفكار إيديولوجية انطباعية، لا تنتمي للحقل العلمي.

3- خطاب الاسترشاد والاختلاف المتعسف:

كنا قد افترضنا وجود مستقل لكل من خطابي الاختلاف والاسترشاد، غير أنه بتحليل العينة، ظهر أن هناك ارتباط بين وجود النوعين، وأنه يمكن أن يضمهما نوع خطابي واحد، غالبا ما ينشأ بسبب التحيز النظري لتوجه معين، ونحن هنا بإزاء نوع من الخطاب، يعتبر من قبيل خطاب الاسترشاد والاختلاف المتعسف، فالاسترشاد بمرجعية نظرية، مبني على الاختلاف المتعسف مع نظرية أخرى. والتحيز المقصود يعني عدم اللجوء إلى مبدأ التفنيد النقدي للمقولات النظرية، ولكن التسليم المبدئي بموقف مع/ضد.

فعند تحليل أحد بحوث العينة، المهتمة بظاهرة التدين، اتضح أن الباحث، قد توقفت معرفته النظرية عن حدود، الثنائية البنائية الوظيفية والماركسية، أو ما يطلق عليه أحيانا بالاتجاهين المحافظ والراديكالي في علم الاجتماع، وهي الثنائية التي تم تفنيدها ونقدها بشكل واسع في بحوث علم الاجتماع اعتباراً من بداية الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن يبدو أن اعتماد الباحثين على القراءة النظرية المدرسية، حال دون التعرف على هذا التطور في ميدان النظرية الاجتماعية، كما يظهر بتتبع العبارات الجوهرية التالية:

[إن تشكيل الوعي الإنساني الاجتماعي كان ولا يزال الهدف الرئيسي لعلم الاجتماع ...، ولهذا تبلور في ذلك العلم منذ نشأته تياران رئيسيان ، أحدهما يهدف إلى تزييف هذا الوعي وتجهيل هذا الواقع ، أي جعله موضوعا غير قابل للفهم والاستيعاب وبالتالي يصبح عاجزا عن تغيير مساره ، والآخر يهدف إلى تحقيق فهم موضوعي لهذا الواقع وفض المجهلة عنه ، أي جعله قابلا للفهم وبالتالي جعل الإنسان قادرا على تناوله بالتقنين وفقا لإرادته ... واتخذ الاتجاه الأول لتحقيق أهدافه أساليب متنوعة منها محاولة إلغاء الذات المفكرة لدى الباحث الاجتماعي .] (دكتوراه، 2001)

وعند عرض الدراسات السابقة وثيقة الصلة بموضوع البحث، استمر التحيز الإيديولوجي التقليدي مسيطرا على النص، وذلك بمحاولة الاختلاف المتعسف مع الدراسات التي اتخذت من البنائية الوظيفية مرجعا نظريا لها، وفي المقابل الاسترشاد التعسفي أيضا مع الدراسات التي انطلقت من المرجعية البنائية الماركسية. والعبارات التالية تمثل التعليقات السلبية النهائية التي كتبها الباحث تعليقا على تحليله لعدد من الدراسات السابقة،ذات مرجعية بنائية وظيفية ويظهر منها هذا التحيز المعتمد على أحكام قيمية وليس على نقد علمي منضبط:

[1-إن التوجه النظري في هذه الدراسة – السابقة- قد دفع الباحثة إلى التعامل مع المفاهيم المتعلقة بالظاهرة تعاملا لفظيا ، وبالتالي جاءت الإجابات مجرد ردود فعل ذاتية حول عناصر جزئية لواقع المبحوثات ... 2- وقد جاءت نتائج هذه الدراسة غير واضحة وذلك لعدم دقة تحديد مفهوم الوعي القانوني، كما أنها لم تربط بين وعي المبحوثين ووضعهم الطبقي وعلاقته بالمجتمع الياباني ككل ... -3- يندرج هذا العمل تحت الإطار

النظري الوظيفي ، يقتصر حدوده على الوصف ، وإذا كانت ثمة محاولة للتفسير فهو تفسير متعجل لا يعني بالفروق الكيفية] (دكتوراه، 2001)

وعندما استعرض الباحث الدراسات ذات المرجعية الماركسية، تغير الاختلاف التعسفي إلى استرشاد تعسفي كما يظهر من العبارات التالية :

[1- وقد فسرت هذه الدراسة نتائجها في ضوء طبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري وطبيعة نمط الإنتاج السائد فيه ... 2- وتتضح كفاءة التوجه النظري من خلال صياغة مشكلة البحث ...مما أدى إلى الخروج بنتائج أعمق وأوسع ذات دلالات نظرية ومنهجية عن الوعي الاجتماعي ...] (دكتوراه، 2001)

5- خطاب الاختلاف العلمي :

أحد الدراسات تميزت بقدرة عالية على إنتاج النص، وتميزت بالاختلاف القائم على التحليل النقدي، ويتضح من تتبع العبارات الجوهرية الخاصة بتحليل التوجهات النظرية الباحثة في موضوع التنشئة الاجتماعية، أن العمليات الابستمولوجية التي قامت الدراسة بتنفيذها تمثل قدرة متميزة على الإنتاج العلمي المختلف، وكان من الممكن أن تكتمل هذه القدرة العلمية، باستخدام مرجعية نظرية حديثة، ولكن الدراسة بصفة عامة استعانت بمراجع عربية وأجنبية شبه حديثة:

[المتتبع لدراسات التنشئة الاجتماعية ، يواجه موقفا نظريا تتسع وتتشابك مداخله ... وبالذات ما يتصل بعلم النفس الاجتماعي ، والانثروبولوجيا ، والتربية ، وعلم الاجتماع ، ... ويرجع شوارتزمان هذا التعدد إلى ... على كل ، فإن الدراسة في هذا الفصل تثير تساؤلات من قبيل ... ، وتم تقسيم الفصل طبقا لهذه التساؤلات إلى محورين أساسيين : يتكفل المحور الأول بعرض اتجاهات النظرية الاجتماعية للتنشئة سواء ما يتصل بالأسس الفكرية التي تقوم عليها ، أو أهم إسهاماتها ، على حين يحاول المحور الثاني صياغة تصور نظري ، نراه يمتلك إمكانات أكثر ملائمة في فهم وتحليل موضوع الدراسة الراهنة] (دكتوراه، 2005)

وقد استعانت الدراسة في هذا الفصل بالاستشهاد من مصادر أصلية، وبأسلوب علمي منضبط ، حيث مثلت مساحة الاستشهاد نسبة 27% وهذا يعني أن أكثر من 70%من مساحة هذا الفصل من إنتاج الباحث، وهو ما يشير إلى وجود رأسمال علمي يكفي لإنتاج خطاب الاختلاف العلمي،ويتأكد ذلك من تتبع العبارات الجوهرية التالية التي تشير إلى تواتر ظهور نموذج خطاب الاختلاف القائم على التحليل النقدي وتطوير الأفكار المرجعية:

[ثمة مبررين أساسيين يعطيان لعلم الاجتماع مشروعيته في دراسة عملية التنشئة الاجتماعية أولها : ... والثاني : ... .ويمكن أن نجمل مجالات اهتمام علم الاجتماع بالطفل في أربعة مجالات هي : ...، ويشار هنا إلى أنه برغم التحول الذي طرأ على البناء النظري لعلم الاجتماع ، وما استتبعه من ظهور اتجاهات نظرية جديدة ، فإننا سوف نلتزم بدراسة الاتجاهات النظرية الأساسية ، باعتبار أهميتها وتمثيلها الوافي ... ومن هنا سوف نتصدى لدراسة اتجاهات خمسة أساسية هي : اتجاه العقد الاجتماعي كبداية لنشأة النظرية الاجتماعية ، والاتجاه الوضعي ، والبنائية الوظيفية ، والتفاعلية الرمزية ، والمادية التاريخية ...] (دكتوراه، 2005)

وبعد استعراض الأفكار الرئيسية لهذه الاتجاهات قامت الدراسة بتخصيص الجزء الأخير من الفصل لبناء تصور نظري للتنشئة الاجتماعية، يبدو هنا أن الباحث قام بعدد من العمليات بعد استعراض عدد من الاتجاهات النظرية، تجعلنا نصنف ممارسته النظرية ضمن خطاب الاختلاف العلمي، وهذه العمليات هي: (1) التعرف علىامكانات كل اتجاه نظري ومدى ملائمته لدراسة الواقع وخصوصية المجتمع المصري. (2) تقييم نقدي للاتجاهات النظرية السابقة. (3) بناء التصور النظري الخاص من خلال التأليف النظري، وليس الاعتماد على نظرية محددة. ويمكن تتبع هذه الخطوات من خلال العبارات التالية:

[نظرا لتعقد موضوع الدراسة ... ولخصوصية المجتمع المصري ... علاوة على ما أفصح عنه الواقع الفعلي من مؤشرات، تحول جميعا دون الوصول إلى آليات ومظاهر التنشئة من خلال الاستعانة باتجاه نظرية واحد، ... وبدت الحاجة ماسة إلى صياغة تصور نظري، يمكن أن يسمح بتفسير كافة ما يفصح عنه الواقع الميداني من نتائج ... وقبل إيراد هذا

التصور نبدأ بتقييم نقدي للاتجاهات النظرية السابقة ... التصور النظري للدراسة ..] (دكتوراه، 2005)

6- خطاب التحليق خارج السرب:

مراجعة التراث البحثي السابق، من أهم الخطوات لإنجاز بحث علمي منضبط، وتمثل جزءا أصيلاً في بناء الاطار النظري للبحث، فمن خلال التعرف على خبرات بحثية سابقة، ينجح في اختيار أدوات نظرية ومنهجية ملائمة. تقوم في جوهرها على التحليل النقدي لهذا لبعض البحوث السابقة وثيقة الصلة بالبحث الجديد، ولابد أن تتضمن المراجعة النقدية، (1) موضوع البحث وأهميته وأهدافه (2) الاطار المرجعي والنظري للبحث (3)الأدوات المنهجية (4) النتائج وطرق عرضها وكيفية تفسيرها.

في كل خطوة من الخطوات السابقة، يقوم الباحث بتحليل نقدي، لكشف الملائمة العلمية لكل خطوة، والمبررات التي يقدمها الباحث عند انتقاله من خطوة إلى أخرى، وأخيرا تقييم الاضافة المعرفية التي يقدمها البحث. بعد انتهاء كافة المراجعات للتراث البحثي السابق، يفترض أن يقدم الباحث تقريرا بالغ الأهمية، يوضح فيه نقاط الضعف والقوة التي بدت من مراجعة هذا التراث البحثي السابق، والنقاط الغائبة عن هذه البحوث، ثم ينتهي بتوضيح الاضافة المحتملة التي سوف يقدمها بحثه الجديد. هذه المراجعة إذا تمت على هذا النحو، فإن الباحث ينجح في الالتحام بالمجال العلمي، ما يبشر أن بحثه سوف يحقق شرط التراكم العلمي في ميدان تخصصه.

والحقيقة، أننا بمراجعة العينة التي نفحصها، لم نجد هذه الخطوات والعمليات مكتملة على النحو المذكور. فبعض البحوث ينتقي عدد محدود من البحوث السابقة، ويقوم بتحليلها، وغالبا لا يراع شرط التركيز على البحوث الحديثة لإحداث التراكم المطلوب.وتلاحظ أيضاً أن البعض يحاول تمييز بحثه عن كل التراث البحثي السابق عليه، وكأنه يريد أن يبدأ من حيث بدأ الآخرون. وأحيانا يكون استعراض هذه الدراسات بصورة شكلية خالية من المضمون، وبأسلوب وصفي، يخلو من التحليل النقدي.

ففي أحد البحوث المهتمة بدراسة الطبقة الوسطى، تناول الباحث في أحد الفصول التراث البحثي السابق، وجاءت عباراته الأولى في هذا الفصل، مؤشرة على أن الباحث على وعي بأهمية مراجعة التراث البحثي السابق، وضرورته للتراكم العلمي، كما يتضح من العبارة التالية:

[يتسم التفكير العلمي بأنه تفكير تراكمي يضيف بعضه إلى بعض، بحيث يسعى كل جهد علمي إلى أن يضيف إلى الجهود الأخرى لبنة تكون أساسا لتطور علمي جديد. ويعد عرض التراث البحثي أو الدراسات السابقة محققا لصفة التراكمية لهذه الدراسة الحالية، وإثراء المعرفة حول موضوع الدراسة، وسأقوم بعرض الدراسات السابقة من خلال أربع محاور رئيسية مستوحاة من أهداف الدراسة الحالية التي تسعى لتحقيقها] (دكتوراه، 2010)

وبتحليل العينة، وجد أن الباحث قسم الدراسات السابقة إلى أربع فئات كبيرة، مرتبطة بأهداف دراسته، في الفئة الأولى، وعنوانها: الدراسات المهتمة **بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية من السبعينات إلى الآن**، وقد تناول داخل هذه الفئة سبعة دراسات، بعضها لا ينطبق عليه شرط البحث الامبيريقي، كدراسة أنطوني جيدنز "مقدمة نقدية في علم الاجتماع". وفي الفئة الثانية من البحوث السابقة والتي وضعها تحت عنوان الدراسات المهتمة **بتحولات الطبقة الوسطى في المجتمع**. قام الباحث بتحليل تسعة دراسات سابقة. وفي الفئة الثالثة من البحوث السابقة والتي وضعها تحت عنوان الدراسات المهتمة **بآليات تكيف الطبقة الوسطى**. قام الباحث بتحليل خمسة دراسات. وفي الفئة الرابعة من البحوث السابقة تحت عنوان الدراسات المهتمة **بالعولمة ومستقبل الطبقة الوسطى**، قام الباحث بتحليل أربع دراسات.

وهنا يتضح أن الباحث، قد اطلع على عدد كبير (25دراسة) من الدراسات السابقة، ومع ذلك لم يتمكن من تحليل هذا العدد الضخم من الدراسات وثيقة الصلة بالموضوع، لأنه وقع في العديد من المشاكل الابستمولوجية، وكذلك مشاكل في التحليل العلمي لهذه الدراسات.

فالباحث منذ البداية صنف الدراسات وفقا لأهداف بحثه، متصوراً أن هذا التصنيف يفيد في مراجعة الدراسات السابقة، أي أنه خصص مجال الدراسات السابقة تعسفياً

بوضعها قسراً ضمن أربعة أنواع تتفق مع محاور وأهداف البحث. وعند مراجعة كل دراسة على حدى سوف يكتشف القارئ أن الدراسة الواحدة تعالج أكثر من محور أو هدف. هذا الخطأ الناتج عن التصنيف التعسفي، أدى إلى حدوث فوضى وعدم تنظيم وتشابك بين هذه الدراسات، ما يجعل عملية التحليل النقدي لا تتم بالصورة العلمية المنضبطة. وكان يتعين على الباحث اختيار عدد أقل من الدراسات، ويقوم بتحليلها، ثم يحدد في تقرير نهاية الفصل، نقاط الضعف والقوة في كل دراسة، وكيف يستفيد منها نظريا أو منهجيا أو معرفيا لتغطية هدف من أهداف البحث.

يضاف إلى هذه الازدحام المعلوماتي غير المنظم، أن الباحث لم يحقق وعده الذي بدأ به الفصل، وهو الالتحام بالتراث الباحث السابق، لتحقيق شرط التراكم العلمي. فقد اكتفى الباحث عند التحليل بوصف الدراسة السابقة وأهم نتائجها، دون التطرق بالتحليل النقدي لكافة جوانبها النظرية والمنهجية والمعرفية، إن لجوء الباحث إلى هذه العملية الوصفية الشكلية، لم يؤدِ إلى تمييز دراسته عن بقية الدراسات، أو بالأحرى سيكون التمايز والوعد بتحقيق التراكم،**شكليا خاليا من المضمون، لا يقوم على التبرير العلمي، أو الوعي بفكرة الملائمة**، كما يبدو ذلك من العبارات الجوهرية التالية التي تكررت بنفس الأسلوب في غالبية الدراسات التي قام الباحث بمراجعتها:

[**دراسة السيد الحسيني (1985)المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (1952-1981)**: تهدف قضايا الدراسة الأساسية إلى تناول التدرج الطبقي وصفاً وتحليلاً ثم تناول الدراسات المصرية للبناء الطبقي في المجتمع المصري والتحولات الطبقية التي طرأت على الريف والحضر، ونمط توزيع الدخل والثروة والملكية، وتطور توزيع فرص الحياة في المجتمع المصري، والدعم السلعي وتحسين أحوال الفئات والتنظيمات السياسية والثقافية، وعرض الملامح الطبقية الجديدة التي طرأت على البنية الاجتماعية للواقع المصري خلال السبعينيات وتمثل نقطة البداية لهذا العمل في عام 1952، ونقطة النهاية في عام 1980. وتنحصر الاجراءات المنهجية للبحث في الاعتماد على المعطيات الاحصائية الرسمية من جانب وعلى المعطيات التاريخية من جانب آخر وبهذا يجمع العمل بين المنهج التاريخي

والتحيل الإحصائي. أهم نتائج الدراسة فيما يخص الطبقة الوسطى بداية من السبعينات ومرحلة الانفتاح الاقتصادي:...] (دكتوراه، 2010)

[**دراسة محمد عبد المنعم شلبى (1998) : "تحولات الطبقة الوسطى في ظل العولمة"**: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير العولمة على بنية الطبقة الوسطى وإعادة تشكيلها، ويتضح من أسلوب سرد الدراسة أن الباحث انتهج المنهج الوصفيالتحليليفي عرض الكتابات التي تناولت علاقة العولمة بالطبقة الوسطى وتحولاتها، واستخدام الملاحظة البسيطة لواقع الطبقة الوسطى المصرية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كالتالي: ...] (دكتوراه، 2010)

ويتضح مما سبق أن الباحث، رغم اطلاعه على عدد كبير من التراث البحثي وثيق الصلة، إلا أنه لم يستطيع أن يعالج هذا التراث معالجة نقدية، ما أدى إلى غموض وتشوشفي الاسهام الحاسم الذي سوف يضيفه البحث للتراث العلمي، لتحقيق شرط التراكم، ولذلك فقد وضعنا لهذا النوع من الممارسة النظرية اسم خطاب التحليق خارج السرب، بمعنى أن الباحث لم يستطع الالتحاق بالمجال العلمي (السرب).

رابعا: النتائج والتوصيات

على الرغم من صغر حجم العينة، إلا أن عملية التحليل، أظهرت أن بحوث الدكتوراه المصرية، في علم الاجتماع، تعاني من أزمة في إنتاج أُطُرِها النظرية، حيث تلاحظ ظهور حالة من فقدان الوعي بالمستجدات النظرية في علم الاجتماع، كما اتضح أن بعض البحوثيعاني في تعاطيه للنظريات السوسيولوجية من أوهام المسرح idols theatric، حيث تتخذ النظريات الكلاسيكية المؤسسة لعلم الاجتماع مكانة ونفوذ كبيرين داخل بحوث الدكتوراه، ويبلغ التشوش مبلغه، في بعض البحوث، عندما يتم التعامل مع هذه النظريات بوصفها نظريات معاصرة.

ومن الناحية الابستمولوجية، اتضح أن بناء الإطار النظري للبحث، يعد من أصعب المشكلات التي تواجه هذه البحوث، بسبب العوائق الابستمولوجية الكامنة في الهابيتوس العلمي الخاص بالباحثين، وعليه فقد أظهرت النتائج أن الضعف الابستمولوجي

في غالبية البحوث، كامن في الجزء الخاص بالإطار النظري. كما أن غالبية البحوث تتعامل مع الدراسات السابقة، بطريقة الاختلاف المتعسف، وكأن عملية التحليل النقدي تعني نفي هذه الدراسات من الوجود، وكأن الباحث يريد أن يبدأ من حيث يبدأ الآخرون لا من حيث ينتهون.

اتضح أيضا، من تحليل العينة، أن غالبية البحوث تعاني من مشكلات لغوية مزمنة، فالكتابة العلمية التي تعاملنا معها، تتصف في كثير من الأحيان بالركاكة، ولا يمكن ترشيد هذه الكتابة دون تطوير المهارات اللغوية للباحث.

وبالجملة، فإن التفكير والممارسة النظرية في البحوث السوسيولوجية المصرية، على الحال المذكورة، يترتب عليه أزمات كبيرة في مرحلة تفسير النتائج، أقلها أن يعجز الباحث عن الاستفادة من الأدوات النظرية، في تفسير نتائج بحثه، فيلجأ **للتفسير العفوي** معتمداً على الهابيتوس العلمي له، وليس على الاطار التصوري لبحثهويزداد الأمر تعقيداً في حالة عدم امتلاك الباحث لأدوات نظرية كافية، فإنه غالبا ما ينهي تقرير البحث ممسكا عن التفسير، وكأن الباحث أصيب **بالسكتة في اللحظة التفسيرية**.

توصيات البحث:

1- إعادة الاعتبار للتفكير النقدي خلال عمليات اكتساب علم الاجتماع في المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا.
2- استحداث برامج تدريب على المهارات المنطقية والرؤى الفلسفية.
3- تقديم برامج للتدريب على المهارات اللغوية، ولا يسمح للطالب باستكمال دراساته العليا الا بعد اجتياز هذه البرامج.
4- تغيير نوعي في برامج تدريس النظرية الاجتماعية في أقسام علم الاجتماع.
5- امداد المكتبات الجامعية بالمؤلفات النظرية الحديثة.
6- تبني مشاريع ترجمة للمؤلفات النظرية الحديثة في علم الاجتماع.
7- مراجعة طرق تقييم الرسائل العلمية.
8- تبني مشروع بحثي كبير لتحليل ونقد الخطاب العلمي السائد في أقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية.

المراجع والهوامش:

[1] Fairclough, N, **Critical discourse Analysis: The critical study 0f language,** London, 1995,p 133.

[2] Jorgensen, M. & Philip, L, **Discourse Analysis as Theory and Method**, London, Sage Publications, 2002, p 66.

[3] Fairclough, N. ,***Language and Power*,** London, Longman, 1989, p 18.

[4] أحمد زايد ،***المعرفة والسلطة –نحو نموذج أخلاقي للتنشئة العلمية*** ، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، تحرير ناهد صالح ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، 16-18 أكتوبر 1995 ، ص ص (229-249).

[5] السيد يسين **الإنسان الأكاديمي بين الانحراف الشخصي والاختلال الاجتماعي** ، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، تحرير ناهد صالح ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، 16-18 أكتوبر 1995، ص ص (281-300).

[6] عبد الوهاب جودة عبد الوهاب، ***ملامح الوعي الاجتماعي لدى الباحثين في ميدان علم الاجتماع وانعكاساتها على المنتج البحثي*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة عين شمس، 1996 .

[7] مروة صلاح الدين عبد الله محمود***للتنظيمات الأكاديمية لعلم الاجتماع وأزمة الإبداع السوسيولوجي في مصر – دراسة تحليلية ميدانية في سوسيولوجيا التنظير***، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة القاهرة، 2003.

[8] نفيسة حسن حسن دسوقي ***أساليب التنشئة الأكاديمية للباحثين في علم الاجتماع في مصر – دراسة استطلاعية*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة القاهرة، 2004.

أزمة الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية بين لغة الرقم ولغة الخطاب

الدكتور: سفيان ساسي

جامعة الطارف – الجزائر

الملخص :

لا يجد البحث في ميدان الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية اليوم وصفا أصدق من أنه بحث مفعم برقمنة الظواهر الاجتماعية وقطع الصلة مع فعل التأمل والتنظير والتأويل، التي بإمكان أن يضيفها العقل السوسيولوجي على موضوعه، فالمجهود التأويلي الذي يعتمد على كفاءة المؤول السوسيولوجي ومعرفته النسبية في صيرورة الظواهر الإنسانية والاجتماعية التي يحاربها مجتمعه، يكاد يكون غائبا مما يشعرنا بذلك الفراغ المؤسس أو النقص الذي ينتاب العقل العربي في مدركاته وتأويلاه وتفسيراته ومعارفه.

بإمكان المرء أن يلاحظ أن الحدث السوسيولوجي الأكاديمي) في الجامعات العربية، أصبح يسير في خط اعتباطي، ضمن توجه منهجي - امبريقي – أوقع العديد من الدارسين والمختصين في خطر البناء الزائف للظواهر الاجتماعية واعتقدوا بضمانة ومصداقية على اجتماع مؤسس على الروائز الرقمية واللغة العددية والمصفوفة الرياضية، على حساب المضمون العلائقي – التحليلي والتأويلي، فهنالك هوس كبير يلاحق العقل السوسيولوجي العربي.

Résumé :

Plusieurs sociologues arabes croient que la recherche sociologique dans le monde arabe, est en crise, et en évoquent les aspects et les causes.

la sociologie dans la patrie arabe, fait partie de la bataille de la société arabe, face aux défis qui commencent réellement et sans exagération, à menacer l'existence de l'homme, à cause de l'entité sioniste qui ne manque pas parfois de recourir au génocide

la faiblesse de l'état de la recherche sociologique, se traduit par une incapacité intellectuelle à organiser la société arabe ; et au lieu d'assister à une croissance des sciences sociales qui profitent à la société et à l'Etat, et contribuent à résoudre les problèmes actuels, l'on voit que ces sciences vont vers l'isolement, la dépendance, et la perte de l'autonomie.

مقدمة:

إن هذا الطموح الذي أجهد لتوضيحه، لا أجد إسقاطاته في الأعمال البحثية والأكاديمية للباحثين المنضوين تحت ما يسمى (دول العالم العربي)، حيث تغوص التحليلات والدلائل في محاولات لإعادة إنتاج الرؤى الغربية نفسها، وهو ما يعبر عن حالة الانشقاق الحقيقي الذي أصابهم وجعلهم منقادين تحت وطأة وعي أو انبهار إلى أن يعيدوا القوالب الغربية نفسها في تأويل التغيرات الاجتماعية التي تعرفها مجتمعاتهم المحلية، وهو ما انعكس لاحقاً في تشكيل صورة منمطة لواقع مشوّه تفعل المفاهيم والقوالب والاقترابات للعلوم الإنسانية والاجتماعية الغربية فعلها في تمييع الحقائق، وعليه وبناءً على ما تقدم فإن اهتمامنا سينصب على إعطاء محاولة تفكيرية نعدُّها متواضعة لواقع أزمة هذه الدراسات البحثية والعلمية، مجيبين في ذلك على جملة من الأسئلة: ما هي الازمة التي تعيشها الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية؟ وما هي العوائق التي تقف في وجه تقدم البحث في مجالات الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية؟ ما هي البدائل التي يمكن تقديمها في سبيل تفعيل الدراسات السوسيولوجية العربية ومن ثم تحديد غاياتها كمعرفة وممارسة تستجيب لحاجات المجتمع؟

واقع الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية

إن واقع الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية هو جزء من إشكالية البحث العلمي في الدول العربية الذي لا يشكل أولوية سياسية لهذه الدول، ولا يكاد ينفصل في وضعيته الهشة عن واقع السوسيولوجيا العربية عموما والتي تعاني التهميش والإقصاء.

وبذلك فأغلب البحوث السوسيولوجية تظل سجينة رفوف المكتبات وخلاصات تبقى في الظل، ولا يستفاد منها إلا في إعادة إنتاج بحوث عقيمة ومشابهة، لكن هذا لا يعني أن الاجتهاد والإبداع السوسيولوجي لدينا قد استنفذ ذاته، بل على العكس من ذلك هناك اجتهادات قيمة وهناك أسماء تلمع من حين لآخر، وهناك باحثون يشتغلون في صمت، ويتصدون بكل بسالة لما يعتمل في رحاب المجتمع من قضايا وظواهر، وبمقابل ذلك كله تبقى هناك معطيات واقعية تقرر عدم الارتفاع ترتبط بالهاجس الأمني الذي يغلف البحث العلمي العربي وتتصل أيضا بمحدودية الإمكانيات المادية التي تمكن الباحث من إنجاز أبحاثه

بقدر كبير من الاحترافية والموضوعية، وأعتقد أنه في السنوات الأخيرة وبسبب تبعثر العديد من الظواهر، فالدراسات السوسيولوجية تشهد فورة علمية لقراءة تفاصيل المشهد الاجتماعي هذا على ما هو قائم من كل ألوان الإقصاء والحجر.

1. وضعية الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية بالأرقام

إن لمنشأة الغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية انعكاس كبير على ظهور وتطور هذه العلوم في الجامعات العربية أين اتسعت مجالات استخداماتها وتطبيقاتها على مختلف الأصعدة المجتمعية، هذه النشأة جعلت الناحية الممارساتية في المجتمعات العربية تطرح العديد من التساؤلات حول مدى ضرورتها كتخصصات علمية تسمح بتناول الحياة الاجتماعية والواقع المجتمعي بالدراسة والتحليل ومدى حاجة المجتمع لهذه التخصصات العلمية التي تحظى ببالغ الأهمية في الدول الغربية محل نشأتها والتي ترتبط بواقعها الاجتماعي، السياسي والثقافي ارتباطا عضويا سواء من حيث أطرها النظرية أو المنهجية.

إن عملية الزرع أو النقل التام لهذه العلوم وتطبيقها على المجتمعات العربية أدى إلى الوقوع في عملية المحاكاة لتي كان من نتائجها الوصول إلى حالة من التناقض (contradiction) بين مقولاتها العلمية وتطبيقاته العملية على الواقع الاجتماعي العربي المخالف للواقع الغربي في منهجه الحياتي مما نتج عن هذه العملية وقوع العلوم الاجتماعية في الدول العربية في حالة انسداد أو مأزق حرج (impasse) بتعبير فريدريك معتوق.[1]

فرغم كون موضوعاتها في الدول العربية مختلفة في صيرورتها التاريخية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية على وجه الخصوص عن موضوعها في موطن نشأتها إلا أنه تم اعتماد نفس التأسيس النظري والمنهجي في معالجة الواقع المجتمعي العربي.

من أجل فهم واستيعاب هذا الوضع يمكننا العودة إلى التقارير الصادرة عن اليونسكو والمتعلقة بشأن العلوم الاجتماعية، والتي لم تتناول وضعها في العالم العربي شكل إيجابي بل كانت صريحة وواضحة (يمكن القول فاضحة) لواقعها في هذه الدول التي تعتبر مؤهلة لحيازة مكانة إستراتيجية اقتصاديا، سياسيا وثقافيا.

أكد التقرير الصادر سنة 1970، المحدد للاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية أن "المعطيات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية في البلدان العربية تكاد تكون منعدمة في الوقت الحالي على الرغم من تدريسه في الجامعات، لذا فإن العلوم الاجتماعية والتي تحددت هويتها في جامعات وبلدان أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا السوداء، لا يبدو أنها قادرة في الوقت الحالي على تحديد موقعها ودورها في المنطقة العربية، على أنه وعلى المدى البعيد تضيف الوثيقة بأنه في هذه المنطقة يكمن جزء مهم من قوة إفريقيا العلمية خلال عشرات السنين القادمة."[2]

في مقابل هذا كان التقرير الصادر سنة 1999 أكثر وضوحا، حيث جاء فيه "بأنه ثمة اثنان من أكثر العوامل التي كانت مؤثرة في تشكيل المسار والوضع الراهن للعلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهما المال والسياسة."[3]

نفس النتائج تم التأكيد عليها من خلال تقرير التقييمي لسنة 2002، حيث تبدو العلوم الاجتماعية في البلدان العربية في وضع متأخر على الرغم من الجهود المبذولة في بعض البلدان (المغرب، مصر)، "على أن الملاحظ أن هذا الوضع العام لا يعكس مشكلات تمويل البحث ولا عدد أو حجم المؤسسات البحثية بقدر ما يعكس حالة عامة تتعلق بمكانة هذه العلوم الاجتماعية في المجتمع."[4]

أما التقرير الصادر سنة 2010 حول العلوم الاجتماعية فقد أعطى نوعا من التفصيل حول وضعها في العالم العربي مقسما إياه إلى مشرق ومغرب مؤكدا على أن العلوم الاجتماعية في العالم العربي يتقاسمها اتجاهان أساسيان هما الاتجاه الإنجلوسكسوني في المشرق العربي والاتجاه الأوربي (الفرنسي على وجه الخصوص) في البلاد المغرب العربي ومن بينها الجزائر، هذا التقسيم أحدث فروق في الأطر النظرية والطرائق البحثية في كل من المنطقتين، إضافة إلى إحداث قطيعة بين الجهتين رغم أنهم يتمتعون بإرث مشترك له تأثيره في واقعهم المجتمعي خاصة الإرث الديني منه.

حيث يغلب على المشرق الطابع العملي التطبيقي إضافة إلى التوسع الملحوظ في إنشاء المراكز البحثية وتخصصها في ميادين محددة لها علاقة في الغالب بالبرامج التنموية الوطنية، خاصة في مصر وبعض دول الخليج، إضافة إلى التمويل المتنامي للبحوث التطبيقية في هذه

المنطقة سواء من قبل الحكومات أم المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، في مقابل هذا أفرد التقرير عددا قليلا من صفحاته لوضع العلوم الاجتماعية في المنطقة المغاربية، حيث حدد خصائصها كالآتي:

- خلافا لما هو عليه الحال في العلوم الصحيحة والطبيعية، فإن ما ينشره المتخصصون المغاربيون بالعلوم الاجتماعية من كتب يفوق ما ينشرونه من مقالات في مجلات محكمة.
- تتحيز المجلات للنشر باللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية، فتنشر ثلثي المقالات باللغات الأجنبية.
- يتشابه المتخصصون بالعلوم الاجتماعية في المجتمعات الثلاثة من حيث القدرة على نشر المقالات، إذ تفيد الإحصاءات بأن المعدل العام لما ينشره كل باحث مغاربي هو مقال واحد كل ثلاث سنوات.
- شهد النشر باللغة العربية ارتفاعا ضئيلا (من 50 % في سنة 1980م إلى 60% سنة 2004) بينما تبقى اللغة الفرنسية أهم لغة ثانية للنشر (33% سنة 2004) بين الجامعيين والباحثين المغاربيين.
- تهيمن اللغات الأوروبية، خاصة الانجليزية والفرنسية، على خطة الأبحاث فيما يتعلق مثلا بالنساء، المحيط، العولمة وآثارها الاقتصادية، التنمية الحضرية، المخاطر الطبيعية وعلوم التصرف (management).
- تجد دراسة الهوية الثقافية وحركات التحرر اهتماما أكبر في المغرب منه في تونس."[5]

وعلى العموم فإن العلوم الاجتماعية المغاربية تركز على القضايا الوطنية، كما تعرف ميلا كبيرا نحو الدراسات الامبريقية مع غياب شبه كلي للدراسات المقارنة وندرة في الفكر التنظيري، إضافة إلى هذا يسيطر على عملية البحث ثلة من العلماء والباحثين المشهورين المتقدمين في السن مما ضيق الخناق على الباحثين الشباب، في مقابل هذا هناك قصور في وضع سياسات واضحة المعالم لصالح البحوث الاجتماعية، ناهيك عن عدم الاهتمام المجتمعي بالعلوم الاجتماعية.[6]

في الجانب الآخر والمتعلق بإنتاج المعرفة العلمية نجد أن هذه الأخيرة تعاني من أزمة في إنتاج أطرها النظرية وعدم مواكبة تطور الأطر النظرية نتيجة عدم متابعة المستجدات

النظرية في العلوم الاجتماعية، حيث أن الأطر المعتمدة هي أطر تقليدية وغير إبداعية وغير نقدية وتغيب الواقع المجتمعي المحلي، الأمر الذي ولد ضعفا ابستومولوجيا في هذه الأبحاث، كذلك نلاحظ أن العملية النقدية تقوم على نفي الأطر النظرية المخالفة وعدم الاعتراف بها أو بقدراتها التحليلية والتفسيرية، إضافة إلى هذا نلاحظ غياب النهج التراكمي في هذه البحوث مما أحدث قطيعة نظرية ومنهجية في دراسة الواقع الاجتماعي.

وعلى العموم فإنه يمكن إجمال الفجوات التي تعيق نمو الدراسات السوسيولوجية في الوطن العربي في العناصر الموالية:[7]

- الفجوة بين التنامي الكمي للعلوم الاجتماعية والجودة النوعية للبحوث.
- الفجوة بين تعليم الدراسات السوسيولوجية وتراكم الخبرة البحثية.
- الفجوة بين أجيال الباحثين وفئاتهم.
- الفجوة الرقمية في البحث.

ولتجاوز هذه الإشكالات وتحقيق الاعتراف الفعلي بالدراسات السوسيولوجية في الوطن العربي يشير التقرير إلى أن الأمر يتطلب "كسب رهان الاستقلال عن العوامل الخارجية، تدعيم وتعزيز مجموعاتها ومؤسساتها العلمية، احترام أخلاقيات المهنة، إعادة الاهتمام في ميداني التنظير والمنهجية، والأكثر من ذلك كله هو إضافة مساهمة هذه العلوم في الجدل العلمي العام."[8]

2. أزمة الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية

إن الدراسات السوسيولوجية تكتسي أهمية كبرى في عصرنا الحالي الذي تتعدد وتتعقد فيه الحياة الاجتماعية والوقائع المنبثقة عنها، تفرض عدم الوقوف عند الحدود الخادعة والواهية التي يُقيمها انطباعنا ومخيالنا عنها، لأن معتقداتنا وآراءنا التي نكوّنها باستمرار حولها تقف حائلاً أمام رؤية أكثر شمولية وصدقية لها، لهذا لا يجب الإفراط في التفاؤل والتحمس إلى أن تقنيات البحث الميداني باستطاعتها أن تقرر اليقين لما يمكن أن نعطيه من تفسير، حيث إن تحصين الباحث بالتراث المعرفي اللازم في مقابل عقل يجيد التفكير- الخيال

السوسيولوجي-إطار معرفة حقيقية بالنسق الاجتماعي الكلي تشكل ّ جميعاً ضماناً تتقرر فيه القوالب المناسبة لكل مجهود تفسيري".[9]

إذكان تعدّد المنطلقات النظرية ومناهج البحث في الدراسات السوسيولوجية الغربيّة، يمثّلنوعاً من الأزمة والفوضى العلمية (باعتراف أغلب المختصين) فإن المشكلة أشدّ وطأة في البلدان النامية، ومنها وطننا العربي، فالحديث عن أزمة الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية يدفعنا الى البحث في جملة من المشكلات، المعظلات والأزمات (الفرعية) التي تعيشها هذه العلوم بداية مكانتها المجتمعاتية وفي أروقة اتخاذ القرار مرورا بحالتها البحثية (مناهج طرق وأدوات مستخدمة، مجال دراسة...) وصولا الى واقعها داخل المؤسسات الجامعية في الدول العربية، لنجد أن هذه العلوم تعيش جملة من الأزمات يصعب على الباحث العلمي لسواء ا ّكان في مجال التخصص أو خارجه) أن لا يلاحظها، والتي حاولت أن أحدد نطاقها في ما يأتي :

1)أزمة التأويل

إن الدراسات السوسيولوجية هي ثمرة جهود مضنية من التفكير والبحث في شروط تاريخية واجتماعية، ومنه فإن تمكن هذه العلوم من الإيفاء بحق المجتمع من المعرفة المضمونة، وتفسير الوقائع الاجتماعية بصدق مع مقتضيات الحال الاجتماعي المحلي الذي أنتجها يتطلب عمليات مراجعة لتلك الأسس والمبادئ التي تأسست ضمن البيئة الغربية، بما تدعيه من صدق وتكيف وموضوعية، وفي هذا الصدد يدعو السوسيولوجي الجزائري عنصر العياشي جميع الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية "للمساهمة في بعث نقاش فكري حول مكانة ودور هذه العلوم في ضوء الخصوصية التي تطبع مجتمعاتنا باعتبارها نتاجاً لسيرورة تاريخية وثقافية متميزة."[10]

إذا أمعنا النظر في الإنتاج السوسيولوجي العربي، فإننا نصادف كتابات منفقة عن الظواهر الاجتماعية الراهنة لمجتمعاتها حسب كل فترة تاريخية، متناغمة مع الزخم الذي تثيره الكتابات الغربية والمفهومات التي تبعث جدلاً واسعاً حولها، في حين يكون صداها عندنا هو تزيين الكلام عن الظواهر الساذجة بمرادفات تبدو علمية أو ا ّكاديمية تبحث عن المحاججة لخطابها بهذه اللغة، وليس بناء الظواهر الاجتماعية باعتبارها معطى سوسيولوجي

واقعي، وهذا الأمر تسبب في رواج فكر عربي هزيل النتائج وبعيد عن تناول القضايا الحقيقية للمجتمع، بل إن شروط تكوين العقل العربي المنتج والنقدي يبقى في هذه الظروف بعيد المنال، لأن البحث سيكون هو حالة تخبط وتيهان وحتى تنازع بين الأنا التراثي الذي يشد نحو الانكفاء على البنى المعرفية المنغلقة، والتي تتداعى على البحث إما لقراءتها على المنطوق المنبهر للماضي واجتراره كما هو، أو التمسك به للدفاع عن الخطر الزائف الذي صنعته البنية العقلية العربية في تعريفها لتحدي المجتمع العربي، أما الطرف الثاني في ثنائية الممارسة الفكرية فهو متعلق بـ : (الأنا الوافد) الذي يحظى بتتبع حثيث لخطوات تقدمه، بفعل حركات الترجمة التي جعل منها كثير من الباحثين السوسيولوجيين العرب مهنة بديلة يستعيضون بها عن البحث الاجتماعي أو الانساني المنتج، والذي لا يرصد المشكلات الاجتماعية فيثنّر لها فقط، وإنما يعيد في حالة انبهار منجزات النظريات الغربية، ويقودهم هذا إلى خبوت الأنا التاريخي الخصوصي الذي يصبح فيه الواقع الاجتماعي معطى مجرد معمول فيه، ومستسلم لأدوات النظرية الاجتماعية الغربية كي تقدمه وفق ديكور نمطي، يكون الإخراج الحقيقي فيه ليس للسوسيولوجي العربي بل لصاحب النظرية الفعلي، وقياساً على ما ذكر آنفاً تصبح السوسيولوجيا الغربية هي من يتحكم في رؤية العقل العربي للواقع الاجتماعي، وتمنعه من أن يبدع أدواته وطرائقه التفكيرية، بل إنها تجعله يعيش الواقع المجتمعي لا على المستوى الفعلي وإنما علىمستوى أفكار صيغت سلفاً، ومن شأن هذه الحال أن تصبح الحقيقة السوسيولوجية في اغتراب عن الحقيقة الاجتماعية ومنه تصبح عملية افتكاك وغزو الموضوع -كما يقول غاستون باشلار (Gaston Bachelard): محل شك.

النقطة الثانية التي تستحق الوقوف عندها وهي مضمونية الخطاب السوسيولوجي الغربي الذي يشكل ّ مرجعاً أساسيًّا لكل الكتّاب العرب، فالاعتماد عليه في الاستدلال على ما يعتبر تحليلاً لأجل بناء الظواهر الاجتماعية، ومن ثم تفسيراتها بحجة غياب كل معرفة عنها بسبب الأوضاع السوسيوتارخية والاقتصادية، فأثناء الحقبة الاستعمارية أو خلال فترة الدول الوطنية الحديثة لما بعد الاستقلال، إنما يؤدي إلى الوقوع في خطأ التماثل اللاواعي مع الرؤى الغربية الانطباعية المضللة والاحتكام في النهاية إلى مقولات تبرر الوجود الواقعي المزيف للوقائع الاجتماعية، بل ويؤدي إلى عمى معرفي يلقي بجزء غير يسير

من مداركنا في عالم ظلال يحجب النظر عمَّا ينبغي أن ننتجه من معرفة، وهذا ما جعل إنتاجنا السوسيولوجي في المائة عام الأخيرة "مجرد خطاب خارجي ومغترب مما يوقعنا في عدد من العوائق المعرفية حيث إننا بدل أن ننتج معرفتنا من بلداننا فإننا نترجم إلى العربية رؤى خارجية متحيزة وجزئية."[11]

نقطة ثالثة أخرى تبدو لنا غاية في الأهمية، وهي مرتبطة بالأساس بتكوين الباحث السوسيولوجي، الذي يقع في خلط منهجي بين مسائل فكرية وفلسفية وتاريخية وثقافية واجتماعية ودينية، ومطابقتها الواحدة على الأخرى دون احتراز ولا حذر من أن لكل منها موضوعه الخاص وأدواته المنهجية في التعليل والتصديق، ومفهوماته الأصيلة التي لا يمكن الممازجة بينها في وضع معرفي معين مع مفهومات من جنس معرفي مختلف، وتوهم استبدالها بأخرى دون أي مانع يذكر، وفكرة القولبة هذه التي تقدم نفسها على أنها شمولية معرفية يجيزها العلم بناء على مبدأي التداخل (ingérence) والاعتماد المتبادل (interdependence) إنما تسقط في فخ الابتذال الذي لا يفيد إلا في تعميم التصور عن الظاهرة وليس فهمها، بما يلبسها من ضبابية أكثر من توضيح، حيث يغيب النشاط الفكري السوسيولوجي في خضم مستويات معرفية متنوعة يضيع فيها مبدأ الاستقلال الذاتي للعلم الاجتماعي "وهذا الخلط يجعل أساس فكرنا هو التداعي العفوي الذي يقود من ميدان إلى آخر، ومن موضوع إلى موضوع ومن فكرة إلى أخرى لمجرد وجود ارتباط شكلي أو جزئي بينها، فيخلق من مجموع المسائل النظرية والعملية مسألة واحدة... تسير كلّها في اتجاهات متضاربة ومتنافية"[12]، أما المستوى الثاني من الخلط معزو إلى عدم التّفطّن إلى أن العمليات التي تجري بمسمى البحث الإبستمولوجي ومن ثم النتائج المترتبة عنها، لا يمكن البناء عليها كي تنسحب على العمليات التي تجري في البحث الاجتماعي، ذلك لأن مقومات الظاهرة الاجتماعية ومنطوقها وعناصرها ليست من نفس جنس البحث الفكري في الظاهرة التي تخضع بدورها لعوامل خاصة بها، وهذا الاختلاف بين التركيبين هو ما يمنع أن يكون الفكري والاجتماعي ميداناً لامتحان أحدهم في الآخر، ينجح فيه أو يرسب.

2) أزمة التنظير

الهاجس الأكبر والتحدي الضخم الذي راهنت الدولة الوطنية (العربية) بعد الاستقلال على النهوض به، هو تحقيق وثبة التقدم والخروج من شرنقة التخلف والتبعية للآخر؟ من أجل ذلك كُرست الجهود التنظيرية للبحث عن رؤية سوسيولوجية لتحقيق الفعل التنموي، غير أن هذا التنظير ظل في معظمه يدور في فلك التوجهات النظرية للمدارس الغربية الكبرى التي تبلورت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الماضيين، مما جعل أغلب النظريات الاجتماعية –إن لم نقل كلها- المدرسة في الجامعات العربية ذات مسحة غربية مرتبطة أشد الارتباط بالتاريخ الثقافي للمجتمعات الغربية ومعبرة عن خصوصياتها ومشكلاتها الفكرية، هذه النظريات تتعرض في مهدها إلى انتقادات حادة بالنظر لعدم قدرتها على استيعاب التغيرات التي يعج بها الواقع الاجتماعي الغربي إلى درجة جعلت بعض الباحثين يرون أن النظرية الاجتماعية ينبغي أن يُعاد توجيهها وتوسيع نطاقها بحيث تجعل اهتمامها بالعالم تأويليا محوريا وبحيث يحصر البحث التجريبي والتاريخي المقارن في نفس الاتجاه.[13]

أما في الجامعات العربية فإن هذه النظريات يتم تداولها على أنها حقائق ثابتة، وتوارثتها أجيال الدارسين دون تغيير أو فحص أو مراجعة، ودون مراعاة الفوارق بين المجتمعات المستهدفة، من حيث الشروط البنيوية، والخبرات التاريخية الخاصة، والعوائق المحلية أمام استيعاب وتبني النظريات والتفسيرات المستوردة من بيئات اجتماعية وثقافية مغايرة.

وعلى الرغم من أن عمر البحث في الإنسانيات بأساليب المنهج العلمي ما يزال في بدايته، وأن أعرق الجامعات العربية لا يتجاوز عمرها ثلاثة أرباع القرن الواحد، بل إن عمر أقسام العلوم الاجتماعية داخل هذه الجامعات لا يتعدى خمسة عقود من الزمن في أغلب الجامعات العربية، ويمثل غياب الإسهام النظري العربي في الإطار العالمي للعلوم الاجتماعية واحدة من أهم مشكلات الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية، فاغلب النظريات المتداولة في الواقع العربي هي إفراز الفكر العلمي الغربي، في زمن أحوج ما تكون الساحة العربية فيه لبديل يتناول الواقع العربي بكل خصوصياته وتجلياته، علما أن هذه النظريات الكلاسيكية التي مازالت تتداول في تفسير التغيرات الحاصلة راهنا، تعتبر وليدة الظروف التاريخية والأوضاع الطبقية التي نشأت في ظلها وقدمت تفسيراتها

وتأويلاتها في إطار رؤيتها لعوامل وأبعاد التغير في المجتمع أو المحافظة على الأنظمة والأنساق التي ترى أهميتها، وقد اصطبغت هذه النظريات بتوجهات إيديولوجية، ولم تجعل م العالم مجالا لتحليلاتها، ولم تتسع مقولاتها لتفسير العلاقات العولماتية بين المجتمعات.[14]

وهنا لابد من التساؤل عن طبيعة الإنجازات التي تبلورت في هذا المجال ومدى مطابقتها للأسئلة التي تطرحها الأوضاع الإنسانية في الوطن العربي؟ ولاسيما إذا ما تعلق الأمر بالإنتاج السوسيولوجي الذي يقرأ مفردات الواقع العربي ويعاين مشكلاته... فنادرا ما يجد طالب المعرفة إنتاجا سوسيولوجيا عربيا يطفئ ضمأه لفهم الواقع العربي المعاصر بصورة منضبطة أو موضوعية أو شاملة أو حتى جزئية.[15]

ذلك أن البحث في الظواهر الإنسانية في العالم العربي لم تنشأ بالآليات والوسائل العلمية في الجامعات العربية، مثلما حصل في التاريخ الغربي بفعل عملية تاريخية ذاتية، موصولة بصيرورة في النظر إلى هذه الظواهر ضمن سياق تطور الأفكار والعلوم وتطور المجتمعات، قدر ما نشأ في سياق عملية تقليد أفرزتها متغيرات خارجية وافدة.[16]

ولذلك ظل الجهد الفكري في ميدان العلوم الاجتماعية في أطواره المختلفة يدور في حلقات متتابعة من الترجمة والاقتباس والمحاكاة دون أن يتجاوز ذلك إلى مرحلة الفكر الذاتي في ضوء خصوصيات المجتمع العربي، وتركز اهتمام الباحثين والعلماء على قضايا قد تكون ذات أهمية في إطارها الأصلية، بينما تفتقر إلى الأهمية في مجتمعاتنا الناقلة لها.

3) أزمة المفاهيم والمقاربات

إن المتأمل للكثير من المفاهيم على مستوى العلوم الاجتماعية والإنسانية على سبيل المثال لا الحصر يجد أنها تنتمي لماكينة الإنتاج المعرفي الغربي أو غيره من المناطق الجغرافية الأخرى مثل آسيا وأميركا اللاتينية. فالمفاهيم المرتبطة بنظريات التبعية والتنمية والعولمة وحوار- صراع الحضارات والحداثة وما بعد الحداثة وتحليل الخطاب كلها أو معظمها منتجات لم تسهم الجامعات العربية فيها بشيء وإن أعاد اجترارها بدرجات متفاوتة من الخطأ والصواب.وهذا أحد أهم مؤشرات الأزمة الحادة التي تنتاب الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية، متمثلة في التبعية النظرية للحقل المعرفي الغربي، وذلك على المستويين النظري والمنهجي، ومن مظاهر هذه التبعية التقليد والنسخ الأعمى لمناهج المعرفة الغربية

وإعادة إنتاج فكرها، أو مجرد استهلاكه دون أدنى تساؤل أو مراجعة نقدية،[17] وتثير مسألة استعارة النظريات مواقف متعددة تتراوح بين القبول والرفض والتوفيق بين الموقفين:

ففي حين لا يمانع تيار القبول من الاستعانة بالنظريات الغربية، مادام معيار القبول أو الرفض يجب ألا يؤسس على مجرد اختلاف البيئات والظروف التي أفرزت تلك النظريات عن بئتنا العربية، وإنما على طبيعة القوى التي أفرزت النظرية وأهدافها وقدراتها التفسيرية، وعلى توجيه البحوث الواقعية، وعلى أساليب صدورها ومدى تمشي هذه الأساليب مع المنهج العلمي.[18]

وفي مقابل هذا التوجه يقف تيار الرفض لمسألة الاستعانة بالنظريات الغربية، ويحشد لموقفه ذلك جملة من المبررات منها أن الانطلاق في دراسة المجتمع الغربي من التصورات النظرية الغربية لن يفيدنا في فهم واقع مجتمعنا من كافة جوانبه السياسية والاجتماعية.

وبين هذين الموقفين المتناقضين يقف تيار توفيقي يحاول الجمع بين النقد والإبداع، فالإطلاع على الانجازات العلمية في بلدان الغرب المتقدم والانفتاح عليها ومتابعتها أمر مشروع، بل أنه مطلب أساسي، فالدراسة والتأهيل العلمي في جامعات العرب ليست امرأ معيبا في ذاتها ولكن إذا كانت محصلة ذلك في النهاية هي الركون التام إلى الصياغات النظرية الغربية دون الوعي بضرورة التنظير إليها في سياقاتها الخاصة فإن ذلك يفضي إلى استمرار اغتراب العلم واستمرار عجزه عن التعامل مع طبيعة المجتمعات العربية عامة.

3. الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية بين بطولوجيا الميدان وعصاب الرقمنة

بإمكان المتأمل أن يلاحظ أن العلوم الإنسانية والاجتماعية (تدريسا وبحوثا اكاديمية وعلمية) في الجامعات العربية، أصبحت تسير في خط اعتبطي، ساذج، ضمن توجه منهجي - امبريقي - اوقع العديد من الدارسين والمختصين في خطر البناء الزائف للظواهر الاجتماعية واعتقدوا بضالة ومصداقية علوم إنسانية واجتماعية مؤسسة على الروائز الرقمية واللغة العددية والمصفوفة الرياضية، على حساب المضمون العلائقي - التحليلي والتأويلي، من فوبيا التنظير التي رهبت العقل السوسيولوجي كثيرا الى بطولوجيا الميدان وعصاب الرقمنة... هوس كبير يلاحق العقل السوسيولوجي العربي، كما البارحة أو اليوم.... فبدلا

من أن يكون هذا العقل خصب ومنتج لمنطوقات وصيغ متكيفة ومجيبة عن الواقع العربي، وتقديم البدائل والخيارات المعقولة والمقبولة، سار الاتجاه النقيض، أي عقل عاق، عاطل عن العمل، عن التأويل، عن المساءلة والفهم.

تبقى المعطيات الخام التي بين يدي الباحث السوسيولوجي العربي (التي يكون مصدرها، الملاحظة، المقابلة، الاستمارة، وثيقة،...) بعيدة عن الاستغلال طالما لم يتم معالجتها وترتيبها وتهيئتها بشكل مناسب، ذلك أن عمليات التحليل اللاحقة ستتوقف الدلالات المستخرجة منها على مدى مصداقية المعطيات المحللة، فقد تبدو عمليات العرض المرتبة والمقننة للمعطيات سهلة وبسيطة في بعض مواضعها، إلا أنها هي من يسم البحث ككل إما بموضوعية الطرح أو بانحراف النتائج نحو موضوعات بعيدة عن المسألية التي طرحت في السابق، ولأن الإحصاء أداة فعالة في التدليل على مدى ونوعية النتائج أمكن لمن اشتغل على هذا الجانب الوقوف على السند والدعم الذي يقدمه، فبالنسبة لـ : مارسيل موس Marcel Mauss أن البحث والتحقق من الواقعة الاجتماعية بفرض استعمال الإحصاء الذي يقدم الموضوعية، فهو وسيلة مميزة تسمح بمعالجة الوقائع الاجتماعية باعتبارها أشياء وبتحليلها مستقلة عن تأثيرات الأفراد، ويصل (موس) إلى القول ".... في الحقيقة كل مشكلة اجتماعية هي مشكلة إحصائية فاعتياد الظاهرة، عدد الأفراد المشاركين، تكررها طول الوقت، الأهمية المطلقة أو النسبية للأفعال، وتأثيرها بالنسبة لما تبقى من الحياة، كلشيء مكمّم ويجب أن يكون محسوباً ."[19]

إذن الوسيلة الإحصائية أداة فعالة في تحضير المعطيات للقراءة التفسيرية ولإنتاج الخطاب السوسيولوجي أو التأويلي منها، ومثلما يشير فيبر فإنه لا يجب التوقف عند حد الإجراءات الإحصائية والادعاء بأن ما تحقق من برهنة رياضية هو التفسير بعينه، لأن التحليل الإحصائي ضروري ومفيد لإدراك الخواص الفردية ولا يمثل سوى "... مجموع أفعال ينبغي على عالم الاجتماع إدراك معناها"[20] وتبدو هذه المغالطة التي يقيس عليها كثير من الباحثين حكمهم على النتائج اعتماداً على المحك الرقمي، هي في الأساس لم تستوعب جيداً ما قصد إليه موس من أن الظاهرة الاجتماعية هي ظاهرة إحصائية، لأن فكرة العدد في ترتيب موس جاءت في الصف الأخير من توصيفه لما يستحق الدراسة في مجموعة اجتماعية

وذلك بالقول "توجد أشياء وأشخاص، إذن فيزيائية ومادية في البدء، ومن ثمّ العدد"[21] ويَرِدُ اسمي الشيء والشخص في بداية الترتيب كي يبين موس أن افتكاك موضوع البحث يستند إلى عمل تفكيري هدفه وضع اليد على المشكلة السوسيولوجية الحقيقية، التي تكتنز بداخلها معرفة بحاجة إلى تفسير على أساس بناء توصيفات مفهومية، يكون أحد أدوارها محاكات الرموز والمعاني التي يضفيها الفاعلون على أنشطتهم وتحويلها إلى إحصائيات، بتعبير آخر إن خصوصية الدراسات السوسيولوجية هي البحث فيما وراء المعطيات الإحصائية التي ليست إلا نقطة انطلاق للبحث في معنى الارتباطات التي تشهد عليها لغة الأرقام، ولعل استشهادنا بدراسة موس لظاهرة الهبة يبين أن الذي أسس عليه استنتاجاته إنما هو عمليات التفسير لما يمكن أن تستتر فيه العلاقة بين الواهب والموهوب، فالرمزي الذي يتجسد في شيء يتبادل به بين طرفين يحقق العلاقة بين الأشخاص والأشياء، ويربط التجارب المتتابعة في وحدة معنى، هذا الاستنتاج الذي تستفيض في الاستعارة من تجربة علم الأنثربولوجيا، معجب بالوسائل التي أمدته في تحليل موضوعه عنه، ومنه فإنه على مستوى هذه المرحلة فقط يتم اتخاذ القرار فيما أمكن الحديث عن صيرورة الموضوعية دون أن تتعرض في أي جزء بحثي من مرحلةالبحث إلى تشويه أو تحريف، فالوصول إلى خطاب دقيق خال من الغموض متأتٍ من معرفة وإتقان لوسائل إنتاج المعطيات الإمبيريقية، وتحليلها هو سعي حثيث تنيره بصيرة عقل يجيد التفكير والاستدلال يحقق ماهية علم الاجتماع باعتباره معالجة للعالم الاجتماعي يتم فيها التخلص من امتدادات المفاهيم الدارجة أو الساذجة وبناء موضوع هذا العلم اعتماداً على القطيعة مع هذه المفاهيم "..وبوسعنا تلخيص هذا الإجراء في مجموعة تسمى الموضوعية أي إضفاء الطابع الموضوعي، فهو مسمّى يفصح في آن واحد عن التخلي " عن النظرة الذاتية للحقائق الاجتماعية، وعن القدرة على التعبير عن البنية الكامنة وراء الظواهر وعلى صياغة المعطيات."[22]

تشهد الدراسات السوسيولوجية ولادة جديدة بمعنى أنها تشق طريقها نحو التخلي عن الأطر والنظريات والأنماط والتفاسير، وتتجه نحو التساؤل عن معارفها وتعمل على تطوير موضوعاتها وأدوات استدلالها وشروط إنتاجها فعلم الاجتماع الجديد يعمل على التحرر من النظريات الكبرى والأسماء الكبيرة، دوركهايم، فيبر، أوغست كونت، سان سيمون، كارل

ماركس، لذا ما أقوله هنا أنه لا يعيبنا أن نتعلم من تجارب الآخرين ولكن أن نتعلم شيء وأن ننقل هذه المعارف والعلوم حرفيا ونطبقها آليا شيء آخر.

إن النتائج التي أتت بها البحوث الغربية في الدراسات السوسيولوجية حلول أبدعتها عقول أصحابها في بيئات لها ثقافاتها وحاجاتها وإمكاناتها وهي بحوث نجح بعضها وبدرجات، وليست معها قدرة سحرية تصنع بها المعجزات، ولكنها خاضعة لصيرورة التطور والتعديل وللتغيير للأحسن، وهذا ما يجدر بنا كباحثين أن نمارسه في مجتمعاتنا.

إن المراقب الفطن لوضع الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية يجد أن تعيش حالة من الضبابية، ونحن هنا أمام احتمالين إما أنها فشلت أو أنها لم تؤت ثمارها بعد، والسؤال المطروح في هذا المقام هو هل المدة المنقضية من عمر الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية غير كافية لإنضاج هذه البذور وإنتاج معارف نابعة من صميم الحياة الاجتماعية العربية؟ وهل المخاض العسير الذي تشهده المنطقة العربية، كفيل بتحفيز ثقافة التساؤل لدى الفرد والباحث العربي حول ما يجري في واقعهم؟

إن مجتمعا يفتقد إلى ثقافة التساؤل وتذوي فيه ملكة النقد، وتخفت فيه ومضات التفكير المبدع لهو مجتمع أشبه بالميت+إن لم يكن قد مات بالفعل- فحينما يغيب النقد ويصادر الفكر الخلاق يشعر العقل بحالة من الدونية تجاه ما يجابهه من مشكلات، ويغلب عليه الملى إلى استجداء الحلول الجاهزة، ويصبح لقمة سائغة تتقاذفه الأفكار الغربية (الجاهزة)، وهكذا يغتال العقل.

النتائج

من خلال ما سبق ذكره نجد أن الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية تعيش أزمة متعدة الجوانب، وتعاني جملة من المعوقات، أهمها:

أ- معوقات خاصة بالمشتغلين بالبحث في مجالات الدراسات السوسيولوجية، وتتمثل في:

1- الطموح الزائد لدى عدد من الباحثين ومن ثم مثالية التوصيات والنتائج التي تأتى أقرب للينبغيات، ولا تراعى الإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالطرح نظري في معظم الأحيان.

2- بطء إيقاع البحوث لعلمية في مجالات الدراسات السوسيولوجية في بعض الأحيان وعدم اهتمام الباحثين بتوزيع ونشر وترويج أفكارهم وتسويقها باعتبارها منتج فكري.

3-غياب التنظير الذاتي المستقل ضمن البحوث الأكاديمية العربية في مجالات الدراسات السوسيولوجية ونظراً إلى أن الأطر المعرفية، التي يتعامل بها الباحث العربي، مستوردة من نظرية (الآخر) التي تأتي دائماً محمّلة بمضامين أيديولوجية موجهة، فمن الطبيعي أن يقع في شباك الوعي الزائف.

4- غلبة البحوث الجزئية والقطاعية على البحوث الكليةفالكثير من البحوث تركز على قطاع محدد مثل: قرية، مدينة، شريحة والعينات صغيرة الحجم وغير ممثلة في بعض الأحيان، مما يصعب التعميم على نتائجها على مستوى الدولة.

-معوقات خاص بالقائمين برسم السياسات وصنع القرار وتتمثل في :

5-عدم تفهم كافٍ من قبل بعض المسئولين العرب لأهمية نتائج البحوث العلمية في مجالات الدراسات السوسيولوجية واستخداماتها، والاستعلاء عليها من جهة أخرى.

6- تفضيل الاعتماد على أصحاب الثقة بدل من أصحاب الخبرة العلمية، وضعف المشاركة المجتمعية، وهشاشة دور جماعات الضغط في عملية رسم السياسات ومنهم جماعة المشتغلين بمثل هذا النوع من البحوث.

7- المشكلات البيروقراطية التي ينجم عنها غياب قوانين واضحة لأهمية البحث في ميدان الدراسات السوسيولوجية .

ب- معوقات مجتمعية (خاص بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية) في الدول العربية وتتمثل في:

1- نقص الموارد المالية وقلة الإمكانيات والاعتمادات المخصصة للمؤسسات البحثية المختلفة، حيث تأتى ضمن أهم العقبات التي وردت بشكل واضح وصريح في خطابات

أصحاب القرار وفى شكل ضمني في خطاب المشتغلين بالبحوث العلمية في مجالات الدراسات السوسيولوجية.

2- القهر المؤسساتي المنظم والموجه ضد هذه العلوم ومن يشتغلون فيه، مما خلق العقدة الدونية التي يشعر بها المشتغلون بهذه العلوم.

التوصيات

1يمكن القول إنه في ظل المتغيرات الدولية أصبحت البحوث الا ٔكاديمية في مجالات الدراسات السوسيولوجية واحداً من المجالات الهامة التي يتوجب على الدول العربية الاهتمام بها وتوضيفها في حل المشكلات التي تواجهها بطرق علمية، ولعل ابرز المقترحات لتفعيل دور الدراسات السوسيولوجية في المجتمعات العربية هي :

2-التوجه الى الطابع العملي التطبيقي في البحوث الا ٔكاديمية في ميدان الدراسات السوسيولوجية إضافة إلى التوسع في إنشاء المراكز البحثية وتخصصها في ميادين محددة لها علاقة في الغالب بالبرامج التنموية الوطنية.

3- رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي في مجالات الدراسات السوسيولوجية وتركيز التمويل على البحوث التطبيقية في المنطقة العربية سواء من قبل الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو الهيئات الخاصة.

4- السعي الى تقليص الفجوات التي تعيق نمو الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية، خاصة :

- الفجوة بين التنامي الكمي للدراسات السوسيولوجية والجودة النوعية للبحوث.
- الفجوة بين تعليم الدراسات السوسيولوجية وتراكم الخبرة البحثية.
- الفجوة بين أجيال الباحثين وفئاتهم.
- الفجوة الرقمية في البحث.

5- تدعيم وتعزيز الفرق البحثية والمجموعات والمؤسسات العلمية المتخصصة في الدراسات السوسيولوجية.

6- ضرورة العمل على ربط الأبحاث العلمية في مجالات الدراسات السوسيولوجية بمشاكل المجتمع وقطاعاته المختلفة، الصناعية والزراعية والخدمية، الخاصة منها والحكومية، من

خلال المسوح الشاملة لهذه المشكلات وضرورات الحاجة الملحة لحلها بما يخدم برامج التطوير والتنمية الشاملة، ويلعب التنسيق هنا بين مراكز الأبحاث في الجامعة وخارجها دورا مهما في هذا المجال للتركيز على الأبحاث النوعية ومنع تكرار البحوث ذات المشكلات المتشابهة، مما يجب الإهدار في الإنفاق والجهد ومضيعة الوقت.

7- العمل الجدي على توعية صانعي السياسات وأصحاب القرار بأهمية البحث العلمي في الدراسات السوسيولوجية وامكاناته في ايجاد الحلول للمشكلات المختلفة، مما يسهم برفع الكفاءة الإنتاجية لهذه القطاعات، ويؤدي أيضا بدوره إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في تمويل عمليات البحث العلمي، وليست فقط الاعتماد على الحكومة كمصدر وحيد للتمويل، أسوة بما يحصل في بلاد العالم المتقدم.

الخاتمة

الوضعية التي حاولت شرحها آنفاً تقرّ استنتاجاتنا، وتظهر واقعاً يعكس أزمة الدراسات السوسيولوجية في الجامعات العربية، وحالة ضعف البحث العلمي العربي، وغياب التنظير الذاتي المستقل، ونظراً إلى أن الأطر المعرفية، التي يتعامل بها الباحث العربي، مستوردة من نظرية (الآخر)التي تأتي دائماً محمّلة بمضامين أيديولوجية موجهة، فمن الطبيعي أن يقع في شباك الوعي الزائف، كل ذلك يتسبب في غياب عقل علمي عربي ناقد ومستقل يستشعر المشكلات الإنسانية والاجتماعية ويتدخل عليها، يحتكم إليه في اتخاذ القرار السياسي، الاقتصادي والثقافي، واختزل دوره في محاكاة النقاشات الغربية النظرية، والسقوط في خطر التنابز الأيديولوجي الذي يتخلى فيه الباحث العربي عن مسؤوليته في بناء منظومة معرفية تشكل التراث الفعلي الذي ينهل منه كل باحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

المراجع والهوامش:

- Marc Montoussé et Gilles Reynouard ; 100 Fiches pour comprendre la Sociologie, troisième édition, Bréal, France, 2008.
- Henri Mendras : éléments de sociologie, Armand colin éditeur, paris, 2003.

1- Frédéric Maatouk: (ed.).*les contradictions de la sociologie arabe*. Paris : Édition l'harmattan, 1992, p75.

2- عبد الوهاب بن حفيظ: مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي من خلال بعض المؤشرات، مجلةأوراق الأوسط، العدد01، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2008، ص-ص 30-31.

3- المرجع السابق، ص 31.

4- المرجع السابق، ص 31.

5- محمود الذوادي: وضع العلوم الاجتماعية العربية في تقرير اليونسكو 2010،مجلة إضافات، عدد 14 ، بيروت، ص 193.

6- المرجع السابق، ص 193.

7- عبد الوهاب بن حفيظ: مرجع سابق، ص-ص 34-41.

8- محمود الذوادي: مرجع سابق، ص 192.

9 - محمد عزت حجازى: **الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع فى الوطن العربي**، نحو علم اجتماع عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 15.

10- عنصر العياشي: **نحو علم اجتماع نقدي**، دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ط2، ص 7.

11- لقجع عبد القادر: "علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر"، أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع (علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر: أية علاقة؟)، وهران، أيام 4 و5 و6 ماي 2002، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

12- برهان غليون: **اغتيال العقل**، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، موفم للنشر، الجزائر، 1990، ص 55.

13-تقرير ا لتنمية البشرية، معهد التخطيط القومي(Undp)، مصر،2001، ص9- 10.

14- محمود عرابي: **تأثير العولمة على ثقافة الشباب**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص33.

15 -D, Guerid: Société Algérienne et Sciences Humaine : in Mouvement Social et Modarnité Hommage à said chikhi .sous la direct de benguerna M .et djerbal DAlger, co-édit, Naqd-Sarp, 2001.

16- أحمد خليفة وآخرون:**إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، دار التنوير، 1984، ص 5.

17- فضيل دليو: **علم اجتماع المعاصر**، ثنائياته النظرية والمنهجية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 20.

18- نبيل السمالوطي، **أزمة علم الاجتماع في العالم العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 69.

19- M, Mausse: Essai de sociologie .Paris,1968 ,p62 .In Ferréol (G et Autres) , Dictionnaire de Sociologie ,Paris : Armand colin, 3 éme édition, 2002 ,p.106 .

20- M, weber: L'objet de la sociologie , Pour la sociologie compréhensive, (M. In weber). Economie et société, 1922, trad, Parie, Plon .1969 In Berthelot (JM), Sociologie, Épistémologie d'une discipline, Texte fondamentaux, Editions de Boeck université, Bruxelles, 2000, p.23.

21 - M, Mauss: Essai sur le don, Alger : ENAG Éditions, 1989 , p.200.

22- هيران فرانسوا:« الركائز الإحصائية للسوسيولوجيا« ، ترجمة : حليم طوسون، (متون عصرية في العلوم الاجتماعية، حديث الأرقام)، مجلة نصف سنوية، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماع، القاهرة، عدد 1، 2000، ص-ص11 - 12.

الروافد الفكرية واٍسهامات التنظير السوسيولوجي لرواد علم الاجتماع في العراق

د . نبيل عمران موسى الخالدي

جامعة القادسية - العراق-

الملخص :

الفكرة الرئيسية لهذه الدراسة هي الوقوف على بعض إسهامات التنظير السوسيولوجي لرواد علم الاجتماع في العراق ، وفيماإذا كان جهدهمُ يشكل إضافة إلى مسيرة العلم في العراق والوطن العربي ، وتتمثل أهمية الدراسة في استقراء الفكر الاجتماعي، والتنقيب عن روافده الأساسية، وتتحقق تلك الأهمية من خلال الإلمام بالروافد الفكرية لهؤلاء رواد العلم من خلال ما تركوه من أعمال ومن سير ذاتية وعلمية، لأنها تساعد في الكشف عن أهم ما طرحوه من أفكار، وتعد بمثابة المدخل لرصد رؤية سوسيولوجية.

Résumé :

L'idée principale de cette étude est d'identifier les contributions de la théorisation sociologique des précurseurs de sociologie en Iraq, et si leur effort est un ajout au processus scientifique en Iraq et le monde arabe. L'intérêt de cette étude réside dans l'induction de la pensée sociologique, et la recherche de ses tributaires principaux. Cet intérêt se réalise à partir de la connaissance des tributaires de la pensée de ces précurseurs de la science à travers ce qu'ils ont laissés de travaux et de biographies parce qu'ils aident à dévoiler les plus importantes idées soulevées; et ils sont considérée comme l'initiation à suivre une vision sociologique.

مقدمة

إن الظروف الفكرية تعد من الظروف المباشرة فى إفراز علم الاجتماع وذلك لكون ظهوره يعد استجابة مباشرة لمجموع التحولات الفكرية التى أفرزتها أزمة الفكر السوسيولوجى فى فهم الواقع وتفسيره.والتي أدت إلى خلق تطورات فكرية غير مسبوقة داخل العلم تولد على أثرها اتجاه عام واقتناع نسبى لدى الأسرة السوسيولوجية بأن التيارات الفكرية بداخل العلم بكل مضامينها الفكرية وخلفياتها الأيديولوجية تحتاج إلى مراجعة نقدية تسهم فى ايجاد نوع من التجديد الفكري بداخل هذه التيارات وتمكنها فى ذات الوقت من متابعة تفاعلات الواقع وتفسيرها.

لقد تطور علم الاجتماع في وقتنا الحاضر على نحو جعل المتخصصين فيه رجال ثقافة وفكر أكثر من كونهم اجتماعيين محترفين، واقتضت متطلبات التخصص في علم الاجتماع ان يزود الدارس بتشكيلة من الدراسات تنمي لديه القدرة على التحليل والمقارنة والنقد، ولنا أن نتوقع على اساس هذا الاتجاه الجديد ان يكون البحث التاريخي بحثاً ينقب في الماضي من أجل الانطلاق منه إلى آفاق جديدة.فأن ذلك لا يعني أن هذه الاسهامات متفرقة بعضها عن بعض، بل على العكس من ذلك سنرى كيف أن هذه الأعمال يربط بينها سياق مشترك فهي تكمل بعضها بعضاً، وتعمق دراسات علم الاجتماع أكثر فأكثر.وتتجسد فكرة الدراسة الرئيسيةفي الوقوف على بعض إسهامات التنظير السوسيولوجي لهولاء الرواد، وفيما اذا كان جهدهم ُ يشكل اضافة إلى مسيرة العلم في العراق والوطن العربي.تتمثل أهمية الدراسة في استقراء الفكر الاجتماعي، والتنقيب عن روافده الاساسية، وتتحقق تلك الاهمية من خلال الإلمام بالروافد الفكرية لهؤلاء رواد العلم من خلال ما تركوه من اعمالومن سير ذاتية وعلمية، لأنها تساعد فى الكشف عن أهم ما طرحوه من أفكار، وتعد بمثابة المدخل لرصد رؤية سوسيولوجية،

فقد حاولت في هذا الدراسة عرض لوضع علم الاجتماع؛ من حيث نشأته وتطوره ورواده المؤسسين وموضعه الراهن.بالاضافة الى الصعوبة التي لاقيتها في جمع اعمالهم والاعمال المقارنة لها.

المبحث الأول : مدخل إلى الدراسة

أولاً: فكرة الدراسة

هناك ثلاث علماء ربما لا يختلف أي من المشتغلين بعلم الاجتماع-مهما كانت ميوله الخاصة أو نزعاته أو تعصبه- على اعتبارهم الشخصيات البارزة في تاريخ علم الاجتماع الحديث في العراق. هؤلاء العلماء هم:علي الوردي، عبد الجليل الطاهر، حاتم الكعبي، وهم يغطون معاً أوائل القرن العشرين، وفي الحقبة التي تشكل فيها علم الاجتماع الحديث وتحددت معالمه. كما انهم القوميات الرئيسة التي ازدهر فيها علم الاجتماع في بداية عهده، والتي بدأ يتكون فيها تراثه الحديثكما مارس كل مهم تأثيراً شخصياً عميقاً على تصور علم الاجتماع كميدان من ميادين المعرفة.لذلك يبدو من المفيد بوجه خاص أن نعرض لآرائهم حول الموضوع الحقيقي لعلم الاجتماع في العراق. وقد ساهم مع الدكتور علي الوردي والدكتور عبد الجليل الطاهر والدكتور حاتم الكعبي في نشر بذور علم الاجتماع الحديث في العراق ووضعوا اللبنات الأولى لدراسة الظواهر الاجتماعية في الريف والصحراء والمجتمع الحضري.

وتحاول الدراسة إضافة إلى ما سبق الكشف عن تأثير العلاقة بين الروافد الفكرية وما افرزتة من قضايا والأصول الفلسفية وما افرزة من أفكار فى بناء وصياغة المقولات الأساسية التى يرتكز عليها علم الاجتماع، كذلك التلاقى بينهم فى التأكيد على إلغاء الذات والنظرة التعددية للواقع والاهتمام بدراسة الحياة اليومية، أما الروافد الفكرية فهى تغطى الجزء الأكبر من المقولات النظرية, كل ذلك ساهم فى خلق نوع من الامتزاج والتأليف بين القضايا التى افرزها كلا منهم مما أدى إلى خلق منهجية واحدة ورؤى مختلفة ساعدت على صياغة مقولات نظرية ومنهجية تتسق مع المنطق الداخلى لعلم الاجتماع ومع المقدمات الفكرية له. ولايعني عرض سير أو بعض هؤلاء العلماء وايديولوجياتهم قناعة الباحث بأن تلك هي الرؤية الصحيحة؛ بل انه عرض لجزء من تاريخ العلم بسلبياته وايجابياته. وللوقوف على الروافد الفكرية لرواد علم الاجتماع في العراق ويفرض ذلك اعتبارين هامين هما، الأول: إن معرفة هذه الروافد يشكل جوهر العلاقة بين نسق التفكير العلمى من ناحية وبين النظرية موضوع التحليل من ناحية أخرى. الثانى: إن الاقتراب من الجذور الفكرية لرواد علم الاجتماع يعد محاولة للتنقيب في الماضي من أجل الانطلاق منه إلى آفاق جديدة. فدراسة المجتمع مثلها مثل

أي دراسة أخرى لا تبدأ من فراغ، ولا يمكن التحرك بثبات حول فحص المشكلات المعاصرة دون معرفة وجهات النظر المختلفة حولها، ونقد الافكار التي تناولتها. وتخرجها كذلك من دائرة الزخم الفكرى الناتج عن التجاذب العلمى البحثى لهؤلاء الرواد إلى مستوى الرصد والتحليل السوسيولوجى للواقع. ولذا فان فكرة الدراسة تثير التساؤل الرئيسي وهو الكشف عن بعض إسهامات التنظير السوسيولوجي لهؤلاء الرواد موضوع الدراسة، وفيما اذا كان جهدهم ُ يشكل اضافة إلى مسيرة العلم في العراق والوطن العربي.

ثانياً: أهداف الدراسة

1- التعرف على العوامل الثقافية والمجتمعية العلمية والاجتماعية لرواد لعلم الاجتماع في العراق موضوع الدراسة.

2- الكشف عن الجذور التاريخية والاجتماعية التي أسهمت في تشكيل علم الاجتماع الحديث ودور الرواد في ذلك.

3- التعرف على الكتابات والانجازات العلمية والدراسات النظرية والميدانية التي تمخضت عن عطاء هؤلاء الرواد.

4- التعرف على الاصول الفكرية النظرية التي شكلت جوهر المرجعيه السوسيولوجية لهؤلاء الرواد.

5- التعرف على بعض إسهامات التنظير السوسيولوجي لهؤلاء الرواد، وفيما اذا كان جهدهم ُ يشكل اضافة إلى مسيرة العلم في العراق والوطن العربي.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تمثل أهمية الدراسة في استقراء الفكر الاجتماعي، والتنقيب عن روافده الاساسية، وتتحقق تلك الاهمية من خلال الإلمام بالروافد الفكرية لهؤلاء رواد العلم من خلال ما تركوه من اعمال ومن سير ذاتية وعلمية، لأنها تساعد فى الكشف عن أهم ما طرحوه من أفكار، وتعد بمثابة المدخل لرصد رؤية سوسيولوجية، وكون الدراسة تتناول أفكار ثلاثة من رواد علم الاجتماع في العراق هم علي الوردي، وعبد الجليل الطاهر، وحاتم عبد الصاحب الكعبي تناولاً يكشف موقفهم من العلم: موضوعه، ومشكلاته، ومناهجه، ويوضح

استجابتهم للاحداث السياسية والاجتماعية والفكرية التي مهدت لهم أو عاصروها، وتبين أوجه الالتقاء والافتراق بينهم، وتظهر أثرهم في تكوين البناء النظري لعلم الاجتماع المعاصر وأود أن أشير إلى أن هذه الدراسة تهدف إلى اعادة تقويم الشخصيات التاريخية في علم الاجتماع في ضوء التيارات الفكرية والسياسية التي أسهمت في بلورة افكارهم.

رابعاً: مفاهيم الدراسة

يتضمن هذاالجزء من الدراسة تحديداً للمفاهيم التي تبنتها الدراسة الحالية، والتى تتماشى مع طبيعتها وهي ما يلي:

النظرية الاجتماعية: يعرف نيكولاس مولنر النظرية Theory على أنها شكل من الإبداع، يهدف لتحليل وتعميم العلاقات التبادلية بين الناس من خلال تطبيق عدد معين من الرؤى العامة أو المتغيرات، والتي تتحدد علاقاتها المتداخلة من قبل قوانين نظرية محددة. ويشير هذا التعريف إلى الحاجة لإدراك العناصر البنيوية الاساسية للنظرية الاجتماعية. فضلا عن ذلك، فإن النظرية الاجتماعية تستلزم ملاحظة المبادئ والقوانين الكامنة في الشكل المعياري للعلم الاجتماعي وللعلم بصفة عامة، واستخدام معرفة علمية محددة عن الظاهرة المرتبطة بالنظرية ذاتها[1*](1، ص455).

أما بينولدز فيرى ان استخدام مصطلح النظرية سوف يشير إلى احكام مجردة تعتبر جزءا من المعرفة العلمية سواء كانت مجموعة من القوانين أو البديهيات أو صيغ عملية عليا[2](2، ص21). ان النظرية رؤية تجريدية تهدف إلى تقديم تفسيرات وتصورات هامة للحياة الاجتماعية من حيث نشأتها وتطورها وتغيرها أو من حيث علاقة كل جانب من هذه الحياة بغيره من الجوانب.

وتعد النظرية Theoryعنصرًا هامًا في البحث العلمي، فهي نشاط ذهني وعملية فكرية تفيد الباحث في تفسير الظواهر المختلفة، ومن ثم فهي تقدم فهمًا علميًا لها. وتحاول النظرية السوسيولوجية كشف المبادئ العامة التي تمكن الباحثين من فهم الواقع الاجتماعي فهمًا متناميًا ومتطورًا. وهي نسق متسق من المفاهيم المستمدة من الدراسة الموضوعية لمعطيات الواقع الطبيعي أو المجتمعي أو الإنساني عامة.

أما مصطلح التنظير فهو رؤية تفسيرية للواقع الموضوعي. وحتى لا يبقى هذا التنظير قابعا في التجريد الخالص،لابد له من إطلالات على الواقع، يستبصر من خلالها الكلي في الجزئي، والمجرد في الواقعي.

كما يعرف لتنظير بأنه نتاج حاول المتخصص من خلاله أن يطرح مجموعة من التفسيرات أو المقترحات عم موضوع ما، على أن تقترب (أي التفسيرات والمقترحات) من صورة هيكل أو بناء النظرية الاجتماعية[3](3، ص6).

وتعني كلمة (رواد) أولئك المفكرين والباحثين الذين كان لهم تأثير واضح في نشأة العلم وتطوره، وبلورته موضوعا ومنهجا ووظائف، وتوجيه كل هذه العناصر والعمليات وجهة أو أخرى مازالت مصاحباتها بادية على التنظير السوسيولوجي المعاصر وما يحويه من اتجاهات. وبالتالي يعد التوقف عندهم ونسج خيوط الحوار العلمي مع فكرهم مقدمة ضرورية لفهم الإتجاهات المعاصرة المحافظة والنقدية على السواء.

خامساً: منهج الدراسة

1- المنهج التاريخي: وهو مالا يمكن لباحث يغوص في دراسة حيثيات الماضي من ان يستغني عنه .

2- منهج تحليل المضمون: من اجل محاورة ومناقشة وتحليل ونقد الكتب والدراسات التي تركها رواد علم الاجتماع في العراق (موضوع الدراسة) ورائهم.

المبحث الثاني: تأسيس علم الاجتماع والعوامل التي ادت إلى تطوره في العراق

لقد كان علم الاجتماع يدرس بشكل غير نظامي في عدد من الكليات في العراق اثناء العشرينات والثلاثينات والاربعينات من القرن العشرين، ولم يكن مدرسوا هذا الموضوع من ذوي التخصص او ممن تلقوا أي تدريبٍ في علم الاجتماع بل كانوا ممن تخصصوا في دراسة المحاماة والقانون وعلم النفس والاقتصاد والعلوم الاخرى.وكان تدريس هذا الموضوع ذا طبيعة عامة وعريضة وكانت المحاضرات على العموم بمثابة محاولات اقتصرت على اعطاء صورة شاملة عن هذا الحقل الدراسي وفروعه وصلته بالمجالات الاكاديمية الاخرى.وقد

شهدت الخمسينات تطوراً تاريخياً لعلم الاجتماع في العراق اذ تم في هذا العقد الاعتراف به كعلم مستقل له تخصصه في نطاق العلوم الانسانية وهكذا فقد انشأ قسم الاجتماع في كلية الآداب[4](4، ص43). وبعد فترة وجيزة اسس قسماً مستقلاً للخدمة الاجتماعية في كلية البنات جامعة بغداد. وقد ظل القسمان يعملان بصورة مستقلة احدهما عن الآخر الى ان تم دمجهما في قسم واحد اطلق عليه قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي وكان ذلك في عام 1969،وهناك جملة من الاسباب التي كانت وراء هذا التطور منها[5](4، ص44):

1- عودة عدد من الطلبة العراقيين الحاملين لشهادة الدكتوراه في علم الاجتماع بعد انهاء دراستهم في الولايات المتحدة .

2- الاعتراف الذي تم في مصر ولبنان بعلم الاجتماع كمذهب مستقل .

3- ادراك وزارة التربية والتعليم في العراق في عقد الخمسينات باهمية علم الاجتماع كأداة لتحسين الظروف الاجتماعية في المجتمع العراقي وكوسيلة للتغلب والتخلص من المشكلات المختلفة التي كانت تواجهه .

4كان عميد كلية الآداب حينذاك متأثراً بعلم الاجتماع تأثراً عميقاً حتى انه قام بكتابة مقدمة كتاب عبد الجليل الطاهر الموسوم((المشكلات الاجتماعية في حضارة متبدلة)) وقد كان لهذا العميد جهوداً ضمها الى جهود اساتذة علم الاجتماع العائدين للتو الى الوطن في انشاء قسم مستقل لعلم الاجتماع .

وبانتهاء عقد الخمسينات وبداية الستينات تطور قسما علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تطوراكبيراً، فقد تنوعت المقررات وازدادت اعداد الاساتذة والطلبة على حدٍ سواءفقد وصل عدد الاساتذة الى عشريناستاذاً بينما قارب عدد الطلبة الخمسمائة طالباً ، بعد ان بدأ هذا القسم باستاذين حاملين لشهادة الدكتوراه في علم الاجتماع فقط هما (الوردي تكساس 1950) و(الطاهر شيكاغو 1952) ثم لحق بهما (الكعبي شيكاغو 1954).

ولقد شهد علم الاجتماع في العراق تطوراً كبيراً في النصف الثاني من عقد الستينات اذا اصبح هذا العلم حقل دراسة شديدة الرواج حتى انه وفي عام 1967 ادخل كجزء من برنامج التعليم في المرحلة الثانوية علاوة على انه اصبح جزء من مقررات الاقسام الاخرى

كالفلسفة وعلم النفس والتربية والتاريخ والجغرافية ومنذ ذلك الحين اصبح هذا الموضوع يدخل الى كليات كثيرة كالطب والهندسة والتربية البدنية والعلوم السياسية والحقوق والاقتصاد والتجارة . ويعبر هذا الرواج عن الاهمية التي كان يعلقها المسؤولون العراقيون على علم الاجتماع كأداة مهمة لتقيم السلوك الانساني وتطور المجتمع العراقي . وقد كان لثلاثة احداث هامة وقعت في الستينات الاثر البارز في نمو وتطور علم الاجتماع في العراق الا وهي :

أ - تاسيس جمعية الاجتماعيين العراقيين .

ب - ادخال برنامج الماجستير في قسم الاجتماع .

ج - انشاء المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ان تطور علم الاجتماع في العراق لم يختلف كثيراً عن الدول النامية فموضوعه حديث بالنسبة لجميع هذه الدول وليس له جذور قومية عميقة ويجدر الذكر هنا بان هذا العلم في كثير من الدول النامية ومن بينها العراق كان قد تأثر بعلم الاجتماع الامريكي في النظرية والمنهج ويبدو هذا واضحاً من خلال عناوين المقررات في قسم الاجتماع ونشرات هيئة التدريس التي تشير في اغلب الاحيان الى مراجع امريكية . وكما اشرنا فان اربعة اشخاص حاملين لشهادة الدكتوراه قد ساهموا في وضع الاسس الاولى لدراسة علم الاجتماع في العراق اذ انهم قاموا بدورين الأول اكاديمي تعليمي والثاني بحثي. وقد تحمل هؤلاء وزملاء لهم القسط الاكبر من الصعوبات التي كانت تقف في وجه هذا العلم الناشئ في بلد نامٍ كالعراق له خصوصيته المحلية ،اذ بالإضافة الىكونه يشكل جزءاً مهماً من الفكر والثقافة العربية فانه يضم عدداً كبيراً من الحضارات الفرعية التي خلقت منه بلد ذا طابع خاص[6](4، ص45).

لقد كان للمجموعة العراقي الاولى من أساتذة علم الاجتماع طابعها المميز واسلوبها الخاص ويتوضح لنا ذلك عند مقارنة اعمالهم مع اعمال زملائهم في مصر و الشام والمغرب العربي ،ففي الوقت الذي كانت فيه اعمال العراقيين قد اتصفت بالمزاوجة بين الاعمال الاكاديمية والاعمال البحثية ذات الرغبة الفردية في اختيار نوع البحث او الترجمة او التأليف الذي

يرغب الباحث بالقيام به دون العودة الى الجامعة واخذ موافقتها ، اذ كان تمويل البحوث والتاليف الاكاديمي وغير الاكاديمي يتم من اجل حث وتشجيع الباحث العراقي دون التحكم في اختيار موضوعات البحث والتأليف فلم تخرج اعمالهم من مراكز بحوث كما هو الحال في مصر حيث كانت اعمال العراقيين محفزة بحوافز ذاتية وتنجز بمجهدٍ فردي من د ون اية مساعدة وذلك لعدم وجود العدد الكبير من الاجتماعيين اولاً و لعدم وجود مراكز للبحوث ثانياً . ولقد كانت الهوية المهنية للباحثين الرواد في العراق تساعدهم على ان يتخذوا مواقفاً متقاطعةً مع قرارات السلطة الحاكمة ابان العقدين السادس والسابع من القرن العشرين بينما لم يكن لزملائهم في مصر مثل هذه المواقف فقد كانت اعمالهم اكاديمية مطلقة وتتفق دائماً مع قرارات السلطة[7](5، ص195).

لقد درس الباحثون العراقيون الرواد مجتمعهم بتجرد وبمنهج واسلوب علمي ومن خلال فكرهم الخاص دون أي ضغط من احد . وهذا لا يعني تمتعهم بالحرية المطلقة ولكن مقارنة مع الباحثين في الاقطار العربية فان فرصهم كانت انسب وحضوضهم كانت أو فر ،وعليه فقد تميز الجهد السوسيولوجي في العراق عنه في مصر كما اشرنا او عما كان عليه في اقطار المغرب العربي والتي دخلت اليها السوسيولوجيا كمؤسسة ادارية وسياسية في خدمة الحماية الفرنسية ولذا فان العلاقة التي كانت تربط السياسة الاستعمارية الفرنسية بعلم الاجتماع حين دخوله الى هذه الاقطار ((المغرب ، الجزائر ، تونس)) كانت علاقة جدلية.ان انطلاقة علم الاجتماع في العراق كانت حره وغير مقيدة، على العكس مما كانت عليه في مصر اوفي اقطار المغرب العربي.إذ ان مجموعة صغيرة من الاكاديمين المتخصصين في علم الاجتماع لا يتجاوزن اصابع اليد قد شكلوا نواة علم الاجتماع في العراق رغم الصعوبات الجمه التي واجهتهم ، جمعتهم عراقيتهم واخلاصهم لوطنهم وتفانيهم في عملهم فآلوا على انفسهم الاّ ان يدرسوا مجتمعهم قبل كل شيء . وقد كان لهؤلاء ريادة علم الاجتماع في العراق وقد كانت لكتاباتهم الاثر الكبير في نشر بذور علم الاجتماع الحديث،

المبحث الثالث: التحولات الفكرية المباشرة في إفراز علم الاجتماع (الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع)

وبناء على ما سبق تحاول الدارسة الاقتراب من الروافد الفكرية لرواد علم الاجتماع وذلك من خلال عرضها لأفكار وآراء هؤلاء الرواد داخل علم الاجتماع وذلك على النحو التالي:

أولاً: علي الوردي (1913-1995)(●)

هو علي حسين محسن الوردي (1913- 12 تموز 1995 م)، وهو عالم اجتماع عراقي، أستاذ ومؤرخ وعرف باعتداله وموضوعيته وهو من رواد العلمانية في العراق. وبعد اتمامه الدراسة الثانوية حصل على المرتبة الثالثة على العراق فأرسل لبعثة دراسية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت وحصل على البكلوريوس وارسل في بعثة أخرى إلى جامعة تكساس حيث نال الماجستير عام 1948 ونال الدكتوراه عام 1950. قال له رئيس جامعة تكساس عند تقديم الشهادة له:أيها الدكتور الوردي ستكون الأول في مستقبل علم الاجتماع . ويزداد في وقتنا الحاضر الاهتمام بأفكار الوردي وبنقد وتحليل كتاباته بإعتبار أنها تطرح علم اجتماع له طابع متميز،وله مضمونه ومنهجه الخاص الذي يتعين دراسته والإفادة منه وجدير بالذكر أن هذا الاهتمام حديث العهد جداً؛

خلفيةتاريخية:

تعتبر دراسة علي الوردي للشخصية العراقية هي الأهم من نوعها ومن الممكن أن نستفيد منها كمنهج للبحث لباقي بلدان الشرق الأوسط، فقد حلل علي الوردي الشخصية العراقية على اعتبارها شخصية ازدواجية تحمل قيم متناقضة هي قيم البداوة وقيم الحضارة ولجغرافيا العراق أثر في تكوين الشخصية العراقية فهو بلد يسمح ببناء حضارة بسبب النهرين ولكن قربه من الصحراء العربية جعل منه عرضة لهجرات كبيرة وكثيرة عبر التاريخ آخرها قبل 250 سنة تقريبا، ووصف علي الوردي العراق بالبوتقة لصهر البدو المهاجرين ودمجهم بالسكان الذين سبقوهم بالأستقرار والتحضر. فتنشئ لديهم قيمتان: قيمة حضرية وقيمة بدوية. فالعراقي ينادي بقيم الكرامة والغلبة. ولكن حياته تجبره على الانصياع لقيم التحضر،

حلل أغلب مناطق العراق ما عدا المناطق الكردية في العراق بسبب عدم إلمامه باللغة الكردية حسب قوله في كتاب "دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ".بالإضافة إلى تأثر الدكتور الوردي بابن خلدون فلا ننسى تأثره أيضا بالجاحظ في نظرته الموضوعية ومنهجه العقلاني وتحليلاته الاجتماعية والنفسية للسلوك البشري.

يعتبر على الوردي رائد علم الاجتماع في العراق وهو من القلائل الذين كتبوا عن هذا المجتمع ونذروا له حياتهم,ولحد الآن لم يخلفه أحد.كما حلل أصول المهاجرين وتميزت مؤلفات وأبحاث الوردي بالصبغة الانثرولوجية حيث ما أنفك يبحث عن الكثير في واقع مجتمع العراق والمجتمع البغدادي وعاداته وتقاليده المتحدرة من عهود الخلافة العباسية.وعن المناسبات الدينية وأهميتها في حياة الفرد البغدادي كالمولد النبوي الشريف وذكرى عاشوراء، وشن حملة شعواء ضد بعض رجال الدين خصوصا في كتابه وعاظ السلاطين ومهزلة العقل البشري وأتهمهم بالوقوف إلى جانب الحكام وتجاهل مصالح الأمة على حساب مصالحهم الضيقة متخاذلين عن واجبهم الدينيودعا إلى نبذ الخلاف الطائفي بين الشيعة والسنة وطالب بالنظر إلى موضوع الخلاف بين الإمام علي ومعاوية على إنه خلاف تاريخي تجاوزه الزمن ويجب على المسلمين عوضا عن ذلك استلهام المواقف والآراء من هؤلاء القادة التاريخيين.

لقد تنبأ الوردي بانفجار الوضع مثلما تنبه إلى جذور العصبيات التي تتحكم بشخصية الفرد العراقي التي هي واقع مجتمعي تمتد جذوره إلى القيم والاعراف الاجتماعية والعصبيات الطائفية والعشائرية والحزبية التي ما زالت بقاياها كامنة في نفوسنا.وكذلك إلى الاستبداد السلطوي، الزمني والتزامني، الذي شجع وما يزال يشجع على اعادة إنتاج الرواسب الاجتماعية والثقافية التقليدية القديمة وترسيخها من جديد، كما يحدث اليوم

والحقيقة كان على الوردي أول عالم اجتماع عراقي درس شخصية الفرد العراقي وطبيعة المجتمع العراقي بجرأة وصراحة وحلل الظواهر الاجتماعية الخفية والسلوكات الفردية والجمعية ووجه الاهتمام إلى دراستها وتحليلها ونقدها.وهو بهذا دفعنا إلى اعادة النظر في خطابنا الفكري والاجتماعي والسياسي والى ضرورة ان ننزل من ابراجنا العاجية وان نعي واقعنا بكل ايجابياته وسلبياته، فقبل أكثر من نصف قرن قال على الوردي بان على العراقيين ان

يغيروا انفسهم ويصلحوا عقولهم قبل البدء بإصلاح المجتمع، لان التجارب القاسية التي مر بها الشعب العراقي علمته دروسا بليغة, فاذا لم يتعض بها فسوف يصاب بتجارب اقسى منها.! وعلى العراقيين ان يتعودوا على ممارسة الديمقراطية حتى تتيح لهم حرية الرأي والتفاهم والحوار دون أن تفرض فئة أو قبيلة أو طائفة رأيها بالقوة على الاخرين. كما قال: "بان الشعب العراقي منقسم على نفسه وفيه من الصراع القبلي والقومي والطائفي اكثر من اي بلد آخر. وليس هناك من طريق سوى تطبيق الديمقراطية, وعلى العراقيين ان يعتبروا من تجاربهم الماضية, ولو فلتت هذه الفرصة من ايدينا لضاعت منا امدا طويلا." لقد صدق علي الوردي, فالعراق اليوم يقف في مفترق طرق, وليس امامه سوى ممارسة الديمقراطية(الحقيقية) حتى في ابسط اشكالها وآلياتها، فهي الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة العصيبة.

مؤلفاته

كتب الوردي ثمانية عشر كتابا ومئات البحوث والمقالات خمس كتب منها قبل ثورة 14 تموز 1958 وكانت ذات أسلوب ادبي نقدي ومضامين تنويرية جديدة وساخرة لم يألفها القاريء العراقي ولذلك واجهت افكاره واراءه الاجتماعية الجريئة انتقادات لاذعة وبخاصة كتابه " وعاظ السلاطين"الذين يعتمدون على منطق الوعظ والإرشاد الافلاطوني منطلقا من أن الطبيعة البشرية لا يمكن إصلاحها بالوعظ وحده، وان الوعاظ انفسهم لا يتبعون النصائح التي ينادون بها وهم يعيشون على موائد المترفين، كما اكد بانه ينتقد وعاظ الدين وليس الدين نفسه. اما الكتب التي صدرت بعد ثورة 14 تموز فقد اتسمت بطابع علمي ومثلت مشروع الوردي لوضع نظرية اجتماعية حول طبيعة المجتمع العراقي وفي مقدمتها كتابه دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ومنطق ابن خلدون ولمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث الذي صدر في ثمانية اجزاء

أ- تأثره بمنهج ابن خلدون في علم الاجتماع:

كان الوردي متأثرا بمنهج ابن خلدون في علم الأجتماع. فقد تسببت موضوعيته في البحث بمشاكل كبيرة له، لأنه لم يتخذ المنهج الماركسي ولم يتبع الأيدلوجيات (الأفكار) القومية فقد أثار هذا حنق متبعي الايدلوجيات فقد اتهمه القوميون العرب بالقطرية لأنه عنوان كتابه"

شخصية الفرد العراقي" وهذا حسب منطلقاتهم العقائدية إن الشخصية العربية متشابهة في كل البلدان العربية. وكذلك إنتقده الشيوعيون لعدم اعتماده المنهج المادي التاريخي في دراسته[8](6، ص128). فقد أكد في بحثه (ابن خلدون والمجتمع العربي) اسبقية ابن خلدون في تأسيس علم الاجتماع من غيره من العلماء لما اعتمده من منهجية علمية قائمة على الملاحظة بالمعايشة والمقارنة والتحقيق من الاخبار المنقولة. كما اكد الدكتور الوردي في هذا البحث (اننا في حاجة إلى علم اجتماع عربي خاص بنا، ولي أن أقول أن علم الاجتماع الحديث لم يتطور بعد إلى علم الدرجة التي يصبح فيها عالميا يصدق في كل المجتمعات، إنه لا يزال متأثراً بطابع المجتمع الذي ينشأ فيه وهو مجتمع يختلف عن مجتمعنا اختلافا كبيراً، إن علم الاجتماع الحديث علم عظيم لامراء في ذلك، وهو كغيره من العلوم الحديثة ضروري لبناء نهضتنا العتيدة، ولكننا لا يجوز أن نكون فيه مقلدين بحيث نهمل ما في مجتمعنا من خصائص وظروف متميزة عن غيره.في رأيي أن مجتمعنا العربي الحاضر لا يزال يحتفظ بكثير من الخصائص التي كانت له في أيام ابن خلدون. وهذا يعني أن نظرية ابن خلدون لا تزال تحتفظ بجديتها وهي اذن ذات فائدة كبيرة لنا حيث نريد دراسة مجتمعنا في واقعه الراهن)[9].

ومن الغريب ان ينتقد الوردي ابن خلدون نقدا عنيفا، حينما اكد ان تلك النظرية رغم ما فيها من عظمة الا انها اعتبرت الواقع الاجتماعي شيئا يصعب تغييره، فالواقع الاجتماعي سائر على قوانين تشبه قوانين الطبيعة، كما انتقد ابن خلدون معتبرا اياه انتهازيا في طروحاته وسلوكه يجاري الواقع القائم آنذاك، و لايفكر في تغييره، ونحن نعتقد أن ذلك من سمات الانتهازي، أما نظريته فهي اجتهاد عالم عاش في ظل ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة، وعليه فأن تقييمها له بمنظار العصر والتأكيد أنه لم يكن ثوريا، بعد حوالي خمسة قرون من تلك المقدمة يوقعنا في مطبة النقد غير الدقيق لذلك العالم وطروحاته. اما كتابه (منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته)وهو من الكتب القيمة التي عرفت بابن خلدون والفلاسفة والفقهاء الذين تأثر بهم وأسباب عبقريته ومنهجه العلمي الذي جسد بنظرية الصراع ما بين البداوة والحضارة. وفي كتابه (الاحلام بين العلم والعقيدة)، وهو كتاب عرف فيه بالأحلام وآراء الفقهاء والنظريات المفسرة لها، ومتناولا فيه كذلك الباراسيكولوجي أو علم خوارق اللاشعور، وفي عرضه لكتابه (خوارق اللاشعور أو أسرار الشخصية الناجحة) .

ب- تحليلاته في بنية المجتمع العراقي الحديث

ومن الاتجاهات الأخرى التي يمكن أن نصنف ضمنها أغلب ما كتبه الوردي من مؤلفات هو الاتجاه التنظيري حيث حاول هنا تطبيق نظرية ابن خلدون في الصراع ما بين البادوة والحضارة على دراسة المجتمع العراقي متوصلا إلى ما أسماه (بازدواجية الشخصية) عند الفرد العراقي، وقد حاول في أغلب مؤلفاته إثبات وجود تلك الازدواجية مع الاختلاف في درجة التطرق اليها من مؤلف الى آخر، ونبدأ هذا الاتجاه بكتابه (شخصية الفرد العراقي)إذ قال الوردي عن الازدواجية (لقد لاحظت بعد دراسة طويلة بأن شخصية الفرد العراقي فيها شئ من الازدواج، وقد يندهش بعضكم من هذا القول حيث أنه لا يحس عياناً بهذا الازدواج الذي اعزو اليه، والواقع ان كثيرا منا فيه هذا الازدواج الشخصي قليلا او كثيرا ولكننا نشأنا فيه)[10] وتعتبر دراسة علي الوردي للشخصية العراقية هي الأهم من نوعها ومن الممكن أن نستفيد منها كمنهج للبحث لباقي بلدان الشرق الأوسط، حلل علي الوردي الشخصية العراقية على اعتبارها شخصية ازدواجية تحمل قيم متناقضة هي قيم البداوة وقيم الحضارة ولجغرافيا العراق أثر في تكوين الشخصية العراقية فهو بلد يسمح ببناء حضارة بسبب النهرين ولكن قربه من الصحراء العربية جعل منه عرضة لهجرات كبيرة وكثيرة عبر التاريخ آخرها قبل 250 سنة تقريبا.وصف علي الوردي العراق بالبوتقة لصهر البدو المهاجرين ودمجهم بالسكان الذين سبقوهم بالأستقرار والتحضر. فتنشئ لديهم قيمتان: قيمة حضرية وقيمة بدوية. فالعراقي ينادي بقيم الكرامة والغلبة. ولكن حياته تجبره على الانصياع لقيم التحضر، حلل أغلب مناطق العراق ما عدا المناطق الكردية في العراق بسبب عدم إلمامه باللغة الكردية حسب قوله في كتاب "دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ".بالإضافة إلى تأثر الدكتور الوردي بابن خلدون فلا ننسى تأثره أيضا بالجاحظ في نظرته الموضوعية ومنهجه العقلاني وتحليلاته الاجتماعية والنفسية للسلوك البشري[11].

مناقشة وتقويم

يعتبر "علي الوردي" الأب المؤسس لعلم الاجتماع في العراق،فقبل أكثر من نصف قرن قال على الوردي بان على العراقيين ان يغيروا انفسهم ويصلحوا عقولهم قبل البدء بإصلاح المجتمع، لان التجارب القاسية التي مر بها الشعب العراقي علمته دروسا بليغة, فاذا لم يتعض

بها فسوف يصاب بتجارب اقسى منها.! وعلى العراقيين ان يتعودوا على ممارسة الديمقراطية حتى تتيح لهم حرية الرأي والتفاهم والحوار دون أن تفرض فئة أو قبيلة أو طائفة رأيها بالقوة على الاخرين. كما قال: "بان الشعب العراقي منقسم على نفسه وفيه من الصراع القبلي والقومي والطائفي اكثر من اي بلد آخر. وليس هناك من طريق سوى تطبيق الديمقراطية, وعلى العراقيين ان يعتبروا من تجاربهم الماضية, ولو فلتت هذه الفرصة من ايدينا لضاعت منا امدا طويلا." لقد صدق علي الوردي, فالعراق اليوم يقف في مفترق طرق, وليس امامه سوى ممارسة الديمقراطية(الحقيقية) حتى في ابسط اشكالها وآلياتها، فهي الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة العصيبة.

ثانياً: عبد الجليل الطاهر(1917 – 1971)(●) : ولد الطاهر عام 1917 في القرنة البصرة جنوب العراق وقد انهى مراحل دراسته الاولى في منطقة نشاته ، ثم انتقل الى بغداد حيث تخرج من دار المعلمين العالية في عام 1946 والتحق بالبعثة العراقية ودرس في جامعة السوربون على ايدي الاساتذة (لوي فاسينون) و (جورج دافي) و (جورج غرننش) ثم انتقل الى جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة الامريكية فحصل على الماجستير و الدكتوراه عام 1949 .وعمل مدرساً في المدارس الثانوية بعد تخرجه من دار المعلمين العالية ، و بعدعودته من بعثته في باريس وامريكا اشتغل مدرساً في كلية الاداب بجامعة بغداد سنة 1952 ثم استاذ مساعد فيها حتى عام 1963 ، ثم التحق بكلية الاداب بجامعة الرياض سنة 1964 ثم استاذا بالجامعة الليبية وبعدها عاد إلى كلية الاداب في جامعة بغداد.

خلفية تاريخية:

لقد درس الاستاذ الطاهر المجتمع العراقي في عدة بحوث، وان جاءت في فترات مختلفة اذ لم يدرسه جملة واحدة أو ان يخصص لهُ در اسه موحده وانما درس البيئات الثلاثة التي يتكون منها المجتمع العراقي وهي(البادية والريف والمدينة). هذه الدراسات نشرت على شكل اربعه مؤلفات مطبوعه، اولها كانت دراسته الموسومه (البدو والعشائر في البلاد العربية)، وثانيها مقدمة كتابه (التفسير الاجتماعي للجريمة) التي خصصها لدراسة المجتمع المدني في بغداد ومن خلاله دراسة المجتمع المدني في العراق.

مناقشة وتقويم

تحاول هذه الدراسة البحث في تفحص الاعمال الابداعية للدكتور الطاهر، والذي يمكن تصنيفه على اتجاهات، وكالآتي:

أولاً: المجتمع العراقي

ضمن الاتجاه التوليفي يقع كتاب (مسيرة المجتمع، بحث في نظرية التقدم الاجتماعي) وهو عرض بدأه بتساؤلات العلماء حول المخاطر التي جاءت بها المدينة الحديثة على الحضارة والانسان، منها هل المجتمعات في فجر الحضارات الاولى كانت اكثر سعادة منا؟ هل المدينة التي تمتع بثمارها تكلفنا اثماناً باهضة ندفعها على حساب قيمنا الحضارية الروحية؟ تلك التساؤلات كانت مثار جدل في هذا الكتاب الذي وضعه د. عبد الجليل الطاهر لآراء اصحاب الحتميات المفسرة لحركة التاريخ، مثل الحتمية الاقتصادية والجغرافية ودور البطل أو الكارزما الملهم يلخص عنوانه فحواه، وقد استعرض (الطاهر) اكثر النظريات التي بحثت في التقدم الاجتماعي والمعوقات التي رافقتها، سواء اكانت هذه النظريات مثالية ام مادية- عقلية ام تجريبية، وضعية منطقية أن طبيعية.. مستعرضاً من خلالها أفكار كبار الفلاسفة وعلماء الاجتماع امثال هيكل وماركس وتوينبي وشبنجلر وروسو وسنت سيمون وهي من دون شك عصارة فكر عرف صاحبه كيف ينتقي ومن اين يبدأ والى اي شيء يهدف ليقدمه لنا على طبق من المعرفة ومن يطلع على هذا الكتاب يدرك اي جهد بذله الطاهر في هذا المضمار[12].

لقد اوضح الطاهر العلاقة بين المنهجين التأريخي والاجتماعي فتطرق إلى آراء ابن خلدون الاجتماعي في مسيرة المجتمع وهو لا يؤمن بالحتمية التي يراها بعض المنظرين كونها اساساً في تحريك التأريخ فالتاريخ فيه تقدم مثلما فيه نكوص لجتماعي، وتطرق الباحث إلى آراء الفلاسفة اليونانيين في موضوع القضاء والقدر وتأثرهم باللاهوت المسيحي وتحدث عن فلسفة سنت سيمون واوكست كونت إذ ركز سنت سيمون على اهمية الصناعة أما أوكست كونت فقد شجب الثورة ورجح النظام في التقدم وفرق بين مفهومي التطور والتقدم واعتبر الاول في المجال البيولوجي والثاني في المجال الاجتماعي- النفسي والعقلي والخلقي وعالج

الفرق بين المواطن الميكانيكي والمواطن العضوي وحلل العامل الجغرافي والرسي وظهور شخصية (هتلر) و(موسوليني) وناقش فلسفة نيتشة وبرجسون وشوبنهور التي آمنت بالارادة وفضلتها على العقل والاستاذ الطاهر لا يفسر مسيرة التقدم بعامل واحد كالعامل الاقتصادي مثلاً لانه يرى ان عملية التقدم متوازنة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً وعلى الانسان ان يعرف كيف يسير مصيره.

ثانياً: كتابه البدو والعشائر في البلاد العربية

وضمن الاتجاه التوليفيدرس الاستاذ الطاهر المجتمع العراقي الذي يعيش في البادية. وتعتبر دراسته الموسومه (البدو والعشائر في البلاد العربية) من الدراسات المهمة كونها تعالج موضوعاً كان يشغل حيزاً كبيراً من حياة الافراد والجماعات في المجتمع العراقي. بالاضافة الى ان القيم البدوية قدكانت اكثر قوة واشد تأثيراً في اكثر مجالات الحياة وبالاخص الجانب السياسي الذي لعبت العشائر فيه دوراً كبيراً .ويعد ههذا الكتاب من الكتب القيمة لما تضمنه م مفردات وعمق تحليل للأسس الاجتماعية والنفسية التي يقوم عليها المجتمع البدوي مركزاً هنا على آراء ابن خلدون في العصبية القبلية، والحقوق والواجبات في كلا المجتمعين، وأثر البدو والعشائر في السياسة والصراع ما بين الولاء للقبيلة والوطن، والنظام العائلي من حيث الادوار والعلاقات الاجتماعية في الريف والحضر، وخصائص المجتمع البدوي وتوزيع البدو والقبائل والعشائر، خاصة في الاردن وسوريا والعراق ابان الخمسينات من هذا القرن[13].

الشخصية العراقية في كتابات الدكتور عبد الجليل الطاهر

دراسة الشخصية العراقية التي شكلت موضوعاً ساخناً للمناقشة والدراسة والتحليل في حينها على وجه الخصوص مع زميله الدكتور الوردي0 وقد جاءت دراسته الشخصية العراقية في عامي (1969 – 1971) عبارة عن ردود افعال لكتابات الدكتور الوردي ولم يكن من اهتماماته الفكرية او البحثية الاساسية بالرغم من انه كان عازماً على اصدار دراسة نفسية واجتماعية لظاهرة (القلق الاجتماعي في العراق)محاولاً ان يتعرف على طبيعة

شخصية الفردالعراقي وكان طموحه منصباً على وضع الخطوط العامة لهذه الشخصية التي اختلف في وصف طبيعتها وتشخيص مقوماتها عدد كبير من رجال السياسة والمؤرخين والفلاسفة وعلماء الاجتماع و الاخلاق وغيرهم.

لقد وصف الدكتور الطاهر في دراسة القوقعة و القلق في المجتمع العراقي بأن الشخصية العراقية متقوقعة و قلقة في آن واحد و حدّد فكرته في ان الرواسب القوقعية في اعماق الشخصية العراقية خلفتها مجموعة من القوانين الموضوعية التي مارستها القوى الاجتماعية بمختلف اتجاهاتها و الوانها و اشكالها و حجومها وتحالفاتها ومحاولتها فرض الضغوط على الخط العام لمسيرة المجتمع العراقي ليتفق مع التكوين القوقعي لتلك القوى فأثرت في تكوين هذه الشخصية . وقد وضع الدكتور الطاهر ثلاثة مظاهر اساسية لينظر من خلالها الى شخصية الفرد العراقي وهي:

1- ان الانتماء القوقعي المتحجر الى الاسرة او المحلة او القبيلة او الطبقة او الطائفة وغيرها من الانتماءات الجزئية المقطعية تجر وجدان العراقي جراً غير متناسق الى بؤر ولائية مليئة بالمياه الآسنة من الاحقاد وتختلف في عفونتها وعمقها و تؤدي الى تصدع البناء النفسي للشخصية والبناء الاجتماعي للمجتمع .

2-تمثل شخصية الفرد في العراق مظهراًتاريخياً وحضارياً يرمز ويعبر عن نموذج المجتمع في مرحلة تاريخية وحضارية معينة اي ان مراكز الثقل في الشخصية تختلف في اهتماماتها من مرحلة الى أخرى .

3- ان لشخصية الفرد العراقي مستويات و اطارات مختلفة من العلاقات .

4- ان هذه المظاهر الاساسية كما يتصور الدكتور الطاهر اعطت صورة مترابطة الاجزاء عن الشخصية والمجتمع وبينت ان في الشخصية العراقية مظهرين هما (1- القلق 2-القوقعية).

ويؤكد الدكتور الطاهر على ان الشخصية العراقية كانت حصيلة ذلك التفاعل التناقضي بين اعداد متنافرة من القواقع الولائية التي لم ينته تفاعلها الى تكوين نفسي متكامل ومترابط وجعل الشخصية العراقية ينبوعا لا ينضب من الحركة والقدرة على التغير والاصالة والابداع والاجتهاد وصلابة الرأي وباستطاعتها ان تطبع كل الاقوام التي وطأت ارض

الرافدين وكل التيارات الحضارية بطابعها الخاص ولها القدرة على صهر الفكرة الواحدة وتحليلها وابداء الرأي في عناصرها وتأليف مدارس فكرية حولها[14].

مقارنة بين رأيي الطاهر والوردي في الشخصية العراقية:

1- رأي الطاهر:

يؤكد الاستاذ الطاهر على أن الشخصية العراقية كانت ومازالت حصيلة لذلك التناقض بين اعداد متنافرة من القواقع الولائية، لم جعل هذه الشخصية ينبوعاً لا ينضب من الحركة والقدرة على التعبير والاصالة والابداع والاجتهاد فلقد استطاعت هذه الشخصية ان تطبع كل الاقوام التي سكنت بلاد ما بين النهرين وكل التيارات الحضارية - الفلسفية والدينية واللغوية بطابعها الخاص، فلهذه الشخصية القدرة على صهر الفكرة الواحدة وتحليلها وابداء الرأي في عناصرها وتأليف مدارس فكرية حولها، ويمكن القول: مثلما يرى الطاهر ان الشخصية العراقية تواجه اليوم انواعاً جديدة من التناقضات الطبقية، بين الرجعية والتقدمية وبين الاستعمار والقومية المتمردة ، وبين الانظمة الاستغلالية والاشتراكية، وبين الريف والمدينة. اما اعراض هذا القلق فيحددها الطاهر بمجموعة من الظواهر والمشكلات الاجتماعية كالثورات المسلحة والانقلابات العسكرية والمنازعات بين القبائل وسقوط الوزارات بصورة متتابعة، العزل عن المناصب، واسقاط المواطنة، حل البرلمانات، وتعطيل الصحف زيادة على أعراض أخرى كانت تطفو فوق سطح الحياة الاجتماعية في العراق[15].

الصفات والخصائص التي تميز الشخصية العراقية لدى الطاهر:

وأخيراً فأن الاستاذ الطاهر يستعرض مجموعة من الصفات والخصائص التي تميز الشخصية العراقية فلأنها حصيلة الصراع المستمر لمجموعة كبيرة من القواقع المتعارضة والمتناقضة فقد اصبحت هذه الشخصية حية تمجد ذاتها وتعظمها، تعتز بماضيها وتتألم على حاضرها، ومن صفاتها ايضاً الاندفاعات المفاجئة حتى ان الاستاذ الطاهر يشبه الشخص العراقي في سلوكياته المندفعة والمتفجرة بشكل غير متوقع بنار نبات الحلفة التي تهب مرة واحدة وتنطفئ مرة واحدة، زيادة على ذلك ان الشخصية العراقية تمتاز بالعنف في مواجهة الآخرين[16](8، ص77-78).

ب- رأي الوردي:

يرى الوردي إن الشخصية العراقية ازدواجية وتنمو ضمن جانبين هما الجانب الواقعي والجانب المثالي ، فالجانب الواقعي ينمو وينشأ في شخصية الفرد العراقي ضمن تعامله مع الواقع فالجيرة والاسرة وجماعة اللعب تربي في الطفل ان يكون غالباً وليس مغلوباً اما الجانب الثاني فيأتي من التربية الدينية عند الفرد اثناء تلقيه المواعظ الدينية والمجادلات المنطقية وايمانه بالقيم الاجتماعية كالعصبية القبلية والنخوة، ومن هنا تنشأ الأزدواجية لدى الشخصية العراقية[17].

ومن خلال ما تقدم يتضح انه لا يختلف رأي الطاهر عن الوردي الا في التفاصيل في كون الشخصية العراقية حصيلة تناقضات كثيرة في المجتمع العراقي سوى أن الطاهر يرى ان هذه التناقضات وسيلة لأنصهار المجتمع العراقي في بودقة الابداع والاصالة والاجتهاد أما الوردي فيركز على موضوع ازدواجية المجتمع العراقي وبدويته في تعامله الحياتي- كما هو معروف عنه. إن شخصية العراقي على الرغم من انسحابها للماضي العريق وما فيه من سلبيات الا ان هذه الشخصية يجمعها حب الوطن (العراق) ويشعر اغلبية سكانه انهم ابناء وطن واحد ويذكرهم قول الرسول (اختلاف امتي رحمة).

أذن المجتمع العراقي يتكون من افراد ينتمون الى جماعات بشرية كالاسرة والمدارس والوحدات العسكرية والمصالح والمزارع والدوائر البيروقراطية والنوادي والجمعيات.. الخ وهذه الجماعات البشرية تكون في حالة اتصال وتفاعل الواحدة بالاخرى ولكل من هذه الجماعات هياكلها ووظائفها واهدافها التي غالباً ما تنسجم مع طبيعة المجتمع العراقي على أربعة عناصر أساسية هي الشعب (مجموعة الافراد) والوطن (الأرض التي يعيش عليها الشعب) والروابط الاجتماعية التي تربط ابنا الشعب وتكون أساساً في تضامن الشعب ووحدته، واخيراً عناصر المجتمع هي اللغة والتأريخ والعادات والتقاليد الاجتماعية والاهداف العليا والمصير المشترك الذي يجمع ابناء المجتمع الواحد سوية من اجل مواجهة الاخطار والتحديات وبلوغ الغايات العليا التي يصبو اليها الافراد والجماعات. وليس أدل على قوة هذه الشخصية في مقارعتها الاستعمار بكل اشكاله غوث الطريد وفك العاني، على الرغم مما يعلو على هذه الشخصية من ظروف اجتماعية آنية قد تحيدها احياناً عن هذا الواقع.

رأي عن الطاهر:

لقد اقترن اسم الطاهر بالوردي فكلاهما درسا المجتمع العراقي واعطيا رأيهما فيه زيادة على ذلك فقد اقترن اسم الطاهر بالعراقي في مصر، لقد كان الطاهر جم النشاط غزير الانتاج، اذ كان كثير العطاء العلمي من بين جيل الرواد العراقيين والعرب فقد كان هو والعراقي من مصر يعدون الاكثر عطاء بين زملائهم الذين عاصروهم في الفترة ذاتها على مستوى الوطن العربي[18].

ثالثاً: حاتم الكعبي (1917-1979) (●)

خلفية تاريخية

ولد في مدينة الكاظمية عام 1917، حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة شيكاغو بأمريكا سنة 1954، عين بجامعة بغداد ومارس التدريس في كلية الآداب ، ويعد من رواد البحث الاجتماعي الأوائل في العراق، وكان يتبع في بحوثه وكتاباته المنهج السوسيولوجي الموضوعي الرصين، وطرح فيها مفاهيم تحليلية جديدة مثل التنافس الاجتماعي بين الطبقات والتسابقية في التنافس الاجتماعي وناقش ظاهرة الزهو بين الأفراد، واشتهر ببحوثه حول التحليل الاجتماعي والنفسي للحركة الوطنية في العراق، وبيان العلاقة بين الفكر الاجتماعي والواقع الاجتماعي، وحفز التفكير الاجتماعي في القراء وأثار انتباههم إلى ظاهرات اجتماعية لم تكن مدروسة من قبل، له كتب مطبوعة، منها : (في علم اجتماع الثورة 1959) و(نمو الفكر الاجتماعي 1964) و(حركات المودة 1971) و(السلوك الجمعي 1973)، وله كتب مترجمة كثيرة، منها: (المدرسة الاقتصادية في علم الاجتماع لسروكن 1948) و (المدرسة الميكانيكية في علم الاجتماع 1948)، وله بحوث اجتماعية طريفة منشورة في مجلة (الأستاذ) التي صدرت عن كلية التربية.

من دراساته المهمة، تلك الدراسة المثيرة المعنونة "الحركات الإجتماعية التي تدور حول منقذ منتظر 1966"، فكانت أولى دراساته المقارنة في تناولها للمجتمع العراقي مع غيره من المجتمعات ,ثم كتب دراسة أخرى مثيرة للإهتمام و هي " نظام الطوائف الإجتماعي " ثم " حركات المودة 1971 "التي إقترب فيها كثيراً من السلوكية النفسية العراقية بشكلها المفرد

و الجمعي لكن بنفس الأسلوب الأكاديمي المغترف من أساطين التنظير الإجتماعي العالمي . درس الكعبي ظواهر لم توضع بالتفصيل على مائدة البحث العلمي مسبقاً كـ مفهوم الإفتتان و التقليعة و الشيوع غير المفهوم لإستعمال بعض الكلمات أو الحركات أو الإيماءات في المجتمع العراقي كانت لغة الكعبي تحمل الكثير من التقنيات الأكاديمية مما جعل أعماله ذات أثر تحليلي و علمي منهجيين في الدراسة الميدانية أكثر من الإنتشار الشعبي لكنها ذات تأثير مباشر على التفسير الظاهراتي للنتائج الإحصائية رغم كون الكعبي من أتباع المدرسة التي تتبنى التفاعلية الرمزية في تفسير الحقائق الإحصائية المستخدمة من المسوحات الميدانية .

لا يقدم هذا الرائد الاجتماعي على التأليف أو الترجمة اعتباطاً أو بدون هدف علمي، أو من أجل إثارة الجمهور العراقي بطرح موضوع مولع به، أو يجاري ظاهرة اجتماعية مؤقتة سادت المجتمع العراقي، بل تحفزه مثيرات اجتماعية أو فكرية تمثل الزلل أو النقص أو الصراع أو التعصب الذي يسود بعض شرائح المجتمع العراقي وبخاصة شريحة المتعلمين والمثقفين ، فيندفع إلى وصف ذلك من خلال انتقاء آراء وتقييمات وتوضيحات لأبرز الباحثين الغربيين المختصين في علم الاجتماع وبالذات أنصار المدرسة التفاعلية الرمزية لأنه أحد أبنائها من أجل معالجة ذلك الزلل أو النقص أو الصراع الاجتماعي . كان الدكتور الكعبي يخاطب ويحاور القارئ العام مثل ما يخاطب المختص والمهتم بالقضايا والمعالجات السوسيولوجية الأكاديمية الرفيعة الملتزمة بأسلوب البحث العلمي الرصين ، لذلك لم ينشر كتاباته وأعماله العلمية في الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية، بل الدوريات الجامعية أو في كتب متخصصة ، مستخدماً المصطلحات العلمية ذات المعاني الواضحة المعتمدة على مفردات لغوية رفيعة المستوى ودقيقة المعنى ، بعيدة كل البعد عن الإسفاف والتدليس في الأفكار أو الآراء الفجة أو الغامضة أو الرخيصة أو النقد الجارح أو التقريض المؤلم .فضلاً عن كونه باحثاً علمياً لم يتوخ الربح المالي من وراء كتاباته ، فقد عاش وكافح من أجل علم الاجتماع في العراق فقدم للعراقيين عطاء فكرياً وعلمياً خالصاً [19] .

أن الدكتور الكعبي ترك مايقارب الـ40 كتابا ودراسة غير منشورة معظمها يدور حول الحركات الثورية، والطبقات الاجتماعية، ومذاهب علم النفس الاجتماعي ،والفكر الطوبائي، والفكر الماركسي، والطوائف الاجتماعية، والجماهير، والتعصب، والدعاية، وعلم

اجتماع الإجرام، والتحليل الاجتماعي والشخصي، والحركات الطوعية .وحبذا لو تضطلع مؤسسة بيت الحكمة في العراق بطبعها ونشرها . وللدكتور الكعبي مؤلفات مخطوطة عن تجربته الشعرية وله ديوانه الخاص به .كما انه اعد معجما باللغتين العربية والانكليزية لمصطلحات ومفاهيم علم الاجتماع. ومهما يكن من أمر فالدكتور الكعبي صاحب مدرسة في علم الاجتماع وقد أسهم إسهاما فاعلا في ترسيخ أسس علم الاجتماع في الدوائر العلمية العراقية والعربية الحديثة .

مناقشة وتقويم

إن أعمال الدكتور الكعبي وخاصة تلك التي كرسها لدراسة حالات الرعب والغوغاء والرأي العام والمودة والحركات الاجتماعية مهمة اليوم وتتطلب منا الدراسة وقد كتب الدكتور الكعبي عنها بشكل دقيق.ومما يؤكد ذلك أن الأفراد يتبادلون التأثير وتقف اليوم وسائل الاتصال الجماهيري كالفيسبوك والتويتر في مقدمة انجازات العقل البشري وهي مما لم تكن معروفة في زمنه. وكما هو معروف فأن الفعل أي كان، لايمكن ان يتم في فراغ ولابد من فهم الفرد للموقف وتفسيره له وهذا –بحق- هو أساس التلاحم بين توجهين هما التفاعلية الرمزية والامبريقية التجريبية المنهجية. ولم يكن الدكتور الكعبي ملتزما بما كانت تؤمن به المدارس الاجتماعية وإنما كان ملتزما بقضايا شعبه وانحيازاته نحو الجماهير والثورة ودور هذه الجماهير في إحداث التغيير الاجتماعي social change .

لم ينظر الدكتور الكعبي إلى الجماهير كما نظر بعض علماء الاجتماع الغربيين نظرة شك،وإنما توصل إلى حقيقة ثابتة وهي أن الثورات وحركات الجماهير هي مصدر التغير في المجتمع. ويرفض الدكتور الكعبي فكرة البطل ويبالغ في فهمه للوظيفة الاجتماعية والتاريخية للجماهير ويقول مثلا : " أن التراث الاجتماعي في كل مجتمع ينطوي على رواسب ومخلفات ومتحجرات ومقدسات وشعائر وطقوس ومراسيم وطوائف دينية وعقائد ومشاعر وماإليها ،هي من خلق الجماهير في الأعم الأغلب ".

أما عن كتاباته فيمكن تصنيفها على اتجاهين هما التوليفي والتفاعل الرمزي. ونبدأ بالاتجاه التوليفي حيث يقع هنا كتابه (في علم اجتماع الثورة) وقد قال عن هذا الكتاب(لقد بذلك جهدي في هذا البحث الموجز أن تتبع الثورة من جذورها وبدايتها الاولى حتى نهايتها

مستعرضا اراء من توفروا على دراستها من فحول الكتاب واساطين الباحثين املا ان يجد المعنيون بدراسته هذا الوجه من السلوك الجمعي فيد مصدرا مركزيا جامعا لأهم الآراء في هذا الموضوع ومراجعة محيطة بأهم جوانبه ووجوهه). وضمن الاتجاه التوليفي كذلك يقع بحث (الطبقة الاجتماعية وكارل ماركس)الذي بدأ بالتأكيد أن الظاهرة الطبقية موجودة في كل المجتمعات، وضم الاتجاه نفسه يقع كتابه(نموالفكر الاجتماعي)الذي هدف منه إلى تتبع تسلسل الفكر الاجتماعي خلال القرون بصورة موجزة مقتضبة جداً بمقدار ما لهذا الفكر من أثر في نشأة علم الاجتماع.

استنتاجات الدراسة

1- ان الاساتذة علي الوردي وعبد الجليل الطاهر وحاتم الكعبي كانوا من رواد علم الاجتماع في العراق والوطن العربي ، ساهموا مع زملائهم واقرانهم من الاجتماعيين في العراق ومصر وسوريا في وضع اللبنات الاولى لبناء اقسام جامعية ومراكزاً بحثية لعلم الاجتماع في بلدانهم.

2- أن أعمال هؤلاء الرواد يربط بينها سياق مشترك فهي تكمل بعضها بعضا، وتعمق دراسات علم الاجتماع اكثر فأكثر، وان اعمال هؤلاء الرواد لم تنشأ على انقاض م سبقهم من المفكرين، وإنما جاءت استجابة لهذه الاعمال، وعبرت عن رغبة اصيلة في التطوير، والتصحيح، والاضافة، والتعمق.

3- ان هؤلاء الرواد كانوا صنيعة للبناء الاجتماعي وللسياق التاريخي الذي نشأوا من خلالهما وتربوا وترعرعوا في ظلهما ولذا فقد كانوا متاثرين بما كان يحيط بهم من ظروف وعوامل مشتركة ومتداخلة تارة ومستقلة ومنفصلة عن بعضها تارة اخرى.

4- أن أسلوب الوردي كا أسلوبا سلساً مشوقاً، وعنيداً في لدفاع عن آرائه، وله الفضل في نقل الاحداث السياسية والاجتماعية من تاريخ العراق الحديث الينا، كما كان له الفضل في ارساء اللبنات الاولى لعلم الاجتماع الحديث في العراق. واستعان الوردي في عرض مؤلفاته بالمنهج التاريخي والمنهج المقارن، كما حصل على مادته العلمية عن كريق الملاحظة بالمشاركة، وكبار السن وتقارير طلبته والعديد من المصار العربية والاجنبية،وان

ما كتبهالوردي عن ابن خلون هو جهد له قيمة علمية كبيرة، وأن أغلب نتائجه لطروحاته حول ازدواجية الشخصية العراقية جاعلا من اسبابها عدة عوامل (حضارية، واجتماعية، ونفسية، ولغة، والاهتمام بالشعور على حساب اللاشعور، والصراع ما بين البداوة والحضارة، وضعف الحكومة العثمانية، وقوة السلطة الوطنية ما بعد عقد العشرينات من هذا القرن).

4- استعان الطاهر بعرض كتبه بالمنهج التاريخي والمقارن، وكذلك بالمنهج الاحصائي. وقد بذل الطاهر جهدا قيما سواء فيما قام به من ترجمات أو كتابات، وخاصة فيما كتبه عن (مسيرة المجتمع) و(اصنام المجتمع) و (التفسير الاجتماعي للجريمة) و(البدو والعشائر في البلاد العربية)، ولعل الاضافة المهمة للدكتور الطاهر هي ما كتبه عن صراع الشخصية العراقية للتخلص من قواقعها التقليدية لتتجه بولائها للمجتمع الاكبر (الامة العربية) مبديا اعجابه بتلك الشخصية ومنتقدا د.الوردي إياها بالازدواجية.

وقد تباين اسلوب د.الطاهر ما بين التجريد العالي، وخاصة فيما كتبه عن علم الاجتماع بين الفينومينولوجيا والتجريبية، وعلم اجتماع المسرح، وما بين التبسيط الشديد خاصة فيما كتبه عن الشباب والزواج ومقارنة الفتاة العراقية بالاجنبية.

5- استعان اكعبي في عرض مؤلفاته بالمنهج التاريخي والمقارن، ودراسة الحالة الفردية وقد استطاع عبر تلك الكتابات أن يركز اهتمامه على مواضيع السلوك الجمعي وبذلك يكون قد سد بعض النقص في المكتبة الاجتماعية العربية في ذلك الاختصاص الدقيق لندرة ما كتب عنه من قبل المتخصصين في الوطن العربي، فضلا عما توصل اليه من نتائج قيمة في بحثه (دراسة حالة الزعامة) التي قارن فيها بدقة نتائجه ما سبق أن توصل اليه العلماء من نتائج في السلوك الجمعي، وبالذات ضمن مجال الحركات الاجتماعية والزعامة.

توصيات الدراسة

1-أن الحركة النقدية المعاصرة لعلم الاجتماع لا بد لها من أداة بحث تعينها على إجراء تحليل لنظرياته ومفاهيمه، وتمثل أداة البحث هذه في استقراء الفكر الاجتماعي، والتنقيب عن روافده الاساسية، وربطه بالتيارات التاريخية الكبرى ويتحقق هذا بالمحاولات المستمرة

لمواجهة وفحص النظريات المختلفة، ودراسة أعمال المفكرين الاجتماعيين دراسة تحليلية نقدية مقارنة بذلك يتكون لدينا ادراك اوسع للعلم مرتكز على قاعدة عريضة من المعرفة، وتقع مسؤولية هذا بالطبع على علماء الاجتماع انفسهم إذ بوسعهم تقويم علمهم من ذات المنظور الذي يميزهم عن غيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية الاخرى.

2- القيام بمشروع كبير يتمثل في اعادة تقويم الشخصيات التاريخية في علم الاجتماع في ضوء التيارات الفكرية والسياسية التي اسهمت في بلورة افكارهم، ذلك هو الطريق الذي ينبغي ان نسلكه في بحثنا عن الاصول الاجتماعية لنظريات هذا العلم.

المراجع والهوامش

(*) يشير الرقم الأول إلى رقم المرجع في قائمة المراجع، والرقم الثاني هو رقم الصفحة أو الصفحات بذات المرجع.

[1]- Peter Hanfer, Theories and Paradigms in Sociology, The Scientific Journal Facta university series: Philosophy and sociology Vol.1 , No.5 , 1998.

[2]جراهام كينلوتش، تمهيد في النظرية الاجتماعية: تطورها ونماذجها الكبرى، ترجمة: محمد سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990.

[3]هادي صالح العيساوي، آفاق علم الاجتماع في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.

[4]محمد حمود ابراهيم السهر، منهجية البحث الاجتماعي عند الدكتور عبد الجليل الطاهر، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، كلية الآداب – جامعة بغداد، 2003.

[5]معن خليل عمر، رواد علم الاجتماع في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990.

[6]علي الوردي، محزلة العقل البشري، دار حواء للطباعة والنشر، بغداد، 2005.

[7]رائد علم الاجتماع الدكتور علي الوردي .2013 . الكاردينيا مجلة ثقافية عامة. تاريخ التصفح 2014/9/29 الساعة 11:50.
http://www.algardenia.com/asmafealtareck/3083-2013-02-10-19-26

• -من أهم مؤلفاته هي:محزلة العقل البشري، ووعاظ السلاطين، وخوارق اللاشعور أو أسرار الشخصية الناجحة، ولمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (8 أجزاء) والأحلام بين العلم والعقيدة، ومنطق ابن خلدون، وقصة الأشراف وابن سعود، وأسطورة الأدب الرفيع،دواسة في طبيعة المجتمع العراقي، وشخصية الفرد العراقي، بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، وأكثر من 150 بحثا مودعة في مكتبة قسم علم الاجتماع في كلية الاداب جامعة بغداد.

[88]محمد حمود ابراهيم السهر، منهجية البحث عند الدكتور عبد الجليل الطاهر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003.

[9]هادي صالح العيساوي، مرجع سابق، ص 170.

[10]المرجع نفسه، ص 171.

[11]رائد علم الاجتماع الدكتور علي الوردي، مرجع سابق.

• - ان اهم الاثار العلمية التي انجزها هي الكتب التالية: اطروحته في الدكتوراه الجاليات العربية في امريكا سنة 1952، وكتاب المزارع التعاونية الجماعية في الاتحاد السوفيتي والصين والديمقراطيات الشعبية، المشكلات الاجتماعية في حضارة متبدلة 1953 ، والتفسير الاجتماعي للجريمة 1954، والبدو و العشائر في البلاد العربية 1955، واصنام المجتمع ، وبحث في التحيز والتعصب والنفاق الاجتماعي 1956، والعشائر والسياسة 1958، وتقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية 1958، واصول فلسفة الطبقة الوسطى 1960، علم الاجتماع بين الفينومينولوجية والتجربة 1962 ، وعلم الاجتماع بالاشتراك مع الدكتور علي شلتوت 1964 ، ومسيرة المجتمع ، وبحث في نظرية التقدم الاجتماعي 1965، وعشرة اعوام في طرابلس 1968، والايديولوجية و الطوبائية 1968 . انظر في: سلمان مجيد.(2012). عالم الاجتماع الدكتور عبد الجليل الطاهر، الحوار المتمدن، المحور: الفلسفة ,علم النفس , وعلم الاجتماع، العدد(3686)، تاريخ الدخول: 2 / 4 ، الساعة: 11:00 .

[12]محمد حمود ابراهيم السهر، مرجع سابق، ص93.

[13] هادي صالح العيساوي، مرجع سابق، ص193.

[14] معن خليل عمر، مرجع سابق، ص195

[15] محمد حمود ابراهيم السهر، مرجع سابق، ص77.

[16] المرجع نفسه، ص ص 77-78.

[17] هادي صالح العيساوي، مرجع سابق، ص286.

[18] المرجع نفسه، ص 287.

• - له كتب مطبوعة ، منها : في علم اجتماع الثورة 1959 ،ونمو الفكر الاجتماعي 1964 ، وحركات المودة 1971 ، والسلوك الجمعي1973 ، وله كتب مترجمة كثيرة، منها : المدرسة الاقتصادية في علم الاجتماع لسروكن 1948 ، والمدرسة الميكانيكية في علم الاجتماع 1948 ، وله بحوث اجتماعية طريفة منشورة في مجلة (الأستاذ) التي صدرت عن كلية التربية .

[19] المرجع نفسه، ص203.

التغيير السيوسولوجي في متن تطبيقات الويب 2.0
الحراك المجتمعي العربي نموذجاً "

أ.د. حسين سالم مرجين

جامعة طرابلس – ليبيا -

الملخص :

يعتبر موضوع تطبيقات الويب 2.0 التفاعلية وعلاقتها بالتغيير السيوسيولوجي، من الموضوعات التي تندرج ضمن اهتمامات علم الاجتماع، إلا أنها لا تزال غامضة، فالدراسات التي قامت حولها شحيحة، حيث تحتاج إلى درايةوفهم ميكانيزمات عمل تلك التطبيقات التفاعلية ، وتحاول هذه المقالة الوقوف على هذا الموضوع من خلال العناصر الاتية :

- تحديد مفهوم التغيير السيوسولوجي.
- تحديد مفهوم الويب 2.0
- توضيح المحددات العلاقة بين تطبيقات الويب التفاعلية، والتغيير السيوسولوجي في المجتمع العربي.
- توضيح دور تطبيقات الويب التفاعلية على الحراك المجتمعي العربي أواخر 2010م وبدايات 2011.
- توضيح دور علم الاجتماع في الكشف عن التغييرات السوسيولوجية التي أدت إليها التقنية الجديدة.
- محاولة التنبؤ بمجريات تقنيات الويب، وتأثيرها المجتمعي، من خلال إعمال المخيلة السوسيولوجية.

Résumé

Le thème des applications réactionnelles du web 2.0 et sa relation avec le changement sociologique est considéré l'un des objets qui intéressent la sociologie. Cependant, elles restent ambiguës car les études faites sur ce thème sont rares, dont elles nécessitent la connaissance et la compréhension des mécanismes du fonctionnement de ces applications réactionnelles. Cet article tente de traiter ce thème à travers les éléments suivant:

- *L'identification du concept du changement sociologique*

L'identification du concept du web 2.0

- *Expliquer les déterminants de la relation entre les applications réactionnelles du web et le changement sociologique dans la société arabe.*
- *Expliquer le rôle des applications réactionnelles du web sur la mobilité sociale arabe fin de 2010 et début de 2011*
- *Expliquer le rôle de la sociologie à dévoiler les changements sociologiques menés par la nouvelle technique.*
- *Tenter de prévoir le cours des techniques du web, et son influence sociale par le biais de l'imagination sociologique.*

التمهيد :

يعتبر موضوع تطبيقات الويب 2.0 التفاعلية وعلاقتها بالتغيير السيوسولوجي، من الموضوعات التي تندرج ضمن اهتمامات علم الاجتماع، إلا أنها لا تزال غامضة، فالدراسات التي قامت حولها شحيحة، حيث تحتاج إلى دراية وفهم ميكانيزما عمل تلك التطبيقات التفاعلية، فأقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية مثلاً :تبتعد في كثير من الأحيان عن البحث في مثل هذه القضايا والإشكالات ذات البعد المستقبلي، وبالرغم من كون التطبيقات التفاعلية قامت بدور في الحراك المجتمعي في ليبيا بدايات العام 2011م، إلا أن الدراسات حول دور تلك التطبيقات التفاعلية تكاد تكون معدومة، وهذا الأمر يحتاج إلى وقفة للتدبر حول أدوار ووظائف علم الاجتماع في الجامعات العربية – والليبية على وجه الخصوص، ومن جهة أخرى فإن عملية ممارسة التصفح والتفاعل مع المواقع والصفحات على الويب ينتج عنها معارف لا يمكن استيعابها وفهمها إلا من خلال الفكر، وبالتالي تصبح المثقافين الممارسة والفكر أكثر قرباً ، كما أن محصلة ذلك الفكر ربما تُشكل فرصة للبحث والتدبر بغية إنتاج نماذج استرشادية تمتلك أدوات التنظير القادرة على التفسير، ومن ناحية أخرى فقد خرجت جملة من المفاهيم والمصطلحات نتيجة للتفاعل بين المستخدمين لتطبيقات الويب التفاعلية ، مثل: المجتمع الافتراضي، والعائلة الافتراضية، اليوتوبيا الافتراضية، الحراك الافتراضي...إلخ. مما فرض على علم الاجتماع الذي يهتم بما يحدث بين البشر أن يتسع قليلاً ليشمل ببحثه تناول العلاقة بين الأفراد والجماعات من خلال التطبيقات التفاعلية، فتشكل بذلك ميلاد حقل معرفي جديد، يعتني بدراسة العلاقة بين المتفاعلين من خلال تلك التطبيقات، ومن خلال النظر إلى تلك الدراسات كونها دراسات سوسيولوجية تكنولوجية، تهتم في مجملها بالحركة البشرية الرقمية في العالم الافتراضي السايبري (الإنترنت) كما يطلق عليه في أدبيات الغرب Cyberspace علم الاجتماع السايبري أو السيبراني، كما أن ميلاد هذا العلم تمخض عنه دون شك الحاجة إلى إنتاج مفاهيم ومصطلحات جديدة مستمدة من طبيعة التقنية الجديدة، وفي الوقت نفسه تكون قادرة على التعبير عن ماهية العلم الجديد، باعتبار أن "كل علم بحاجة إلى مجموعة من المصطلحات المحددة بكل دقة، وهذه المصطلحات هي التي تحدد مصطلحيته"، ووفقاً لهذا الاعتبار لا وجود لعلم دون مصطلحية". **(مولاي بوخاتم، 2008)**، كما برزت بعض

صعوبات النظرية من خلال غياب نظرية اجتماعية، تتعاطى مع التغييرات السيوسولوجية التي أدت إليها عملية الاستخدام والتفاعل مع التطبيقات التفاعلية على المواقع وصفحات الويب، إضافة إلى قصور مناهج علم الاجتماع عن كشف النقاب عن الدور الذي تقوم به هذه التطبيقات التفاعلية في عمليات التغيير السيوسولوجي في المجتمع العربي، فخلال المدة من أواخر 2010م وبدايات 2011م، قامت مواقع التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات التفاعلية بدور التعبئة والتنظيم في عملية الحراك المجتمعي في المنطقة العربية، إضافة إلى إيصال رسالة للرأي العام العالمي بوجود حالة حراك مجتمعي، يُطالب بتغيير أنظمة الحكم نتيجة للفقر والاستبداد، وبالفعل انطلق حراك مجتمعي عربي من مجاله المجتمعي الافتراضي إلى المجال المجتمعي الواقعي مستفيدًا من تطبيقات الويب التفاعلية، خاصة في مجال التنظيم، وخرجت الدعوات تُطالب بإحداث إصلاح وتغيير في أنظمة الحكم، وبهذا أصبحت هناك دلالات واضحة على أن عالم اليوم ليس هو عالم الأمس، وأن هناك أشياء جديدة خرجت عن المألوف، في حين كانت الأنظمة السياسية الاستبدادية لا تزال تعيش في عالم الأمس، ولا تعلم بوجود قوة ناعمة اخترقت كل الحدود دون استئذان منها، متجاوزة كل القوانين والقواعد المصرح بها، ومن ثم فلن تكون خاضعة لها، وفي هذا السياق نتذكر قصة محاولة القذافي تدمير مركز العدالة والديمقراطية في ليبيا سنة 2007م، حيث استدعي القذافي ضابطا في سلاح الهندسة وأعطاه أمرًا بإزالة المبني الذي يقع فيه المركز، حيث قام الضابط بشحن آلاته الثقيلة على الشاحنات العملاقة وبدأ يسأل عن مكان هذا المركز الملعون، ولم يجده ليتبين له فيما بعد بأنه موقع على الانترنت، فعندما أبلغوا القذافي بذلك فلربما شعر بأن الحكم أصبح أكثر صعوبة لأن الفضاءات الافتراضية لا يمكن تدميرها أو التحكم بها" **(عبدالمطلب الهوني ، 2015، 138)** وبشكل عام سيتم التركيز في هذه المقالة على التغيير السيوسولوجي في المجتمع العربي خلال المدة من أواخر 2010م وبدايات 2011م، في صلب الويب 2.0 والمتمثل في الحراك المجتمعي العربي، كونه يحتاج إلى وقفة للتدبر بغية البحث والدراسة،ومن ثم فإن الأمر يحتاج إلى توظيف المفاهيم والمقاربات السوسيولوجية بغية دراسة تلك الأدوار والوظائف التفاعلية وتأثيرها المجتمعي،

وبشكل عام يمكن تحديد أهداف هذه الورقة في التالي:

- تحديد مفهوم التغيير السيوسولوجي.
- تحديد مفهوم الويب 2.0
- توضيح المحددات العلاقة بين تطبيقات الويب التفاعلية، والتغيير السيوسولوجي في المجتمع العربي.
- توضيح دور تطبيقات الويب التفاعلية على الحراك المجتمعي العربي أواخر 2010م وبدايات 2011.
- توضيح دور علم الاجتماع في الكشف عن التغييرات السيولوجية التي أدت إليها التقنية الجديدة.
- محاولة التنبؤ بمجريات تقنيات الويب، وتأثيرها المجتمعي، من خلال إعمال المخيلة السوسيولوجية.

وبغية الإحاطة بكل الأبعاد، والنفاذ إلى أعماق الأعماق، فإننا بحاجة إلى طرح تساؤلات عن مكانيزما عمل الويب 2.0، وقبل ذلك فإننا بحاجة إلى تحديد مفهومه، وخصائصه، ومميزاته، كي نستيطع طرح تساؤلات ذات علاقة بالتغيير السيوسولوجي، والمتمثل في الحراك المجتمعي العربي خلال المدة من بدايات 2010م، وأواخر 2011م، إجمالا فإن تساؤلات المقالة تتمحور في النقاط التالية:

- ما مفهوم التغيير السيوسولوجي وعلاقته بعلم الاجتماع؟
- ما المقصود بالويب 2.0؟
- ما أهم مميزات وخصائص وتطبيقات الويب 2.0 التفاعلية ؟
- هل يمكن أن تكون تطبيقات الويب التفاعلية أداة للتغيير ؟
- ما دور تطبيقات الويب التفاعلية في الحراك المجتمعي العربي بدايات 2010م، وأواخر 2011م ؟

- ما هي محددات التغيير السيوسولوجي في الحراك العربي المجتمعي ؟
- هل توجد سياسات مقصودة وراء تطبيقات الويب التفاعلية؟
- هل الأمر ينتهي عند 2.0 أم إن تطبيقات الويب التفاعلية مستمرة في إنتاج المزيد من التطبيقات ؟
- هل يمكن أن يؤدي الويب وتطبيقاته التفاعلية إلى تأسيس وبناء - علم اجتماع جديد - خاص يهتم بهذه التطبيقات التفاعلية؟
- هل يمكن الاستفادة من تطبيقات الويب 2.0 في تطوير رؤية وأهداف أقسام علم الاجتماع؟

التغيير السيوسولوجي وعلم الاجتماع:

قبل البحث عن إجابات للتساؤلات المطروحة، فإننا بحاجة إلى تحديد بعض المفاهيم؛ كي تسمح لنا بالربط والتنظيم بين مجموعات الحقائق، بحيث يمكن إدراك العلاقات بينها، وبهذا لا تصبح معارفنا مجرد جزئيات متناثرة، بل تُنظم في مجموعات مترابطة، كي تعمل المفاهيم على تبسيط العالم الواقعي من أجل تواصل وتفاهم يتسم بالكفاية، إضافة إلى كون هذه المفاهيم تساعدنا على تنظيم خبراتنا بصورة يسهل استدعاءها والتعامل معها(**المفاهيم-التربية للجميع، 2008**)من ثم، فإننا سنقوم بتحديد مفهوم التغيير السيوسولوجي، ثم تحديد مفهوم الويب 2.0.

في الحقيقة وبالرغم من أهمية موضوع التغيير السيوسولوجي في علم الاجتماع، إلا أنه لا يتم تدريسه ضمن مقررات أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، إنما يتم تدريس مقرر يحمل اسم التغير الاجتماعي، في حين تقوم أقسام كليات الاقتصاد بتدريس موضوع التغيير كمقررات مثل إدارة التغيير، أو قيادة التغيير، أو التغيير التنظيمي، وبالتالي أليس من الأجدر أن تكون هناك حاجة إلى إضافة مقرر التغيير الاجتماعي في أقسام علم الاجتماع ؟ وذلك انطلاقاً من ارتباط التغير مباشرة بالتغيير، كما أن مجتمعنا بحاجةٍ ماسةٍ لى عمليات تغيير منظمة وخلاقة، نستطيع من خلالها تجاوز فجوات الواقع المتردي مقارنة بالمجتمعات المتقدمة، ومن ثم فنحن إمام مفهومين، هما: التغير والتغيير، حيث يرتبط مفهوم التغيير

الاجتماعي بمفهوم التغير الاجتماعي. ولتوضيح ذلك سنقوم أولاً بتوضيح ماهية التغير الاجتماعي، لننتقل بعدها إلى توضيح التغيير الاجتماعي، حيث توصف المجتمعات الإنسانية بأنها في تغير دائم، فعالم اليوم ليس هو عالم الأمس، فالعالم اليوم تتعدد فيه المؤثرات وتتنوع أشكال المنافسة فيه، وتنهار الفواصل الزمنية والمكانية بين الدول والمجتمعات، فالحدود المادية بين الدول والمجتمعات لم تعد تؤثر على الأعمال، كما كان الوضع بالأمس، ويعزى الفضل في انتشار مفهوم التغير الاجتماعي إلى وليم أوجبرن عندما نشر كتابه التغير الاجتماعي 1922م، **(أحمد عبدالجواد ، 1983، 120)** ، حيث رأى أن التغير الاجتماعي ظاهرة عامة ومستمق ومتنوعة ولا حاجة لربطها بصفة معينة، ومن هنا و ُجد في اصطلاح التغير الاجتماعي مفهوماً متحرراً من القيم،كما أن معدل التغير قد يختلف من مجتمع إلى آخر في اتجاهه، أو في معدله، كما أن للتغير آثاره الاجتماعية، قد تكون سلبية أو إيجابية، وقد تمتد لتشمل كل أنشطة الحياة الاجتماعية، ومن ثم وحسب هذا التعريف، فإن المجتمع قد يُصاب بحالة من عدم الاتزان، وبالتالي قد يحتاج إلى فعل آخر لإعادة ذلك التوازن، أو التكيف معه، لذا فنحن في حاجة إلى فعل لإعادة التوازن أو التكيف مع التغير، وهذا الفعل يُسمى التغيير، ومن ثم أصبح لدينامفهوم جديد هو التغيير، وهو يعني فعلاً وعملاً مقصوداً، يحتاج إلى وجود خطة وبرامج، إضافة إلى الجهد والوقت، فالتغير قد يكون تلقائياً، أو رجعياً أو جذرياً أو جزئياً، وقد تكون أسبابه طبيعية، أو سكانية، أو أيديولوجية، أو ثقافية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو حروب، أو تكنولوجيا، أما التغيير فهو عملية مقصودة الهدف فالتغير الذي حدث للمجتمع الأندونيسي مثلاً بعد إعصار سونامي، حيث تطلب القيام بعمليات تغيير من قبل الحكومة لتجاوز الأزمة، والأمر كذلك بالنسبة للمجتمع الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطلب القيام بعمل التغيير لتجاوز الهزيمة، فالتَّغييرإذن عملية إرادية مقصودة قد يقوم بها فاعلٌ ما داخلي أَو خارجي؛ بغية أن يغير في المجتمعشيئاً معيناً **(يناس بنافي ، 2013)**

ما المقصود بالويب 2.0؟

بعد تعريف مفهوم التغيير السيوسولوجي فإننا بحاجة إلى توضيح ماهية الويب 2.0 ، من ثم فإن السؤال المطروح: لماذا تسمية الويب 2.0؟ وهل يعني هذا بأننا أمام جيل من

التطبيقات؟ وهل يوجد ويب 1.0مثلاً؟ في الحقيقة فإنه قبل ظهور مصطلح الويب 2.0 ، كان هناك ما يُسمى بالويب 1.0 إضافة إلى الويب 1.5، والويب 1.0 يتضمن صفحات ثابتة غير تفاعلية، ونادراً ما يتم تحديثها (محتوى ثابت)، فهي مواقع للقراءة فقط،، بعد ذلك جاءت الويب 1.5، وهي عبارة عن "الويب الديناميكية"، والتي تُنشأ فيها صفحات شبكة الإنترنت فوراً من محتويات قواعد البيانات باستخدام نظم إدارة المحتويات، ثم برزت بعد ذلك إصدارة جديدة من الويب هي الويب 2.0، والتي تعتبر مستخدم الإنترنت عنصراً فاعلاً يساهم في إنتاج محتويات المواقع واستشارتها وبثها، ويتيح هذا التغير تجميع المستخدمين في مجتمعات، وتسهيل وتبادل نشر المعلومات، ومن ثم فهو يُعطي مساحة تتيح للمستخدمين إنشاء ومشاركة المعلومات على الإنترنت، وتمكنهم من التعاون والمحادثة والتفاعل، وبذلك يُشير مصطلح الويب 0إلى جيلٍ ثانٍ من الويب، حيث تحول الويب من أداة للنشر إلى منصة تعاونية، تتيح من خلال الأدوات التعاونية أو الشبكات الاجتماعية التعاون والمشاركة بين المستخدمين، وتبادل المحتوى عبر الإنترنت **(صلاح الصاوي،218،2012)** فالويب أصبح يُنظر له كمنصة وكبيئة إبداع وعمل متكاملة، يتفاعل خلالها المستخدمون مع بعضهم من خلال الشبكة، فالقضية لم تعد علاقة مستخدم بشري بآلة هي جهاز الحاسوب، بل علاقة مستخدم بمستخدم آخر، أي البشر ببعضهم البعض من خلال هذه البيئة، وباستخدام الكمبيوتر كأداة لهذا التواصل الإنساني، وقد سمُعت كلمة الويب 2.0 لأول مرة في دورة نقاش بين شركة أورالي (O'Reilly) الإعلامية المعروفة، ومجموعة ميديا لايف (medialive) الدولية لتكنولوجيا المعلومات في مؤتمر تطوير الويب، الذي عقد في سان فرانسيسكو في أكتوبر 2004، الكلمة ذكرها نائب رئيس شركة أورالي (Dale Dougherty) في محاضرة الدورة للتعبير عن مفهوم جيل جديد للإنترنت ، ومنذ ذلك الحين اُعتبر كل ما هو جديد وشعبي على الشبكة العالمية جزءاً من الويب 2.0، **(أفنان المحيسن ، 2008) والسؤال المطروح حالياً: ما هي مميزات الويب 2.0؟**

يمكن تحديد عدد من مميزات الويب 2.0 بالمقارنة مع الويب 1.0، وهذه المميزات هي :

1- الاتصال الفائق السرعة.

2- خفض التكاليف.

3- المرونة تتيح للمستخدم الاختيار بين تطبيقاته المختلفة.

4- سهولة وسرعة الوصول للمعلومات في أي وقت ومن أي مكان عند الحاجة إليها.

5- تقليل الوقت والجهد المبذول للحصول على المعلومات من خلال تقاسم جهود المستخدمين.

6- اختلاف طرق استخدام المعلومات والممارسات وتموينها في التكنولوجيات الجديدة.

7- تطور أساليب وأنماط الاتصال التفاعلي

إذن بعد استعراض مميزات الويب 2.0 فنحن في حاجة إلى معرفة خصائصه ، ومن ثم فالتساؤل التالي يبحث عن تلك الخصائص، حيث يمكن تحديدها في التالي: (أفنان المحيسن ، 2008)

1- السماح للمستخدمين باستخدام برامج تعتمد على المتصفح/الموقع فقط؛ لذلك فإن هؤلاء المستخدمين يستطيعون امتلاك قاعدة بياناتهم الخاصة على الموقع، بالإضافة إلى القدرة على التحكم بها.

2- السماح للمستخدمين بإضافة قيم لتلك البرنامج المعتمدة على المتصفح .

3- السماح للمستخدمين ليعبروا عن أنفسهم، واهتماماتهم وثقافتهم.

4- تقليد تجربة المستخدمين من أنظمة التشغيل المكتبية من خلال تزويدهم بميزات وتطبيقات مشابهة لبيئاتهم الحاسوبية الشخصية.

5- تزويد المستخدمين بأنظمة تفاعلية، تسمح بمشاركتهم في تفاعل اجتماعي.

6- السماح للمستخدمين بتعديل قاعدة البيانات من خلال إضافة، أو تغيير، أو حذف المعلومات.

وفيما يتعلق بأهم تطبيقات الويب 2.0، فهي :

- الشبكات الاجتماعية .Social Networks
- المدونات .Blogs
- التقنية .RSS
- محررات التشارك الاجتماعية .Wiki
- نشر الصوت والفيديو عبر الويب .Web casting
- السحابة الإلكترونية .Cloud Computing

هل تطبيقات الويب التفاعلية أداة للتغيير السيوسولوجي ؟

إن موضوع وتطبيقات الويب التفاعلية ودورها في التغيير يطرح تساؤلات عديدة، منها ما هو فلسفي، يتساءل عن طبيعة هذا التغيير، ومنها ما هو سيوسولوجي يتساءل في ذات التغيير نفسه، ويُعرف أندريه سيجفريد، التقنية بأنها: " مجموعة من الإجراءات القائمة على العقل ولكنها اختُبرت بالممارسة، وأصبحت تُشكل الملكية الجماعية للحضارة التي نستعمل من خلالها وبفعالية مجموعة من الأدوات؛ بغية بلوغ الهدف المرجو " **(جيل فيريول، 2011، 169)**، إن التقنية التي أنتجت التطبيقات التفاعلية أحدثت تغييرات في نمطية التفكير، ومن ثم فإن هذه التطبيقات تطرح فرصة للتدبر والتأمل حول طبيعة التغيير الناجم عن استخدم تطبيقات الويب التفاعلية في المجتمع العربي، وبشكل عام فإن إنتاج أهم التطبيقات التفاعلية التي لعبت دورًا في الحراك المجتمعي العربي، كانت على النحو التالي:

- في العام 2004م تم إنتاج التطبيق التفاعلي(الفيسبوك).
- في عام 2005م، تم إنتاج تطبيق(يوتيوب).
- في العام 2006م تم إنتاج تطبيق (التويتر).

لذا فقد اتسمت مرحلة ما بعد 2004م، بزيادة اتساع استخدام الإنترنت في المنطقة العربية، واتسعت دائرة المشهد الافتراضي، وأصبحت هذه التطبيقات بمثابة نقلة ثورية في

ميدان التواصل، حيث أصبح بعض تلك التطبيقات التفاعلية أداة احتجاجية ضد سياساتالأنظمة العربية، سواء أكانت هذه السياسات داخلية، كمشاكل البطالة، وفشل المشاريع التنموية، أم خارجية، كالمواقف اتجاه الاحتلال الأمريكي للعراق، أو المواقف اتجاه الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، أو الموقف اتجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير.

حيث بدأت دلالات التطبيقات التفاعلية تطفح على السطح المجتمع العربي، بظهور فكرة التدوين على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وتعتبر المدونات من أهم تقنيات الويب 2.0حيث وجدت انتشاراً هائلاً لدى المستخدم العربي، والذي كان سببه سهولة الاستخدام، كما ساهم التدوين في نضوج تجربة المستخدم العربي، وأصبح لديه القدرة على التعاطي بشكل جيد مع تطبيقات الويب التفاعلية، كما امتلك عدد من المستخدمين القدرة على التفاعل والتفكير والتحليل، حيث كان هناك إقبال كبير من الشباب على فكرة إنشاء مدونات، والتي أخذت أشكالاً احتجاجية، خصوصاً إزاء المواقف العربية من حرب لبنان 2006م، كما أصبحت هناك حركات احتجاجية افتراضية، تقوم بتأسيس روابط بين المدونات، وذلك حسب القضية أو التوجه، وظهرت شعارات تطالب بالإصلاح والتغيير في المجتمع العربي، مثل:أدون من أجل الحرية، أو أدون من أجل العدالة، أو مدوني الإصلاح، أو غيرها من الشعارات، ومن المشاهد التي لا تزال حاضرة في ذاكرتي، أنني في العام 2006م قمت بكتابة خاطرة على أحد المواقع، فوجدت ما كتبه حاضراً على جدار تلك الصفحة، وبعدها كانت تلك الخاطرة محاطة بعدد من التعليقات والردود المؤيدة، وأخرى معارضة، من قبل عدد من المتفاعلين، مما جعلتني أشعر بالدهشة والانبهار، ولم أكن أعلم آنذاك أنني أمام تقنية جديدة، وهي الويب 2.0، التي تعبر في مضمونها عن تجليات العولمة من خلال تدفق الأفكار والأشخاص دون حدود، حيث أصبح كل مستخدم للتطبيقات التفاعلية يعيش في الساحة الخلفية للآخر أكثر مما كان عليه في السابق، ويتفاعل خلالها المستخدمون مع بعضهم، وتتيح لهم المشاركة الديناميكية في صنع المحتوى الرقمي من خلال علاقات عمل افتراضية، لينتقل المستخدم من الاستهلاك إلى الإنتاج، وخلال الحرب الإسرائيلية على غزة سنة 2008م، كانت المواقع والصفحات التفاعلية أداة فعالة في فضح ممارسات الجيش الإسرائيلي، حيث تم استحداث العديد من

المنتديات والصفحات التفاعلية ضمن مواقع الويب 2.0، والتي تدعو إلى الاحتجاج والتضامن العربي مع أهل غزة، وفضح الممارسات والانتهاكات الاسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني أمام الرأي العام العالمي، كما خرجت منتديات ومدونات حول نصرة أهل غزة، وفك الحصار عن غزة ..إلخ، كما اتسمت مرحلة ما بعد 2008م، ببداية استئثار مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك بجمهور الشباب في المجتمع العربي، كما تزايدت أعداد المتفاعلين في فضاءات الويب المتنوعة، واتسعت دائرة المشهد الافتراضي مع استخدام تطبيقات التفاعلية في الفيسبوك، حيث يمتلك هذا الموقع إمكانات تنظيمية عالية، ويعمل كالشبكة التي تمتد بامتداد عضويتها، فمجرد إعجاب المستخدم بالصفحة على الفيسبوك بالضغط على زر الإعجاب؛ فإن الفيسبوك يعتبر الصفحة والشخص أصدقاءً، وبالكتابة على الصفحة تصل التعليقات إلى المستخدم دون حاجته لزيارة الصفحة، مما يعني فكرة الانتشار، وبالتالي أصبحت صفحات التفاعلية أشبه بالمنتج الذي يروج له كل من يحبه، **(وائل غنيم ، 2012، 120).** وهنا تظهر لنا عملية التبادل الافتراضي من خلال المواءمة والتوافق والمشاركة في القيم والمعاني، حيث يصبح سلوك المستخدمين هو سلوك اجتماعي افتراضي يتخذ غالبًا شكل التبادل الافتراضي مع الآخرين، ويأتي على شكل تبادل الدعم العاطفي والانفعالي الافتراضي، وهذه التبادلات الافتراضية قد تتخذ بمرور الوقت شكل تنظيمات أو مجموعات اجتماعية افتراضية، تعمل على تحقيق ما تمت المواءمة والتوافق عليه من خلال الخروج إلى تضاريس الواقع، حيث أصبح استخدم شبكات التواصل الاجتماعي أداة للاحتجاج والتضامن العربي، حيث أثر الفيس بوك مثلاً : في الحياة السياسية في مصر، خاصة بعدما أنشأت مجموعة على الموقع دعت فيها إلى إضراب يوم 6 أبريل 2008 وشارك في هذه المجموعة أكثر ألف71 شخص ٍ ، حيث قامت الحكومة المصرية باعتقال الناشطة إسراء عبدالفتاح، صاحبة كبرى الصفحات الداعية للإضراب على الفيسبوك آنذاك،**(وائل غنيم ، 2012، 66).** وكان لإنجاح هذه الدعوات أثر فى طرح العديد من المبادرات والتحركات الاحتجاجية، وبالفعل قامت الحركات الاحتجاجية بالاستفادة من قدرات الفيس بوك التنظيمية، وخرجت الدعوات التي طالبت بضرورة إحداث إصلاح وتغيير في أنظمة الحكم، إضافة إلى العديد من الأفكار حول ضرورة الاتفاق

على رؤية وأهداف هذه الحركات قبل انطلاقها، وتشابكها مع تضاريس المشهد الواقعي الاجتماعي.

إذن وبشكل عام، أظهر ويب 2.0بأنه يُشكل أداة أو وسيلة لإحداث التغيير من خلال اتساع دائرة المشهد الافتراضي، وتشابكها مع تضاريس المشهد العربي الواقعي، كما بين من جهة أخرى قدرة المستخدم العربي على إدارة فضاءات التواصل والتفاعل في المجتمع الافتراضي، فالمستخدم في ويب2.0 ، ربما يخرج بشخصيته الحقيقة، من خلال كتابة اسمه ووضع صورته، ليتواصل بشكل متكرر ومكثف مع مجتمعه الحقيقي، ويعرض تجاربه ويبدي آراءه الشخصية ، مما يؤدي إلى جعل الواقع الحقيقي الذي يعيشه ينزل بكل تفاصليه إلى الويب ،2.0بدلاً من أن تصعد هي إليه.

تطبيقات الويب التفاعلية، والحراك المجتمعي العربي بدايات 2010م، وأواخر 2011م ؟

يحاول علم الاجتماع تفسير السلوك الإنساني الذي يصدر عن الأفراد الذين يقومون بالتواصل، أو الذين يستجيبون له ، كما يهدف إلى الكشف عن الصلات التى تربط النظم التي تُكّوِن المجتمع في ظل الأنساق الاجتماعية المختلفة، كما أنه يصف التغيير الذي يطرأ على هذه الأنساق الاجتماعية، إذ تكمن إحدى مهامه الأساسية في الاستجابة للتحولات التي يشهدها العالم المعاصر، كما أنه يسعي إلى تفسير طبيعة النظام الاجتماعي والتحولات التي تطرأ عليه، **(جيل فيريول، 2011، 5)**.ومن ثم يهتم علم الاجتماع بدراسة ما ينتج عن تطبيقات الويب التفاعلية من علاقات، أو ما قد تحدثه من تغييرات، حيث كان لتجليات العولمة دورًا في الحراك المجتمعي العربي، وذلك من خلال أهم تجلياتها، وهو الويب 2.0، والذي ساهم في عمليات التهيئة، والحشد، والتأييد، واختصار المسافات، وانفتاح العالم على بعضه بعضاً، حيث كان لهذا الانفتاح الأثر الأكبر على المستخدم العربي، ومعرفة حقوقه، سواء كانت الحقوق المدنية أم السياسية، أم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما استدعى استخدام تطبيقات التفاعلية محددات جديدة ، مثل: حق التعبير، والشفافية، والنزاهة،...إلخ.وفى ظل إخفاق الأنظمة الحاكمة فى التعامل مع هذه المحددات، أو إنكارها، بدأ يُطرح خلال هذه المرحلة سؤال حول مدى استعداد الأنظمة العربية لقبول ومن ثم التعامل مع تلك المحددات ولمحقاقاتها، ولكن تلك الأنظمة في الحقيقة لم تتعاطَ

بشكل جدي مع استحقاقات المرحلة، حيث كان هدفها محاولة الإبقاء على الأوضاع كما هي، أو الالتفاف عليها، حيث أصبحت تلك الأنظمة أشبه (بمحرك) حيث تدفع بعض أجهزتها إلى الأمام، بينما تدفع به الأخرى إلى الخلف، ومن ثم ساهمت فى تعرض محركها للتلف.

وكرد فعل لتلك الإخفاقات بدأت العشرات وربما المئات من المواقع والمدونات تطالب بضرورة الإصلاح والتغيير، وإحداث تحولات اجتماعية – سياسية – اقتصادية؛ لتواكب التحولات المعرفية، ويمكن تحديد أهم المطالب في التالي:

- المطالبة بإصلاحات ديمقراطية.
- الشفافية والنزاهة في المعاملات الحكومية.
- تسهيل إنشاء منظمات وحركات المجتمع المدني.

كما أدت هذه الإخفاقات من جهة أخرى إلى تزايد أعداد المستخدمين للصفحات التفاعلية، حيث يتشاركون في تفاعل اجتماعي رقمي بشكل ما، له خصائصه التكنو-اجتماعية، والذي ساهم في تكوين حراك مجتمعي افتراضي، فشكلت الصفحات التفاعلية ساحات للنقاش حول القضايا المجتمعية المشتركة، حيث تُدخِل المستخدمين في حالة حوار حول بعض القضايا، أو الإشكالات التي يهتمون بها، فدعمت بذلك مفهوم الدمقرطة الافتراضية، وذلك من خلال المشاركة بين المستخدمين وإعطائهم مساحات تُتيح لهم تبادل الرأي والمعلومات حول القضايا والإشكالات الخلافية، وتدفع بهم نحو تقريب وجهات النظر، كما تُتيح لهم المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالصفحات وإدارة شؤونها، كما عبر هذا التفاعل عن الوعي الجماعي الافتراضي، الذي هو عبارة عن مجموعة من المعتقدات والمشاعر التي يتقاسمها متوسط أعضاء المجتمع الافتراضي، **(جيل فيريول، 2011، 62)**.وبالفعل قامت الحركات الاحتجاجية بالاستفادة من قدرات الويب 2.0، وخرجت الدعوات التي طالبت بضرورة إحداث إصلاح وتغيير في أنظمة الحكم، إضافة إلى العديد من الأفكار حول رؤية وأهداف هذه الحركات قبل انطلاقها إلى أرض الواقع، كما شملت أيضًا الاتفاق على الكثير من الأمور، مثل زمان ومكان التجمع على الواقع، فمثلاً يذكر وائل

غنيم، في كتابه الثورة 2.0 "في إشارة إلى دور الويب 2.0، بأن صفحة "كلنا خالد سعيد" حين أنشأها على موقع الفيسبوك، انضم إليها (300) مشترك في دقيقتين، وبعد ساعة وصل العدد إلى (3000) مشترك، **(وائل غنيم ، 2012، 99).** كما لعبت صفحته دوراً جوهريا في عملية التعبئة ضد النظام السياسي في مصر، كما يُبين بأنه كتب على الصفحة مطالبًا بتغيير النظام؛ ليكون 25 يناير ثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة ". كما كتب أيضًا " النهار ده يوم 14 ... ويوم 25 يناير هو عيد الشرطة يوم أجازة رسمية، لو نزلنا 100 ألف واحد في القاهرة محدش هيقف قصادنا ...يا تري نقدر)، **(وائل غنيم ، 2012، 215).** ومع اعتقال وائل غنيم وحتى يوم خروجه، وصل عدد المتفاعلين مع صفحته 500 ألف مشترك، وفى ليبيا تم تحديد يوم 17 فبراير موعداً لانطلاق الحراك المجتمعي من خلال الصفحات التفاعلية الفيسبوك، وما إن وصلت الدعوة إلى المتفاعلين، حتى حصلت على الحشد والتأييد الواسع، خصوصاً في قطاع الشباب، حيث لعبت صفحة "انتفاضة 17 فبراير.. لنجعله يوم للغضب في ليبيا" على فيسبوك، التى أسسها حسن الجهمي دورًا في عمليات الحشد والتأييد، كما أصبحت رمزًا للحراك المجتمعي في ليبيا، حيث يقول الجهمي "أنشأت صفحة انتفاضة 17 فبراير - لنجعله يوما للغضب في ليبيا ، وذلك في يوم 28 يناير ووصل عدد مشتركيها إلى 150.261 ألف مشترك، ولم أكتب اسمي عليها حتى لا يعرف النظام من أين تأتي العاصفة"**(صحيفة الشرق الأوسط، 2011)**، كما قامت مواقع الفيديو، مثل يوتيوب بدور فعالٍ خلال الحراك المجتمعي، حيث نقلت حقيقة ما يحدث في العالم الواقعي، وذلك على شكل مقاطع فيديو من الواقع الحقيقي إلى الواقع الافتراضي، ليساهم بذلك كوسيلة تنقل بالصوت والصورة المشاهدات الحية، وليكشف عن ممارسات الحكومات الحاكمة اتجاه الحراك المجتمعي الواقعي، ولتوسع من دائرة المشهد الافتراضي، لتتشابك مع تضاريس المشهد الواقعي الاجتماعي.

ويمكن تحديد محددات هذه المرحلة بالآتي :

- الاستعانة بالتطبيقات التفاعلية في توجيه الدعوة، ومن ثم الحشد والتأييد.
- تكوين مجتمع افتراضي ضم العديد من الأفراد، وقد وصل في بعض الأحيان إلى عشرات الآلاف من خلال تفاعل اجتماعي رقمي له خصائصه التكنو- اجتماعية.

- عدم معرفة هوية المشاركين سياسياً وحزبياً .
- المطالبة بإحداث تغييرات وإصلاحات جزئية للأنظمة الحاكمة.
- تم تحديد زمان ومكان انطلاق الاحتجاج الواقعي قبل انطلاقه بعدة أيام.
- لم تتعاطَ معظم الأنظمة الحاكمة مع دعوات هذه الحركات بشكل جدي، وجل ما قامت به هو مضاعفة الرقابة على المواقع والصفحات التفاعلية .

أما آلية عمل الأنظمة العربية مع الحراك المجتمعي الافتراضي خلال هذه المرحلة، فيمكن تحديده من خلال الآليات التالية:

- مراقبة الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) وخصوصاً المواقع والصفحات التفاعلية.
- أعمال اعتقال لبعض مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وخصوصاً فئات الشباب.
- بروز عمليات التخريب والقرصنة على مواقع التواصل الاجتماعى.
- التشكيك فى الحراك المجتمعي الافتراضي.

بعد ذلك انتقل الحراك المجتمعي من الواقع الافتراضي إلى تضاريس الواقع، وبدأت معه بداية الفعلالواقعي، والتي بدأت من خلال التجمع فى أماكن محددة مكاناً وزماناً سلفاً، حيث حمل هذا الحراك معه فاعلاً اجتماعياً جديداً، وهم الشباب الذين عبروا عن رفضهم للواقع الحياتي والمعيشي المتردي، وفي المقابل جابهت الأنظمة العربية الحراك المجتمعي بارتفاع وتيرة استخدامالقوة الأمنية، وبشكل مفرط، في محاولاتها الرامية إلى إجهاض ذلك الحراك، كما عكس من جهة ثانية حالة من القلق المتزايدة من قبل الأنظمة العربية من ناحية استفحال خطر تلك الحالة المجتمعية، ومن ثم احتمال تنامي قدرتها وإمكاناتها فيما يتعلق بتحقيق أهدافها، كما طُرحت عدة تساؤلات أو تحديات حول طبيعة المجتمع الافتراضي، الذي يفتقر إلى وجود ثقافة مشتركة، والذي أنتج بدايةً حراكٍ افتراضيٍ ، ومن ثم أنتج حراكاً واقعياً على تضاريس الواقع، من هنا نسأل: هل من الممكن أن ينتج هذا الحراك

مجتمعاً مترابطاً وقوياً؟ وهل في وسع هذا الحراك أن يتغلب على انعدام التكيف الاجتماعي الواقع ما بين أطرافه؟ وهل يستمر ترابط الحراك المجتمعي ضد الاستبداد والدكتاتورية في تضاريس الواقع أم تخف حدتها بعد سقوط الاستبداد والدكتاتورية أم أن الوضع سيؤدي إلى الصراعات التي قد تؤدي إلى تفتيت المجتمع؟ ومن ثم فإن التحديات التى تواجه الحراك المجتمعي الواقعي ليس في بناء نظام ديمقراطي وحسب، إنما تكمن في عملية بناء الثقة المتبادلة في تضاريس الواقع، وكذلك الاتفاق على مشروع وطني، ومن ثم تعليم الأفراد روح المسؤولية، وتدريبهم على الخضوع للقانون الواحد بعيداً عن الفوضي واللاإستقرار، والتي لن تؤدي إلى بناء نظام سياسي، إضافة إلى تعويدهم على التعاون والعمل الجمعي، وتنمية روح التكافل والتضامن والتسامح فيما بينهم، أي مساعدتهم على تضاريس الواقع على أن يفكروا ويعملوا كجماعة واحدة ،مثلما كانوا عليه في المجتمع الافتراضي، مما يستدعي بناء روح جماعية وأسلوب مشترك فى التفكير والعمل والتنظيم والممارسة، وليس تغييراً من أجل التغيير وحسب.

ما أهم التغييرات التي رافقت استخدام الويب 2.0 في الحراك العربي المجتمعي؟

يمكن رصد عدد من التغييرات التي رافقت استخدام الحراك المجتمعي العربي لتطبيقات الويب خلال مرحلة أواخر 2010م، وبدايات 2011م، حيث تميز استخدام ويب 2.0 بالتفاعلية المستمرة بين المستخدمين في فضاءات الويب المتنوعة، فالأفكار قد تنتشر بشكل سريع، وقد تتفاعل مع المستخدمين لتعود، وقد حمُلَّت معاني وكلمات جديدة، لتكون أكثر قوة، كما أنها قد تختفي وتُرفض من قبل المستخدمين، وبشكل عام يمكن رصد أهم تلك التغييرات التي رافقت الحراك المجتمعي في التالي :

- أصبحت الشبكات الاجتماعية المتاحة للجميع، وبدون قيود اجتماعية، أو تدرج أو تباين اجتماعي، حيث أصبحت تجمع الكبار مع الشباب، المدينة مع الريف، العاطل مع المشغيل، النساء مع الرجال، المتعلمين مع الأقل تعليماً، فتشكلت علاقات اجتماعية في تلك الفضاءات بلا قيود ولا حدود؛ لتعلن بدايةً لنشوء مجتمع افتراضي متجرّد من قُيود المجتمع الواقعي وتقاليده وعاداته، قد تجمع ما بين أفراده فكرة، أو هدف معين، ولتنهي بذلك أي نوع من المعايير التي تحكم المجتمع الواقعي

في تكوين علاقاته، وهو الأمر الذي يشكل تفكيكاً لبنيات المجتمع، والتي تعني بالضرورة تحطيم قيود المجتمع ومؤسسات الضبط الاجتماعي القديمة.

- لعل تغيير الأنظمة السياسية الحاكمة يُشكل أهم التغييرات، وكذلك التغييرات في طبيعة الإعلام السياسي، كما طرحت هذه التغييرات تساؤلات عن موازين القوى داخل المجتمع، فهل أصبحت القوى فعلياً بأيدي المستخدمين على صفحات التفاعلية؟

- بروز مفهوم الفوضى الخلاقة على تضاريس الواقع، وهو المفهوم الذي طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزارايس، والذيتتأسس نظرياً على ثنائية التفكيك والتركيب، ففي مقابلة معها في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ: 22 - 4 -2005 م، ردت على سؤال حول التفاعلات التي تموج بها المنطقة بأنها تترك مجالاً آخر سوى الاختيار بين الفوضى أو سيطرة الجماعات الأصولية المتشددة على السلطة، ولن تؤدي بالضرورة إلى انتصار الديمقراطية، فكان ردها : بأن الوضع الحالي ليس مستقراً، وأن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي من نوع الفوضى الخلاقة، التي ربما تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً، كما تهدف هذه النظرية بحسب مايكل ليدن، العضو البارز في معهد أميركان انتربرايز، إلى إجراء حملة طويلة من "الهندسة الاجتماعية " وأن التدمير البناء هو، صفتنا المركزية، ومن ثم بحسب وجهة نظره، فإن " الوقت قد حان لكي تُصدر الثورة الاجتماعية ،من أجل إعادة صياغة المنطقة العربية عبر تغيير ليس النظم فقط، بل والجغرافية السياسية كذلك، انطلاقاً من رؤية خاصة تقود إلى" تصميم جديد لبناء مختلف **(سمير ناصر، 2006)**،وبالتالي التساؤل المطروح: هل أصبحت الفوضى الخلاقة طريقًا تم اعتماده بعد أن كانت مجرد نظرية؟ وهل شكلت الصفحات التفاعلية مسرحًا افتراضياً لنظرية الفوضى الخلاقة، بغية إحداث تغيير في المنطقة؟ وهل شكلت تطبيقات الويب 2.0 بداية تحريك الركود والجمود السياسي في المنطقة؟

أعتقد تساؤلات تحتاج إلى وقفةٍ وتدبر.

- أصبحت التطبيقات التفاعلية وسيلة للتعبير عن تحقيق الذات وحاجاتها الوجدانية والتواصلية التي عجزت عن تحقيقها الأنظمة العربية، حيث وفرت لشعوب المنطقة فرصة إضافية للتواصل والتعارف، ولاستثمار القدرات الكامنة في الذات، ولتنمية المهارات والتحاور مع الثقافات المختلفة، وهو ما يؤدّي إلى ترسيخ وتقبّل الآخر بعد فهمه شيئاً فشيئاً من خلال الحوار والنقاش المتبادل، بعيداً عن مقولات وسياسات الأنظمة الحاكمة الاقصائية والمتمركزة حول حفظ ذات النظام.
- جعلت المستخدم العربي منفتحاً على كلّ ما يجري في العالم الخارجي من أحداث وتطوّرات في شتى المجالات، كما أصبح باستطاعة المستخدم العربي أن يُرسل ويستقبل ويتفاعل ويعقّب ويستفسر ويعلّق بكلّ حرية وبسرعة فائقة.
- إعطاء بُعدٍ افتراضي للمفاهيم الاجتماعية المتعددة، كالعلاقات الاجتماعية، والاتصال، والمشاركة الاجتماعية، كما ظهرت مصطلحات جديدة، مثل: المجتمع الافتراضي العربي، الديمقراطية الإلكترونية، وديمقراطية وسائل الإعلام، وصحافة المواطن.
- تجاوز كل ما هو قائم من تشكيلات نخبوية ومن ثم طرحت مفهوماً جديداً للنخبة الافتراضية، فمفهوم النخبة الذي كان يتضمن في معانيه تمركز القلة (من الأفراد) في مواقع القوة، ولعب الدور الحاسم في التأثير على مجمل الأحداث للأنشطة، أو فعالية من الفعاليات (سياسية ، اقتصادية ، عسكرية ، ثقافية،..إلخ).حل محله مفهوم النخبة الافتراضية، والذي يتضمن عدداً كبيراً من مستخدمين ليس لديهم إمكانات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، أو لديهم نشاط سياسي، كما أنهم لا يعرفون بعضهم، كما أن لغة التخاطب لم تعد لغة نخبوية، إنما لغة بسيطة أقرب إلى العامية، بغية تجاوز أي حواجز ثقافية ما بين المتفاعلين.
- أصبح هناك مفهوم النضال الافتراضي ليحل محل النضال الواقعي، كما أنه لم يعد نموذج التغيير مرتبطاً بالأشخاص، فأصبح هناك دور نضالي للمستخدمين خاصة بين صفوف الشباب، فبرز تيار شبابي لا يتبع الأحزاب السياسية أو التيارات الدينية أو الشخصيات المعارضة، ليقوم بعملية الانتقال من المجتمع الافتراضي إلى

تضاريس الواقع، ليُكسر بذلك حاجز الخوف، ويتحرك بشكل أكثر فعالية، ليفرض بعد ذلك التغيير على الواقع، لكن هذا التغيير اصطدم بانعدام وجود قيادة حقيقية على تضاريس لواقع لهذه القوى، إضافة إلى انعدام التأطير الفكري الواقعي لها، والأهم من كل ذلك هو افتقادها لكيان واقعي جامع يضمن كل قواها، حتى يُسهل عليها عملية تنظيم التغيير على الواقع، ومن ثم الإمساك بزمام المبادرة ، لذا لم تستطع هذه القوى الوصول إلى الحكم بالرغم من قيامها بعملية التغيير، لتترك المجال لجُمّالم التيارات والأحزاب الأكثر تأطيراً وتنظيماً .

- ترسيخ مفهوم الدمقرطة من خلال تمكين وإشراك المستخدمين في شؤون وإدارة الصفحات التفاعلية.
- بالمقابل واجهت الأنظمة العربية هذه التطبيقات التفاعلية بإصدار المزيد من القيود والتشريعات التي تحد استخدامات الإنترنت، والرقابة عليه، من خلال السماح بالدخول لمواقع وصفحات معينة، في حين تصل مخالفة تلك التشريعات إلى حد المعاقبة بالتجريم والسجن.
- في حين لم تعمل الأنظمة العربية على تطوير وتحسين آليات المخاطبة والتواصل مع أفراد المجتمع من حيث الاحتياجات، بل استمرت تخاطبه بعقلية الموصى عليه، فلاتزال وظائف تلك الوسائل فى إطار الوظائف التقليدية، والتى تنبع من المحافظة على ذات النظام، حيث يتم استخدام تقنيات الويب 2.0 ، لغرض التعبئة السياسية والاجتماعية والثقافية لصالح النظام وتوجهاته الأيديولوجية، في حين لاتزال احتياجات المواطن وآماله تأتى في مرتبة متدنية من اهتمامات تلك الأنظمة، وبشكل عام يمكن القول بأن استخدام الأنظمة السياسية العربية لتقنيات الويب خلال مرحلة ما قبل الحراك المجتمعي لم ترتقِ إلى مستوى استحقاقات المرحلة من حيث تلبيتها لاحتياجات المواطن والتعبير عنها، بل كانت مجرد أدوات للتعبئة والتأييد للنظام من جهة، وللمحافظة والشحن العاطفي والنفسي من جهة أخرى.

هل توجد سياسات مقصودة وراء تطبيقات الويب التفاعلية؟

سبق وأن ذكرنا بأن الحراك المجتمعي العربي هو ناتج عن ظروف وأسباب داخلية، سواء كلت سياسية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، أم ثقافية، أم تكنولوجية، كما أنه إلى جانب هذه الأسباب هناك عوامل خارجية كان لها دور بحسب كل حالة من حالات الحراك، وبالتالي لا يجب إغفال الدور الخارجي للحراك، والذي قام بدور المُيسر في بعض الحالات، ومن ثم التساؤل المطروح هو:

- هل كان وراء وجود هذه التطبيقات التفاعلية سياسات مقصودة من قبل المنتج أم أنها العولمة وتجلياتها هي التى دفعت وقادت إلى إنتاج هذه التطبيقات ؟

في الحقيقة أعتقدُ أن إنتاج التطبيقات التفاعلية يُشكل أحد تجليات العولمة، حيث تتأطر هذه التجليات بشكل رئيس ٍ في ثلاثة مناحي سياسية واقتصادية وثقافية، يعاضد كل واحد منها التجلي التقني، الذي يعتبر أحد تكوينات العولمة الرئيسة **(حمد باسل سليمان ، 2011)**،ومن ثم يمكن القول بأن العامل الخارجي قام بتوظيف التقنية من أجل تحقيق أهدافه، بحيث سهّل شروط استخدم تلك التقنية للمستخدم العربي، ومن ثم استطاعت التطبيقات التفاعلية أن تكفل مجتمعًا افتراضيًا واسعاً، ونظرة أشمل على العالم، وعمقاً في التواصل الإنساني الافتراضي، فاستقطب ذلك المجتمع الافتراضي الملايين عبر الصفحات التفاعلية بلغة سهلة وبسيطة، فكان هناك اندفاع نحو وسائلها، ليشكل بذلك حافزاً للمجتمع الافتراضي؛ لكي يخرج إلى تضاريس الواقع، وضغط على الأنظمة الحاكمة من أجل التغيير، كما يمكن رصد عدة إشارات تشير إلى دور المُيسر الداعم للحراك المجتمعي العربي، أهمها :

- أكدت تقارير التنمية الإنسانية العربية ما بعد 2002م، أن كون العالم العربي يعاني مما يسمي بالفجوة الرقمية التي تفصل العالم العربي عن العالم المتقدم، **(نبيل علي ، نادية الحجازي،2005: ص26)**حيث إن الواقع الإقليمي على وشك الدخول في مرحلة جديدة تتوارى فيها القوى العسكرية أو القوة الصلدة؛ لتبرز القوى اللينة، ويقصد بها مجموعة القوى الرمزية العلمية والفكرية والتربوية والإعلامية والتراثية والدينية، ومما يضاعف خطورة هذا الخطر وجود شقوق وتصدع وفجوات فى

الدول العربية تشتته، والتي زادته غوراً واتساعاً، **(نبيل علي ، نادية الحجازي،2005: ص65)** .

- خلال قمة الثمانية في الولايات المتحدة عام 2004م، ركزت الإدارة الأمريكية على ما أسمته تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي ،وتوسيع الفرص الاقتصادية، حيث رأت هذه الإدارة بأنه طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة فإنها ستشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، وبررت الرؤية الأميركية الجديدة دواعي الإصلاح "بالتخلف الشديد" الذي تعيشه دول المنطقة، ولقد أبدت بعض الأنظمة العربية استعدادها في الانجرار نحو الرؤية الأمريكية، وقامت بإجراء عمليات طلاء ديمقراطي خارجي على منظومتها.
- في العام 2005م صدر تقرير عن الخبير السياسي الأمريكي إدوارد جرجيان وعنوانه "دور الدبلوماسية الأمريكية بمعركة كسب العقول والقلوب"، وتقرير آخر بعنوان "من الصراع إلى التعاون: كتابة فصل جديد في العلاقات الأمريكية العربية"، وأصدرته لجنة استشارية، أشرف على عملها مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية في واشنطن، وأبرز ما يطالب التقرير به هو تقوية العلاقات التبادلية مع الشعوب العربية من خلال المنح المتبادلة، والاستثمار في جيل القيادات العربية القادم، والهدف من ذلك هو السيطرة على الشعوب، وجعلها أداة بيد أمريكا، تنفذ ما تريده، سواء بالانقلابات أم بمعارضة مشاريع لدول كبرى غير أمريكا، أي جر الشعوب إلى تنفيذ مخططاتها وبذلك تتحكم بإرادة الشعوب، فأمريكا لم تعد تكتفي بالعمالة**(حاتم الشامي ، 2006).**
- برزت خلال الفترة ما بين 2001- 2006م عقد عدد من المنتديات عرفت باسم منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة - برعاية أمريكية - ، حيث تمحور أهدافه حول عمليات الاصلاح السياسي في الدول العربية ، كما طرح هذا المنتدى خلال تلك سنوات عدد من القضايا ، أهمها : آليات تعامل المعارضة العربية مع مشروع الشرق الأوسط الكبير، ودراسة الطرق و الوسائل المطلوبة

للإصلاح الديمقراطي، وتقييم مدى تأثير عملية التحديث على المجتمعات النامية، والمشاكل و العوائق التي تعترض طريق الإصلاح، و دور الإعلام العربي في عمليات الإصلاح.

- كما برز أيضًا خلال الفترة من 2004- 2011م عقد منتدى آخر تحت تسمية "منتدى المستقبل"- برعاية أمريكية - حيث كان يعقد هذا المنتدى بشكل دورى في أحدى الدول العربية ، وكان اللقاء الأول في المغرب سنة 2004م، وبعد ذلك جرى عقده على التوالي في البحرين والأردن واليمن والإمارات، والمغرب مرة أخرى، وقطر، حيث كانت هناك مشاركات حكومية عربية بالإضافة إلى عدد من مؤسسات المجتمع المدني العربية، حيث وصل عدد المشاركين من المجتمع المدني 120 منظمة، وكان أهداف هذا المنتدى تتركز على ضرورة قيام الحكومات العربية بعمليات إصلاح سياسي، بإشراك منظمات المجتمع المدني في تلك العمليات، واعتبارها شريك فاعل ومهم ، وخلال المنتدى السابع في الدوحة 2011 أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية، بان شعوب المنطقة " سئمت من المؤسسات الفاسدة" والسياسات "الراكدة" مقابل تراجع الثروات المائية والنفطية، كما أكت إن الذين يتمسكون بالوضع الراهن كما هو قد يتمكنون من الصمود أمام مجمل مشاكل بلدانهم لفترة قصيرة ولكن ليس للأبد" كما بينت أيضًا بأن هناك "آخرين سيملأون الفراغ" اذا ما فشل القادة في أعطاء رؤية ايجابية " للشباب وسبل حقيقية للمشاركة". **(صحيفة أخبار الخليج، 2011)**

- تحدث الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25سبتمبر الماضي 2014م، عن أن "الولايات المتحدة دعمت قوى التغيير في العالم العربي،" وذلك في محاولة منه لبيان أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخلَ عن الشعوب العربية في حراكها، وهذا المعنى تردده دول عربية، مثل: قطر والسعودية، إضافة إلى دول الجوار، مثل: إيران وتركيا، اللتين تتبنيان سياسة خارجية داعمة للتغيير في المنطقة **(صحيفة الأهرام ، 2014)**

- مع التأكيد على أهمية العامل الخارجي، إلا أنه لا يمكن للمتغيرات الخارجية مهما كانت قوتها أن تخلق ذلك الحراك المجتمعي ما لم تكن المتغيرات الداخلية تساعد على ذلك.

وبشكل عام يمكن القول بأن الويب 2.0وتطبيقاته التفاعلية هي إحدى تجليات العولمة، وأن الأمر لن يتوقف عندها، بل إن تطبيقات الويب التفاعلية مستمرة في إنتاج المزيد من التطبيقات، فهناك حاليا الويب 3.0، وهي تطبيقات تُسمى ما بعد التفاعلية، ومن ثم فإن الحديث عن كون تطبيقات الويب 2.0هي السبب في ذلك الحراك الذي يُعد إجحافاً كبيراً في حق الحراك المجتمعي العربي، ومحاولةً للابتعاد عن أسبابه الحقيقية.

لقد استفاد الحراك المجتمعي من إمكانات وقدرات الويب وتطبيقاته التفاعلية، ووظفها من أجل تحقيق أهدافه، وهذا لا يعني التغاضي عن وجود دوافع وأسباب داخلية للتغيير، مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول الحراك المجتمعي، والتي تقاطعت مع مطالب سياسية، حيث ارتبط أهمية الويب 2.0،في مرحلة ما قبل التغيير، كونه أداة مسهلة وفاعلة ساهمت في تقريب وجهات النظر المتعارضة أحياناً بين المستخدمين للصفحات التفاعلية. حيث تمكن مستخدمون من أن يتبادلوا الآراء بطرق بسيطة وبلغة سهلة بعيداً عن التنظير الثوري في قضايا تهم المجتمع، مما ساعد على خلق رأياً عاماً يُطالب بضرورة التغيير، حيث شكل الاستبداد والظلم والدكتاتورية نقطة التقاء بين كل المستخدمين في الصفحات التفاعلية، والتي تميزت بسرعة الانتشار وقلة التكلفة وشدة التأثير، كما توقف فرص نجاح هذه الأداة وهي الويب 2.0على تسريع انتقال الحراك المجتمعي من الواقع الافتراضي إلى تضاريس الواقع الحقيقي.

هل يمكن أن يؤدي الويب وتطبيقاته التفاعلية إلى تأسيس وبناء - علم اجتماع جديد - خاص يهتم بهذه التطبيقات التفاعلية؟ وكيف يمكن الاستفادة من تطبيقات الويب 2.0 في تطوير رؤية وأهداف أقسام علم الاجتماع؟

خلال كتابتي لهذه المقالة تمكنت من الحصول على قوائم لعناوين رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، التي تم مناقشتها في عدد من أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، وهي :

- قسم علم الاجتماع -كلية الآداب - جامعة طرابلس.
- قسم علم الاجتماع -كلية الآداب - جامعة بنغازي.
- قسم علم الاجتماع بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

وكان الهدف من ذلك التحليل البيبليوغرافي للإنتاج العلمي، والمتمثل في رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، بغية معرفة العلاقة بين تلك الموضوعات وقضايا وإشكالات المجتمع، خاصة موضوع الحراك المجتمعي في ليبيا، ومن ثم موضوع الويب 2.0،وعلاقته بالحراك، فمن خلال الاطلاع على كل عناوين رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، وعددها (237)عنواناً ، تبين أنه لا يوجد أي عنوان يتناول دور التطبيقات التفاعلية في عملية التغيير السيوسولوجي، بالرغم من كون المواقع والصفحات التفاعلية على الويب 2.0 كان لها دور مهم في الحراك المجتمعي في ليبيا، والأغرب من ذلك أن جُل تلك الأقسام لم يتناول موضوع الحراك المجتمعي في ليبيا من قريب أو بعيد!وكأن تلك الأقسام تعيش في غيبوبة تامة عما يجري في الواقع المجتمعي المعاش، مما يبين ضعف مساهمات ذلك الإنتاج في تشخيص المشكلات التي يواجهها المجتمع، وهذا قد يؤشر إلى أن ممارسة العمل السيوسولوجي في تلك الأقسام لم تتوفر فيها الشروط الأبستمولوجية والاجتماعية التي تجعلها تأخذ على عاتقها قضايا وإشكالات الواقع المجتمعي المعاش، بحيث تسعى إلى تشخيصه وفهمه وتفسيره، ففي جامعة بنغازي بلغ عدد رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوره 78 عنوانا، تم مناقشتها خلال الفترة منذ 1990- 2015م، حيث توجد ثلاثة عناوين تتناول موضوع التقنية والإنترنت، وفي جامعة طرابلس بلغ عدد رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه التي تم مناقشتها 55عنواناً خلال الفترة من 2000- 2015م، وعدد العناوين التى تناولت التقنية والإنترنت ثلاثة عناوين فقط ، أما الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فبلغت عدد رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه التي تم مناقشتها 104عنواناً خلال الفترة 2005- 2015م، حيث لا يوجد أي عنوان له علاقة بالتقنية والإنترنت.

ر.م	العنوان	الجامعة	السنة
1	دور التقنية فى تغيير بعض القيم الثقافية والاجتماعية	بنغازي	1991
2	التقنية " التكنولوجيا " وقيم الشباب " دراسة ميدانية لمعرفة مدى تغير بعض القيم لدى الشباب في الريف والحضر.	بنغازي	2002
3	استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وانعكاساته على درجة قوة العلاقات الاجتماعية	بنغازي	2008
4	المنظومة التكنواجتماعية للإنترنت: بحث تحليلي في آلية التقنية للإنترنت ونموذج منظومته الاجتماعية	طرابلس	2002
5	الأبعاد الاجتماعية والثقافية لثورة المعلومات في الوطن العربي: دراسة تحليلية نقدية	طرابلس	غير معروف
6	اتجاهات الشباب الجامعي نحو استخدام شبكة المعلومات الدولية الإنترنت "دراسة ميدانية لطلبة جامعة الفاتح "سابقاً"	طرابلس	2008

المصدر :الجدول من إعداد الباحث بناء على معلومات وكشوفات تتضمن أسماء المتحصلين على الدرجات العلمية الماجستير والدكتوراه ، حيث تحصل عليها من قبل الجهات الثلاثة وهي: قسم الدراسات العليا –كلية الآداب – جامعة طرابلس 2015 وإدارة الدراسات العليا- جامعة بنغازي 2015 ومكتبة الأكاديمية الليبية للدراسات العليا 2015م.

ومن ثم أعتقد بأن هذه المسألة تحتاج أيضاً إلى وقفة بغية البحث والدراسة، كما أن استعراض البيبليوغرافي لتلك العناوين يطرح تساؤلات حول تهميش بعض ميادين البحث، أهمها النظريات الاجتماعية، والدراسات والبحوث المستقبلية، والبحوث في علم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع المعرفي، وعلم الاجتماع الديني، إضافة إلى البحوث في العلاقات البينة بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى، ومن ثم يمكن أن نطرح التساؤل التالي،

وهو : هل ساهمت هذه الرسائل والأطاريح فيالتعريف بقضايا وإشكالات المجتمع وواقعه المعاش ؟ ومن ثم ما هو دور علم الاجتماع فيتشخيص الإشكالات وصولاً إلى استشراف المستقبل؟ أعتقد بأننا في حاجة إلى إعادة تعريف علم الاجتماع، وذلك بمراجعة وتطوير رؤيته وأهدافه ووظائفه في المجتمع.

وأخيرًا يمكن القول بأن فضاءات التواصل والتفاعل مع الويب وعلاقته بالحراك المجتمعي العربي خلال الفترة الممتدة من أواخر 2010م، وحتى بدايات 2011م، قد تشكل فرصة لأقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية لنقله من الغائب أحياناً والمتفرج أحياناً أخرى على جُل التغييرات السيوسولوجية الحاصلة في المنطقة العربية إلى المشخص، والمنظر، والمفسر، من خلال تحفيز التفكير الناقد الخلاق في التشخيص، والفهم، وفي تحديد القواعد الإبستمولوجية التي تحكم بناء الموضوعات السوسيولوجية، ولتُشكل أيضًا بداية لإعادة تحديد الوظائف والأدوار التي ينبغي لعلم الاجتماع القيام بها في المستقبل العربي ، كما ربما يُساهم ذلك في السعي للانتقال بعلم الاجتماع من المستوى التقليدي إلى المستوى التجديدي، كما تبرز الحاجة أيضا إلى استحداث علم اجتماع جديد – وهو علم اجتماع الويب- الذي يهتم بدراسة تطبيقات الويب بأنواعها كافة، وتأثير ذلك على المجتمع، ومن ناحية أخرى تبرز أيضًا أهمية تطوير المقررات الدراسية لعلم الاجتماع، بحيث يمكن تضمين موضوعات الويب ضمن المقررات الدراسية.

المراجع والهوامش

ا. الكتب

1- أحمد رأفت عبدالجواد ، علم الاجتماع ، 1983، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة.

2- جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع ، 2011 ترجمة وتقديم أنسام محمد الأسعد ، دار ومكتبة هلال ، بيروت

3- وائل غنيم ، 2012، ثورة 2.0 ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، ط1.

4- عبدالمطلب الهوني ، سيف القذافي مكر السياسة وسخرية الأقدار ،2015

ب.الدوريات:

1- علي، نبيل، و حجازي، نادية، 2005 الفجوة الرقمية، عالم المعرفة ، سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

2- صلاح الصاوي ، 2012، سمات الويب 2.0،على مواقع الأرشفات والمكتبات الرئاسية على الإنترنت، مجلة مكتبة الملك فهد ، مج 18، ع 2- ذو الحجة 1433 هـ / مايو – نوفمبر 2012.

ج مصادر الإنترنت:

1- مولاي مولاي علي بوخاتم ، مصطلحات النقد العربي السيماءوي افشكالية والأصول والامتداد ، 2008 http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_docman&task=cat_view&gid=120&Itemid=132

2- صحيفة الاهرام ، 2014 **(www.digital.ahram.org.eg/articles)**

3- حاتم الشابي، أمريكا وإعادة تأهيل العالم الإسلامي –الحوار المتمدن – العدد 1329 بتاريخ 26-9-2006 الرابط المتاح http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46419

4- ريناس بنافي ، التغيير الاجتماعي وثورات – الربيع العربي -الحوار المتمدن بتاريخ 10- 2-2013 الرابط المتاح http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=344922&r=0

5- http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=62298&ac=2 سمير محمود ناصر ، نظرية ، الفوضي البناءة، بتاريخ 15- 4- 2006 الرابط المتاح http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=62298&ac=2

6- موضوع المفاهيم – التربية للجميع ، 2014 الرابط المتاح http://educapsy.com/blog/concepts-72

7- أفنان بنت صالح المحيسن، استخدام تقنيات ويب 2.0 في التعليم والتعلم ، 2008 http://perso.livehost.fr/images/Ens_Chap1/2.0.pdf

8- حمد باسل سليمان - تجليات العولمة -الحوار المتمدن – العدد 3272 بتاريخ 8- 2-2011 الرابط المتاح http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=245043

9- صحيفة الشرق الأوسط ، الاحد 14 رمضان 1432 هـ 14 اغسطس 2011 العدد 11947 الرابط المتاح http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=635630&issueno=11947#.VuHVybXpR6x

10- صلاح الصاوي ، سمات ويب 2.0على مواقع الأرشفيات والمكتبات الرئاسية على الإنترنت، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 18، ع 2، رجب – ذو الحجة 1433هـ/ مايو – نوفمبر 2012م http://www.kfnl.l;jfmorg.sa/Ar/mediacenter/EMagazine/DocLib/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%86%20%D8%B9%D8%B4%D8%B1/215-248.pdf.

11- كلنتون تدعو القادة العرب إلى لإصلاح لان التطرف سيملأ المنطقة ، صحيفة أخبار الخليج ،الرابط المتاح http://www.akhbar-alkhaleej.com/11984/article_touch/425135.html

نحو مقاربة حضارية بديلة

ـ مشكلة الحضارة عند مالك بن نبي نموذجا ـ

الدكتور: أحمد لعريبي

جامعة أدرار - الجزائر-

الملخص :

إن مالك بن نبى،وإن لم يخصص لعلم الاجتماع اهتماما مفردا، فقد جاء حديثه عن موضوعه وقضاياه فى شكل توجيهات وآراء عامة، تناقش السياسة التنظيمية للدولة في مرحلة الاستقلال، كما أن المفكر لم ينكب على دراسة الإشكالات النظرية والمنهجية، ولا حتى المذهبية التى أثيرت حول هذا الحقل المعرفي.

ومما سبق يتضح أن موقع علم الاجتماع، كغيره من فروع العلوم الاجتماعية، تعد عند بن نبى أداة معرفية،لها خصوصياتها المرتبطة بالمجال الحضاري والمميزات الثقافية، وما يضم ذلك من أبعاد تاريخية ومؤثرات اجتماعية

وسنحاول هنا التعرف على كيفية توظيف بن نبى لأطروحة "الدورة الحضارية"، وما هي إسهاماته في علم الاجتماع التاريخي ؟

Résumé :

Malek BEN NABI, malgré qu'il n'a pas accordé un intérêt spécifique à la sociologie, a parlé de son thème sous forme d'instructions et de points de vu généraux, qui discute la politique organisationnelle de l'état à l'époque de l'indépendance. Ainsi que ce penseur n'a pas étudié les problèmes théoriques et méthodologiques et même doctrinaux soulevés autour de ce champ cognitive.

Donc, la sociologie chez BEN NABI, comme toutes les autres branches des sciences sociales, est considérée comme un outil cognitif ayant sa spécificité liée au champ civilisationel et les caractéristiques culturelles et ce qui comprend de dimensions historiques et des effets sociaux.

Nous tenterons ici de connaitre la manière de l'exploitation de Malek BEN NABI de la thèse du cycle civilisationel, et quellessont ses contributions dans la sociologie historique?

مقدمة:

إن مالكبن نبي، وإن لم يخصص لعلم الاجتماع اهتماما مفردا، فقد جاء حديثه عن موضوعه وقضاياه في شكل توجيهات وآراء عامة، تناقش السياسة التنظيمية للدولة في مرحلة الاستقلال، كما أن المفكر لم ينكب على دراسة الإشكالات النظرية والمنهجية، ولا حتى المذهبية التي أثيرت حول هذا الحقل المعرفي.

ومما سبق يتضح أن موقع علم الاجتماع، كغيره من فروع العلوم الاجتماعية، تعد عند بن نبي أداة معرفية،لها خصوصياتها المرتبطة بالمجال الحضاري والمميزات الثقافية، وما يضم ذلك من أبعاد تاريخية ومؤثرات اجتماعية فالمفكر يستدل بالنتائج التطبيقية والمقولات النظرية استئناسا أو تعليلا فيما تعلق بعلم الاجتماع المعاصر أما الوجه الآخر لعلم الاجتماع في أعمال بن نبي، وهو ذلك الوجه الأصيل، وأقصد هنا إسهاماته النظرية وتحليلاته السوسيولوجية، فذلك ما نسعى إلى إبرازه وبلورته ومناقشته، وأحسن دليل على هذا المنحى الذي طبع أعمال بن نبي واهتماماته الفكرية، أنه كان في الجزائر يدير حلقة فكرية منذ الاستقلال موضوعها "سوسيولوجيا العالم الإسلامي".

1-2- إسهامات بن نبي في علم الاجتماع التاريخي:

أ)- علم الاجتماع التاريخي:

نشأة علم الاجتماع تاريخية أو "تاريخانية" بتعبير بدون وبور يكو اللذان يقولان بهذا الصدد: "يمكن تعريف التاريخانية في المعنى الضيق، بصفتها النظرية أو الرؤية التي تعتبر أن التغيير الاجتماعي أو التطور التاريخي يخضع لقوانين التعاقب غير المشروطة التي تعطي التاريخ وجهة أو اتجاها (...) وفي هذه الحالة تكون التاريخانية أو النشوئية مترادفين عمليا، يكمن الفرق في كون الاستناد إلى التطور البيولوجي (المعرف به أنه تقدم التعقيد يكون مباشر في الحالة الثانية أكثر من الحالة الأولى) "، وما يطلق عليه الباحثان هنا مصطلحي التاريخانية (النزعة التاريخية) والنشوئية (النزعة التطورية) هو مجمل الإسهامات النظرية التي قدمها مؤرخون ومنظرون سوسيولوجيون فيما يسمى علم الاجتماع التاريخي.

يمكن القول علم الاجتماع التاريخي بأنه يمثل ذلك التفصل الذي يربط علم الاجتماع والتاريخ، بحيث أن وحدة الدراسة هنا هي: الحضارة بحسب التعاريف المتباينة لهذا المفهوم، أما من الناحية المنهجية فإن علم الاجتماع التاريخي يقوم على مقاربتين:

أ- التسليم بوجود قوانين للتاريخ أو قوانين للتغير، تسمح نظريا بتفسير ظاهرة خاصة بديهيا.

ب- إظهار تضامن منطقي بين ظاهرة اجتماعية من طبيعة عامة، مع الظاهرة التي نرغب في تفسيرها.

على ضوء ما سبق، نتعرف على كيفية توظيف بن نبي لأطروحة "الدورة الحضارية"، وما هي إسهاماته في علم الاجتماع التاريخي؟

ب)- مفهوم الدورة الحضارية عند بن نبي:

يمكن الاطلاع على الأطروحة الأساسية لبن نبي حول تصوره الخاص لفلسفة الحضارة في معظم مؤلفاته، وإن كان يعالج فكرة "الدورة الحضارية"بطريقة أكثر عمقا في كتابيه: "شروط النهضة"، "ميلاد مجتمع"، أين فصل في المؤلف الأول، الإطار التصوري العام لبلورة مشروع حضاري بديل، وفي الثاني حاول التأصيل للقضية من وجهة نظر سوسيولوجية، ينطلق بن نبي من تصنيف الأنثربولوجيين للمجتمعات إنسانية، مجتمعات بدائية وأخرى متقدمة، أو بتعبيره: مجتمعات طبيعية وأخرى تاريخية، ولكنه يخالفهم في تحديد المفهومين، فهو يرى أن ظاهرة الاجتماع في كلا الصنفين، تختلف جوهريا، فالمجتمع الطبيعي هو مجتمع جامد تربط بين أفراده علاقات فطرية (أولية) مثل التي توجد في عالم النحل، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، معتبرا أنها ليست مجتمعات بالمعنى العلمي، بل المجتمع عنده يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:الحركة التي يتسم بها المجتمع الإنساني وإنتاج أسباب هذه الحركة، وتحديد اتجاهها".

فالحركة هي المحدد الأساسي لوجود مجتمع بالمعنى الصحيح، والمجتمع يقوم بحركة تاريخية تتم في شكل تعاقب دوري على ثلاثة مراحل: الانطلاق، الحضارة، الأصول، وعليه فالحضارة: هي وحدة تصنيفية وتحليلية لدراسة المجتمعات. بيان ذلك على النحو التالي:

وحدة تصنيفية لوصفها الطريقة التكوينية للمجتمعات التاريخية، وهي هنا المجتمعات الجغرافية (مثل الولايات المتحدة)، والمجتمعات الإيديولوجية (الاتحاد السوفياتي،) وإن كان المفكر لا يولي اهتماما كبيرا لهذا التقسيم في تحليلاته، على خلاف الخاصية التحليلية. حيث أن تحليل المظاهر الأساسية للمجتمعات في إطار مراحلها الحضارية: ما قبل الحضارة، وما بعد الحضارة هي مركز اهتمامه، وتمكن أهمية الخاصية التحليلية للحضارة في أنها تنبهنا إلى الفروق الأساسية بين مجتمع ما قبل الحضارة ومجتمع ما بعد الحضارة ، هذه الفروق التي يميل الدارسين إلى تجاهلها، ومن الانعكاسات السلبية الجهل بطبيعة المجتمعات الذي انجر عنه تعثر مشاريع النهضة ومخططات التنمية، إذ أن نوع العلاقات المكونة للمجتمع والخصائص الشخصية للأفراد تختلف في المجتمعين تماما، أو بتعبير المفكر فإن الشروط النفسية الزمنية لميلاد مجتمع متغايرة في كلا المرحلتين.

وإذا كان بن نبي لا يعين تعريفا محددا لما يقصده بالشروط النفسية الزمنية فإنه يمكن فهم مقصده من خلال شروحاته لأطروحاته بتطبيقها على الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية،(04)(ص37) ويمكن أن نلخص ذلك في شرطين: الأول يستوجب وجود مركب لعناصر الحضارة الثلاث:الإنسان، الوقت، التراب، أي الفكرة الدينية والثانية هي قابلية الإنسان للتغيير، وهذا الأمر الأخير يتيسرفي مجتمع ما قبل الحضارة أكثر مما يتيسر في مجتمع ما بعد الحضارة، فالمجتمع الخارج من الحضارة تكون مكوناته (عوالم الأشخاص والأفكار والأشياء) مثقلة برواسب مرحلة الأفول (الفوضى والتفكك)، وأفراده مثقلين بالرواسب السلبية لعالمه الثقافي، أما في الحالة الأولى (الأولية) فالمجتمع يكون عذريا والفرد خصبا مستعدا للانطلاق حالما يتبنى فكرة دينية (أي فكرة موجهة).

هذا الحدث يدخل المجتمع في الحركة التاريخية، بحدوث ثورة في عالم الأشخاص، تغير فيهم "معالم الذات"وتتكون النواة الأولى لشبكة الصلات الشخصية، هذه الأخيرة تنمي بدورهلعالم الأفكار الذي يصنعه الأشخاص على منوال الفكرة الأولى، وفي مرحلة أخرى يظهر تأثير عالم الأشياء على ساحة الحياة الاجتماعية، فيكتمل ملمح المجتمع بتشكل عالم رابع هو شبكة العلاقات الاجتماعية الناظم لتأثير العمل على العوالم الثلاثة، هذا في البدء، ولكن حالما تكتمل معالم طور الانطلاق (مرحلة الروح) فإن العوالم الثلاث "تتوافق في

عمل مشترك تأتي صورته طبقا لنماذج إيديولوجية من عالم الأفكار، يتم تنفيذها بوسائل من عالم الأشياء، من أجل غاية يحددها الأشخاص".

ولما كان التغير سنة الله تعالى في خلقه، فإن بن نبي يحلل أسباب هذا التغيير ويرجعه إلى مرحلة العقل (مرحلة الحضارة)، حيث يكون العقل هو القيمة الاجتماعية الأولى، والموجه لمظاهر الحياة الاجتماعية، ومن خصائص العقل، حسب بن نبي، أنه عاجز عن ضبط الغرائز وتوجيه الطاقة الحيوية، وبذلك تستولي هذه الغرائز على عملية التوجيه وبذلكيصل المجتمع إلى مرحلة الأفول، وهي توافق خروج المجتمع من دائرة الحضارة، وتدحرجه إلى مصاف المجتمعات ما بعد الحضارية.

2) المقاربة السوسيولوجية في فكر مالك بن نبي:

يشكل مفهوم الحضارة عند بن نبي مفتاح قراءة فكره، لا بل وغايته التي يسعى لتحقيقها خاصة في كتاباتهالصادرة منذ انتقاله إلى المشرق العربي، إذ تخلى شيئا فشيئا عن أولية الفكرة الدينية أو نموذج المجتمع الإسلامي في الصدر الأول من تاريخ الحضارة الإسلامية، كأساس وغاية، ليستبقيه كتأسيس نظري لنسقه الفكري أو للدورة الحضارية، ليدمج الدين فيما بعد بطريقة غامضة في المبدأ الأخلاقي وفي الذوق الجمالي، وهما عنصرين من أربعة عناصر للمركب الثقافي.أما أحسن دليل، شكلي، على مركزية مقولة الحضارة في فكر بن نبي، فهو أن إصدارات المفكر كلها جاءت تحت تسمية "سلسلة مشكلة الحضارة".

2-1- الحضارة والثقافة والمجتمع: المحددات الرئيسية للمقاربة السوسيولوجية عند بن نبي:

إن محاولة صياغة مقاربة سوسيولوجية من فكر بن نبي، بما يتطلبه هذا العمل من شروط اكاديمية للتنظير الاجتماعي الذي يتطلب تساند منطقي لمكوناته وصياغة واضحة للمفاهيم ودقة في تعريفها وصرامة في ضبط العلاقات بين المفاهيم وبين القضايا ...، تحول دون سهولته ونجاحه عوامل عدة بالإضافة إلى مخاطر الانزلاق في مطبات التعسف والاختزال، فإن طبيعة فكر بن نبي ونوعية أعماله ولغة تحبير هذا الفكر من تلك العوامل

المباشرة لصعوبة هذا العمل، والتي يستحسن تحديد أهمها وإعادة التذكير ببعضها، قبل الخوض في اقتراح فحوى هذه المقاربة ومناقشة مفاهيم: الحضارة والثقافة والمجتمع التي يحدد مفاهيمها وعلاقتها المتشابكة فيما بينها الهيكل التصوري لهذه المقاربة، فمن خلال القراءة المركزة لكتابات بن نبي والأطروحات التي تناولت جوانب من فكره وكذلك بعض أعماله العامة، يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- اهتمام المفكر بانتقاد وتقويم الخطابات الفكرية والأيديولوجية التي شهدها العالمين العربي والإسلامي.

-الإكثار من الاستطراد وإيراد الأمثلة والشواهد من واقع الحياة المعاشة في متن التحليل، بغرض إيصال المعنى وتوضيح المراد إلى قراء والذين لم يألفوا هذا الأسلوب من الكتابة .

- من هاتين المقدمتين يمكن القول أن لغة الكتابة في أعمال بن نبي غلب عليها أسلوب التبسيط والإحالات المتتابعة، بغرض التبرير والإيضاح لأفكار استعارها من منظومة معرفية في قمة الانفجار، وأعاد ترتيبها وتنظيم علاقاتها وصياغة مفاهيمها محاولا تأسيس مشروع حضاري بديل لمجتمعات مازالت لم تخرج من مرحلة الانبهار (الصدمة الحضارية)، فقد كان ينتقد خطابات النهضة المعاصرة له ويؤسس في الوقت نفسه، في سياق تحليلاته لفكر يخاطب "ذاتنا بعد حضارية"، ويعلق على الأفكار والتصورات والرؤى التي يأخذ بها تعديلا أو تقبلا خاصة عند مناقشة فكرة الدورة الحضارية، كإطار نظري عام لفكره، عند رائدها ابن خلدون والقائلين بها من أمثال توينبي وشيلنجر وغيرهم.

- أولى المفكر أهمية بالغة للقضايا التطبيقية وللمشكلات الواقعية، حيث تضمنت بعض كتبه: "شروط النهضة" و"فكرة الإفريقية الآسيوية"، "فكرة كومنولث إسلامي"، خططا عملية (استراتيجيات)لإعادة المجتمعات المتخلفة إلى حضيرة التاريخ، وذلك من شأنه الوقوع في عملية التعميم لقضايا جزئية وآنية.

- إن عملية صياغة المفاهيم وتحديد مضمونها لدى المفكر، سواء المتداولة مثل: الحضارة، الثقافة أو التي استحدثها مثل: القابلية للاستعمار، الأفكار الموضوعة والمصنوعة

..، تنعقد حول الأبعاد التي يريد الاستدلال بها أو الأفكار التي يريد تبيانها، بحيث يعمد إلى تعريفات وتشبيهات كثيرة تخدم المعنى العام لما يريد قوله ولفت الأنظار إليه، وهذا دون أن يولي كبير عناية بصياغة تلك المفاهيم وتحديد القضايا في حد ذاتها، حيث نجد تعاريف كثيرة لمفهوم واحد، ولا نعثر على تعريف واحد لمصطلحات ترد في سياق التعاريف والتحليلات، ومعلوم أن لتلك المفاهيم الفرعية قيمة تفسيرية تشد عضد الفكرة المراد توضيحها، وتمنح متانة للنسق الفكري ككل.[1]*

وبغرض إنزال فكر بن نبي من طبيعته الفكرية العامة، إلى حقل معرفي، أقل عمومية وتجريدا أو أكثر صرامة منهجية، يتوجب إقحام مفهوم المجتمع، والذي إن لم يحظى بالأهمية الكبيرة لمفهومي الحضارة والثقافة في فكره، فإن ذلك من شأنه إيجاد المنطق الذي يحكم العلاقة بين هذه المفاهيم ، والذي يؤدي إلى فك رموز فكر بن نبي من جهة، وعزل القضايا الثانوية والاحتفاظ بالرئيسية منها، تمهيدا لصياغة المقاربة البديلة.*

أ) مقارنة مفهومي الثقافة والحضارة عند بن نبي:

سبق التنبيه إلى أن أعمال بن نبي تتضمن تعريفات عدة لمفهومي الثقافة والحضارة، وقصد القيام بعملية فرز وتصنيف لطائفة التعاريف الواردة، سنقوم بمقارنة المفهومين من الناحية التركيبية أي من حيث المكونات ثم من حيث علاقة كلا المفهومين بالفرد المكيف، لأنه الوحدة التحليلية للمجتمع كما يرى بن نبي، وهذا للتمكن من ربط المفهومين الأولين بمفهوم المجتمع.

فمن الناحية التركيبية تعني الثقافة: "التركيب العام لتراكيب جزئية أربعة هي: الأخلاق والجمال والمنطق العلمي والفن الصياغي (التقانة) "، أما تفصيل هذه العناصر أو التركيب فهو كالتالي:

- الأخلاق أو المبدأ الأخلاقي "يقوم بالضبط وبناء عالم الأشخاص الذي لا يتصور بدونه عالم الأشياء ولا عالم المفاهيم".

- الجمال أو الذوق الجمالي "يطبع الصلات الاجتماعية بطابع خاص، فهو يضفي على الأشياء الصورة التي تتفق مع الحساسية والذوق العام من حيث الألوان والأشكال".
- المنطق العملي "يتضمن فكرة الوقت والوسائل البيداغوجية لبث هذه الفكرة في سلوك الفرد، وفي أسلوب حياة المجتمع".
- الفن الصناعي فيرى المفكر بشأنه أنه المكون الثقافي الذي يحدد علاقة المجتمع بالتراب أو الثروات الطبيعية بحيث يكفيه لأغراضه المادية واحتياجاته الإنتاجية والاستهلاكية.
- أما الحضارة من الناحية التركيبية دائما فهي "مركب من هذه العناصر الثلاثة الأساسية [الإنسان والوقت والتراب ولابد أن يركبها العامل الأخلاقي.....]".

وإذا جئنا للمقارنة، فإن المقاييس الذاتية للثقافة والتي هي "عقائد وتقاليد وأعراف وعادات" والمحددة لطبيعة التركيب الثقافي المستمد من المبدأ الأخلاقي والذوق الجمالي، فأساس كل ثقافة هو بالضرورة تركيب وتأليف لعالم الأشخاص، وهو تأليف يحدث طبقا لمنهج تربوي يأخذ صورة فلسفية أخلاقية".أما محددات الفلسفة الأخلاقية ومضمونها فهو ذات العنصر الأخلاقي المحدد لسلوك الفرد والعنصر الجمالي المحدد لأسلوب حياة المجتمع، وبالنسبة لمفهوم الحضارة فإن بن نبي يستخدم مصطلحا آخر وهو: "الاتجاه الحضاري = مبدأ الأخلاق + ذوق جمالي"، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بن نبي قد عاد واستدرك على نفسه في مؤلف آخر حيث قال: "نبين للقارئ أن الثقافات المختلفة تتفق في ثلاثة عناصر معينة، وقد تختلف بالنسبة إلى لعنصر الأخلاقي لاتصاله بالعقيدة".

أما مفهوم الثقافة بالنسبة للفرد باعتباره الحامل والناقل لها والمتفاعل مع مكوناتها بها فإنها تعني "مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي ذاك التعريف المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته".

يحدد بن نبي في مواضع أخرى علاقة الثقافة بالحضارة، باعتبار الأولى استدماج للفرد المكيف والثانية غاية التاريخ والاجتماع، حيث نجده يقول عن معنى الثقافة في التاريخ أنها:

"تلك الكتلة نفسها بما تتضمنه من عادات متجانسة، وعبقريات متقاربة وتقاليد متكاملة، وأذواق متناسبة، وعواطف متشابهة، وبعبارة جامعة: هي كل ما يعطي الحضارة سمتها الخاصة ويحدد قطبيها".

ب)- المجتمع كتجسيد لعناصر الثقافة وجوهر الحضارة عند بن نبي:

وإذا كانت الثقافة مندمجة في الذوات والحضارة متماهية مع التاريخ، فإن المجتمع أو بالأحرى "إرادته" التي تضفي على الحضارة صفة الموضوعية، يتركنا نتساءل عن المجتمع في تصور بن نبي.

نعرج أولا على تعريف تركيبي له، يشمل عوالم أربع وهي:عالم الأشخاص وعالم الأفكار وعالم الأشياء، وشبكة العلاقات الاجتماعية، ووحدته فهي الفرد المكيف أو المشروط، ومصطلح المجتمع كما سبق تناوله، لا يطلق إلا على المجتمع الذي ينتمي إلى حضارة ويكيف أفراده مع العالم المحيط بهم بواسطة ثقافة، أو المجتمع التاريخي على وجه الدقة، وهو جماعة إنسانية " تغير دائما خصائصها الاجتماعية بإنتاج وسائل التغيير مع علمها بالهدف الذي تسعى إليه من وراء هذا التغيير"والمجتمع على هذا أقرب منه إلى آلة أو جهاز إنساني وهو بالفعل كذلك حسب بن نبي فهو "جهاز التحويل الذي يحول الطاقات الاجتماعية إلى نتائج مختلفة"، والمجتمع إذن هو الشكل الواقعي للحضارة في شتى مظاهر الوجود الإنساني.

ونأتي هنا على إماطة اللثام عن العلاقة المتعدية التي تربط مفاهيم المجتمع والحضارة والثقافة في تصور بن نبي:

الحضارة "في جوهرها عبارة عن مجموع القيم الثقافية المحققة"، ومن جهة أخرى فإن كل "واقع اجتماعي في جذوره هو قيمة ثقافية معينة محققة في واقع الإنسان". فالحضارة صيرورة تاريخية كلية يحققها المجتمع بواسطة أفراده المتشبعون بثقافة، يعكسون قيمها في ذلك الواقع الاجتماعي.

ج)- الثقافة مفهوم وسيط بين الواقع الاجتماعي والمرحلة الحضارية:

إذ ما تقصينا مفهوم المجتمع المركب من عوالم:الأشخاص والأفكار والأشياء، فإن شبكة العلاقات الاجتماعية هي الفاعل الحقيقي في تشكل المجتمع وربط أجزائه واستمرار علاقاتها فيما بينها لأداء دورها التاريخي وهذا الدور ما هو في الحقيقة إلا الحضارة، ويقر بن نبي بصفة عامة " أن كل ما يكون له صلة من أي نوع في نطاق العوالم الثلاثة: عوالم الأشخاص والأفكار والأشياء أو بينها، هو في الحقيقة علاقة مشروطة بوجود ثقافة، وبالتالي جميع أشكال الاتصال الفكري كالفن أو اللغة – من باب أولى – علاقة اجتماعية"، وقد سلم قبل ذلك "أن جميع العلاقات السائدة بين الناس تعد علاقات ثقافية، أعني أنها خاضعة لأصول ثقافية معينة"، وذلك يعني أن هذا الواقع الاجتماعي وناتجه الحضاري سواء كان ماديا أو فكريا مدين لمضمون ثقافي سابق.

يتبين إذن أن بن نبي يوظف مفهوم الثقافة، على الأرجح، بمعنى بنية ذهنية (رمزية) يتبناها الفرد، الذي يتفاعل في رقعة اجتماعية محددة، ولكنها مرتبطة أشد الارتباط بتاريخ ما.ولعل هذا ما حدا به إلى توظيف مصطلح المعادلة الاجتماعية في موضع آخر، لتفسير مبتغاه، والتي يقول بصددها: "أن تصرف الفرد مقيد بشروط اجتماعية سبقته إلى الوجود، وبالتالي إن فعاليته مشروطة بمعادلة اجتماعية يجدها في مهده، وهي تفرض على سلوكه نوعا من الحتمية لا يتخلص منه إلا بعملية تغيير لمعادلته الاجتماعية ...".

ومما سبق يمكن استنتاج العلاقة بين مفاهيم: الحضارة، المجتمع، الثقافة، على النحو التالي: استعمل بن نبي مفهوم الثقافة لربط المستويين التاريخي والواقعي، الحضاري والاجتماعي، ولهذا فإنه رفض التعريفات الوظيفية المتداولة، والتي تعزل كلية البعد التاريخي، ولكنه أخذ بشكلها وأضفى عليها مضمونا وسيطا بين الحضارة والمجتمع، وأن صبغة الفعالية ومهمة التغيير التي أناطها بالثقافة تنم على مركزية مفهوم الثقافة في مشروعه الفكري.

د)- مقولة الحضارة كغاية للتغيير الاجتماعي:

وإذا كانت مقولة الثقافة مركز مشروع بن نبي الأيديولوجي وأداته، فإن مقولة الحضارة هدفه وغايته، وإذا كنا في هذا البحث لا نناقش فكر بن نبي في شقه المذهبي، أو

على الأقل ليس هدفنا المباشر، فإن معرفة هذا الأمر يمكننا من إيجاد رابط موضوعي يحدد لنا العلاقة بين المفاهيم التي استعملها بن نبي والقضايا التي طرحها، والمنهج الذي اتبعه في الاستدلال والتبرير على مجمل فكره وآرائه.

فالحضارة بالمفهوم الشائع، هي حضارة الغرب المتفوق معرفيا ومجتمعاته تقدم "الضمانات الاجتماعية" اللازمة لفعالية أفكارها، دون صحتها بالضرورة، واستثمار مواردها الزمنية والنفسية والمادية، أي الوقت، الإنسان، التراب، على التوالي، والدليل على تأثر بن نبي بنموذج الحضارة الغربية هو تركيزه على مفهوم العلم وعملية اكتسابه "التعلم" للتفريق بين الحضارة والثقافة، أو للربط بينهما، إذ إن "..الثقافة نظرية في السلوك أكثر من أن تكون نظرية في المعرفة، وبهذا يمكن أن يقاس الفرق الضروري بين الثقافة والتعلم".

والعلم عند بن نبي ، هو الثورة المعرفية المنجزة في الغرب، والتي استلم مشعلها من عند المسلمين، ونواتجه التطبيقية اللاحقة، يعني منهج التفكير الديكارتي، والذي حاوره بن نبي في مواقف عدة، المجسد في العلم التجريبي المعاصر والثورة الصناعية الأوروبية وموجاتها المتلاحقة، وإذ كان العلم لا يعني بالضرورة المنطق العملي والفن الصناعي، فإن ذلك تجسيد له حسبما يضيفه المبدأ الأخلاقي والذوق الجمالي من " قيمة ثقافية" أو "اتجاه حضاري" في الواقع الاجتماعي أو الناتج الحضاري المتجسد. فالعلم تراكمي وحيادي، تراكمي لأنه جهد إنساني وحيادي لأنه يحدد علاقتنا بعالم الأشياء على مدار تاريخ الإنسانية.

ويتضح هذا الطرح من خلال الفقرة التالية، التي يناقش فيها بن نبي علاقة الثقافة بالعلم في ضوء الحضارة حيث يقول: "... تختلف الثقافة في جوهرها عن العلم: **فالثقافة** ليست سوى تعلم الحضارة، أعني استخدام ملكاتنا الضمائرية والعقلية في عالم الأشخاص، ليس العلم سوى بعض نتائج الحضارة، أي أنه مجرد جهد تبذله عقولنا في استخدام عالم الأشياء [...]الأولى تخلق علاقات بيننا وبين النظام الإنساني، والآخر يخلق علاقات بيننا وبين نظام الأشياء"،وإذا كانت العبارات التي يستخدمها بن نبي في هذه المقارنة تبدو هادئة وبعيدة عن النزعة العلمية، فإن طبيعة المقارنة ذاتها بين العلم والثقافة في ضوء الحضارة، يحدد بجلاء القيمة التي يعطيها المفكر لهذه المفاهيم في تصوراته، كما أن عالم الأشياء الذي يبقى مبهما، كلما مررنا عليه ، ويعد من المفاهيم الثانوية التي لم يوضحها بن

نبي، ويحق لنا أن نسأل هنا:هل الأشياء هي أيضا موضوع العلوم الاجتماعية، مثل البنى والأجهزة الاجتماعية ؟ وبالتالي هل العلوم الاجتماعية – بوصفها علما – ينطبق عليها الحياد؟ أم أن نموذج الحضارة الغربية المروج لهذه المقولة، حسب التوجه الغالب، سوغ هذا المذهب؟ وريثما نبلور المقاربة السوسيولوجية لبن نبي سنتريث الإجابة عن هذه الأسئلة ونتركها إلى حينها.

3- موازنة بين مقاربة بن نبي والتراث السوسيولوجي المعاصر:

أساس هذه الموازنة فهو الدمج الذي قام به بن نبي بين التحليل البنيوي والاتجاه الوظيفي كمنهجية تفسير، ولقد قدم المفكر تصوره العام في تفسير الأزمة الثقافية، على المستويين الاجتماعي العام والفردي المتعين، فيما أسماه "تفكك شبكة العلاقات الاجتماعية"الرابط بين المستويين، وإذا أمعنا النظر في هذه المقولة فإنها تتركب من مفهومين: "شبكة العلاقات الاجتماعية" وهو مفهوم مستعار من التحليل البنيوي، و"التفكك" وهو بالمعنى الذي يستعمله بن نبي يقترب كثيرا من الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع، ولنا أن نعقد مقارنة لتوضيح ذلك: فمن تعريفات التفكك الاجتماعي تعريف روبرت ميرتون في كتابه المشترك "علم اجتماع المشكلات الاجتماعية" حيث يعتبره "عدم قدرة النظام الاجتماعي على التضامن مع الأفراد والجماعات في حفظ وتحقيق أهدافهم التي يرغبونها، هذا ومفهوم للمفكك الاجتماعي نسبي، فعندما نقول أن مجتمعا من الأفراد أو منظمة أو مجتمعا محليا أو المجتمع الكبير مفكك، فمعنى ذلك أن الأفراد الذين يشغلون مواقع معينة في البناء الاجتماعي لا يقومون بأدوارهم كما يجب لتحقيق أهداف التنظيم"، وهذا التحديد يتفق في شقيه مع المفهومين اللذين ساقهما مالك بن نبي وهما: "الضمانات الاجتماعية" و"المبررات" (الأفراد لا يقومون بأدوارهم ...)، ولكن تفسير بن نبي يتعين في البعد التاريخي للمجتمع (النظام) أي في مرحلة الحضارة التي يمر بها، فعن الضمانات يشرح بن نبي وجهة نظره في قوله: "... المتاعب التي تهاجم الفرد والمصاعب التي تعترضه في الطريق ليس مصدرها تكوينه الخاص ولكن صلته بمجتمع معين، فالمجتمع المتحضر يكفل الضمانات للفرد مهما كانت قيمته، والمجتمع المتأخر لا يقدم الضمانات ولا يمكنه تقديمها لأن الحياة تتكامل ككل ..." أما عن المبررات الاجتماعية (القيم والمعايير)ودورها في الأزمة أو

التفكك فيقول: "العلاقات الاجتماعية تكون فاسدة عندما تصاب الذوات بالتضخم فيصبح العمل الجماعي المشترك صعبا أو مستحيلا".

خاتمة

وإذا كان بن نبي استعمل التحليل النبوي استعمالا أداتيا، كما هي السمة البارزة في منهجيته و صياغته للمفاهيم وتحديد العلاقات النظرية، وهو من احد مركز تفكيره (الفكرة الدينية)، حيث يعقد للقيم والمعايير (المبدأ الأخلاقي والذوق الجمالي) الأهمية القصوى في تفسيره للأزمة الاجتماعية، وكذلك الأمر بالنسبة للاتجاه الوظيفي عموما. إلا أن بن نبي ينأى بنفسه، مرة أخرى، ع النزعة الوضعية بتقسيمه لعالم الأفكار إلى: أفكار مطبوعة (الفكرة الدينية السوية) وأفكار مصنوعة (الأفكار العملية المنسوجة على مثلها)، وبهذا يخرج من مأزق الثنائية القيم المطلقة/النسبية كما هو الحال في المذاهب الفلسفية الوضعية (المثالية والبراغماتية)، ومع ذلك فإن هذه الطريقة الذكية في مزاوجة المقدس والعملي من القيم في تفسير مظاهر الحياة الاجتماعية لا تسهل الدراسات التطبيقية، إذ أن بن نبي لم يفصل في نوع العلاقة أو العلاقات التي تربط بين الأفكار المطبوعة والأفكار المصنوعة بشكل منهجي مناسب إلا في مثاله "أسطوانة التسجيل"، ونجد بعد ذلك في تحليلاته لتشخيص مظاهر الأزمة أنه قد تعثر في ربط طغيان عالم الأشياء وعالم الأشخاص على العالم الثقافي ثم بطغيان الأفكار بعد ذلك على الصفوة في المجتمع (مرض النخبة)، وأظن أن هذا الخلل يعود بالدرجة الأولى إلى المنهجية الوضعية التي تتسم بها العلوم الاجتماعية، والتي تبناها المفكر في بعض الأحيان دون النقد الكافي الذي يعريها من افتراضاتها الخلفية.

ومهما كان أمر هذه الموازنة التي لا تقيم دليلا قاطعا على القضية الأخيرة، فإنها تقدم افتراضا مقبول لفحص نوعية "المنهجية التي يلجأ إليها بن نبي في الغالب استدلالا أو تبريرا".

المراجع المعتمدة:

1- **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986.

2- ريمون بودون: **مناهج علم الاجتماع**، ترجمة هالة شبون الحاج، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط3، 1982.

3- مالك بن نبي: **ميلاد مجتمع**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر، 1986.

4- مالك بن نبي: **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، ترجمة: بسام بركة وأحمد شعبو، دار الفكر، الجزائر، 1992.

5- مالك بن نبي: **شروط النهضة**، ترجمة: عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر، 1987.

6- مالك بن نبي: **القضايا الكبرى**، دار الفكر، الجزائر، 1991.

7- مالك بن نبي: **تأملات**، دار الفكر، لبنان، 1979.

8- مالك بن نبي: **فكرة الإفريقية الآسيوية**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر، 1992.

9- مالك بن نبي: **مشكلة الثقافة**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر، 1984.

10- مالك بن نبي: **شروط النهضة**، ترجمة: عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر، 1987.

11- مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الفكر، الجزائر، 1987.

12- عدلي أبو طاحون: **في التغيير الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.

*- ونشير هنا أيضاً اشتغال المفكر بالصحافة، فبعض فصول كتبه مقالات أعيد إصدارها ومن كتبه ما هو تجميع لمقالات، كما صرح أنه أعاد كتابة بعضفصول كتبه نزولا عند رغبة القراء وعملا بملاحظاتهم إضافة إلى تكوينه التقني، وهما عاملين أثرا على أسلوب كتاباته.

النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي.

د. فتيحة طويل

جامعة بسكرة - الجزائر –

الملخص :

تحاول هذه الدراسة مناقشة وتحليل مختلف أفكار الوظيفية الجديدة، حول كيفية عمل المجتمعات، ولماذا توجد المؤسسات والأعراف؟ وفهم اكمل حول عمل النسق ، خاصة وسط متغيرات الواقع المعقد، من القرارات المتناقضة والتفاعلات والأسباب والنتائج من الكثرة؛ بحيث ستحصل عواقب غير متوقعة لأفعالنا. مما يقتضي تحليل هذا الواقع وفق رؤية متعددة الابعاد، تستند الى التكامل بين مستويات التحليل بعيد المدي ومستويات قصير المدى، كما تطرحه الوظيفية الجديدة. محاولة لفهم المجتمع في شموليته واتساق واقعه، بجميع محدداته البنائية التي توجه الفاعل في موقف الفعل، وكذا بالحالة التي تظهرها الطبيعة النشطة للإنسان، في محاولته تغيير ظروفه أو تعديلها مع امتداد الزمان والمكان. وسيكون ذلك بتحليل متقن مشروط بإبراز خصائص معرفية معينة للنظرية الوظيفية الجديدة، لتحليل جوانب إبريقية كما يطرحها "جفري الكسندر"، و"نيل سملسر"، و .. كأهم منظري الوظيفية الجديدة .

abstract :

This study discusses and tries to analyse the different ideas of " Neofunctionalism" ;how the societies work and why there are many institutes and customs and it tries to giving a clear idea about how they work specialy among the complicated reality's changes and the contradicted decisions, interactions, causes and the results because it could be many unexpected results of our actions

that's why we need to analyse this reality from vision based on integral between the diffrent analyse's levels as " Neofunctionalism "does , in a way to understand the society with its reality ,its building elements and the active nature of human who tries to change his curcumstances and make them better throught time and space.

We try to do that throught an analysis based on showing specific knowlegable characteristics of " Neofunctionalism " theory to analyse practical sides as jeffrey C. and Smelser.. , do

مقدمة:

تعتبر النظرية Theoryعنصرًا هامًا في البحث العلمي، فهي نشاط ذهني وعملية فكرية تفيد الباحث في تفسير الظواهر المختلفة، ومن ثم فهي تقدم فهمًا علميًا لها. وتحاول النظرية السوسيولوجية كشف المبادئ العامة التي تمكن الباحثين من فهم الواقع الاجتماعي فهمًا متناميًا وتطورًا.

واستنادًا إلى ذلك حاولت النظرية البنائية الوظيفية تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال ما يمكن أن تقدمه من أفكار حول كيفية عمل المجتمعات، ولماذا توجد المؤسسات والأعراف ؟، والنظر إلى المجتمع باعتباره نسق في حالة توازن، وهذا النسق هو بناء منظم وثابت مكون من عدد من الأجزاء المترابطة، ولكل جزء (أو نظام) من هذه الأجزاء وظيفة يؤديها للحفاظ على بقاء النسق وتوازنه. خاصة مع الجهود التي بذلت ولا تزال تبذل في إعادة بناء الوظيفية على المستويين النظري والإمبريقي، ونقد وإعادة تفسير طروحات بارسونز، وقبول تصنيفاته على أنها أدوات مساعدة على الوصف، والتخلي عن فكرة النظرية التفسيرية، للتغلب على بعض نقاط الضعف في الوظيفية البنائية، وتثبت لنفسها مكانا دبت فيه الحيوية، بظهور واستكمال مشروع **الوظيفية الجديدة Neofunctionalism**، في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، كما اعترف بذلك **جفري ألكسندر Jeffrey C. Alexander** في كتابه الموسوم بـ "**الوظيفية الجديدة وما بعدها "Neofunctionalism and after" (والاس، 2012، 114-124)**، كنتيجة لتطور المعرفة في علم الاجتماع، والحديث على ما بعد الحداثة، واستجابة للتغيرات الموضوعية في الحياة الاجتماعية الواقعية المعقدة، من القرارات المتناقضة والتفاعلات والأسباب والنتائج من الكثرة بحيث ستحصل عواقب غير متوقعة لأفعالنا. مما يقتضي تحليل هذا الواقع وفق رؤية متعددة الابعاد.

ظهرت الوظيفية الجديدة كحركة توليفية، تحاول التوفيق بين النظريات بعيدة المدى؛ والنظريات قصيرة المدى، بهدف تقديم وصف عام للعلاقات المتبادلة، متجسدة في فكرة التوازن؛ بوصفها نقطة مرجعية، وليست بوصفها شيئا موجودا في الواقع، فالتوازن هو دائما توازن متحرك، وهذا ما يفسر استعمال مفهوم التوازن الدينامي، واعتباره من أهم المفاهيم

عند الوظيفية **(غربي، 2007،114)**، وإعادة ربط المستوى النظري بنتائج الدراسة الميدانية، كنقطة مهمة في التجديد في الوظيفية، تبين لنا إمكانية الانفتاح على وظيفية **بارسونز**، وتمديد وتوسيع طروحاتها؛ لتشمل تماثل القوة وتفاضلاتها، وما ينشأ عنها من تغيرات وصراعات؛ باعتبارها إحدى الجوانب في الواقع الاجتماعي؛ التي تتكامل مع افتراضات التكامل والتوازن، لتجاوز الفهم الشائع باعتبارهم نظريات متعارضة، إلى جانب احتواء الاتجاهات السوسيولوجية كالتفاعلية الرمزية والاختيار العقلاني، والظاهراتية وعودة الفاعل... وغيرها من النظريات قصيرة المدى التي تنطبق على مؤشرات الدراسة الميدانية، الأمر الذي يعتبر مفيدا وينطوي على ثراء عظيم، كما يؤكد على ذلك المنظرين الوظيفيين الجدد؛ وعلى رأسهم **ألكسندر جفري** قائد الوظيفية الجديدة، الذي عمل على تفصيل الميول والغايات المتنوعة للوظيفية الجديدة على الوجه الآتي:

1- أنهامن أجل إيجاد وخلق شكل من الوظيفية متعددة الأبعاد، وتتضمن مستويات التحليل بعيدة المدى؛ إلى جانب مستويات قصيرة المدى.من أجل دفع الوظيفية إلى ترك ورفض تفاؤل بارسونز بالحداثة.

2- العمل من أجل حركة ديمقراطية واضحة في التحليل الوظيفي .

3- استدماج منظور الصراع.

4- استدلاج الإبداعية التفاعلية والتأكيد عليها. **(الحوراني: 2008، ص123-126).**

أولا- أعمال منظري الوظيفية الجديدة:

تتضح أعمال منظري الوظيفية الجديدة في هذه النقاط:

1- جفري ألكسندر Jeffrey C. Alexander :

- تمثل أعمال ألكسندر مساهمة في الحركة النظرية الجديدة.
- اعتراف ألكسندر بانتهاء مشروع الوظيفية الجديدة.

- نجاح الوظيفية الجديدة في الاعتراف ببارسونز كواجد من أعلام علم الاجتماع الكلاسيكي، مما يعني أن موقف النظري لبارسونز لن يسيطر على الاعمال النظرية المعاصرة.
- يعتبر ألكسندر الوظيفية تيارا حيويا في الاعمال المعاصرة ألكسندر، حيث تمثل خيطا قويا في نسيج الحركة النظرية الجديدة.
- يتوقع ألكسندر استمرار الوظيفية الجديدة في إنتاج دراسات ت سوسيولوجية خلاقة وهامة مؤكد أن النجاح الأساسي لما يقع ما وراء نطاقها كذلك.
- انفصال ألكسندر عن بارسونز من حيث تركيزه على التوازن في المستوى بعيد المدى.
- ينظر ألكسندر إلى الثقافة باعتبارها متجسدة في كل من المؤسسات الاجتماعية والشخصيات الانسانية.
- يستخدم ألكسندر الدراسات الامبريقية لتوضيح كيف أن الأنماط العميقة للمعنى يمكن أن تساعد في فهم قوة العنف والانحلال وكذالك استمرارية وجود الأمل.
- اعتراف ألكسندر بتحوله عن اتباع بارسونز بتجاهله النظام في حياة الناس والتنظير ضمن النظريات السوسيولوجية قصيرة المدى على نحو أكثر وضوحا ومباشرة، ويتضح هذا الامر في أعماله الجديدة التي قدمها حول الفعل حيث عرف الفعل باعتباره حركة لأشخاص حقيقيون وفعالون ويتنفسون وهم يشقونطريقهم عبر الزمان والمكان، مؤكدا أن الفعل يتضمن بعد من أبعاد الارادة الحرة أو القوة، وهو بهذا الاجراء يمد نطاق الوظيفية لتشمل بعض اهتمامات التفاعلية الرمزية **(الحوراني،125،2008-126)** .

2- نيل سملسر Neil smelser:

- قام بتأليف كتاب الاقتصاد والمجتمع بالاشتراك مع بارسونز.

- شرع سملسر-بتأسيس مفهوم التضارب أو ازدواجية المعنى Ambivalence كعنصر أساسي من أجل فهم سلوك الفرد والمؤسسات الاجتماعية، والظرف الانساني العام ضمن الحركات النظريات الجديدة.
- يركز منظور سملسر بالمقارنة مع بارسونز على نظرية التضارب (الاضطراب عند فرويد)، حيث تقتضي طبيعة التضارب ان تشكل توجيهات مؤثرة متضاربة إزاء نفس الشخص أو الموضوع أو الرمز.
- يرى أن مبدأ التضارب ونتائجه من الحقد والمشاهنات التافهة.إ.أكثر قابلية للتطبيق ضمن نطاق المواقف التي يعتمد فيها الأشخاص على بعضهم البعض، مثل المحبين والوالدين والأصدقاء.
- يعمل سملسر على منظور الجرح الثقافي أو الإيذاء الثقافي Cultural Trauma والذي يشير بأنه "عندما يشعر أعضاء الجماعة أنهم تعرضوا لحادثة مريعة تترك علامات يتعذر محوها، من وحي جماعتهم، وتمغ ذاكرتهم إلى الأبد، وتغير هويتهم المستقبلية بطرق جوهرية متعذر تغييرها"**(والاس،116،2012-118)**

3- نيكولاس لومان:

- نظر لومان إلى نظرية بارسونز باعتبارها حدثا تاريخيا هاما لأنها تمثل المحاولة الوحيدة التي قدمت إنتاجا نظريا.
- يعتقد لومان أن نظرية بارسونز تفتقد إلى مفاهيم مرجعية الذات وتخلوا من التعقيد.
- تمثل مراجعة الذات عند لومان ظرفا لعمل النسق بطريقة فعالة. ويعني أن النسق قار على ملاحظة ذاته، وأن ينعكس على ذاته وعلى ما يفعله،ويستطيع أن يتخذ قرارات نتيجة لهذه الإنعكاس.تمتلك الأنساق المراجة للذات القدرة على رسم الخطوط الكبرى لهويات ذاتها.إنها تستطيع وصف ذاتها من خلال وضع حدود حسب ما تكون وما لا تكون.بمعنى آخر، إن النسق يمتلك استقلالا بنائيا.

- يرى أن النسق الاجتماعي ينبثق حيثما وجد تفاعل بين الأفراد، حيث يوجد حيثما كان هناك أفعال ذات معنى لعدة أشخاص، وكانت هناك الأفعال مترابطة، ومن ثم ..تكون منفصلة عن البيئة.
- حسب ما يرى لومان هناك ثلاثة أنماط من الأنساق الاجتماعية، هي: أنساق التفاعل (تفاعلات الوجه للوجه للبشر)، وأنساق التنظيم (حيث يتم ربط العضوية بظروف محددة)، ةالأنساق الاجتماعية (كل ما يطوق النسق الاجتماعي، والمجتمعات الكلية).
- يوضح لومان أن المجتمع معق إلى حد كبير بالنسبة للمعايير المشتركة أو حتى تعميم القيمة.
- يشير لومان، في عمل متأخر له إلى الجوانب السلبية (المعوقات الوظيفية) للحداثة.ويرى أن المجتمع يواجه تحديات النتائج التامة لخياراته البنائية مثل المشكلات البيئية الناتجة عن عقلانيته ويشير كذلك إلى نما الإدراك بالمخاطر الكونية المنبعثة من المشكلات البيئية المعاصرة والانزعاج منها، والنضال من أجل الحفاظ هلى مستوى الرفاه الاجتماعي.وفي الحقيقة، فإن لومان يصف هذا بأنه منطقة القلق غير المتقنعة"**(والاس،119،2012-124).**

ثانيا- تقديم نموذج تطبيقي للنظرية الوظيفية الجديدة:

سنحاول في هذه الدراسة تقديم نموذج لتوظيف المسلمات للنظرية الوظيفية الجديدة لتحليل احد الأبنية الاجتماعية ، والاستفادة منها في الدراسة الميدانية، وتطبيقها على أهم مؤشراتها المدروسة ضمن موضوع التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة بداية بـ:

1- خلق شكل من الوظيفة متعددة الأبعاد، ويتضمن مستويات التحليل بعيدة المدى وقصيرة المدى:

سنعتمد في هذا العنصر على طروحات بارسونز، كأكبر النظريات السوسيولوجية اتساعا وشمولية، مع موازنة هذا الاهتمام في البحث الإمبريقي، والدراسات الإحصائية،

والنظريات قصيرة المدى وفق ما تطرحه الوظيفية الجديدة، وذلك من خلال صياغة فرضيات إمبريقية من أفكار وطروحات بارسونز واختبارها في الواقع، والعمل على جمع البيانات وتحليل النتائج، أي من خلال الدراسة الوصفية كما تسعى إليه الوظيفية الجديدة، وذلك وفق تحليل سوسيولوجي لمختلف الأدوار البنائية الفاعلة لأجزاء التربية البيئية المترابطة مع بعضها البعض كمدخلاتها؛ والمتمثلة في تحليل مضمون كتب التربية المدنية والجغرافيا، وعمليات التنشئة الاجتماعية الصفية واللاصفية؛ وسط النوادي البيئية المدرسية، ومخرجاتها؛ والمتمثلة في تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط، بقياس الاختبار المعرفي لأدائهم وأدوارهم الوظيفية نحو التنمية المستدامة، والتي تكون أجزاء بنائية مترابطة في نسق التربية البيئية؛ لتحقيق التنمية المستدامة.

ولتتبين الصورة الكلية لكيفية تحقيق التوازن في نسق التنمية المستدامة، وتكامل أجزائها مع بعضها؛ بالاعتماد على مستويات النسق الأربعة عند بارسونز، واعتبارها وقبولها كأدوات مساعدة للوصف، كما جاءت في كتاب **(والاس، 2012، 64-58).**

معتمدين على ما أشار اليه بارسونز بأن الناس يستدمجون قيم المجتمع، أي أنهم يجعلون القيم الاجتماعية المتضمنة في النسق الثقافي ملكية لهم، وذلك من خلال تعلمهم من قبل فاعلين آخرين في النسق الاجتماعي ما هو متوقع منهم، بكلام آخر أنهم يتعلمون توقعات الدور Role expectation، ولذلك يعتقدون مشاركين على وجه تام في المجتمع. وهكذا تأتي القيم من النسق الثقافي وتوقعات الدور والتوقعات المعيارية المطابقة للقيم الثقافية التي يتم تعلمها في النسق الاجتماعي، وتأتي هوية الفرد من نسق الشخصية وتأتي الأداة السوسيولوجية من العضوية السلوكية **(والاس،2012، ص58-68).**

حيث يلاحظ بارسونز؛ أن وحدة الفعل تقتضي- تقييم الفعل تحليليا إلى عدة عناصر، أي أن الفعل يوجد في أنساق والأنساق التي تحتل مكانة مركزية بالنسبة للفعل هي: نسق الشخصية وهذا النسق يعكس منطلقات الحاجة، والنسق الاجتاعي ويعكس توقعات الدور، والنسق الثقافي ويعكس التوجهات القيمية **(الحوراني،2008، 172)**، مع العلم أن كل نسق فرعي يتفاعل ويتبادل العلاقات مع كل نسق من الأنساق الأخرى، جميعهم يرتبط في شبكة من الاعتماد المتبادل، بالرغم من أن كل منهم يبقى محتفظا بدرجة

من الاستقلال، بحيث يمكن تميزه على المستوى التحليلي عن الأنساق الأخرى **(روشيه، 1981، 104).**

و بالتالي فإن تحديد هذه المفاهيم يعد أكثر من ضرورة.

1- النسق الثقافي Cultural system:

يعتبر مفهوم النسق الثقافي بأنه:" التوجه المعياري للفعل يعمل من خلال رموز إدراكية وتغييرية وتقويمية" **(الحوراني، 2006، 169).**

كما يشيرالنسق الثقافي إلى: مجموعة القيم والمعايير التي تساعد على خلق التضامن والولاء، والضبط وتؤكد على أن النسق الاجتماعي يتصف بقدر من الثبات النسبي عبر الوقت **(روشيه، 1981، 106).**

في حين يتحدد مفهوم النسق الثقافي عند بارسونز" الذي يعتبره المعنى والنسق الرمزي هما وحدته الأساسية...، ومن أمثلة هذه الانساق الرمزية المعتقدات الدينية، واللغات والقيم الوطنية.وكما يمكن أن يتوقع فإن بارسونز يركز في هذا المستوى على القيم المشتركة" **(والاس،2012، ص67).**

وعليه فإن تناول هذا المفهوم في هذه الدراسةيشير إلى التوجيهات القيمية، والمتمثلة في مختلف مفاهيم التربية البيئية والتنمية المستدامة؛ التي تم دمجها في محتوى كتب تعليم الجغرافيا والتربية المدنية، ومن خلال التنشئة الاجتماعية الصفية وغير الصفية؛ يتم استدماج هذه المفاهيم من قبل تلاميذ مؤسسات التعليم المتوسط؛ الذين يجعلون من مفاهيم التنمية المستدامة والتربية البيئية ملكية خاصة بهم، ضمن الطريقة أو العملية؛ التي يتفاعل بموجبها الأستاذ والتلاميذ، لتبين العلاقة بين النسق الثقافي والنسق الاجتماعي.

2- النسق الاجتماعي Social system:

يشير مفهوم النسق الاجتماعي إلى: " بناء العلاقات بين الفاعلين كما هي منتظمة في العملية التفاعلية، وبناء على ذلك فإن مشاركة الفاعل في علاقة تفاعلية نمطية هي الوحدة الأكثر أهمية في النسق الاجتماعي...، الذي يعكس عملية تفاعلية علائقية تحت ظروف معينة" **(الحوراني، 2006، 145-146).**

كما يعرف النسق الاجتماعي بأنه: "البوتقة التي يمارس في إطارها الفرد دوره الاجتماعي ووظائفه الاجتماعية بوصفه كائنا اجتماعيا، في إطار الفرص البنائية المتاحة"**(رمزي،2003، 230).**

في حين يعرف رث والاس والسون وولف النسق الاجتماعي بأنه:" يتألف من جمع من الفاعلين الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم في موقف يتضمن على الأقل جانبا فيزيقيا أو بيئيا، وفاعلين مدفوعين بموجب الميل إلى تحقيق أقصى- حد ممكن من الإشباع، والذين تخلل علاقتهم بموقفهم وتعريفهم له رموز مشتركة مبنية ثقافيا" **(والاس،2012، 66).**

ولذا سيتم الاعتماد على ثاني المستويات التحليلية عند بارسونز، المعروف بالنسق الاجتماعي الذي يشير إلى عملية تفاعلية علائقية تحت ظروف معينة، تتألف من جميع الفاعلين التربويين الذين يتفاعلون مع بعضهم داخل الصف وخارجه؛ وسط النوادي البيئية، بمؤسسات التعليم المتوسط، مدفوعين بموجب الميل إلى تحقيق أقصى- حد ممكن من الإشباع، كمشاركين يتخلل علاقتهم بموقفهم وتعريفهم له؛ رموزا ومفاهيم مشتركة و منظمة توجههم نحو ما هو متوقع من أدوارهم.

3- **نسق الشخصية Personality system**:

يتحدد مفهوم نسق الشخصية على أساس مجموعة من "منطلقات الحاجة التي تمثل تنظيما للميول الحافزية؛ حسب مقتضيات النسق الاجتماعي والثقافي، وتأتي عن طريق التعليم" **(الحوراني:2006، ص196).**

كما يشير مفهوم نسق الشخصية إلى:" مجموعة من الاستعدادات والميول التي تقود الفاعلين نحو سلوك يلائم مصالح النسق، أي نحو القابلية الاجتماعية والتضامن واستدماج المعاير، القيم والإيديولوجيات، وهذه الدافعية لا تتولد داخل النسق الاجتماعي ذاته كما عرفه بارسونز، ولكنها تأتي من مجموع أنساق شخصية الفاعلين المشاركين في النسق الاجتماعي" **(روشيه: 1981، ص107).**

في حين يركز بارسونزتعريفه في هذا المستوى التحليلي لنسق الشخصية: " على حاجات الفرد ودوافعه واتجاهاته مثل الدافعية نحو الإشباع" **(والاس،67،2012).**

ويتضح مما سبق أن مفهوم نسق الشخصية: سيعتمد على حاجيات التلاميذ ودوافعهم واتجاهاتهم، ومهاراتهم، ومعارفهم التي ينطلقون منها ضمن ترتيب معين لأهم خصائصهم التي تكون شخصيتهم، والتي تظهر في مفاهيم التربية البيئية المعريفية والوجدانية والمهارية، التي استدمجت فيها التوجهات القيمية لمفاهيم التنمية المستدامة، لبناء شخصية التلاميذ كفاعلين مدفوعين بإشباع الذات، بسبب طبيعة نسق الشخصية لديهم، وتتضمن عملية الإشباع جانبا بيئيا، يضع حدودا حول الموقف الذي تتم فيه عملية التفاعل.

وهذا بذاته يمثل وظيفة المتعلم العضوية السلوكية،المرتبطة بموقف تحقيق التنمية المستدامة، الذي يتطلب ملكية براعة معينة، ومهارات جسدية لتحقيقه، والتي يحصل عليها التلميذ باستدماجه لمفاهيم التنمية المستدامة والتربية البيئية، بجعل هذه المفاهيم المتضمنة في النسق الثقافي ونسق الشخصية ملكية لهم، وذلك من خلال تعليمهم وتنشئتهم من قبل الأساتذة الفاعلين، داخل الصف وخارجه؛ وسط النوادي البيئية المدرسية في النسق الاجتماعي، وما هو متوقع منهم؛ بأنهم سيتعلمون **توقعات الدور** "التي يعتقد الشخص أن الآخرين ملزمون بآدائها نحوه في موقف معين. وهو أيضا ذلك الدور الذي يعتقد الشخص أن الآخرين يتوقعون منه القيام به. على أن هذا الدور يتطابق مع متطلبات الدور أو التوقعات الفعلية للآخرين، أو مع تحديد دوره الشخصي **"(غيث،392)**، وبذلك يعدون مشاركين على وجه تام في تحقيق التنمية المستدامة

وجميع الأنساق السابقة تواجه أربعة مشكلات أساسية، أو أربع حاجات أساسية هي:

- **التكيف: Adaptation**:والذي يمثل ويعني إشكالية تأمين المصادر الكافية من البيئة، وتوزيعها عبر النسق، وترتبط بالنسق العضوي والنسق الاقتصادي.

- **تحقيق الهدف Goal attainment**:تعني أن النسق يحتاج إلى سد موارده وطاقاته من أجل تحقيق أهدافه؛ مع ترتيب الأولويات بينها، وترتبط بالنسق الشخصي- في وحدة الفعل الصغرى، بينما يرتبط بالنسق السياسي في التحليل النسقي للمجتمع.

- **التكامل Integation**: الحاجة إلى تنسيق ومواءمة، وتنظيم العلاقات بين مختلف الفاعلين، والوحدات ضمن النسق، وهكذا يتم منع التداخل المتبادل؛ من أجل حفظ عمل

النسق؛ من خلال عملية الضبط الاجتماعي وتطبيق المعايير، وترتبط بالنسق الاجتماعي في وحدة الفعل الصغرى، بينما ترتبط بنسق الروابط الاجتماعية في التحليل النسقي للمجتمع.

حفظ النمط الكامل وإدارة النمط Latent pattern mantenance and tension managementويشير إلى الحاجة للتأكد من أن الفاعلين يمتلكون دافعية كافية لممارسة أدوارهم في النسق، أو الحفاظ على نمط القيم والحاجة إلى تقديم ميكانيزمات من أجل إدارة التوتر الداخلي، بمعنى حفظ نسق القيم مصونا، وضمان تكيف أعضاء النسق؛ من خلال فعل القيم الاجتماعية للأعضاء الجدد، واستحضار الالتزام القيمي **(والاس، 2012، 84-86).**

لقد تعامل بارسونز؛ مع مستلزمات الوظيفة لأنساق الفعل، باعتبارها تحقق في تبادلها وتقاطعها التكامل والتوازن، ولكن يمكن النظر للعملية التفاعلية بين الأنساق في ضوء مستلزماتها، كعملية تحتوي نظرية الصراع والنظرية التفاعلية الرمزية والفينومينولوجيا والاختيار العقلاني وعودة الفاعل، كأهم نظريات ومستويات التحليل قصيرة المدى، والتي تم التطرق إلي بعضها في عنصر المقاربات النظرية للتربية البيئية، وبينا أوجه التقارب والاستفادة منها؛ مع الدراسة الراهنة.

2- دفع الوظيفية إلى ترك ورفض تفاؤل بارسونز بالحداثة:

إن قيم الحداثة ذات النزعة العمومية؛ ليست في حد ذاتها بقادرة على جذب الالتزام الشخصي بها، أو الإبقاء على ذلك الالتزام، وليس لزاما عليها أن تكون كذلك قيم الحداثة ضرورة لأي مجتمع، ولكن هذه القيم بحد ذاتها تساهم في تلبية حالة من عدم الانتماء بدليل تلك الجهود المبذولة في صياغة نظريات التحديث في مجال التنمية، التي وفرت الرفاه المادي للناس في البلدان الغربية المصنعة، وفقدت طريقها ومعناها وحتى هويتها عند تطبيقها على بلدان العالم النامي، وخلفت آثارا مدمرة في المجالات البيئية، والاجتماعية، والثقافية في هذه الدول، وغيرها من الصعوبات المتنوعة، والمتداخلة التي تكشف عن الحاجة إلى خلق نماذج جديدة، وأخرى أكثر دقة على الأقل في الوقت الحالي، والمتمثلة في التنمية المستدامة، بعدما إنتهت الدراسات السوسيولوجية؛ إلى أن جميع النظريات في التغير والتحديث غير قادرة

على فهم الأهداف المحركة، أو الدوافع المؤدية إلى تجنب مشاكل المجتمع الأساسية أو القضاء عليها **(أبو كريشة،2003، 11-16).**

الأمر الذي تؤكده النظرية السوسيولوجية ذات الأبعاد المتعددة، كما بينته النظرية الوظيفية الجديدة في أعمال **ألكسندر،** والتي تقر بها نظرية **بارسونز**؛ فضلا عن اعترافها بأن هناك تعدد في العمليات السببية الفاعلة في الحياة الاجتماعية، وهذا بمنزلة القول إن العالم لا يمكن أن يرتب بسهولة حسب نظام يحفظ الملفات له مفتاح وحيد، حيث يتم تبني الطريقة الوصفية في الدراسة، انطلاقا من افتراض أن العمليات السببية يمكن تحديدها عينيا، ويبدو أن التحديد النظري للآليات والعمليات السببية قد فقد. وأن كل ما يبقى هو الفكرة القائلة إن العالم مكان معقد، بحيث نرى إحدى نتاجات ما يظهر أنه الطبيعة المبهمة للحداثة، وهو التخلي الجزئي عن محاولة إيجاد أي تماسك كامن في العالم، وهذا ما جعل انفتاح نظرية **بارسونز** على مصراعيها بهذا الشكل، بحيث غدت مصدرا يمثل هذا النوع الواسع من الأعمال **(كريب، 1999، 98-102).**

3- العمل من أجل حركة ديمقراطية واضحة في التحليل الوظيفي:

إهتم بعض الوظيفيين الجدد بالنظم السياسية؛ حيث أدخلوا جانب الصدفة، ويرون أن جماعات المصالح المتباينة، مثل حالة سيطرة البنى وأصحاب القوة المتصلبين فيها، و الأفراد المهمشين والمغتربين ضمن هذه البنى... قد تتوافق في نظام ديمقراطي وتلتزم بالوسائل الشرعية، وقد تلجأ في حالات إلى الصراع لتحقيق التوازن الدينامي **(عثمان، 2008، 77).** كما تظهر فكرة الديمقراطية في أن تتيح مؤسسات المجتمع للفرد أن يتعرف كذات فاعلة؛ من خلال التوفيق بين إعطاء معنى لحياته والاعتراف بالآخر، ليس فقط باختلاقه ولكنه كفاعل يجمع بين العالمي والخصوصي.الأمر الذي يتوافق مع المواطنة، لأن التنظيم الاجتماعي المعمول به لا يساعد على تحقيق هذا، وبالتالي لا يستطيع تحقيق التوازن الاجتماعي **(كابان، 2010، 227).**

4- استدماج منظور الصراع :

بتطبيق وإعادة ربط المستوى النظري لطروحات **بارسونز** بنتائج الدراسة الميدانية، كنقطة مهمة في التجديد الوظيفي، تبين تجاوز افتراضات التكامل والتوازن، باعتبارها إحدى الجوانب في الواقع الاجتماعي؛ الذي يحمل احتمالات التناقض والصراع، كجوانب أخرى من هذا الواقع، ويظهر ذلك في تجاهل بارسونز لمسألة القهر والقسر، الذي يمارسه المجتمع بفرض المعايير والقيم، فضلا عن النواحي المادية للفعل **(غربي، 2007، 115).**

حيث يقدم **ألكسندر** منطلق لنظرية سليمة؛ بدخول مختلف دروب الفكر؛ إلى نظرية **بارسونز** أمر ممكن، حيث يمكن أن ترى نظرية الصراع كنظرية طوعية للفعل، أي يمكن دمجها في نسق **بارسونز** النظري ذا الأبعاد المتعددة، حيث أن وظيفة القوة هي حفظ وحدة النسق، وتأمين الاتصياع حينما لا تجدي المعايير والقيم نفعا، وأن وظيفة القوة تشمل أيضا كونها مصدر للشقاق والفرقة، لأنها تولد تعارضا في المصالح وتوقعات الدور، لأن وجود القوة أو السلطة بحد ذاته يخلق شروط الصراع، وهذا يعني أن بنى الأدوار تولد مصالح متناقضة وأخرى متكاملة، وليس كما أكد **بارسونز** على أن الجوانب التكاملية بحيث تلبي القوة حاجات النسق ككل **(كريب، 1999، 98-96)** والتأكيد على أهمية الأمن وحاجات المجتمع، على حساب المصالح والغايات؛ التي لا يمكن تلبيتها دون التغيير الاجتماعي، الذي تظهره نتائج الدراسة الميدانية في مستوى التوجيهات القيمية لمفاهيم التنمية المستدامة، والطريقة التي تشكلت وظهرت بها في محتوى كتب التعليم المتوسط من قبل النسق السياسي، ضمن قرارات وزارة التربية الوطنية وتهيئة الإقليم، كما بينت المقابلة أن الأستاذ خاضع في علاقة قوة معتمدة من قبل النسق السياسي، والمتمثل في المدير والمفتش، **(طويل،2013)**، والذي عبر عنها **سملسر** ضمن منظور **الجرح الثقافي** أو **الإيذاء الثقافي: Cultural trauma**. راجع في ذلك **(والاس،2012، 118).**

فالتناقضات والمصالح والوظائف التي تنتج ثقافات فرعية متعارضة، وإن كانت تستمر في الاعتماد على النسق الثقافي المعياري لتعليم التلميذ، رغم تباينها في إطار النسق الاجتماعي العام، ولكن تباين هذه الجماعات يمكن أن يحمل توجه آخر، ينمي اختلافات أساسية تنتج عنها عمليات صراع على المستوى الاجتماعي والثقافي، وهذا ما يظهر في

العنف الرمزي الذي يتفاعل به الأستاذ مع التلاميذ، واستقالة بعض رؤساء النوادي من وظائفهم، رافضين تبني قاعدة مشتركة مع المدير؛ كنسق سياسي، الأمر الذي يؤكد أن النسق الثقافي يتماشى في إطار النسق الاجتماعي الكلي، من خلال ما يستدمجه الفرد في بنائه الشخصي-، والذي يمثل جانب واحد من الحقيقة **(طويل،2013)**، حيث يقترح **ألكسندر**إضافة إلى إمكانية وجود قاعدة ثقافية مشتركة، باحتمال ارتباط التباين في البناء الاجتماعي، بتباين في الأنماط الثقافية داخل النسق الاجتماعي **(عثمان، 2008، 75-76).**

5-استدماج الإبداعية التفاعلية والتأكيد عليها:

كاستجابة للتغيرات المعرفية الحادثة في العالم، كإسهامات ما بعد الحداثة؛ التي أدت إلى ظهور موضوع غاية في الأهمية هو **عودة الفاعل**، الذي حسب الداعين إليه؛ قادر على إعطاء معنى جديد للمشروع السوسيولوجي، حيث يسعى كما تتضمن الوظيفية الجديد**استدماج الإبداعية التفاعلية والتأكيد عليها**، باعتبار الفعل حركة لأشخاص حقيقيون وفعالون ويتنفسون، وهم يشقون طريقهم عبر الزمان والمكان، كما يرى ويعرف **ألكسندر**الفعل؛ مؤكدا أن كل فعل يتضمن بعدا من أبعاد الإرادة الحرة أو القوة Agency، وهو بهذا الإجراء يمد نطاق الوظيفية؛ لتشمل بعض اهتمامات التفاعلية الرمزية **(والاس، 2012، 116)**، وعودة الفاعل.

وذلك بوضع التلميذ في مكانه الطبيعي داخل نسق المدرسة، كفاعل يشارك بكل حرية في بناء وتحقيق التنمية المستدامة، وسط النوادي البيئية المدرسية؛ التي تكون فضاء للتبادل والاتصال وتحفيز التلميذ، ليكون شخصية قادرة ومستقلة ومبدعة ومتحررة من كل وصاية، وأن يتيح له الاختلاف والتعبير عن آرائه وأفكاره بكل حرية؛ مع المحافظة على خصوصيته، ولا يكون موضوعا لبرامج تربوية وتعليمية، وهذا لا يعني فقدان وظيفة المعلم؛ بل يحصرها في الإصغاء والتسيير، كما تدعو إلى ذلك **النظرية الشخصانية؛** التي تركز انشغلاتها أساسا على مفهوم الذات، ومفهوم الحرية ومفهوم استقلالية الفرد، كما أنها تنطلق من فكرة مفادها؛ أن التلميذ هو المعني في أي موقف تعليمي بالتحكم في تربيته، باستعمال طاقاته الداخلية، كما تعتبر دور الأستاذ كمسهل في إطار علاقته بالتلاميذ، ضمن واجبه

الذي يهدف باستمرار إلى جعل الطفل يستحدث ذاته بنفسه (**Y.Berttrand ، 2001،** 17).

ويتحقق ذلك من خلال تنوع المعارف والأنشطة التربوية وسط النوادي البيئية، فهو بلغة **الان تورين**ليس إنتاجا وتكيفا فقط، بل إنه يخلق إنتاج نفسه وله القدرة على تعريف نفسه، وبالتالي يستطيع أن يقيم علاقته مع محيطه، ويغير محيطه عوضا أن يكون محددا من طرفه، من خلال ما يتعلمه وينشأ عليه وسط النوادي البيئية؛ التي ستقود مجتمع المدرسة إلى الأمام أو تقود العالم كحركات اجتماعية؛ كما يرى **الان تورين**،لأن المجتمعات تتعلم أن تعرف ذاتها اجتماعيا، عندما تعرف أنها نتاج عملها وروابطها الاجتماعية **(دبلة، 2011، 48-55).**

مما يجعلنا نقول أن التنمية المستدامة هي نتاج للفعل الجماعي لتلاميذ النوادي البيئية، كحركات اجتماعية، لأن الفعل الاجتماعي هو نتاج ومن خلق عمل الإنسان، وهذا الخلق ليس إلا جماعيا، كما تؤكد على ذلك **نظرية العمل الجماعي؛** أحد أهم مصادر **النظرية الشخصانية؛** التي تحمل مفهوم التربية المبدعة معنى الخبرة التربوية؛ التي تنشد إبداع الوجود للكائن الإنساني، والتطور المستمر لكل طاقاته الكامنة، وتتمركز حول تنظيم النشاطات التربوية؛ التي تتطلب المرونة وتعدد النشاطات المقترحة على المتعلم **(Y.Berttrand، 2001، 44-67)**،ليتعلم التلميذ بالخبرة والتجربة وسط النوادي البيئية، الأمر الذي ينعكس في شخصيته بكاملها، ويسلك التلميذ سلوكيات واعية وعن قصد، أو كما ترى **الفينومينولوجيا** قصدية الوعي **(عبد الرحمان، 2003، 205-235).**

هذه مختلف النظريات قصيرة المدى؛ التي تم استدماجها مع نظرية بارسونز، بهدف الوصول إلى التكامل والتوازن الدينامي، الذي يقر به الواقع الاجتماعي، وليس فقط مبني على افتراضات التكامل أو الصراع الحتمية، كما مر بالنظريات الكلاسيكية.

خاتمة:

قد أشارت هذه المحاولة التوليفية الجريئة والجادة؛ التي تسعى لتوجيه الانتباه إلى أن هناك وعي من قبل الكسندر" ، و"نيل سملسر" ، و "نيكلاس لومان"كأهم منظري

الوظيفية الجديدة بضرورة تجاوز المأزق النظري في علم الاجتماع، وإمكانية إيجاد نظرية شاملة في علم الاجتماع التي تجري في إطار الوظيفية الجديدة في توليف الأفكار وإدماج المنظورات السوسيولوجية، بخاصة أفكار القوة بمعناها الصراعي في الطروحات السوسيولوجية، ضمن النظرية الكبرى التي قدمها بارسونز حول الفعل الاجتماعي، ومن ثم إماطة اللثام عن سياقات المعنى المنبثقة عن الفعل وما يرتبط به من تفاعلات وعلاقات، تعمق الوعي بمحتوى الموقف الانساني وما يحيط به، ومختلف أنماط الفاعلين فيه لتسير قدما في مجتمعاتنا العربية التي تشهد حالة من الجمود الفكري واغتراب العمل النظري.

المراجع:

1- أبو كريشة،عبد الرحيم تمام. (2003).**دراسات في علم اجتماع التنمية.** الازارطية- الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

2- الحوراني، محمد عبد الكريم. (2008). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع.التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفية والصراع.** (ط1).الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

3- رمزي، نبيل. (2003). **السوسيولوجية المعاصرة**.الأزارطية-الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

4- روشيه، جي. (1981).**علم الاجتماع الأمريكي دراسة لأعمال تالكوت بارسونز**. (ط.1). القاهرة: دار المعارف.

5- طويل، فتيحة. (2012-2013).**التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة-دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة**-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة.

6- عبد الرحمان، عبد الله محمد. (2003). **النظرية في علم الاجتماع- النظرية السوسيولوجية المعاصرة.** الأزارطية الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

7- عثمان، ابراهيم عيسى. (2008). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع.** عمان-الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

8- غربي، علي. **(2007). علم الاجتماع والثنائيات النظرية والتقليدية والحديثة.** جامعة منتوري قسنطية- الجزائر: مختبر علم الاجتماع للنشر والترجمة.

9- غيث، محمد عاطف.(د.ت.). **قاموس علم الاجتماع.**الأزارطية-الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

10- والاس، ورث، وألسون وولف. (2011-2012). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية.** (ط.1). (محمد عبد الكريم الحوراني، مترجم).الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

11- كريب، إيان. (1999). **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. (**محمد حسن غلوم، مترجم). عالم المعرفة. الكويت. العدد 244.

12- كابان، فليب، وجان فرانسوا دورتيه.**(2010). علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية- أعلام وتواريخ وتيارات.** (إياس حسن، مترجم). (ط.1). دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.

13- **Y.Berttrand ، 2001**. (2001). **النظريات التربوية المعاصرة.** (محمود بوعلاق، مترجم) البليدة- الجزائر: قصر الكتاب للنشر والتوزيع.

أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي بين الترسيخ الذاتي والنظامي

د. زرفة بولقواس

د. ميمونة مناصرية

- جامعة بسكرة – الجزائر

الملخص :

تهدف هذه المقالة إلى تحليل أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي، وذلك بالوقوف على أهمية القيم الأخلاقية بشكل عام، وأخلاقيات مهنة التدريس الجامعي بشكل خاص، فالأخلاقيات من الركائز التي تستند إليها المنظمات بما فيها الجامعة في تحقيق أهدافها، فالقوانين والأنظمة موجودة ، لكن يبقى التطبيق خاضع لقدرة الفرد على التمييز بين الإلزام والالتزام.

Résumé :

L'objectif de cet article est d'analyser le code de déontologie de l'enseignement universitaire par l'identification de l'importance des valeurs morales en général et notamment le code de déontologie de l'enseignement universitaire. Les étiques sont l'un des piliers sur lesquels s'appuient les organisations y compris l'université dans la réalisation de leurs objectifs. Les lois et les systèmes existent , mais, l'applicationreste soumise sous la capacité de l'individu à distinguer l'obligation de l'engagement.

مقدمة:

وإدراكا لأهمية النماذج العملية، كان الاقتراب من مهنة التدريس الجامعي، لغرض فك وتحليل شفرات الكثير من الأخلاقيات المنتشرة في الجامعة الجزائرية –كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بجامعة بسكرة ميدان تحليل بعض الأخلاقيات العملية- ، والبحث عن كيفية الارتقاء بأخلاقيات هذه المهنة.

فالاستغناء عن البعد الأخلاقي في التدريس الجامعي غير ممكن، بل على العكس من ذلك فالوضع يتطلب التمسك بهذه المبادئ والعمل على اعتناقها وتنفيذها، طالما أن الأخلاقيات هي انعكاس للقيم التي يتخذها الفرد كمعايير تحكم سلوكه.

نالت القيم الأخلاقية بشكل عام و أخلاقيات المهنة بشكل خاص اهتمام المختصين في العديد من المجالات، منها مجالات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، لأنها من الركائز التي تستند إليها المنظمات في تحقيق أهدافها، فالقوانين و الأنظمة موجودة، لكن يبقى التطبيق الخاضع لقدرة الفرد على التمييز بين الإلزام و الالتزام، و بهذا لا يمكن فصل أخلاقيات أية مهنة ♦ - وظيفة -على القيم الأخلاقية العامة للفرد.

و القيم الأخلاقية تطورت عبر الزمن بتراكم المعرفة و الرقي الحضاري للإنسان، لتشكل مقاييس يتم فرز السلوك في إطارها، وبهذا فإن لكل عمل وظيفي ضوابط وقواعد تحكم مزاولة هذه الوظيفة ♦ أو تلك، كما يفترض أن يكون إلى جانب ذلك ضوابط ذاتية داخلية تنبع من ذاتية الفرد، تحكم نشاطه و تخضعه لرقابة خاصة، إستمدت شرعيتها و قوتها من قيمه، وذلك بهدف الارتقاء بنشاط الفرد و بالخصوص و ظيفته، من أجل حماية المجتمع من أخطاء الممارسة و الأنانية الفردية، وأيضا من أجل الحفاظ على مصالح الممارسين للمهنة.

و الجامعة باعتبارها منظمة أخلاقية تهتم بالبناء المعرفي و الأخلاقي للطلاب، فنجاحها في تكوين طلاب وإجراء البحوث العلمية مرهون بأخلاقيات أساتذتها، من هذا المعطى تأتي أهمية دور الجامعة كمنظمة أخلاقية، حيث أنها تهدف من جهة إلى إعداد إطارات متخصصة تملك مستوى رفيع في المهن المختلفة سواء في قطاع الخدمات أو الإنتاج، ويكون على عاتقها خدمة المجتمع ومن جهةأخرى تخريج باحثين أكاديميين يمتلكون الوسائل العلمية لإثراء المعرفة الإنسانية، والارتقاء بمجال البحث العلمي، و القيام بمختلف أنواع البحوث، وفي شتى القطاعات بهدف الوفاء بحاجات المجتمع و متطلباته، و إيجاد الحلول للمشكلات التي يعاني منها المجتمع، وهاته المخرجات يجب أن تكون محملة و مشبعة بأخلاقيات العمل. فأخلاقيات العمل تقتضي التركيز على أخلاق معينة بحسب المهنة، ففي المجال الطبي يأتي التركيز على خلق السرية المتعلقة بشؤون المرضى، وفي المجال الإعلامي يأتي التركيز على خلق الصدق، وفي مجال التعليم الذي هو صلب المداخلة يأتي التركيز على خلق القدوة

الحسنة. و بالتالي فأخلاقيات التدريس الجامعي تفرض من الأستاذ ♦ أن يكون باحثا ومنميا لأخلاق طلابه و متصفا بالإخلاص و الشجاعة العلمية، و الكفاءة التدريسية و البحثية والنشاط التربوي الخير و حسن الخلق و التواضع العلمي و الذوق في التعامل وفي المظهر و الإيمان بأن لا قيمة للعمل الأكاديمي الجامعي ـ تدريس، إشراف، بحث ـ دون الإتقان و الجودة في الأداء، أي أن يستشعر قداسة المهنة وعظيم مسؤولياتها، ولكن الواقع في الجامعة الجزائرية و كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية في جامعة بسكرة لا يرقى إلى هذه المثالية حسب خبرة المعايشة، و الأسباب عديدة منها، أن الأستاذ بشر و غير معصوم من الخطأ، بالإضافة إلى تسرب بعض أخلاقيات الغرب السلبية ، كالأنانية و الغاية تبرر الوسيلة، دون أن ننسى إرهاصات البيئة الاجتماعية، لكن هذا لا ينفي على الأستاذ في الجامعة الجزائرية عموما سعيه إلى ترسيخ الأخلاق النبيلة من خلال عمليات التدريس، الإشراف، البحث، مستندا في ذلك على زاده القيمي الذاتي وعلى القوانين التي تحكم سير العمل التدريسي في الجامعة، ولذا فالتساؤلات هي:

- ما الأخلاقيات المطلوبة من الأستاذ ترسيخها عن طريق التدريس؟
- ما الأخلاقيات المطلوبة من الأستاذ ترسيخها عن طريق الإشراف؟
- ما الأخلاقيات المطلوبة من الأستاذ ترسيخها عن طريق البحث؟

1- المفاهيم:

تم تحديد المفاهيم في هذه المداخلة تحديدا إجرائيا

1-1- أخلاقيات المهنة: يعنى بها تلك المبادئ و المعايير الايجابية العليا المطلوبة في أداء الأعمال الوظيفية و التخصصية، و التي يجب على المهني الالتزام بها مهما تغيرت الظروف، وبرزت متطلبات تظهر في حينها ضرورية، ويستحب فيها القفز على بعض المعايير القيمية، ومنها مهنة التدريس في الجامعة.

1-2- الترسيخ الذاتي لأخلاقيات المهنة: يعنى بها غرس الأخلاقيات عن طريق الرقابة الذاتية، وهي أن يكون المهني -الأستاذ الجامعي - رقيبا على نفسه،

حريصا على مطابقة سلوكه للسلوك الاجتماعي المتوقع منه، و مستشعرا أن الله سبحانه وتعالى معه في كل لحظة و مطلع على ما يقوله من أقوال وما يقوم به من أفعال، ومهنة التدريس الجامعي تنطوي على القول و الفعل معا .

1-3- **الترسيخ النظامي لأخلاقيات المهنة:** يعنى بها إلزامية التعرف بنظام العمل القانوني المعمول به في المنظمة، فالممارسات الأخلاقية غير السوية تنتج أحيانا من ضعف القانون أو عدم وضوحه وجهله، ولذا على رؤساء العمل - عمداء، رؤساء أقسام- و العاملين – أساتذة-بالمنظمة ومنها الجامعة، معرفة أحكام القانون بجميع محتوياته، ليكون كل منهم على بينة من أمره، وعالما بما له وبما عليه. و الشكل التالي يلخص مفاهيم المداخلة.

شكل رقم : 1
مفاهيم المداخلة.

2-الأخلاقيات المطلوبة في أية مهنة:

يسعى الإنسان إلى تحقيق ذاته و تنظيم قيمه بما يحقق انسجامه مع أمثاله في بيئة العمل، وفي خضم ذلك يواجه العديد من النظم، و الأوامر و النواهي الاجتماعية، كما يواجه تحديات و متناقضات في ظل مجموعة من الاختيارات تلزمه بضرورة اتخاذ قرار محدد. ورغم تنوع المهن و اختلافها، من حيث مستوياتها و خصائصها و أهدافها و درجة

تعقيدها، إلا أن هناك مجموعة من السمات المشتركة تكوّن في مجملها ما يعرف بأخلاقيات المهنة.أي مجموعة المبادئ و القيم التي يجب أن يتحلى بها الفرد في مجال عمله ومنها:[1]

2-1- الضمير المهني: هو قوة الرقيب الخلقي التي يميز بواسطتها الإنسان بين الصواب و الخطأ، أما أهم السمات التي تشكل الضمير المهني ومنها مهنة الأستاذ الجامعي فهي:

- التمكن من المعارف العلمية و العملية اللازمة المتصلة بالمهنة .
- أداء الواجبات المكلف بها مهنيا.
- الشعور بالرضا عند أداء الواجبات.
- القدرة على التكيف و إستيعاب ما هو جديد في مجال المهنة
- الاستفادة من خبرات السابقين و البناء عليها و تقويمها.
- المتابعة في بذل الجهد و التفاني في حل المشكلات .
- الثقة بالنفس.
- النشاط و بذل الجهدوا حترام الوقت .
- تقبل العمل، أي أن هذه المهنة مناسبة لقدراته، لأن هناك من يمارس مهن لا تتناسب وقدراتهم لأسباب شخصية أو إجتماعية .

2-2- الصدق: يعتبر روح الضمير، وهو من الفضائل التي ينبغي أن يتصف بها أصحاب المهن المختلفة ومنهم الأساتذة الجامعيون، و الصدق يتطلب ما يلي:

- أن يكون صاحب المهنة صادقا مع نفسه ومع الآخرين.
- أن يلتزم بالموضوعية في تقدير الذات.
- ألا يلجأ إلى المغالاة في تقييم الأمور من أجل تحقيق مصلحة ما .

2-3- المسؤولية:هي الوضع الذي يسأل الفرد عن أفعاله – العامل- و يتحمل النتائج المترتبة عنها أخلاقيا واجتماعيا، وهذا على أساس أن لكل فعل صفة أخلاقية تجعله مقبولا أو مرفوضا. و المسؤولية هي:

- أن يشعر العامل بالمسؤولية تجاه العمل الذي كلف به.
- أن يؤدي العمل على أحسن وجه.
- أن يدرك واجباته.
- أن يكون قادرا على تحمل مسؤولية نتائج عمله.

2-4- النقد الذاتي : هو صفة نبيلة تعطي للفرد تميز خلقي و أخلاقي ، يلجأ إليها بهدف إدراك النقص و النقد الذاتي في أية مهنة يرتكز على:

- القدرة على مراجعة النفس.
- تقبل النقد من الآخرين.

إلى جانب هذه الصفات الأخلاقية النبيلة، هناك جملة من الأخلاق يستوجب توافرها في أي عمل أيا كانت درجته و مكانته وهي:[2]

- **الحفظ**: ويعنى به القدرة على إدارة الذات و العمل بدقة و تحمل المسؤولية، ويمكن تسميتها بالكفاءة العلمية.

- **العلم**:ويعنى به إدراك الأمر المتعلق بالعمل الذي يقوم به إدراكا جيدا، ويمكن تسميته بالكفاءة العقلية أوالفكرية .

- **القوة**: ويعنى بها الجدارة و الجد و الضبط و الانضباط، ويمكن تسميتها بالكفاءة التأهليلية.

- **الأمانة**: و يعنى بها رعاية الحقوق و أداؤها على الوجه الصحيح، ويمكن تسميتها بالكفاءة النفسية.

و الشكل التالي يوضح الصفات الأساسية للمهنة.

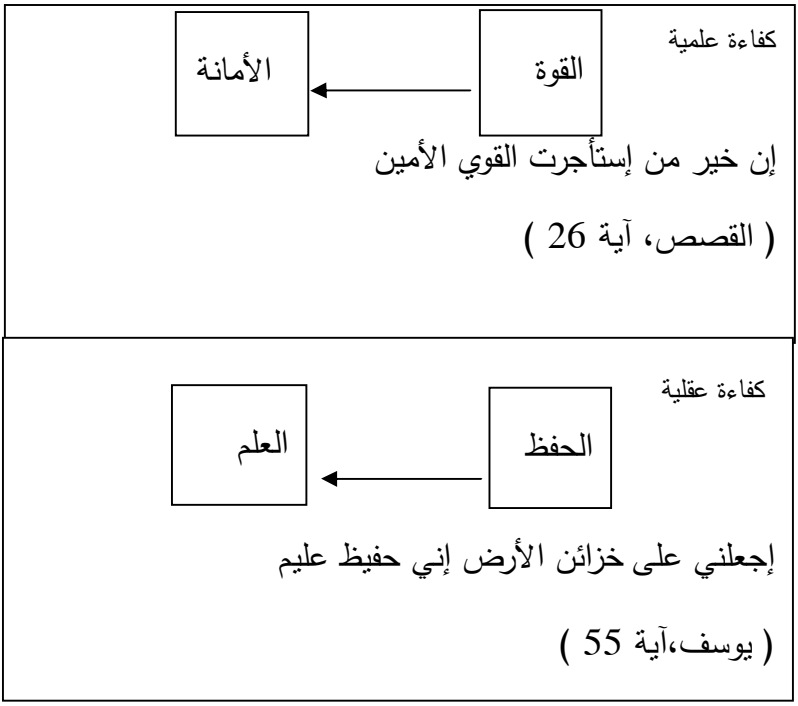

شكل رقم :2

الصفات الأساسية لأية مهنة .

3-أخلاقيات الأستاذ الجامعي تجاه التدريس:

تعد مهنة التدريس الجامعي مهنة عظيمة و رسالة نبيلة، وعلى كل أستاذ جامعي أن يدرك قداستها و عظيم مسؤولياتها، كما يتوجب عليه أداء حق الانتماء إليها إخلاصا في العمل، وصدقا مع النفس وعطاء مستمرا لنشر العلم و المعرفة. ومن جملة الأخلاقيات المطلوبة في الأستـــاذ الجامعي ما يلي :

3-1- الأخلاقيات النفسية و العلمية و تتضمن:[3]

- الاستعداد النفسي و العلمي للتدريس.

- الاعتزاز بالنفس.

- التأكد من إتقان المادة التي يقوم بتدريسها.

- التحضير الجيد لمادته مع الإحاطة الوافية بمستجداتها، و مستحدثاتها، ليكون متمكنا من المادة بالقدر الذي يؤهله لتدريسها على أفضل وجه .

- أن يلتزم باستخدام وقت التدريس استخداما جيدا، وبما يحقق مصلحة الطلاب.

بالإضافة إلى ذلك يجب على الأستاذ الجامعي عدم الإساءة إلى المقياس المسند إليه، إذ كثيرا ما يعلن أستاذ ما على سبيل المثال، بأن المقياس المسند إليه ليس من اختصاصه، فهذا الواقع يسيء إلى سمعة الأستاذ أكثر من أي شيء آخر ــ الإمكانيات البيداغوجية للقسم، توجه الأستاذ إلى مقاييس دون أخرى ...الخ -.

3-2- أخلاقيات التخطيط و المتابعة البيداغوجية و تتضمن:[4]

- أن يصمم الأستاذ خطة لكل مادة من المواد التي يدرسها تشمل الهدف من تدريس المادة، و مفردات المادة التي عن طريقها يمكن تحقيق الأهداف، والتوزيع الزمني لمفردات المادة، مع الأخذ في الحسبان أيام العطل والامتحانات، ووسائل تدريس هذه المفردات ، ووسائل تحقيق الأهداف وتبويبها بالمصادر والمراجع الأساسية لموضوع المادة.

- أن يتواصل مع أحدث أساليب التدريس و التقويم للإفادة منها في تعزيز قدرة الطالب على أخذ المعرفة.

- التدريب على وسائل البرمجيات الحديثة في التدريس، وعلى أحدث القضايا المعاصرة المتصلة بتخصصه، وعلى تطوير قدراته الذاتية و العلمية، و تنمية قدرته على فهم واستيعاب اللغة الإنجليزية على الأقل إن لم يكن يمتلكها

- توجيه الطلبة للاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة ولا سيما شبكة المعلومات الدولية بوصفها مصدرا مهما و متجددا من وسائل تزويد المعرفة.

- أن يؤدي عمله في المحاضرة وفي التطبيق بأمانة و إخلاص حرصا على النمو المعرفي والأخلاقي لطلابه.

ومما لاشك فيه أن كل أستاذ يحرص على تحضير دروسه بصورة جيدة، ولكن البعض منهم ينظم هذه الدروس بشكل موثق، ولذا يجب على الأستاذ ألا يترك جهوده، بل عليه أن يعمل بغية طبعها، أو ضعها في ملف إلكتروني من الشكل PDF بعد تقديمها للجنة العلمية للقسم، وحصولها على الاعتماد أو تقديمها للجنة القراءة أو خبير مختص، وفي ذلك مصلحة مشتركة لكل من الطالب و الأستاذ.كما ينصح الأستاذ بأن ينشئ لنفسه موقعا على شبكة الانترنيت يجعل فيه بعض المواد التي يدرسها وأن يعلم الطلبة بذلك الموقع للإستفادة منه، أو وضعها في موقع الجامعة. وهناك ما يسمى بالجدول البيداغوجي ــ طريقة يعمل بها في كلية العلوم الاجتماعية جامعة بسكرة ــ، يتم ملؤه بعناوين الدروس النظرية أو التطبيقية والأعمال المنجزة التي تم أداؤها. ويسلم في كل اجتماع بيداغوجي وهو يمثل دليل أخلاقي على مدى التقدم أو التأخر في البرنامج.

3-3- أخلاقيات الاتصال البيداغوجي و تتضمن:[5]

- أن يحرص الأستاذ على إقامة علاقات مع المختصين في مجال تخصصه الدقيق في بلده و في الوطن العربي وخارجه، إذ يسهل عليه ذلك الاطلاع على آخر المستجدات في ميدان تخصصه، وهذا سينعكس إيجابيا على الطلبة الذين يدرسهم.

- أن يسمح بالمناقشة و الاعتراض وفق أصول الحوار البناء و تبعا لآداب الحديث المتعارف عليها، وبما يهيء فرضا أفضل للتعليم.

- أن يكون نموذجا للقيم الديمقراطية في حرية الفكر و حرية الرأي وحرية التعبير و المساواة، وأن يسعى لتنمية هذه القيم في طلابه.

بالإضافة إلى ذلك تحتم أخلاقيات الاتصال ضرورة التنسيق بين أساتذة المقياس الواحد، و التي تسمى باللجنة البيداغوجية و تضم الأستاذ المحاضر و الأستاذ المطبق، أو المطبقين و المفروض أن تجتمع دوريا للتنسيق فيما بينها ، والاتفاق على سير الدروس التطبيقية لتكون متماشية مع الدروس النظرية، وتكون دراسة أفواج المستوى الواحد متشابهة، وضرورة حضور الاجتماع البيداغوجي، الذي ينعقد على مستوى القسم دوريا، وبصورة منظمة بإشراف رئيس اللجنة البيداغوجية للسنة، و الذي يحضره كل الأساتذة المدرسين لتلك السنة- المستوى التعليمي- و ممثلين منتخبين عن الأفواج، و خلال الاجتماع تطرح كل القضايا المتعلقة بأداء الدروس وغيرها من القضايا البيداغوجية، وعلى الأستاذ أن يحرص على معرفة ما قد يطرح من قضايا تتعلق بمقياسه كالتزام أخلاقي ذاتي قبل كل شيء.

3-4- أخلاقيات عملية تجاه الطلبة :

الطالب محور مهنة التدريس في الجامعة ، فاحترامه و الاهتمام به يعد من الأخلاقيات، لكن هذا الاهتمام بالنسبة له قد يتعثر أو ينكسر في فترة الامتحانات التي تعتبر الفيصل في حياته الدراسية ، وهذه العملية يستعد لها كل من الأساتذة، الطلبة والإدارة، وإذا كان إستعداد الطلبة يتمثل في المراجعة فإن الأستاذ عليه واجبات أخلاقية تجاه هذه العملية وأهم خطواتها:

3-4-1- أسئلة الامتحاناتليس وضع السؤال بالأمر الهين، وإنما يقتضي إعداده مواصفات يراعى فيها الكثير من الأخلاقيات ومنها:

- أن يصاغ السؤال صياغة علمية، بعيدة عن التعجيز.

- يجب أن تكون الأسئلة متدرجة من السهل إلى الصعب، بحيث تسمح بتوزيع النقاط بشكل موضوعي .

- ضرورة طبع الأسئلة، بحيث تحمل ورقة الأسئلة إسم الجامعة والكلية والقسم و المقياس والتاريخ و الزمن و المستوى المعني بالامتحان، وأن تكون الأسئلة مزودة بسلم التنقيط.

- يجب على أستاذ المقياس أن يشرف على سحب الأسئلة والحرص على سريتها، لأن أي تسريب يعتبر فضيحة أخلاقية تمس بشرف المهنة.

- ضرورة حضور أستاذ المادة ليوم الامتحان تحسبا لأي طارئ .

3-4-2- مراقبة الامتحانات: من واجب الأستاذ مراقبة الامتحانات وفق الجدول المسلم له من الإدارة، وتقتضي المراقبة التقيد بالشروط الآتية:

- الحضور قبل الموعد المحدد،للقيام بالإجراءات اللازمة، المتعلقة بتنظيم الطلبة و مراقبتهم، وتوزيع الأوراق، وهي ضرورات تتطلب وقتا كافيا.

- عدم إحراج الطلبة و استفزازهم أثناء إجراء الامتحانات.

- تجنب الاطلاع على إجابات الطلبة أثناء الامتحان .

- ضرورة توزيع المهام بين الأساتذة المكلفين بمراقبة الامتحان .

- يجب التأكد من عدد الأوراق بعد الانتهاء من جمعها مباشرة و مطابقة العدد لإمضاءات الطلبة .

3-4-3- تصحيح الامتحانات: إذا كانت فترة الامتحانات استثنائية، فإن ذلك يعود إلى النتائج المترتبة عنها من رسوب و نجاح وعملية التصحيح يجب أن يراعى فيها الأخلاقيات التالية:

- النزعة العلمية و الموضوعية .

- العدالة مع توخي الدقة الكاملة في التصحيح .

- عدم الشطط، كأن يمنح الأستاذ النقطة صفر لكل الطلبة.

- عدم التساهل في التقويم، كأن يمنح أغلب الطلبة نقاط تتجاوز المعقول.

- ضرورة الإعلان عن النقاط في الوقت المحدد و المقرر.

- إلزامية تقديم إجابة نموذجية و عرضها على الطلبة.

- السماح بمراجعة نتائج الامتحانات في حالة وجود تظلم، وبحث هذه التظلمات بكل موضوعية.

إن هذه الأخلاقيات العملية لا تمنع بأن يهتم الأستاذ بمشكلات طلبته الدراسية والعلمية و معرفة أوضاعهم وظروفهم النفسية و الاجتماعية، وحتى مشكلاتهم الشخصية والعمل على مساعدتهم في حلها قدر المستطاع، طالما يمثل صفوة الطبقة المتعلمة. والشكل التالي يلخص أخلاقيات الأستاذ الجامعي تجاه التدريس.

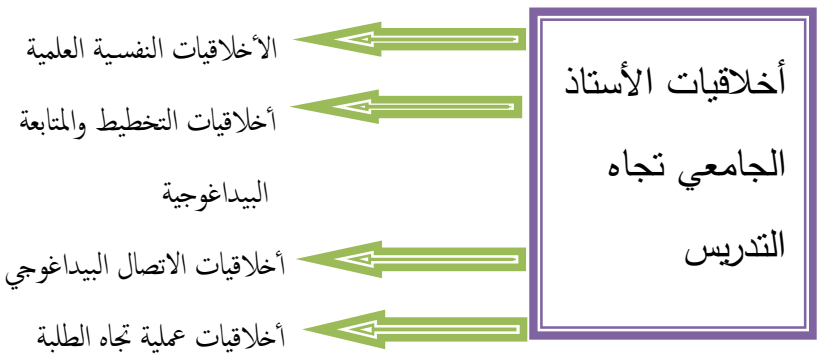

شكل رقم: 3

أخلاقيات الأستاذ الجامعي تجاه التدريس.

4 – أخلاقيات الأستاذ الجامعي تجاه الإشراف:

إن الإشراف على المذكرات و الرسائل تتطلب من الأستاذ المشرف القيام بأدوار وواجبات ، تستوجب توافر المقومات الأخلاقية و تنقسم إلى:

4-1- أخلاقيات ذاتية و تتضمن :

- التواضع العلمي: فالقوة العلمية وحدها لا تكفي ما لم تستند إلى قوة أخلاقية .

- عدم الحرص على الظفر بأكبر عدد ممكن من الرسائل العلمية ليشرف عليها على حساب الالتزامات الأكاديمية.

- ضرورة التفرغ لممارسة الإشراف .
- ضرورة التحلي بالقدوة الحسنة في المواقف التي يكون فيها مع الطلبة .
- ضرورة إخلاص العمل لله عز وجل .
- ضرورة الاستشعار بالمسؤولية.

4-2-أخلاقيات إنسانية و تتضمن:[6]

- إظهار المودة للطالب.
- إظهار الاهتمام و الترحيب بالطالب.
- تشجيع الطالب و حفزه.
- تقدير الطالب و احترام شخصه .
- التسيير على الطالب و احترام شخصه.
- تنمية ثقة الطالب بنفسه.

4-3- أخلاقيات علمية و تتضمن:[7]

- ضرورة تحديد موضوعات الطلبة تحديدا دقيقا .
- ضرورة تخصيص محاضرات لتعليم أصول البحث العلمي و مراحله وطرق جمع المادة وتوثيقها، خصوصا طلبة التدرج .
- ضرورة إرشاد الطلبة إلى المصادر و المراجع الأساسية .
- إعطاء بعض الحرية للطلبة في اختيار موضوعات أبحاثهم.
- احترام حرية الطالب و منهجه، و تشجيعه على إبراز شخصيته العلمية في البحث.

و الشكل التالي يلخص أخلاقيات الأستاذ الجامعي تجاه الإشراف .

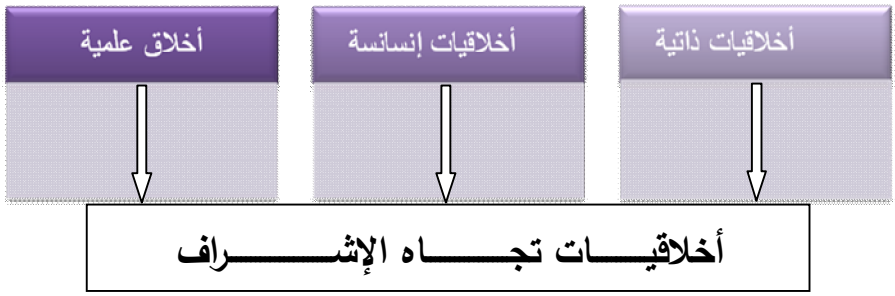

شكل رقم:4

أخلاقيات الأستاذ تجاه الإشراف.

5-أخلاقيات الأستاذ تجاه البحث العلمي:

البحث العلمي هو عملية أخلاقية و منهجية تؤدي إلى اكتساب المزيد من المعرفة -قوانين و نظريات- لمعالجة المشاكل التي تواجه المجتمع. و تقتضي أخلاقيات البحث العلمي إتباع أسلوب علمي سليم، تتم فيه مراعاة المستهدفين من البحث خصوصا في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية، وواجبات القائمين بالبحث وذلك عبر الركائز الأخلاقية التالية :

5-1- أخلاقيات الباحث:

إن الأخلاقيات تفرض على الباحث اعتناق أسلوب من النشاط العلمي و العملي، يكون نموذج للعمل الإنساني، لأن الغاية منه هو كبح النزعات الذاتية و الوصول إلى غايات أسمى و أنبل، ومن القيم الأخلاقية التي يجب أن تتمثل في شخصية الباحث نذكر ما يلي :

◆**الموضوعية** : فالباحث الصادق هو الذي لا يخفي معلومات أو يحرفها أو يرفضها، لأنها تتعارض مع رأيه ولا يتحيز، ولا يسمح لعاداته و تقاليده و عاطفته و أهوائه أن تتدخل.[8]

وبهذا فالموضوعية تعني أخلاقيا ذكر الحقائق التي تم التوصل إليها كما هي، سواء عززت و جهة نظر الباحث أو تعارضت معها، دون أي تغيير أو تحريف عليها .

◆ **الدقـــــة**:تحدد الإجراءات عادة في مشروع البحث، إلا أن الباحث قد يحدث تغييرا ما في خطوة من الخطوات، لأن الظروف قد تفرض نفسها على الباحث، مثل اعتذار بعض أفراد العينة عن التطبيق في الوقت المحدد في الخطة أو عدم إمكانية تجريب أدوات البحث تجريبيا أوليا، أو أن يحدث خللا في تطبيق المعالجة التجريبية مثل عدم توفر الأجهزة الكافية.[9]

وبهذا فالدقة تعني أخلاقيا اعتماد مقاييس دقيقة مستندة إلى قيم و أسس علمية للوصول إلى نتائج علمية مقبولة.

◆ **العلميـــة**:وهي عدم إبداء آراء شخصية من دون تعزيزها بشواهد وآراء ذات قيمة علمية، وأن يكون الباحث بعيدا عن نوازع الشر من أجل أن يستمر نتائج بحوثه في صالح الإنسانية .

وبهذا فالعملية أخلاقيات تعني استخدام الطريقة العلمية الممنهجة في الوصول إلى الحقيقة ، أي الانحياز كليا إلى الحقيقة العلمية.

◆ **الدلالـــــة**:وهي أن يستخدم الباحث الدقة وكفاية الأدلة للوصول إلى القرارات و الأحكام، وذلك بالاعتماد على مصادر موثوق بها، وعدم التسرع في الوصول إلى القرارات و القفز إلى النتائج و الأحكام، وبما يضلل القراء.[10]

وبهذا فالدلالة تعني أخلاقيا و مهنيا أن يعتمد الباحث على الأدلة و البراهين الكافية لإثبات صحة النظريات و الفرضيات للتوصل إلى الحل المنطقي المعزز بالأدلة.

◆ **الصـــــدق**: وهو ألا يقوم الباحث بالبحث بمجرد القيام بذلك أو الحصول على منفعة مادية فقط، بل أن تتوفر لدى الباحث الرغبة الصادقة في البحث من أجل القيام بمهامه، و إظهار الصدق وإن كان ذلك مخالفا لآرائه.

وبهذا فالصدق أخلاقيا يعني أن يمتلك الباحث الولاء و الايمان إلى بحثه أو إلى الجهة التي كلفته بذلك. ولذا فالباحث العلمي له مواصفات أخلاقية، يجب أن يكون متسلحا بها جنبا إلى جنب مع المواصفات المعرفية و المنهجية.

5-2- أخلاقيات في موضوع البحث:

إن ضرورة البحث العلمي تتجلى في أنه وسيلة للاحتفاظ بما يصل إليه المجتمع من تطور و نقلة من وضع إلى وضع و الأساس لحل المشاكل، حيث أصبحت المشاكل تحل على أساس المنهج العلمي، وذلك بإتباع أسلوب يجمع بين التنظير و الواقع الميداني إلا أن المشكلة الأخلاقية تتضح أكثر في البحث الاجتماعي، والسبب هو أن مادة البحث هو الإنسان، و الإنسان مادة معقدة،فقد يكون السلوك الملاحظ غير ناتج عن التأشير المحدد من قبل الباحث، بالإضافة إلى أن الباحث يتعامل مع متغيرات كثيرة من الصعب ضبطها، فهو يعمل في ظروف أقل دقة إذا ما قورن بعمل الباحث في العلوم الطبيعية، دون القفز على المعايير الأخلاقية التي تشكل محددات للبحث و أهمها:

5-2-1- أخلاقيات تصميم البحث:

عند التخطيط لبحث ما، فإن الباحث يتحمل المسؤولية الشخصية عن المعايير الأخلاقية المتصلة بالبحث، وإذا وجد الباحث صعوبة في الالتزام التام بذلك المبدأ وذلك لاعتبارات علمية، فإن عليه أن ينشد النصيحة من القادرين على تقديمها، وأن يفكر في إجراءات وقائمة لحماية وصيانة حقوقه وحقوق المشاركين في البحث.[11]

5-2-2- أخلاقيات العلاقة الاجتماعية♦ في البحث:

إن الجانب الأخلاقي بين الباحث و مجتمع البحث، يهدف إلى أن يتمكن الباحث الاجتماعي من إقامة مبادئ اجتماعية عامة، تستند إلى احترام مفردات البحث و حرياتهم و تقدير القيم الاجتماعية التي يؤمنون بها، فمسؤولية ترسيخ ممارسة أخلاقية مقبولة في البحث و الحفاظ عليها تقع دائما على الباحث، فهو المسؤول على إعلام المبحوثين بكل سمات البحث وشروطه، و التي يمكن ان يكون لها تأثير على قرارهم فيما يتصل برغبتهم في المشاركة في البحث

ويعد الانفتاح و الأمانة سمتين أساسيتين من السمات التي تحكم العلاقة بين الباحث و المبحوث، وعندما تستلزم المتطلبات المنهجية لبحث ما ممارسة نوع من الخداع العلمي، فيجب على الباحث أن يتفهم سلوك المبحوث وأن يحرص على مواصلة العلاقة بينهم .

5-2-3- أخلاقيات العينة:

على الباحث أن يحترم حرية المبحوث في أن يرفض المشاركة في البحث، أو في أن يرفض الاستمرار في المشاركة في أي وقت، و البحث المقبول أخلاقيا يبدأ بإعداد اتفاق واضح يتم فيه تحديد مسؤوليات كل منهما بوضوح، و الباحث ملزم باحترام المواعيد و الالتزامات المتضمنة في ذلك الاتفاق، ولا ينبغي له تضليل المبحوثين وإعطائهم وعود معينة كما يجب حماية المبحوثين من أي وضع غير مريح ومن أي خطر قد يتعرضون له، وعندما تكون احتمالية لحدوث مثل هذه المخاطر، فينبغي على الباحث أن يعلم المبحوث بذلك ويحصل على موافقته و يتخذ كل التدابير الممكنة لتقليل تلك المخاطر إلى أقصى حد ممكن.[13]

5-2-4- أخلاقيات عملية جمع البيانات:

تنشأ معظم المشكلات الأخلاقية في الفترة التي يقدم فيها الباحث على تجميع بياناته من المبحوثين في الدراسة، فتلك المرحلة بمثابة موقف صعب يحتاج فيه الباحث، إلى أن يوازن بين العديد من القرارات التي تبدوا متعارضة مع بعضها وخصوصا تلك التي تتصل بالأضرار المحتمل حدوثها للمبحوثين.[14] في جمع البيانات الميدانية تراعى الدقة و الصدق و الأمانة مع الابتعاد تماما عن الإيحاء للمبحوثين بالإجابة، كما أن البيانات التي يتم الحصول عليها في البحث تبقى سرية.وبصفة عامة فإن المشكلات الأخلاقية المصاحبة لعملية تجميع البيانات تختلف حدتها من مجل لآخر.

5-2-5- أخلاقيات عرض النتائج و تفسيرها:

بعد الانتهاء من تجميع البيانات ينبغي على الباحث أن يزود المبحوث بتوضيح كامل لطبيعة الدراسة، وأن يزيل أي تصورات خاطئة يمكن أن تكون قد علقت في ذهنه، وعندما تكون هناك اعتبارات علمية و إنسانية تقتضي تأخير هذه المعلومات أو حجبها، فإن الباحث يتحمل مسؤولية خاصة في التأكد من عدم وجود عواقب خطيرة بالنسبة للمبحوث و حتى الباحث.[15]

إن عملية التفسير و التقييم و المقارنة و التنظير تعتبر مسؤولية أخلاقية للباحث طالما أن الهدف هو خدمة المعرفة و المجتمع معا. و الشكل التالي يلخص أخلاقيات الأستاذ الجامعي تجاه البحث العلمي

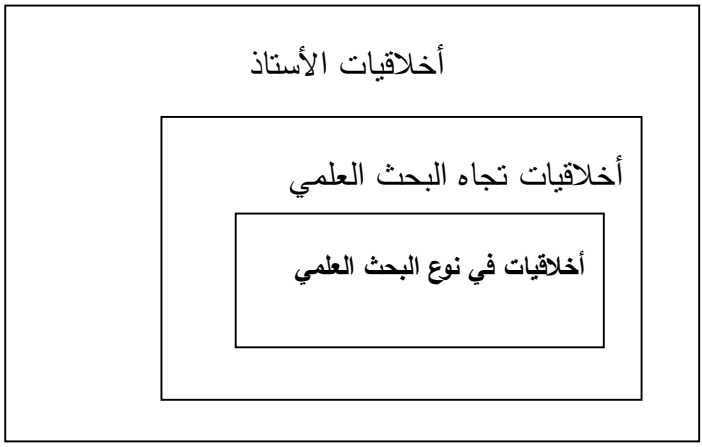

شكل رقم: 5

أخلاقيات الأستاذ الجامعي تجاه البحث العلمي.

خاتمة:

تزداد أهمية الأخلاق في الجامعة، لأن الأستاذ الجامعي يجب أن يكون قدوة لطلابه، ومسؤولا عن تعزيز الجانب الأخلاقي لديهم، ونموذج إنساني راقي في التعامل عبر مختلف الوظائف المترابطة في مهنته، و التي تستلزم منه ترسيخها عبر روابط علمية وإنسانية، كتلك التي تربطه بخالقه و أسرته.فأخلاقيات مهنة التدريس في الجامعة الجزائرية تحتاج إلى إيقاظها من روحها، لأن متطلبات الحياة العصرية تغيرت و أصبحت تتطلب بناء شخصية سوية متكاملة في مجالات تخصصها.

و بالتالي فإن أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي هي الأساس في الجامعة، لأنها من تعطي مؤشرات لتصرفات كل من الطلبة و الأساتذة، ولأنها مبادئ منها المدونة وغير المدونة تأمر أو تنهي عن سلوكات معينة، فالسلوك الذي يقوم به الأستاذ وهو يؤدي مهنته

له علاقة وطيدة بين القيم التي يعتنقها من جهة و بين قيم الجامعة التي يعمل فيها ويطبق فلسفتها من جهة أخرى. وبين قيم المجتمع الذي يعيش فيه وإذا كان هناك عدد من الصفات الأخلاقية التي ينبغي التحلي بها فإن الالتزام بهذه الصفات في مجال المهنة يكون أوجب و تلك هي قوة العقل.

المراجع و الهوامش:

1- سعيد جاسم الأسدي. أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية و التربوية والاجتماعية، ط2، مؤسسة وارث الثقافية، العراق، 2008، ص 36 .

2- سعيد بن ناصر الغامدي. أخلاقيات العمل(ضرورة تنموية و مصلحة شرعية)،الإدارة العامة للإعلام والثقافة برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 2010، ص.55

3- لجنة المصداقية و الأخلاقيات. دليل أخلاقيات مهنة عضو هيئة التدريس، جامعة المنصورة، كلية الطب،مصر، 2008 - 2009، ص 2.

4- المرجع نفسه.

5- المرجع نفسه.

6- محمود خليل أبودف.تقييم أداء الأستاذ في مجال الإشراف على الرسائل العلمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا. Pdf من موقع /site. Iugaza. edu ps / mdaff/files/2010/2

7-لجنة المصداقية و الأخلاقيات، مرجع سابق، ص .6

8-سعيد جاسم الأسدي، مرجع سابق، ص .3

9- نفس المرجع، ص .33

10- المرجع نفسه، ص 33.

11- زينة محمد السبتي. أخلاقيات و ضوابط العمل الجامعي، جامعة الأنبار، كلية الطب، العراق، 2012، ص 9 .

12-سعيد جاسم الأسدي، مرجع سابق، ص .30

13- زينة محمد السبتي، مرجع سابق، ص 12 .

14- المرجع نفسه، ص 10 .

15- المرجع نفسه، ص 12 .

* **المهنة:** تعبر عن العمل الذي يمارسه الفرد كالطب، الهندسة، ..الخ وما يتصل بذلك العمل من تخصصات ومهارات و خبرات، علما أن معظم المهن مكونة من وظائف و على درجة كبيرة من التجانس، و تنطلق من أساسيات تأهيلية و تدريبية واحدة ،تتفرع إلى مستويات من التخصصات و الوظائف

* **الوظيفة:** هي جزء من المهنة وهي مهمة محددة يعهد بها إلى الفرد، و يتحمل واجباتها و مسؤولياتها و الوظيفة مرتبطة بهدف قصير الأجل .

* الأستاذ في التعليم العالي هو أستاذ وباحث في الوقت نفسه، ولن يتم بلوغ أرقى درجات الترقية إلا بالحصول على شهادة دكتوراه.

* - العلاقة الاجتماعية هي السلوك الذي يصدر من مجموعة من الأفراد إلى المدى الذي يكون فعل من الأفعال آخذا في اعتباره المعاني التي تنطوي عليها أفعال الآخرين.

العلاقة بين القيادة الإدارية الناجحة وتحقيق الإبداع الإداري

د. سليمة حفيظي

- جامعة بسكرة - الجزائر

الملخص

تعتبر القيادة ظاهرة اجتماعية كغيرها من ظواهر المجتمع ، كونها تنشأ تلقائيا عن طبيعة الاجتماع البشري، وتؤدي وظائف اجتماعية ضرورية خاصة إذا ما أدركنا أن مفهوم القيادة يرتبط بمفهوم الدور والمسؤولية ارتباطا وثيقا، كما ترتبط أيضا بنمط الشخصية وعليه يتوقف مدى قيام الفرد بدوره القيادي.

Résumé

Le leadership est considéré comme un phénomène social comme les autres phénomènes indispensables de la société. Surtout quand on comprend que la notion de leadership est fortement liée à la notion du rôle et celle de la responsabilité, et même au type de la personnalité selon lequel chaque individu assume son rôle de leadership.

مقدمة:

تعتبر القيادة ظاهرة اجتماعية كغيرها من ظواهر المجتمع ، كونها تنشأ تلقائيا عن طبيعة الاجتماع البشري، وتؤدي وظائف اجتماعية ضرورية خاصةإذا ما أدركنا أن مفهوم القيادة يرتبط بمفهوم الدور والمسؤولية ارتباطا وثيقا ، كما ترتبط أيضا بنمط الشخصية وعليه يتوقف مدى قيام الفرد بدوره القيادي، لذا فإن نجاح القائد في المنظمات الحديثة لم يعد سلوكا وممارسة تقليدية من خلال التأثير والإشراف و التوجيه للعاملين من أجل تحقيق أهداف المنظمة ، بل تعداها إلى محاولة إنجاح المنظمة الإدارية وتحقيق الإبداع فيها لأن

دور القيادة الإدارية ومكانتها نابع من كونها تقوم بدور أساسي يغطي كل جوانب العملية الإدارية لتجعل منها أكثر فاعلية وأكثر إبداعا وتعمل كأداة محركة لها لتحقيق أهدافها.

وحتى تنجح القيادة الإدارية في تحقيق الإبداع الإداري في المنظمة فإن القائد الإداري لا يكفيه أن يكون على رأس الهرم الوظيفي فيها وممارسة دوره هذا في ضوء المهام والمسؤوليات والسلطة الممنوحة له ، بل يجب أن يمتلك جملة من المهارات التي تجعل منه قائدا ناجحا ومفعلا لعملية الإبداع الإداري وهذا ما ستحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء عليه.

أولا- القيادة الإدارية

01- مفهوم القيادة الإدارية

إن تحديد مفهوم القيادة تحكمه مجموعة من العوامل المتغيرة كالبيئة والزمن والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والنظام القيمي في المجتمع والأهداف المراد تحقيقها ولا أحد ينكر أننا بحاجة قوية إلى قيادة إدارية ناجحة ، كون القيادة عامل رئيس يتسلح بمداخل وأساليب عديدة وباستخدام النمط القيادي المناسب في الموقف المناسب ، ويمكن أن نورد بعض التعريفات لمفهوم القيادة فيما يلي: عرفها "ليكرت" بأنها المحافظة على روح المسؤولية بين أفراد الجماعة وقيادتهم لتحقيق أهدافها المشتركة، أما "باس" فقد عرفها بأنها العملية التي يتم عن طريقها إثارة اهتمام الآخرين وإطلاق طاقاتهم وتوجيهها نحو الاتجاه المرغوب [1].

أما القيادة الإدارية فتعرف بأنها النشاط الذي يمارسه القائد الإداري في مجال اتخاذ القرار ت والأوامر والإشراف الإداري على الآخرين، باستخدام السلطة الرسمية وعن طريق التأثير والاستمالة قصد تحقيق هدف معين[2].

وعليه فإن القائد هو ذلك الذي يقوم بهذه العملية ، يجب أن يتحلى بصفات تجعله يقود المنظمة من حسن إلى أحسن، كون الذي يقوم بدور القائد يجب أن يتفوق على مجموعته من حيث الذكاء والقدرة العلمية والاستقلال في تولي المسؤولية والنشاط داخل المنظمة .

02-أنماط القيادة الإدارية

اختلفت وجهات النظر بالنسبة للعلماء والمفكرين المهتمين بموضوع القيادة الإدارية ، ويمكن أن نورد هنا بعضا من هذه التقسيمات[3]:

أ- تقسيم القيادة من حيث التأثير: وتنقسم إلى:

- القائد التقليدي: وهو ما يكتسبه القائد في وضع معين نتيجة التوريث .
- قائد الموقف: يعتمد هذا النوع من القادة على مهارة الوجود المناسب في الوقت المناسب .
- المعين: وينبع تأثير القائد من المنصب المعين فيه.
- الوظيفي: ويكون تأثيرهم من خلال العمل الذي يقوم به القائد ، ويمكن أن يعمل بدون الاحتياج للحماية التي يوفرها المنصب الذي يشغله .
- القائد ذو الشخصية المؤثرة: العامل الأساسي في نجاح هذا النوع من القادة هو شخصيتهم أي أنهم قادة بطبيعتهم.

ب- تقسيم القيادة من حيث تفويض السلطة واتخاذ القرار: وتنقسم إلى:

- قيادة مركزية : وهي التي تسمح بقدر ضئيل أو لا تسمح نهائيا بتفويض السلطة وينتهي اتخاذ القرار في المستويات العليا من الإدارة.
- قيادة لامركزية: وفيها تفوض السلطة من المستويات الإدارية العليا إلى الأدنى، واتخاذ القرار ليس قاصرا على القيادة العليا.

وهناك تقسيم آخر هو:

- **النمط التقليدي**: ويقصد به ذلك النوع من القادة الذين يتوقع منهم القيام بدور القيادة على أساس التقديس والاحترام وفصاحة القول والحكمة والقدرة على اتخاذ القرار وحسن التصرف في المواقف أيا كانت.
- **النمط الجذاب:** حيث يتمتع هذا النمط بصفات شخصية تجعله محبوبا ويمتلك قوة جذب الآخرين ، مما يجعل العاملين ينظرون إليه على أنه شخص مثالي يتمتع بقوة خارقة للعادة وعلاقتهم به على أساس الولاء الكامل .

- **النمط العقلاني**: وهو نمط يقوم على أساس المركز الوظيفي ويعتمد على سلطة القانون والمركز و السلطات والصلاحيات الممنوحة له، وبذلك فله كافة الصلاحيات لمعاقبة أي شخص يخالف اللوائح والقوانين ، وهو نمط غير شخصي حيث يكون الطاعة و الولاء له نابع من القوانين والأصول والمبادئ واللوائح ولا دخل للاعتبارات الشخصية مع الآخرين.

03- النظريات المفسرة للقيادة الإدارية:

تعددت النظريات التي تناولت القيادة الإدارية لذا سنحاول عرض الأهم منها[4]:

أ- **نظرية الرجل العظيم**: وهي من أدم النظريات المفسرة للقيادة وتعني هذه النظرية أن للعوامل الوراثية دور في تحديد صفات القائد ، فهناك من يولد ليكون قائدا وهناك من يولد ليكون تابعا، وهي تفترض بقدرة القائد (الرجل العظيم) على إحداث التغيرات في الجماعة وخصائصها ، وأن القادة يولدون ولا يصنعون فالشخص عندما يولد فإما أن يكون ممتلكا للسمات والمواصفات الضرورية للقائد أو لا يمتلكها أصلا.

ب- **نظرية السمات:** وتركز هذه الأخيرة على دراسة مميزات القادة ومرؤوسيهم من النواحي الجسمية والعقلية والشخصية ، فالقادة عادة ما يتميزون حسب هذه النظرية بصفات جسمية كالطول والقوة والحيوية وحسن المظهر وصفات عقلية كالذكاء وسعة الأفق والقدرة على التنبؤ وحسن التصرف والطلاقة في الكلام والسرعة النظرية في حل المشكلات، غير أن هذه النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات منها إهمالها لتأثير الجماعة على الموقف والسياسة الإدارية ، كما لم تركز على تحليل السلوك الإنساني واكتفت بوصفه ، إضافة إلى عدم تحديد صفات القائد الموروثة وذلك لصعوبة الفصل بين الصفات القيادية الخاصة والمشتركة،

ت- **نظرية السلوكية:** جاءت هذه النظرية كرد فعل لنظرية السمات ، واعتبرت أن الصفات القيادية يمكن اكتسابها، فالقائد الناجح هو الذي يكتسب صفات القيادة من عمله وممارسته للقيادة ، ومن أهم المداخل في هذه النظرية نجد:

- نظرية الخط المستمر في القيادة : تقول هذه النظرية أنه ليس هناك سلوكا قياديا واحدا يمكن استخدامه في جميع المواقف وإنما السلوك القيادي الفعال والناجح هو الذي يتلاءم مع ويتكيف مع الموقف الذي يتواجد فيه القائد.
- نظرية ليكرت في القيادة:وميز هذا الأخير بين أربع أنماط للقيادة هي النمط المتسلط الاستغلالي، النمط المركزي النفعي، النمط الاستشاري والنمط الجماعي المشارك.
- نظرية البعدين:وفيها تم تحديد بعدين أساسين لسلوك القائد، يتمثل الأول في المبادرة لتحديد العمل وتنظيمه ، والثاني يتمثل في تفهم واحترام مشاعر الآخرين.
- نظرية الشبكة الإدارية:وحددت هذه النظرية أسلوبين لسلوك القائد، الأول هو الاهتمام بالأفراد والثاني الاهتمام بالإنتاج.

ج- **النظرية الموقفية:** حسب هذه النظرية فإن القيادة ليست موهبة، بل هي موقف يتفاعل فيه القائد والجماعة ، والقائد الناجح هو الذي بإمكانه تغيير سلوكه ويكيفه بما يتلاءم مع الجماعة خلال وقت معالجة موقف معين، ومن أهم المداخل النظرية في هذه النظرية نجد:

- نظرية فيدلر: والتي ترى أن سلوك القائد عادة ما يرتبط بالموقف القيادي ويتأثر بعوامل عدة كقوة المركز للقائد وطبيعة العمل وعلاقة القائد بالمرؤوسين، وعندما يركز القائدعلى مهام العمل فإنه حتما سيميل إلى المركزية والتسلط وبالتالي تحقق الإنتاجية العالية للعاملين حتى في المواقف الصعبة ، أما القائد الذي يركز على العلاقات و النواحي الإنسانية فإن الإنتاجية العالية سوف تتحقق في المواقف المعتدلة.
- نظرية هاونس وإيفانس:وتعرف بنظرية المسار والهدف، وحسبها فإن دور القائد يتمثل في توضيح الأهداف وسبل تحقيقها من قبل المرؤوسين، وتتأثر بعدة عوامل أهمها بيئة العمل وصفات العاملين المشاركة فهم الإجراءات العملية ومستوى الانجاز.

04- أركان القيادة الإدارية: تقوم القيادة الإدارية على ثلاث أركان أساسية نوجزها فيما يلي:

أ- **الرؤية**:ويقصد بها الحالة المرجو الوصول إليها مستقبلا وهي الدافع للإبداع والابتكار ووضع الخطط لتحقيقها.

ب-**الأتباع المخلصون**: لكل قائد أتباعه المخلصون الذين يلتفون حوله ويؤمنون بأفكاره ويسعون معا لتحقيق أهداف المنظمة التي ينتمون إليها.

ت- **التشجيع والتحفيز**: ويعتبر هذا الركن أساس القيادة ، كونه يتعلق بمعنويات العاملين فإذا تحقق ذلك فسوف ينطلقون ذاتيا لأداء أعمالهم ، وبالتالي الوصول إلى أعلى مستويات الأداء.

05- مواصفات القائد الناجح:

إن القائد الناجح هو الذي يحقق أهدافه بطريقة اقتصادية في مناخ تنظيمي يرضا عليه المرؤوسون، ويمكن إيجاز صفات القائد الناجح كما يلي:

أ- **العقيدة الصحيحة**لأنها تهدي إلى المثل العليا وتدعوا إلى الخير والصالح العام .

ب- **التشاور**: بحيث لا ينفرد القائد الإداري بالاتخاذ القرارات الهامة وحده بل يشرك مرؤوسيه معه.

ت-**الاستناد إلى الحقائق**فلا يصدق ولا يتخذ إجراء أو قرار إلا بالتأكد منه ، ولا يعتمد على الضن و التأويل.

ث- **الحرص الشديد**، خاصة ما تعلق بمصالح المرؤوسين، فلا ينبغي للقائد أن يتخذ قرارا خطيرا إلا بعد دراسته من كافة الجوانب وردود الأفعال المتوقعة حياله.

ج- **الفطنة وبعد النظر**: إذ يجب أن يكون القائد لماحا سريع الفهم وحكيما في تصرفاته.

ح- **الشجاعة:** الحزم عند اللزوم والمرونة في الظروف العادية.

خ- **القدرة على تحمل المسؤولية**: ومعنى ذلك أن يكون القائد واثقا من نفسه في كل النشاطات التي يمارسها بالمنظمة.

د- **معرفة الأصول العلمية للإدارة**:فهي تعد أول الطريق نحو النجاح، حيث أن إلمام القائد بأصول الإدارة يوفر عليه الكثير من الجهد الذي يضيع تجارب خاصة يتعلم منها.

ذ- **العقلية المنظمة**: وتعني بها العقلية التي تستطيع أن تخطط وتنظم وتراقب .

ر- **الشعور الإنساني في المعاملة**: وهي أن يحس القائد بأن العاملين معه بشر ولا يختلف عنهم إلا في موقعه منهم، وبذلك يكون الشعور بالثقة متبادلا.

ز- **الشخصية النافذة**: وهي التي تستطيع أن تؤثر على سلوك الآخرين وتجذب اهتمامهم نحوه مما يدعم الشخصية ويقويها، كما يتصف صاحبها بالاستقامة والتكامل العقلي والتوازن النفسي والانفعالي.

ومنه فإن مؤهلات وخبرات القائد لوحدها لا تكفي لضمان الانجاز بالمستوى المطلوب، إنما يحتاج إلى عامل آخر يجب على المؤسسة توفيره وهو الحافز الكافي لكي يتحقق الانجاز بالمستوى المتوقع.

ثانيا – الإبداع الإداري

01- مفهوم الإبداع الإداري

تعددت وتباينت المفاهيم حول مفهوم الإبداع ويرجع السبب في ذلك إلى تعقد الظاهرة في حد ذاتها وتعدد المجالات التي ينتشر فيها مفهوم الإبداع ، وبسبب تباين اجتهادات واهتمامات الباحثين والمدارس الفكرية التي ينتمون إليها، ويمكن حصر هذه التعريفات ضمن خمس مداخل كل منها يتناول جوانب من الظاهرة وهي[5]:

أ- **المدخل الأول**:وهي التعاريف التي تنظر للإبداع على أنه عملية،وفي هذا المدخل يعرف الإبداع على أنه عملية يحاول الإنسان فيها عن طريق استخدام تفكيره وقدراته العقلية وما يحيط به من مثيرات مختلفة وأفراد، وأن ينتج إنتاجا جديدا نافعا له وللمجتمع.

ب- **المدخل الثاني**: وهي التعاريف التي تركز على الإنتاج الإبداعي حيث عرف الإبداع على أنه تصرف يهدف إنتاج يتسم بالجدية والملائمة وإمكانية التطوير.

ت- **المدخل الثالث:** وهي التعاريف التي تركز على صفات المبدعين كالخيال الواسع والثقة في النفس واستمرارية البحث والاطلاع والميل للمخاطرة ، والاستقلال في التفكير.

ث- **المدخل الرابع:** وهي التعاريف التي تركز على الإمكانيات الإبداعية والاستعدادات النفسية لدى الأفراد مثل الاستقلال والبحث عن الحقيقة والحاجة للانجاز ، حيث عرف الإبداع من خلال هذا المدخل على أنه الاستعداد الكامل للتفوق والتميز

ج- **المدخل الخامس:** وهي التعاريف التي تركز على مراحل العمل الإبداعي حيث هناك من اعتبر الإبداع على أنه عملية مركبة من مراحل متلازمة وهي الاهتمام والتركيز والاحتضان والبزوغ والتحقق.

وذهب البعض إلى التمييز بين نوعين من إبداع (فني) و(إداري) ، فالأول يتعلق بالجانب الفني داخل المنظمة كتقديم سلع وخدمات جديدة أو التوصل إلى أساليب وطرق ترتبط بشكل مباشر بالنشاط الإنتاجي، أما الثاني فيتعلق بالجانب الإداري ومثال ذلك إدخال تغييرات جديدة على الهيكل التنظيمي أو التغيير في الأدوار والمهام .

02- أهمية الإبداع الإداري:

تواجه المنظمات المعاصرة تحديات وصعوبات ناجمة عن احتدام المنافسة من جهة والبيئة المضطربة والمعقدة من جهة أخرى، لذا فإن ذلك يستدعي جهودا وقدرات إبداعية عالية حتى تحافظ المنظمة على بقائها واستمراريتها وتفوقها ، ومنه أصبح الإبداع الإداري ميزة تنافسية بالغة الأهمية في ظل هذه التحولات السريعة والمتلاحقة ، وأصبح نجاح المنظمة يقاس بما تمتلكه من أفكار جديدة ومدى قدرتها على تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع ، لا بما تمتلكه من موارد مادية ، وقد أكد العديد من الباحثين على حاجة المنظمات للإبداع باعتباره موردا هاما للمنظمة يجب حسن إدارته وتنميته وتطويره.

03- عناصر الإبداع الإداري

رغم اختلاف الباحثين و الخبراء في إعطاء تعريف جامع مانع للإبداع بشكل عام إلا أنهم متفقون جميعا على أن الإبداع الإداري عبارة عن قدرات تتشكل من العناصر التالية[6]:

أ- **الأصالة:** ويقصد بها القدرة على إنتاج أفكار غير مسبوقة داخل المنظمة، فالقائد المبدع هو الذي يمتلك تفكيرا أصيلا يبتعد عن المألوف أو الشائع .

ب- **الطلاقة:** ويقصد به تقديم كم هائل من الأفكار التي تؤدي بشكل مباشر إلى حلول مقترحة للمشكلات داخل المنظمة.

ت- **المرونة:** وهي القدرة على تكوين علاقات مرنة بين الأشياء والنظر إليها من زوايا مختلفة.

ث- **الميل إلى التحليل والتفصيل:** ونقصد بها القدرة فهم وتحليل العناصر التي يتكون منها العمل الإداري ، والسعي نحو إيجاد علاقات فيما بينها.

ج- **القدرة على تحسس المشكلات:** ويعتبر هذا العنصر أساس العمل الإبداعي، ونقصد به تشخيص الكثير من المشكلات ضمن الموقف الواحد ، وذلك بتحديد أبعادها وجوانبها ونواحي القصور فيها للتوصل إلى الحلول المبدعة حيالها.

ح- **الميل إلى التجريب:** يميل القائد المبدع للشك وانتقاد الأمور والقضايا التي يعتبرها الآخرون مسلمات لا نقاش فيها، فيعتبرها نسبية تتوقف على المنظور الذاتي تجاهها.

خ- **الثقة بالنفس:** يتسم القائد البدع بالجرأة والشجاعة للدفاع عن آرائه وأفكاره لما يتميز به من سمو في الطموح والرغبة في النجاح.

د- **المخاطرة:** القائد المبدع سباق باستمرار للأخذ بزمام المبادرة وتبني الأفكار الجديدة ، وفي نفس الوقت مستعد لتحمل المسؤوليات فيما يخص تبعات ذلك.

ذ- **النقد الذاتي:** يميل القائد المبدع باستمرار إلى نقد وتقويم أفكاره باستخدام أساليب التحليل الاجتماعي والنفسي، وعدم الركون لأي صورة لا تنسجم مع التطلعات الهادفة في بناء الشخصية الإنسانية لا سيما فيما تعلق بنقدها وتقويمها.

تعتبر هذه العناصر هي السمات التي تميز القادة المبدعين عن غيرهم ممن يكونون في مناصب قيادية ولكنهم بدون فعالية ولا رغبة في الارتقاء بمستقبل المنظمة التي ينتمون إليها ، كما تعتبر أسس للبناء الإبداعي للذات الفردية والجماعية ، لذا يجب على المنظمة الاستثمار في مهارات ومعارف هؤلاء القادة لصالح تطورها وتفوقها خاصة في ظل المنافسة الشرسة بين المنظمات في الوقت الحالي.

ثالثا- العلاقة بن القيادة الإدارية الناجحة والإبداع الإداري

نحاول في هذا العنصر الربط بين القيادة الإدارية الناجحة والإبداع الإداري من خلال التأكيد على المهارات الواجب أن يمتلكها ويمارسها القائد الإداري في المنظمة و التي ستنعكس لا محالة على تحقيق الإبداع الإداري، فالإدارة قبل أن تكون علما فهي فن، بمعنى أنها لا تعني فقط دراسة وفهم العلوم الإدارية والاطلاع على آراء وأفكار المدارس الفكرية في الإدارة ومعرفة العملية الإدارية ومراحل اتخاذ القرارات فقط ، إنما تعني استخدام هذه الأفكار والمبادئ والأساليب في الواقع العملي وضمن ظروف البيئة التي تعمل فيها المنظمة، أي أن القائد الإداري لا يجب أن يعتمد على الخطوات العملية بل عليه اعتماد المهارة أسلوبا فنيا في السير بتلك الخطوات العملية ، وفي هذا السياق يمكن لإشارة إلى مجموعة من المهارات التي تساعد القائد الإداري في النجاح وبلوغ أهداف الإبداع الإداري أهمها:

- **المهارات الذاتية:**

ويقصد بها مجموعة الاتجاهات الذهنية والسلوكية التي يتصف بها القائد الإداري، كما تتضمن مجموعة الخصائص الجسمية والعقلية والانفعالية التي تحدد معالم شخصية القائد وتؤثر منفردة أو مجتمعة في سلوكه وتعامله مع الآخرين وفي استجاباتهم له، وتتجسد تلك المهارات القدرة على المبادأة والابتكار والقدرة على ضبط النفس وحسم الأمور والقدرة على مواجهة الآخرين.

- **المهارات التصورية:**

تعد من أصعب المهارات في تعلمها واكتسابها، وتتمثل في القدرة على الرؤية الشمولية للوظائف المختلفة والتناسق المؤثر لأجزاء العمل المختلفة كما أنها انعكاسات

لمهارة القائد و طريقة استيعابه لاستجابات واتجاهات العاملين معه، كما تعني أيضا قدرة القادر على رؤية التنظيم الذي يقوده وفهمه للترابط بين أجزائه وأثر التغيرات التي قد تحدث في أي جزء منه على بقية أجزائه ونشاطاته وقدرته على تصور وفهم علاقات العاملين بالمنظمة وعلاقة هذه الأخيرة بالمجتمع ككل.

وتعتمد هذه المهارة على عاملين أساسيين هما الخبرة والذكاء وقدرة القائد على التفكير التجريدي والتي تساعده على رسم الخطط وبناء برامج العمل وصولا إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، كما تتعلق هذه المهارة من ناحية أخرى بمدى ابتكار الأفكار والإحساس بالمشكلات والتفنن في الحلول والتوصل إلى الآراء الضرورية لتخطيط العمل وتوجيهه وترتيب الأولويات وتوقع الأمور التي يمكن أن تحدث في المستقبل.

- **المهارات الفنية :**

وتتضمن جملة الأساليب والطرق العملية والفنية التي يتبعها القائد الإداري عند ممارسته لمهامه، فعندما يصادف مشكلة أو موقف غير مألوف فإنه يقيم الموقف ويدرك أبعاده المختلفة ، ثم يقدم الآراء المقترحة اللازمة، وتحتاج المهارة الفنية إلى أن يلم الإداري بأصول علم الإدارة وأساليبه الفنية التي تمكنه من رسم السياسة العامة والتخطيط للعمليات والأنشطة الإدارية ووضع نظام للإشراف والاتصال وأسلوب العلاقات العامة وتوزيع الأعمال والأنشطة وغيرها من الإجراءات والممارسات الإبداعية التي تخص الإدارة، ويمكن الحصول على هذه المهارة بالدراسة والخبرة والتدريب.

- **المهارات الإنسانية:**

وهي المهارات التي تعكس قدرة القائد على التعامل مع العاملين، وهي الأكثر صعوبة من المهارات الفنية كون مجالها أكثر تعقيدا وتغييرا وتنوعا لأنه تعامل مع الأفراد وليس مع أشياء، فامتلاك القائد الإداري المهارات الإنسانية يجعله قادرا على بناء علاقات طيبة مع المرؤوسين وإدراك ميولاتهم واتجاهاتهم وفهم مشاعرهم والثقة بهم وبقدراتهم وإتاحة الفرصة لهم لعرض مقترحاتهم وانتقاداتهم و؟لإظهار روح الابتكار لديهم ، ومساعدتهم علىالشعور بالأمن والطمأنينة وإشباع حاجاتهم.

فالقائد الإداري الناجح هو الذي يقيم علاقات إنسانية حميمية مع كل العملين معه من خلال معرفة القائد المستمرة بالخصائص النفسية للعاملين لغرض خلق التكامل بين أهدافهم وأهداف المنظمة ، وعله أيضا احترامهم وتلبية مطالبهم وآرائهم في مناقشة مشاكل الإدارة والبحث سويا عن حلول لها ، مما يعطيهم الثقة بالنفس وغير ذلك من الأمور التي تجعل العاملين متعاونين ويبذلون كل جهودهم وعطائهم في الانجاز ومن ثمة تحفيزهم وتمكينهم من تحقيق الإبداع الإداري بالمنظمة.

وهنا يذكر "سميث" في هذا المقام أحد عشر مفتاحا لتنظيم نشاط القيادة الإدارية لحقيق المهارات أعلاه وهي[7]:

- تحديد الرؤية
- تحديد أهداف تشكل حافزا للعمل.
- وضع ننظام ديناميكي لتحقيق النجاح.
- تشكيل فرق ملائمة للعمل.
- بناء شبكات معلوماتية تضيف قيمة للمنظمة.
- منح الموظفين تفويض كامل لحل المشاكل
- توفير الأشخاص الأكفاء لتولي المسؤوليات المهمة.
- توافر الدعم اللازم بشكل ملموس.
- منح الحوافز المادية والمعنوية للأشخاص المنجزين.
- إنشاء قنوات اتصال فعالة.
- تدريب العاملين وتقديم الاستشارات لهم والإشراف على العمل .

وباعتماد القيادة الإدارية هذه المفاتيح فإنها ستعطي فرصة كبيرة لنجاحها ، خاصة إذا ما كانت تمتلك المهارات المطلوبة، وهنا تظهر أهمية الإبداع والحاجة إليه عندما يدرك القادة الإداريون أن هناك تفاوتا بين أداء المنظمة الفعلي والأداء المرغوب ، مما يحثها على تبني أساليب جديدة في العمل من هنا تنطلق فكرة تنمية الإبداع عن طريق القيادة الناجحة .

وكإبراز أكثر لمتانة العلاقة حتى وإن كان ذلك على المستوى النظري- بين القيادة الناجحة والإبداع الإداري، فقد ذكر العلماء نموذجا وصفيا للقائد الإداري المبدع من خلال خمس صفات توصل القادر الإداري للإبداع ، وهذا موضح في الشكل التالي:

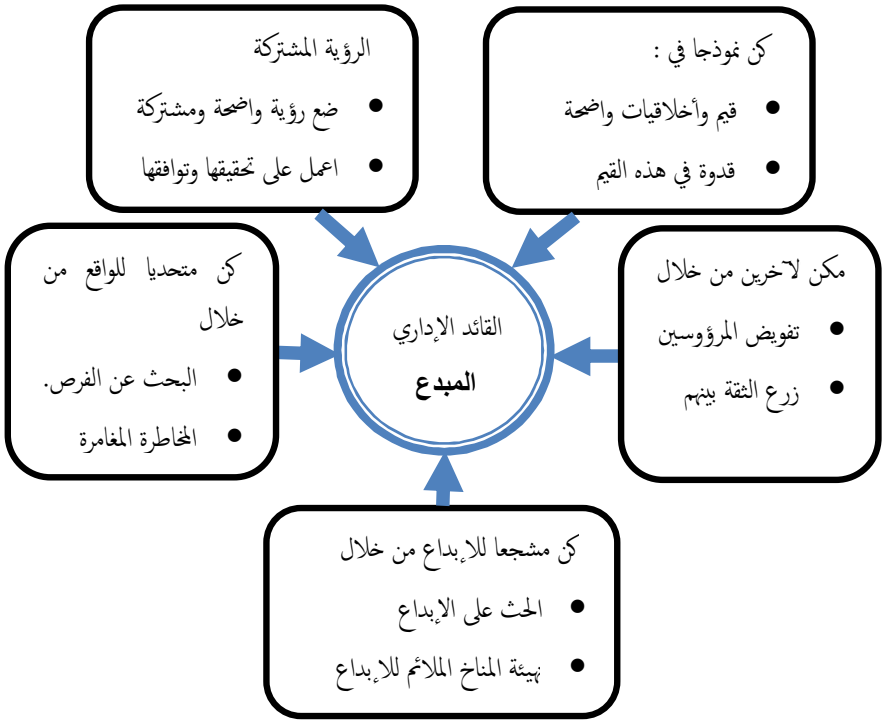

عنوان الشكل: شكل يوضح مواصفات القائد الإداري المبدع

المصدر:محمود حسن جمعة وحيدر شاكر نوري، تأثير القيادة الإدارية الناجحة في تحقيق الإبداع الإداري.

الخاتمة :

من خلال الطرح السابق يتضح أن هناك ضرورة لوجود قادة إداريين يتميزون بمواصفات أهمها القدرة على زرع الثقة بمرؤوسيهم وقدراتهم من أجل تمكينهم من ممارسة مهامهم وأعمالهم على أكمل وجه، إضافة إلى تفويض السلطة للمرؤوسين ذوي الكفاءة ، وكذا تشجيعهم على التفكير الإبداعي ومن ثمة تبني الأفكار المبدعة غير تلك التقليدية أو النمطية ، وهنا يتضح القادة الإداريون المبدعون هم الذين لا يكتفون بإعادة ترتيب

الهياكل الإدارية والتنظيمية الموجودة فقط ، بل يحفزهم السعي المستمر في التألق وإيجاد أفضل الطرائق في العمل والإبداع للمساهمة بفعالية في تحقيق الهدف الأشمل ورفع وعي المرؤوسين والمنظمة ككل .

المراجع والهوامش

1- محمد حسنين العجمي، **الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية**، دار الميسرة ، عمان/الأردن، 2007، ص57.

2- عليوة السيد، **تنمية المهارات القيادية للمديرين الجدد**، دار السماح، القاهرة/مصر، 2001، ص45

3- محمد حسنين العجمي، المرجع السابق، ص ص(73،74)

4- وفيق حلمي الآغا، **دور القيادات الإدارية في التطوير والتنمية الإدارية**، المؤتمر السنوي الرابع للإدارة(القيادات الإبداعية لتطوير وتنمية الوطن العربي)، ج.ع.س ، دمشق، 16/13 أكتوبر 2003، ص ص (253،255).

5- بوهزة محمد ومرزوقي رفيق، **القيادة الإدارية وعلاقتها بالإبداع الإداري**، دراسة منشورة بصيغة pdf .

6- هواري معراج وخليل عبد الرزاق ، **الإبداع في القطاع الحكومي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير ، العدد 6 ، جامعة سطيف، ص 70.

7- محمد حسن جمعة وحيدر شاكر نوري، **تأثير القيادة الإدارية الناجحة في تحقيق الإبداع الإداري(دراسة تطبيقية)**، مجلة الاقتصاد والإدارة ، العدد 90، 2011، ص 307 (منشورة بصيغة pdf)

نظرية الأوزان الانتخابية

- نحو تطوير نظريات العقد الاجتماعي الحديثة –

د. نوال بركات - جامعة بسكرة - الجزائر
د. مصطفى فؤاد عبيد - الجامعة الأمريكية بالقاهرة – مصر

الملخص

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى معالجة موضوع مهم وشائك من منظور علمي رياضي، وباستخدام أدوات رياضية إحصائية فعالة ساهمت في وضع حلول جذرية للعديد من المسائل العلمية المعقدة وأسست لإجراء العديد من البحوث العلمية المتخصصة الهادفة لتحليل الظواهر واستنباط العلاقات والارتباطات بين العوامل المؤثرة فيها، والتي امتدت لتشمل جميع مجالات العلوم الإنسانية والطبيعية، النظرية والتطبيقية، بهذه الأدوات يمكننا إيجاد الحلول الإبداعية لتلك المسألة لتحديد تلك العوامل وتقييم "أوزان" كل منها وتجميعها معا لتنتج "الوزن الانتخابي الشامل" والعادل لكل شخص بحيث يكون منصفا لكل المجتمع.

Résumé

L'objectif de ce document de recherche est de traiter un thème complexe et très important d'un point de vue scientifique/ mathématique , en employant des outils mathématiques statiques efficaces qui contribuaient à donner des solutions radicales à plusieurs questions scientifiques complexes et qu'ils étaient à l'origine de plusieurs recherches scientifiques spécialisées visant à analyser les phénomènes et relever les relations et les rapports entre les facteurs qui les affectent, et qu'ils s'étalaient à comprendre tous les domaines des sciences humaines et des sciences de la nature :théoriques et pratiques. Par ces outils, nous pouvons trouver les solutions créatives à ces problèmes pour identifier ces facteurs et évaluer les poids de chacun et calculer son ensemble pour produire le poids électoral total et juste pour chaque personne et qu'il soit impartial pour toute la société.

مقدمة:

من هذا المنطلق، وحتى تكتمل التجربة الديمقراطية بنكهتها العربية الإبداعية، فإنه ينبغي لنا إعادة "هندسة وبناء العملية الانتخابية" في جميع المجالات وكافة مناحي الحياة السياسية والنقابية والمحلية والأكاديمية والاجتماعية وحتى استفتاءات الرأي العام، لتتناسب مع مجتمعنا العربي الذي نطمح لأن يكون مجتمعا ديمقراطيا تنمويا يسعى للازدهار بالمعنى الجوهري لهذه الكلمة، المعنى الذي يؤدي إلى العدل في قياس أصوات الناخبين بحسب العديد من العوامل والتي نذكر منها هنا الفئة العمرية والحالة الاجتماعية وعدد الأبناء على سبيل المثال لا الحصر، وفق أوزان يتم تحديدها لكل عامل من تلك العوامل، بحيث نصل إلى الهدف المنشود لترميم الفجوة التي نشأت بسبب إهمال هذا الأمر.

أصبح الانتخاب وبصورة تدريجية الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة، إلى درجة أنه صار يكتسي صبغة المعيار الذي يقاس على أساسه مدى ديمقراطية أو درجة انفتاح المجتمعات من عدمها.

ويعتبر الانتخاب إحدى إفرازات الحياة المشتركة للمجتمعات البشرية، هذه الحياة المشتركة التي ترتبت عنها صراعات عنيفة كان سببها الرئيس التضارب الطبيعي لمصالح الأفراد واختلاف تطلعاتهم، وخاصة مراكزهم في المجتمع بين الحاكم والمحكوم، وكان هذا الاختلاف في السابق يعالج بأساليب عنيفة كالثورات والحروب الدامية، فكان من الضروري اللجوء إلى أداة لإضفاء الطابع السلمي لهذا الصراع بصورة تدريجية، وكان ذلك باللجوء إلى تقسيمالسلطة في المجتمع التي تستوجب اختيار الرجال الأكفاء والبرامج الأصلح لتسيير الشؤون العامة للمجموعة، ومن ثمة اُهتدي إلى الانتخاب وتقنياته كوسيلة لا غنى عنها لتحقيق ذلك التنظيم الجديد للمجتمع.

وانطلاقا من الوقت الذي أصبح فيه الانتخاب هو التصرف الأول والوحيد الذي يضفي الشرعية في الديمقراطية بات من الضروري الاعتناء به وتنظيمه بالشكل الذي يسمح له بالاستمرار والتأقلم مع معطيات الحياة المعاصرة، بهذا الشكل أصبح الانتخاب من المواضيع والميادين التي يتقاسم ويتنافس في معالجته الكثير من التخصصات العلمية، بدءً

لعلماء الجغرافيا والديمغرافيا مرورا بعلماء السياسة ووصولا إلى رجال القانون وعلماء النفس والاجتماع.

وللإحاطة بهذا الموضوع قسمنا هذه الأوراق إلى أربع عناصر أساسية، تناولنا في العنصر الأول نظرة عامة حول نظرية العقد الاجتماعي، وفي العنصر الثاني الانتخاب والسلوك الانتخابي، في حين خصصنا الحديث في العنصر الثالث حول نظرية الأوزان الانتخابية، وتطرقنا في العنصر الرابع لدراسة تطبيقية مبسطة لنظرية الأوزان الانتخابية مع تقديم مثال توضيحي. واختتمنا الورقة لخاتمة وتوصيات.

أولا: نظرة عامة حول نظرية العقد الاجتماعي:

تقوم فكرة لعقد الاجتماعي على أساس نفي مبدأ الحق الطبيعي والإلهي للملوك الذي تأسس على مبدأ أنه على الشعب أو الرعية الخضوع والاستسلام المطلقين للحاكم باعتباره ممثلا للقوة الإلهية، فلا يجوز مساءلته أو محاسبته أو التمرد على أحكامه وقوانينه، وعليه جاءت نظرية العقد الاجتماعي لهدم قدسية الحاكم وسلطته المطلقة التي همشت الشعوب، ولتحاول إعطاء المواطنين حقوقهم الطبيعية والأساسية كحق الحرية والمساواة والعدالة والتعبير..، وبالتالي قيام نظام اجتماعي لا يستمد شرعيته من المقدس الديني أو الملكية المطلقة، وإنما من تعاقد المواطنين مع الحاكم واحترام ذلك العقد الذي بموجبه تقع على كل طرف واجبات وتكفل له حقوق.

وبهذا تنقل فكرة العقد الاجتماعي المعنى المشترك للعقد إلى أساس الجمعيات السياسية، وهذه الفكرة تدل في المقام الأول على أن ما يوحّد أعضاء الجماعة السياسية ليس هو الطبيعة وإنما التعاقد. إنه خيار العيش معا، وفي المقام الثاني على أن ما يفرض على أعضاء الجماعة السياسية قبول القرارات والقوانين حكومة مدنية، ليس هي قوة الحكومة وليس كاريزمتها أو سلطتها الطبيعية، إنما موافقتهم والتزامهم بالامتثال والطاعة للعقد الاجتماعي.[1]

مصطلح العقد الاجتماعي Social contract ليس بالمصطلح الحديث ولكنه قديم، حيث ظهرت فكرة العقد الاجتماعي سابقة لنشأة المجتمع السياسي عند السفسطائيين

الإغريق، حيث اعتبروا أن النظام السياسي هو نظام اتفق الأفراد على تكوينه للسهر على مصالحهم ومن ثم فلا يجوز أن يكون هذا النظام حائلا من دون تمتعهم بحقوقهم الطبيعية ولا يتقيد الأفراد بالقانون إلا إذا كان متفقا مع هذه الحقوق ويبنون الدولة على أساس تعاقدي. وقد جاءت فكرة العقد الاجتماعي في فلسفات أفلاطون وسقراط أيضا، حيث دعا سقراط في كتابه "السياسي" لتكوين مجتمع سياسي ألا وهو البرلمان الذي جعل المشاركة فيه مقتصرة على بعض الفئات في المجتمع وهم النخبة، ولا يحق لطبقة العمال وكذلك المرأة المشاركة في هذا المجتمع الذي يمتلك أدوات السلطة، وأشار أرسطو إلى أن الدولة هي التي تعطي للفرد وجوده الحقيقي وأن الطبيعة البشرية هي التي تدفع الناس إلى الاجتماع السيلي لأن لكل فرد حاجات ذاتية يهدف إلى إشباعها وهذا الإشباع لا يمكن أن يتحقق بشكل فردي مما يدفعه إلى التعاون مع الآخرين. ومشاركة الشعوب في تعيين حكامها، واختيار من يرونه أصلح لتولي الحكم تعد من بين المشاكل الكبرى التي تواجه المجتمعات، وتولي ّ الحكم هو أسلوب من أساليب المشاركة في الحياة السياسية وفي تسيير الشؤون العامة، نظريا يقابل هذا الأسلوب المعروف والمستعمل في كل الديمقراطيات الليبرالية الأساليب الأخرى كالتزكية والوراثة أو الطرق العنيفة لتولي الحكم والتي تميز الأنظمة المسماة بالأنظمة الشمولية (Les régimes totalitaires) [2]، وتطرح فكرة تعيين الحكام هذه مشكلة السيادة كأساس لكل شيء.[3]

إن العقد الاجتماعي كما يعرفه الخبراء والمحللون السياسيون- من أبرزهم هوبز ولوك وروسو وغيرهم- هو "محاولة إعداد صياغة لكيفية ممارسة السلطة بالتوافق والتفاهم بين القوى الممثلة للشعب والسلطة من خلال دساتير وقوانين وآليات تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم".يعني العقد الاجتماعي أن ثمة تعاقدا تم بين مجموعة من الأفراد من أجل نشأة الدولة، سواء كان هذا التعاقد بين الحاكم والمحكوم أو بين المحكومين وبعضهم البعض.

والهدف من وراء إقامة فكرة العقد الاجتماعي هو إيجاد معادلة موضوعية بين الحاكم والمحكوم، وطالما يوجد مجتمع تسوده علاقات فلا بد من وضع إطار ينظم هذه العلاقات، ورغبة في إقامة مجتمع منظم وفق قواعد ثابتة، فإن مفهوم العقد الاجتماعي ما هو إلا صياغة منظمة لمفهوم الحق الطبيعي للبشر للتوصل إلى مجتمع له أساس ثابت يقوم على العدل

والإنصاف، والابتعاد عن الصراع الشرس الذي خاضه الإنسان مع الطبيعة منذ العصور القديمة للحصول على حقوقه وواجباته.

لقد سمح هذا التصور بالفصل بين الدّولة والحاكم[4] ، ولهذا نعتت نظرية العقد الاجتماعي بالنظرية الثورية بحيث استعملتها البرجوازية كوسيلةلأبعاد الأرستقراطية عن الحكم وفي نفس الوقت منع الجماهير الشعبية من الاستيلاء على الحكم بدورها للاستحواذ على السلطة. [5]

هذه النظرية تجعل ممارسة السلطة وظيفة موكلة لممثل عنها في حدود ترسمها الدساتير ممّا يضفي على الانتخاب طبيعة معينة فيما يخص ممارسته.

ومفاد هذه النظرية أن السيادة هي ملك للشعب في صورته المفردة، أي كل فرد بصفته مواطن في المجتمع، مما يضمن له المساواة مع باقي الأفراد في كل المجالات بما فيها السياسية.[6]

لهذا يملك كل فرد جزء من هذه السيادة، لأن السيادة ليست إلا تجميع لمختلف أجزاءها التي يمتلكها كل مواطن بمفرده بالنظر إلى الشعب كمجموعة من السكان.[7] فامتلاكه لجزء من هذه السيادة هو حق يمارسه بأساليب متباينة منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر.

فالديمقراطية المباشرة في شكلها الكلاسيكي هي تكريس فعلي لسيادة الشعب، بحيث يمكن لكل فرد أنيعبر ّ عن إرادته تعبيرا مباشرا بالتصويت، فيكون بذلك قدكر ّس فكرة أن الإرادة العامة هي إرادة كل فرد معبر عنها على حده، والمجموع يشكل الإرادة المشتركة أو الإرادةالعامّة طبقا لمضمون نظرية جان جاك روسو.

ولكن يستحيل تطبيق هذه الديمقراطية في عصرنا الحاضر استحالة عملية، نظرا لشساعة أقاليم الدول وكثرة عدد سكانها، الشيء الذي يجعل تعبير كل واحد عن إرادته شيء غير معقول، بل محاولة تطبيق ذلك يؤدي لا محالة إلى فوضى عارمة ومهزلة لا يأتي من وراءها سوى نية اشتراك الجميع في قرارات لا يمكن أن تؤخذ بهذا الشكل، الشيء

الذي يفرغ الانتخاب في هذا التصور من محتواه، فلا يؤدي الدّور المنوط به، ولا النتيجة المتوخاة منه، وهو ما دفع إلى تصور أشكال غير مباشرة لممارسة السيادة.

ونعني بالشكل غير المباشر لممارسة السيادة من ممارسة الانتخاب التوفيق بين وجود هيئات تمثيلية إلى جانب وسائل أو أدوات للتدخل المباشر من طرف الشعب.[8]

تاريخيا لم يعرف هذا الشكل من تدخل الشعب عن طريق الانتخاب سوى تطبيقا محدودا، ولكن ما فتئ أن أخذ في الرّواج إلى درجة أن كل الدّساتير المعاصرة تتضمنه كمبدأ من المبادئ المعمّمة الاستعمال.[9]

وتجد هذه النظرية جذورها في فكر الفيلسوف جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau وقد كان لها تأثير على الدستور الفرنسي لسنة 1793، يرى روسو أن السيادة هي الإرادة العامة التي تتكون من مجموعة الإرادات الفردية، وعليه لا يمكن استخلاص الإرادة العامة ما لم يشترك فيها كل المواطنون، فالرجال يولدون أحرارا و متساوين، ولهذا فهم يمتلكون جزء من السيادة بنفس القدر، هذا الجزء الذي يضعونه في شكل جماعي ومشترك، فلا يمكن لهؤلاء الرجال الحفاظ على حريتهم إلا إذا كانت كل القرارات متخذة بالإجماع، هذا الإجماع الذي ينظر جان جاك روسو إليه نظرة خاصة، بحيث أن صعوبة الحصول عليه عمليا لا تقلل بأن الرأي المخالف للأغلبية هو رأي خاطئ يتعين عليه الانضمام إلى الأغلبية، باعتبارها الرأي الصائب، فتصبح الأغلبية هي الإجماع، فبإبدائه لرأيه يمارس الشعب حق طبيعي له أي حقه في السيادة أو جزء منها.

يترتب على ذلك - حسب روسو دائما- أن الانتخاب حق يمتلكه كل فرد بصفته مالكا لجزء من السيادة التي لا يمكن لأحد أن ينتزعها منه مهما كانت صفته.[10]

انطلاقا إذن من التسليم بأن الانتخاب حق يمارسه أفراد كامتداد لامتلاكهم السيادة، فهذا يعني الاعتراف بهذا الحق لجميع أفراد المجتمع، فلكل المواطنين أو كل الأفراد في المجتمع أن يمارسوا حقهم هذا، المتمثل في إبداء رأيهم باعتبارهم مالكين لجزء من السيادة، والحرمان منه غير متصور إلا استثناء في بعض الحالات كانعدام الأهلية مثلا، دون غيرها من الموانع الأخرى، فليس هناك حدود لممارسة الحقوق سوى ما هو غير متماشي مع المصلحة العامة،

وعليه لا تقبل أي قيود لممارسة الحق في الانتخاب فلا الإمكانيات المالية ولا غيرها من القيود مقبول لتحديد قائمة من له الحق ومن ليس له الحق في ممارسة الانتخاب باعتباره حق من الحقوق الطبيعية للفرد، ويتبع ذلك أن الوكالة التي يمنحها المواطن الناخب للمنتخب هي وكالة إجبارية.

يقول جون جاك روسو: " ما علمنا أن انتخاب الرؤساء هو وظيفة حكومة لا وظيفة سيادة، أبصرنا السبب في كون طريقة القرعة أكثر ملاءمة لطبيعة الديمقراطية حيث الإدارة أكثر صلاحًا بنسبة ما تكون الأعمال أقل عددا. "[11]

تطبيقا لهذه النظرية فإن الشعب صاحب السيادة، ونظرا لعدم إمكانية ممارسته لها مباشرة فهو يوكل عنه أشخاص عن طريق الانتخاب، مع احتفاظه بحق الإشراف وإعطاء توجيهات لهؤلاء المنتخبين.[12]

أو بعبارة أدق يحتفظ الناخبون بحق توجيه منتخبيهم، ويترتب عن هذا حق الناخب في إقالة منتخبيه تكريسا لمبدأ عدم قابلية السيادة للحيازة (Inaliénable) فيمكن له إذن استرجاعه لها في أي لحظة شاء، ومتى رأى ذلك ضروريا وذلك بإقالة ممثله أو منتخبه، عمليا كان هذا يمارس عن طريق ما يعرف بالإمضاء أو التوقيع على بياض بالاستقالة، الذي كان معمول به في بعض الدول في أوروبا وكذلك عن طريق الحزب الذي زكى نائبا ما أو مرشحا ما، فهذا الحزب يقرر إقالة ذلك النائب كما كان سائدا في الديمقراطيات الشعبية أو الديكتاتوريات الاشتراكية سابقا.

فيطرح إذن سؤال على المستوى النظري والذي تترتب عن الإجابة عنه نتائج عملية لها من الآثار ما لها على صعيد الممارسة الفعلية لهذه المشاركة.

وانطلاقا مما سبق من تحليل فإن الانتخاب هو وسيلة مباشرة وفعالة لممارسة السيادة لأن الناخب يحتفظ حسب هذه النظرية بحق الرقابة على المنتخب، بل أبعد من ذلك يمكن له إقالته، فيترتب على ذلك أن هذه النظرية لا يمكن أن تفرز سوى أساليب مباشرة أو شبه مباشرة لممارسة السيادة، أو كما يعرفها بالديمقراطية المباشرة وغير المباشرة.

ثانيا: الانتخاب والسلوك الانتخابي:

يعد الانتخاب الدعامة الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي باعتباره وسيلة المشاركة في تكوين السلطة التي تستمد وجودها واستمراريتها من الإرادة الشعبية أو الإرادة العامة، وهنا يظهر الانتخاب كوسيلة اتصال بين الحكام والمحكومين.

وتعتبر كلمة انتخاب Election مرادفة لحرية الاختيار، فكلمة Elect تعني أن يختار to chose وعليه فالنظام الانتخابي هو بمثابة أداة لاختيار الحكام.[13]

ويعرف Jean Paul Gharnay الانتخاب بأنه ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الارادات المؤهلة لتلك الممارسة.[14] يتضح من هذا التعريف أن الانتخاب عمل جماعي ومشروط ويخول ممن يستوفي شروطه الحق في الاختيار.

ويعرف كل من ميشي روش وفيليب ألتوف الانتخابات بأنها عبارة عن وسائل الاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات، وتختلف عملية الانتخاب من موقف لآخر طبقا لثلاث تساؤلات هي: من الذي ينتخب؟ ينتخب من؟ وكيف تتم عملية الانتخاب؟ [15] يبين هذا التعريف أن الانتخاب هو عملية مفاضلة بين عدة أشخاص أو برامج، وأن العملية الانتخابية متغيرة طبقا لظروف ومواقف معينة.

وتعرف الانتخابات بأنها مجموعة من الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب، وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن.[16]

في حين يعتبر "ريتشارد روزR. Rose " الانتخاب بأنه:ظاهرة معقدة فهي أكثر من أن تكون مجرد تجميع بسيط للتفضيلات الفردية لأحزاب معينة دون أخرى، وتعكس مدى واسعا من المتغيرات المؤثرة وعلى هذا يجب الأخذ في الاعتبار تأثير الخصائص الاجتماعية على القائم بالتصويت بل والدور الذي تؤديه هذه الترتيبات المؤسسية مثل قوانين ونظريات الانتخاب.." [17]

وعليه فإن الانتخاب كطريقة أو كوسيلة من وسائل المشاركة السياسية تشير إلى أنها عمل يحاول به المواطن أن يظهر مدى ارتباطه وولائه للنظام السياسي.

وتجدر الإشارة إلى أن حق المشاركة الانتخابية أثار جدلا كبيرا في الفقه القانوني من حيث تأصيل طبيعته القانونية، في خضم هذا الجدل ظهرت عدة اتجاهات نظرية أبرزها: نظرية الانتخاب كحق شخصي، ونظرية الانتخاب كوظيفة...

تذهب نظرية الانتخاب كحق شخصي إلى التأكيد بأن المشاركة الانتخابية إنما تشكل حقا من الحقوق الأساسية التي ينبغي أن يتمتع أي مواطن، وهذا استنادا لنظرية السيادة الشعبية التي تقوم على أنه لكل مواطن حق المشاركة في الشؤون العامة لبلاده. [18]

وفي مواجهة نظرية الانتخاب كحق شخصي، برزت نظرية ترى العملية الانتخابية كوظيفة يؤديها المواطن نتيجة انتمائه للأمة صاحبة السيادة، ووفقا لهذه النظرية فإنه يجوز تقييد الانتخابات بشروط معينة سواء من حيث الثروة أو الكفاءة من ناحية، كما يكون للأمة حق إجبار الأفراد على مباشرة الانتخابات من ناحية أخرى. [19]

ومن جهة أخرى وفي خضم تحليلنا للبيئة الداخلية والمشاركة السياسية والانتخابية نجد أن فهم العوامل المتحكمة في السلوك الانتخابي يتطلب القيام بتحليل البيئة المحيطة بالناخب وعلى عتبار أن بيئة النظام السياسي الداخلية تعتبر جزءً من بيئة السلوك الانتخابي، فتحديد معالم هذه البيئة ضروري بالنظر لما يرتبط بها من عوامل يفرض ضوابط ومحددات معينة على الناخب عند اتخاذ قرار التصويت.

كما أن المشاركة السياسية تمثل الإطار العام للمشاركة الانتخابية وهي بدورها تتحدد وفقا لبيئة النظام السياسي السائد، فالتعرف على هذا المفهوم يمكننا من تحديد موقع المشاركة الانتخابية في إطار المنظومة العامة للمشاركة السياسية وانطلاقا من هذه المكانة تتبين الدلالات المختلفة التي يحملها مفهوم السلوك الانتخابي.

وانطلاقا من الأهمية التي تحظى بها العملية الانتخابية باعتبارها الدعامة الأساسية للنظام الديمقراطي ما يقتضي ذلك تتبع التراث النظري الذي اهتم بدراسة السلوك الانتخابي وتقصي أهم العوامل المفسرة له.

وقد استطاع العديد من علماء الاجتماع السياسي في مناطق عديدة من العالم القيام بدراسات تتناول المحددات الاجتماعية للسلوك الانتخابي، وقد شجعت هذه الدراسات على دراسة المتغيرات الشخصية والسيكولوجية وتأثيرها على السلوك الانتخابي.[20]

ويعتبر الفرنسي "أندريه سيجفريد A. Sigeferid" المفكر الرائد في علم اجتماع الانتخابات وأب هذا الفرع من علم الاجتماع الذي حدده في مؤلفه بعنوان "الجدول السياسي لغرب فرنسا" في عهد الجمهورية الثالثة، حيث حدد العوامل المفسرة للسلوك الانتخابي وصنفها إلى ثلاث عوامل رئيسية هي: العامل العقاري العامل الديني العامل التاريخي.إضافة إلى ذلك ساهم "فرانسوا جوجيل François Goguuel" من خلال بحث بعنوان "دراسات في سوسيولوجية الانتخابات" في تطوير الدراسة المنهجية للسلوك الانتخابي، وقد نشرت له العديد من الأعمال العلمية حول الانتخابات من طرف المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية بباريس.[21]

وقد استطاع أيضا بعض الباحثين الأمريكيين بعث علم اجتماع الانتخابات من جديد، حيث دشن "بول لازرسفيلد Paul Lazarsfeld" طريقة استقصاء من خلال المقابلات أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية عام 1940، حيث عمل في كتابه "اختيار الشعب" على الكشف عن الطريقة التي يتشكل بها السلوك الانتخابي، ومنذ ذلك الحين تضاعفت الدراسات العلمية حول السلوك الانتخابي لا سيما في إنجلترا وألمانيا.[22]

وبناءً على تلك الدراسات يتضح أن السلوك الانتخابي قد حظي باهتمام أكاديمي واسع واستفاد من التعدد الفكري للمدرستين الفرانكفونية والأنجلوساكسونية، كما أن الدراسة الإحصائية والرياضية للسلوك الانتخابي تجعل من علم اجتماع الانتخابات يتأقلم مع مختلف المواد العلمية.

وبهذا أصبح علم الاجتماع السياسي فرعا بارزا من فروع علم الاجتماع، ولذا أصبحت البيئة الاجتماعية تعتبر أساسية لفهم السلوك السياسي عامة والسلوك الانتخابي خاصة.

ويمكن أن نتبين في التراث العلمي المنشور حول السلوك الانتخابي عددا من الاتجاهات في تفسير هذا السلوك، فنجد:[23]

–الاتجاهات البنائية (السوسيولوجية): التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي وتضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي.

– الاتجاهات الأيكولوجية: التي تربط أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية.

– الاتجاهات المنتمية إلى علم النفس الاجتماعي: التي تربط الاختيارات الانتخابية بالميول والاتجاهات النفسية للناخب.

– اتجاهات الاختيار النفعي: التي تحاول تفسير السلوك الانتخابي كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة والتي يقوم بها الفرد بشكل نفعي.

وانطلاقا من تعدد هذه الاتجاهات والنماذج إرتأينا الاقتصار على بعضها والتي يمكن الاستفادة منها من خلال ما يلي:

●نموذج التفسير الأيكولوجي (البيئي):

يعتبر أول النماذج التفسيرية المستعملة في دراسة السلوك الانتخابي، وفحوى هذا النموذج هو إقامة علاقات ترابطية وتفاعلية بين السلوك الانتخابي والمحيط الاجتماعي بمفهومه الواسع.ويمكن تقسيم هذا النموذج إلى:

– التفسير الجغرافي: يقوم على الربط بين السلوك الانتخابي والمجال الجغرافي، حيث يرى "أندريه سيجفريد A. Siegfried" أن هنك علاقة بين طبيعة الأرض وأسلوب السكن ونظام الملكية وطبيعة السلوك الانتخابي. وقد حظي التحليل الذي يستند إلى مقولة المجال الانتخابي كمحدد للسلوك الانتخابي بانتشار واسع، لأنه أخذ الأراضي ذات الحضارة الريفية مجالا للدراسة أين بقيت الاتصالات والمبادلات بالمعنى الجديد محدودة جدا، ومع ذلك فإنه يبقى مثلا ساطعا جدا للتحليل العلمي للسلوك الانتخابي. وقد وضع الباحث الأمريكي "V.O.Key.JR" جداول انتخابية لجنوب الولايات المتحدة الأمريكية وتطرق إلى العامل الجغرافي حيث وجد أن المرشح للانتخابات يحقق نجاحا أكبر في المنطقة التييعيش فيها أو التي لديه فيها علاقات عائلية مقارنة بالمناطق الأخرى أي أن الناخبين يولون أهمية لعامل الجهة الجغرافية التي ينتمي إليها المرشحون ويفضلون الذين ينتمون إلى جهاتهم.[24]

– التفسير الاجتماعي والاقتصادي:ابتدأ هذا النموذج مع أعمال مركز أبحاث جامعة ميشيغان، ويعد "لازاسفيلد" و"بيرسلون"أبرز رواد هذا النموذج، وامتد إشعاع هذا التحليل إلى فرنسا خصوصا مع "آلان لانسيلو Alain Lancelot" ويستند على تحقيقات بواسطة سبر واستطلاعات الرأي وتقوم تحليلاته على الربط والتلازم الضروري بين الانتماءات الاجتماعية والتصويت. وفي إطار هذا التحليل يرى "لازرسفيلد" أن الجماعات التي ينتمي إليها المواطن الناخب تعد عاملا حاسما في تحديد سلوكه الانتخابي إلا أن هذا التأثير ليس أكيدا وقطعيا لأن المتغيرات الاجتماعية العامة لا تقدم سوى احتمالات قوية نسبيا للانتخاب لصالح جهة أو أخرى. ويقوم هذا التحليل على أن النظام الاجتماعي تأثير أساسي على السلوك الانتخابي للأفراد إذ يحدد عدد البدائل السياسية المتاحة في البيئة، أي أن النظام الاجتماعي يضيق مدى الاختيار السياسي المتاح أمام الأفراد إذ يضفي الشرعية على البدائل المتفقة معه، وغالبا ما يمنع النظام الاجتماعي الأفراد من الدخول في الخبرات السياسية التي يمكن أن تقودهم إلى أنماط جديدة من التفكير أو السلوك السياسي. [25] ويتضمن هذا النموذج العديد من المتغيرات منها: ما هو سوسيوديمغرافي (كالسن والجنس ومكان العمل...)، ومنها ما هو سوسيواقتصادي (كالانتماء إلى فئات مهنية معينة أو إلى فئات ذات دخول معينة...)، كما قد تكون المتغيرات سوسيوثقافية (كالمستوى التعليمي والانتماء الديني أو الطائفي..)

ورغم أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية وارتباطها الوثيق بالسلوك الانتخابي للأفراد، إلا أن أصحاب هذا النموذج تجاهلوا تأثير مختلف العوامل السياسية والمتعلقة أساسا بالبنية الانتخابية وكذا تأثير العوامل النفسية على السلوك الانتخابي.

- **نموذج التفسير النفسي:**

إن تحليل دراسات هذا النموذج تقتضي التعرض إلى تطور الدراسات المتعلقة بدراسة تأثير الجوانب النفسية على السلوك السياسي بصفة عامة، وعلى السلوك الانتخابي كأحد أبعاده الأساسية.

وانطلاقا من الجذور المشتركة بين علم السياسة وعلم النفس، فقد اهتم علماء السياسة بالجانب السلوكي وأبرزهم "هارولد لاسويل H. Lasswel" الذي يعد الأب المؤسس لعلم النفس السياسي باعتباره علما أكاديميا حيث كان أول من اقتحم هذا المجال من خلال مؤلفاته: "السياسة والأمراض النفسية" و "القوة والشخصية".

وعموما اتخذت الأبحاث في مجال علم النفس السياسي عدة محاور لعل أبرزها المحور المتعلق بدراسة سلوك التصويت في الانتخابات والمشاركة السياسية في المجتمعات ذات النظم الديمقراطية المستقرة.[26]

ومن أبرز رواد النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي "أنغوس كامبل Angus Campbell" و"وارن Warren" إذ يرون أن اتجاه البعد الواحد الذي يقدم محاولة لتفسير السلوك السياسي من منظور محدد قد يكون حاجة نفسية غير مشبعة، لذا يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة بين السلوك السياسي والرغبة في إشباع هذه الحاجة النفسية.

ويقوم النموذج النفسي على افتراض أساسي يفيد أن هناك علاقة ارتباط وثيق بين سمات الشخصية ونمط السلوك الانتخابي، فالعمليات النفسية تتدخل لاختيار وتنظيم الأفكار السياسية وكذلك نوع النشاط الأنسب.كما يفترض أنه كلما قل انغماس الفرد في القضايا السياسية كلما كان سلوكه الانتخابي استجابة لمجموعة من الضغوط الخارجية السريعة.[27]

ويقصد تحديدا بالبعد النفسي مجموعة من العوامل الشخصية تتمثل في: - الرغبة في القوة أو الحاجة إليها. – بناء الاتجاهات لدى الفرد. – الشخصية الديمقراطية. -الحاجة الملحة للفرد.

وعموما، فقد أكدت العوامل النفسية دورها الحاسم في بناء السلوك الانتخابي وتحديد الأفضليات السياسية والانتخابية للناخب، غير أنه من المرتكزات التي يقوم عليها هذا النموذج غير قابلة للقياس كما أن اعتماد هذا النموذج على الاستبيانات والمقابلات يثير صعوبات جمة قد تعيق الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

ثالثا: نظرية الأوزان الانتخابية

رغم اهتمام العديد من الباحثين والعلماء بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية والرياضية الإحصائية المتعلقة بالعملية الانتخابية، إلا أننا نجني الآن نتيجة الإهمال السابق لتلك الأجيال، حتى وصلوا إلى السن القانوني الذي يحق لهم فيه الانتخاب، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية، حيث أننا جعلنا من الصوت الانتخابي لشاب في الثامنة عشر من عمره، قد يكون طالبا جامعيا أو حتى في المدرسة الثانوية، يعادل نفس وزن الصوت الانتخابي لأي شخص آخر في الستين أو الخمسين من عمره مثلا، ومن الممكن أن يكون بنفس الوقت جد ذلك الشاب أو أبيه الذي لا يزال يرعاه ويقوّم سلوكه المندفع والمتهور أحيانا، وقد يكون أيضاً أستاذه الجامعي أو مدير مدرسته التي يتلقى فيها أساسيات التربية والتعليم وتلك معضلتا الجوهرية ومنشأ المشكلات لأننا لم نعط لها الاهتمام الكافي والضروري عند استنساخ التجربة الديمقراطية من الغرب الذي تختلف بنيته وهيكلته الاجتماعية المتحررة بشكل كبير عن المجتمع العربي.

ومن منظور علمي رياضي بحت، وباستخدام أدوات رياضية إحصائية فعالة ساهمت على مر العصور في وضع حلولا جذرية للعديد من المسائل العلمية المعقدة وأسست لإجراء العديد من البحوث العلمية المتخصصة الهادفة لتحليل الظواهر واستنباط العلاقات والارتباطات بين العوامل المؤثرة فيها، والتي امتدت لتشمل جميع مجالات العلوم الإنسانية والطبيعية، النظريةوالتطبيقية، بهذه الأدوات فقط يمكننا إيجاد الحلول الإبداعية لتلك المسألة من خلال عمل الدراسات والأبحاث الهادفة لتحديد تلك العوامل وتقييم "أوزان" كل منها وتجميعها معاً لتنتج "الوزن الانتخابي الشامل" والعادل لكل شخص بحيث يكون منصفاً لكل المجتمع.

لذا، ومن هذاالمنطلق، وحتى تكتمل التجربة الديمقراطية بنكهتها العربية الإبداعية، فإنه ينبغي لنا إعادة "هندسة وبناء العملية الانتخابية" في جميع المجالات وكافة مناحي الحياة السياسية والنقابية والبلدية والأكاديمية والاجتماعية وحتى استفتاءات الرأي العام، لتتناسب مع مجتمعالعربي الذي نطمح لأن يكون مجتمعاً ديمقراطياً تنموياً يسعى للازدهار بالمعنى الجوهري لهذه الكلمة وليس بالمعنى المستنسخ الذي يؤدي للتخبط، المعنى الذي

يؤدي إلى العدل في قياس أصوات الناخبين بحسب العديد من العوامل والتي نذكر منها هنا الفئة العمرية والحالة الاجتماعية وعدد الأبناء على سبيل المثال لا الحصر، وفق أوزان يتم تحديدها لكل عامل من تلك العوامل، بحيث نصل إلى الهدف المنشود لترميم الفجوة التي نشأت بسبب إهمال هذا الأمر.

عندئذٍ ، سنطمئن على مستقبل الأجيال القادمة ولو بشكل نسبي قد يؤول في النهاية لاستقرار المجتمع ككل وترابطه وتماسكه من خلال تعاظم دور الشباب الواعي المسؤول وكبار السن والمخضرمين "انتخابيا"، تماما مثلما يحدث للعائلة العربية في المنزل الذي يعمل فيه كل من الأب والأم على إدارته وتربية وتوجيه أبنائهم منذ الصغر ومنحهم المسئولية بشكل تدريجي للأكبر سناً فالأصغر بشكل تسلسلي كلما زادت أعمارهم دون إجحاف أو إسراف، ولنا أن نتصور الفرق الجوهري الذي سوف تحُدثه نظرية الأوزان الانتخابية هذه بخاصة في المجتمعات الفتية إحصائيا وتأثيرها الإيجابي على بنية المجتمع العربي ككل وإعادة ترتيب البيت الداخلي وبناء مجتمع ديمقراطي بما يتماشى مع عاداتنا وتقاليدنا العربية الأصيلة.

نظرية الأوزان الانتخابية هي نظرية تتلخص في إضافة ما يمكن أن يطلق عليه "الوزن الانتخابي"لكل فرد في أية انتخابات وفقاً لعدد من العوامل المختلفة، كالفئة العمرية والحالة الاجتماعية، وذلك من أجل إعادة هندسة العملية الانتخابية حتى تكون متوافقة بشكل أكبر مع خصائص المجتمع العربي، ولا نستطيع استخدام هذه النظرية أو تطبيقها إلا بعد إجراء العديد من الأبحاث والدراسات التي من شأنها استكشاف أثرها الإيجابي وإمكان تطبيقها بالفعل وكذلك معرفة ما هي العوامل وطريقة تأثيرها على الوزن الانتخابي لكل فرد من أفراد المجتمع. وتأتي هذه النظرية لتكون كنموذج يمكن الاحتذاء به للقيام بالعديد من الدراسات والأبحاث الأخرى الهادفة لمزيد من المعرفة حول إمكانية تطبيقها.

رابعا: دراسة تطبيقية مبسطة لنظرية الأوزان الانتخابية * مثال توضيحي: الانتخابات الجامعية

حتى يتم تطبيق نظرية الأوزان الانتخابية في الجامعات فإنه ينبغي أن يتم تصنيف الطلاب بحسب السنة الدراسية التي ينتمي لها، وهو تصنيف سهل وقابل للتنفيذ بدون

أية تعقيدات ويصبح لدينا وزن انتخابي لكل طالب بحسب المدة التي قضاها في الجامعة، تلك المدة التي اكسبته خبرة عملية في الحياة الجامعية وأصبح مع مرور السنوات يعرف أكثر عن احتياجاته ومتطلباته أو حتى المشكلات التي يواجهها في حياته الجامعية بشكل عام، كما أنه، من جهة أخرى قد تكون أكثر أهمية، أصبح يعرف أكثر عن المرشحين لمجلس الطلاب وإمكاناتهم وقدراتهم في تنفيذبرامجهم عملياً وتحقيق ما يصبو إليه الطلاب من خلال ذلك المجلس.

ووفق نظرية الأوزان الانتخابية يمكن تطبيقها عملياً كما يلي:

I. الأوزان الأساسية :

1 -طلاب السنة الأولى : الوزن الانتخابي = 1

2 - طلاب السنة الثانية : الوزن الانتخابي = 2

3 - طلاب السنة الثالثة : الوزن الانتخابي = 3

4 - طلاب السنة الرابعة : الوزن الانتخابي = 4

وهكذا في بقية السنوات إن وجدت

II. الأوزان المضافة في حالة الرسوب لأول مرة :

في حال الرسوب لأول مرة وإعادة أي سنة من سنوات الدراسة يتم إضافة نصف نقطة فقط:

1 -الطالب الراسب في السنة الأولى لأول مرة يكون وزنه الانتخابي وقت الانتخابات = 1,5بدلاً من 1

2 – الطالب الراسب في السنة الثانية لأول مرة يكون وزنه الانتخابي وقت الانتخابات = 2.5بدلاً من 2

3 – الطالب الراسب في السنة الثالثة لأول مرة يكون وزنه الانتخابي وقت الانتخابات = 3.5نقطة بدلاً من 3

4 – لطالب الراسب في السنة الرابعة لأول مرة يكون وزنه الانتخابي وقت الانتخابات = 4.5نقطة بدلاً من 4

وهكذا لبقية السنوات إن وجدت.

III. الأوزان المضافة في حال الرسوب المتكرر:

في حال الرسوب المتكرر يصبح من الصعب إضافة المزيد من أنصاف النقاط لأن ذلك سيجعل من راسباً ثلاث مرات في السنة الثانية بوزن انتخابي 3.5نقطة وهو أكبر من الوزن المقرر لطالب السنة الثالثة، لذا فمن المستحسن أن تتم عملية الإضافة كما يلي:

1 – الوزن المضاف في حالة الرسوب أول مرة = (0.5) نصف نقطة

2 – الوزن المضاف في حالة رسوب ثاني مرة = (0.25) ربع نقطة

3 – الوزن المضاف في حالة رسوب ثالث مرة = (0.125) ثُمن نقطة

وهكذا بنفس التسلسل للمتوالية الهندسية*بإضافة النصف في أول رسوب ثم نصف النصف في ثاني رسوب وهكذا بحيث نضمن وفق هذا التسلسل أنه مهما كان عدد مرات الرسوب فإنه لن يتم تجميع نقاط أكبر من اللازم أو أكبر من الحد الأعلى المستحق للسنة الدراسية التي ينتمي لها الطالب.

*بحسب المعادلة : 2/1 + 4/1 + 8/1 + 16/1 + ...إلى ما لا نهاية = 1.

IV. آلية عمل وإجراءات الانتخابات باستخدام نظرية الأوزان الانتخابية

بعد تحديد الأوزان الانتخابية لجميع الطلاب وفق جداول الأوزان التي تم توضيحها أعلاه، يتم إجراء الانتخابات بنفس الطريقة الاعتيادية مع إضافة الخطوات التالية:

1 –تقسيم أوراق الانتخاب إلى فئات وكل فئة تمثل وزن معين ويستحسن أن يتم تخصيص لون محدد لكل فئة، فمثلاً أوراق انتخاب الطلاب من ذوي الوزن الانتخابي 1 تكون باللون الأبيض، وأوراق الوزن 1.5تكون باللون الأخضر، وهكذا لجميع الأوزان

بما فيها الأوزان التي تشتمل على كسر عشري نصف نقطة فقط، ويمكن استخدام عملية التقريب لتجنب استخدام فئات كثيرة، مثلا يحتفظ الطالب صاحب الوزن الانتخابي 2.75 (راسب مرتين بالسنة الثانية) بنفس الوزن ولكن يمكننا أن نعطيه الفرصة لاستخدام ورقة الانتخاب التي بوزن 3 من باب التقريب في حال لم يكن هناك الكثير من الطلاب في تلك الفئة وذلك للحفاظ على سرية الانتخاب كما هو معروف.

2 – يتم توزيع الأوراق الانتخابية باللون المناسب لكل طالب بحسب فئة الوزن الانتخابي الذي ينتمي له ومن ثم يقوم بتعبئتها ووضعها في الصندوق تماماً كما يجري في الانتخابات الاعتيادية مع الاختلاف البسيط هنا وهو لون الورقة فقط.

3 –بعد إتمام عملية الانتخاب لجميع الطلاب تبدأ عملية الفرز للأصوات بنفس الطريقة الاعتيادية أيضاً وتجميعها، بحيث نحصل في النهاية على جدول إحصائي للأصوات التي حصل عليها كل مرشح، مع توضيح إضافي يبين عدد الأصوات لكل لون من الألوان التي تمثل وزن انتخابي معين.

الجدول التالي يبين أحد النتائج التي يمكن أن تكون مثالاً مبسطاً لعملية فرز أصوات الناخبين في أحد الكليات المتوسطة باستخدام نظرية الأوزان الانتخابية:

اسم المرشح	الأصوات من فئة الوزن الانتخابي (1)		الأصوات من فئة الوزن الانتخابي (1.5)		الأصوات من فئة الوزن الانتخابي (2)		إجمالي عدد الأصوات الاعتيادي	مجموع الأوزان الإجمالية لكل الفئات
	العدد	الوزن الكلي للفئة = العدد × الوزن	العدد	الوزن الكلي للفئة = العدد × الوزن	العدد	الوزن الكلي للفئة = العدد × الوزن		
مرشح أ	140	140 =1×140	100	150=1.5×100	60	120 =2×60	300	410
مرشح ب	180	180 =1×180	100	150=1.5×100	70	140 = 2×70	350	470
مرشح ج	60	60 = 1×60	90	135 = 1.5×90	150	300 = 2×150	300	495
مرشح د	50	50 = 1×50	70	105 = 1.5×70	80	160 = 2×80	200	315
مرشح ه	80	80 = 1×80	90	135 = 1.5×90	100	200 = 2×100	270	415
مرشح و	30	30 = 1×30	60	90 = 1.5×60	90	180 = 2×90	180	300
مرشح ز	50	50 = 1×50	90	135 = 1.5×90	80	160 = 2×80	220	345
المجموع	590	590	600	900=1.5×600	630	1260=2×630	1800	2750

بالتدقيق في نتائج الجدول أعلاه، يتضح لنا ما يلي:

1 -في العمود قبل الأخير لدينا مجموع أصوات الناخبين الاعتيادي الذي حصل عليه كل مرشح، ووفق هذا العمود يكون المرشح رقم ب هو الفائز بإجمالي 350 صوت ويليه المرشحين رقم أ و ج بنفس الترتيب بإجمالي 300 صوت، ثم بقية المرشحين لآخر القائمة حسب مجموع الأصوات تنازلياً .

2 –في العمود الأخير لدينا مجاميع الأوزان الإجمالية لكل الفئات التي تنتمي لها أصوات الناخبين التي حصل عليها كل مرشح بحسب نظرية الأوزان الانتخابية، وهو عبارة عن مجاميع حاصل ضرب كل عدد في وزن الفئة التي ينتمي لها، ووفق هذا الجدول يكون المرشح ج هو الفائز بإجمالي مجموع أوزان يعادل 495 وحدة وزن صوت انتخابي، ويليه في الترتيب المرشح ب بإجمالي 470 وحدة وزن صوت انتخابي، ثم المرشح هـ 415، ثم بقية المرشحين بشكل تنازلي كما في الجدول.

من الواضح أن استخدام نظرية الأوزان الانتخابية أثرت بشكل كبير على نتيجة الانتخابات في هذا المثال المبسط، وذلك نظراً للتأثير الأكبر الذي نتج عن أوزان أصوات الطلاب الأكبر سناً في الكلية سواء من هم ينتمون لفئة الوزن الانتخابي (1.5) أو (2) وهم الطلاب الراسبون بالسنة الأولى أو في السنة الثانية على الترتيب، وذلك مقابل تأثير أوزان أصوات الطلاب المستجدين أصحاب الوزن الانتخابي (1) الذين ينتمون جميعهم للسنة الأولى.

ملاحظات إضافية:

1 -قد تتطلب مسألة تحديد الأوزان لفئات الطلاب المختلفة معلومات أكثر تفصيلاً بحسب الاحتياج وبحسب ما يمكن أن يكون مفيداً للجامعة التي تنوي تطبيق هذه النظرية، فمن الممكن أن لا تكتفي الجامعة بالسنة الدراسية فقط بل قد تلجأ لإضافة عوامل أخرى لتحديد وزن صوته الانتخابي كالمستوى العلمي للطالب والمتمثل بالتقدير العام في السنوات السابقة مثلاً ليكون بمثابة سلم إضافي يُستخدم لتحديد الوزن، أو حجم مشاركاته في الأنشطة والفعاليات الأكاديمية والبحثية وفق نقاط محددة يتم تجميعها سنوياً، بحيث يتم تطبيق معادلة رياضية شاملة لحساب الوزن الانتخابي الشامل لكل طالب باستخدام كل تلك العوامل.

2 – في المثال السابق تم احتساب وزن الصوت الانتخابي بشكل مبسط ليكون هو نفس الرقم المعطى للفئة، وتلك مسألة لا يُشترط أن تكون ثابتة، فمثلا في نفس المثال السابق كان بالإمكان أن نحدد الوزن الانتخابي ليكون وفق الرؤية التالية:

وزن الفئة 1 = 1.1

وزن الفئة 1.5 = 1.15

وزن الفئة 2 = 1.2

وزن الفئة 2.5 = 1.25

وزن الفئة 3 = 1.3

وهكذا، بحيث تتضخم أوزان الأصوات تدريجياً بشكل تصاعدي كلما صعدنا في السنوات الدراسية الأعلى، وبطريقة قد لا تؤثر كثيراً على نتائج الانتخابات بدرجة تثير الجدل، وهذا الأمر يتطلب بعض التدقيق والتخطيط الجيد لاختيار أفضل الطرق لتتناسب مع الهدف من تطبيق النظرية، وهو تطوير العملية الانتخابية والوصول لأفضل النتائج التي تناسب البيئة التي يتم التطبيق فيها.

وفي حال استخدام مزيد من العوامل يمكن بنفس الطريقة تصنيفها وفق سلم مشابه لوزن السنة الدراسية وإضافتها للوزن الانتخابي لنحصل بالنهاية على الوزن الانتخابي الشامل الذي سيستخدم في جدول حساب أوزان الأصوات.

خلاصة وتوصيات:

تُعتبر نظرية الأوزان الانتخابية وسيلة لتطوير العملية الانتخابية لتحقيق أعلى درجات النجاح والتقدم للمؤسسات التعليمية، وهي تهدف بشكل أساسي لتعظيم دور الطلاب قللامى بشكل يساهم في الاستفادة من الخبرة التي تراكمت لديهم، أكاديمياً وتطبيقياً، عوضاً عن مساواتهم بالطلاب الجدد الذين التحقوا حديثاً بالجامعة وعادة ما يكونوا بحاجة لمزيد من الوقت ليكتسبوا تلك الخبرة.

من جهة أخرى، قد يلزم الكثير من البحث والدراسة قبل البدء بتطبيق هذه النظرية، بخاصة عند وضع المعايير اللازمة لاحتساب الوزن الانتخابي، وهناك العديد من العناصر التي يلزم أخذها بالاعتبار بهذا الشأن، ففي كلية عملية تطبيقية تعتمد على البحث العلمي المنظم في الدراسة قد يكون من المهم احتساب نقاط للأبحاث العلمية التي يقوم بها

الطالب وإدخالها في معادلة احتساب الوزن الانتخابي، أما في الكليات النظرية قد لا يلزم مثل هذا الأمر بل قد يلزم مثلاً احتساب نقاط على الحضور والغياب للمحاضرات أو التقدير العام لبعض أو كل المقررات الدراسية التي قد تُعبر عن مقياس معين تهتم به الكلية وتعتبره معياراً مهماً لتقييم الطالب فيها.

كذلك ينبغي أن تتماشى أساليب تطبيق هذه النظرية مع تطلعات الجامعة التي تخطط لتطبيقها، ففي الجامعة التي تتطلع للمنافسة العالمية والازدهار بشكل مميز قد تقوم بوضع معايير تقييم أوزان قد تشمل الكثير من العوامل المتعلقة بالنشاط البحثي بشكل عام، والجامعة التي تتطلع لتطوير آلية انتظام الدراسة فيها والابتعاد عن التسيب تلجأ لوضع معايير تقييم أوزان الالتزام بحضور المحاضرات كنوع من التشجيع للحصول على أوزان أفضل للصوت الانتخابي.

وفي كل الأحوال سوف يؤدي تطبيق هذه النظرية إلى حالة من التنافس نحو تقدير وإعلاء الشأن الذاتي في البيئة الجامعية من خلال محاولة رفع قيمة وزن الصوت الانتخابي وهذا ما سوف يخلق حالة من تكثيف التنافس العلمي والبحثي أو الالتزام بشكل عام في كل سنة بالفعل ولكن بطريقة لها مردود سنوي سريع من جهة واجتماعي مباشر يشعر به الطلبة بالفعل في مواعيد الانتخابات، الأمر الذي من شأنه أيضاً معالجة التكاسل الذي يمكن أن يحدث خلال مسيرة الدراسة لعدد كبير من السنوات.

الخاتمة:

في الواقع، نحن نستخدم نظرية الأوزان الانتخابية يومياً وفي كل مكان، يكاد لا يخلو مجال من مجالات الحياة إلا ونستخدمها فيه بشكل مباشر أو غير مباشر، في البيت والمدرسة والعمل، في الشركات والبنوك وشركات التأمين والاتصالات، في محلات البيع بالجملة والتجزئة، وحتى في الشارع عند التقاطعات الرئيسية وإشارات المرور، هناك دوماً أفضلية للشارع الأعرض، وتوفير أكثر للمشتري بالجملة، ودقائقمجانية أكثر للمتصلين مدة أطول وأقساط أكبر لتأمين السيارة الأغلى، أو عديدة الحوادث إحصائياً، وعائد أعلى

لأصحاب الودائع الأكبر في البنوك، وصلاحيات أكبر لمدير الشركة، وراتب أعلى لمشرف العمّال، وقلم أحمر للمدرس، ورأي قد لا يقبل النقاش للوالدين في المنزل.

فكيف لنا أن نتوقف عند مسألة الانتخابات بلا تطوير منذ العصور الوسطى بحيث نساوي بين كل الأجيال والفئات العمرية ونهمل كافة الاختلافات بين شخصيات الأفراد، ليس من منظور إنساني أو حتى القيم الإنسانية فتلك مسألة لا تقبل النقاش أننا جميعا سواسية، ولكن من منظور الخبرةوالرؤى الأفضل والأشمل للمجتمع ومعرفة احتياجاته ومصلحته العامة في شتى المجالات ومن لم يلجأ لذوي الخبرة لاستشارتهم في كثير من الأمور بكل تواضع.

في النهاية، تعتبر هذه الدراسة مدخلاً مثالياً لتوضيح كيفية تطبيق هذه النظرية في الجامعات تحديداً وطرق استخدامها، كماأنها يمكن أن تعمل عمل الدراسة الأولية اللازمة لمعرفة كيف يمكن تطبيقها في المجتمع بشكل عام، فهي محاولة للتطوير والازدهار والنهوض بالمجتمع العربي بحيث تكون أقرب لواقعنا وعاداتنا وتقاليدنا وتتماشى مع أسلوبنا في الحياة وعدد الأبناء الذي اعتادت الأسرة العربية أن تنجبه، وفي الوقت الذي من المعروف أنه في الغرب لديهم عادة طفل أو طفلين كحد أقصى نجد أنه من الممكن أن يتخطى لدينا هذا الرقم السبعة أطفال، وبالتالي هي محاولة علاج النسبة المئوية لعدد الناضجين وتأثيرهم في المجتمع تماماً مثلما نقارن علاقة الرقمين 2-2 بعلاقة الرقمين 2-7، ففي الحالة الثانية نحن بحاجة لرفع قيمة الرقم 2الذي يمثل الخبرة ليكون متناسباً مع الرقم 7الذي يمثل الأجيال الجديدة، لإعادة التوازن للمجتمع باستخدام هذه النظرية

المراجع والهوامش:

[1]: فريدريك وورم، **الفلسفة في 100 كلمة**، ترجمة: محمد جديدي، منشورات ضفاف، لبنان، 2015، ص 60.

[2] : MAURICE DUVERGER, **Institutions politiques et droit constitutionnel**, P.U.F. , Paris, 1971, p 100.

[3] : PIERRE PACTET, **Science politique,** Les éditions Masson, Paris, 1989, pp. 86-99.

[4] : JEAN-PAUL JACQUE, **Droit constitutionnel et institutions politiques**, 3e éd., Les éditions Dalloz, Paris, 1998, p17.

[5] : MAURICE DUVERGER, op. cit ,p 102.

[6] : ثروت بدوي، **النظم السياسية**، دار النشر، القاهرة، 1972، ص230.

[7] : DUVERGER, MAURICE, op. cit., p 112.

[8] : DOMINIQUE CHAGNOLLAUD, **Droit Constitutionnel contemporain**, tome 1, Théorie générale, les régimes étrangers, Les éditions Armand Collin, Paris, 2003, p210.

[9] : PIERRE PACTET, op. cit., p91.

[10] : RENE CAPITANT, **Démocratie et participation politique**, Les éditions Bordas, Paris, 1972, p 44.

[11] : جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي**، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، 2013، ص144.

[12] : JEAN-PIERRE JACQUE, op. cit., p20.

[13]: طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجيا المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، دار غريب، القاهرة، مصر، 2000، ص 113.

[14]: داود الباز، **حق المشاركة السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص42.

[15]: عبد الهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، ط8، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص151.

[16]: عبدو سعد وآخرون، **النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص27.

[17]: عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 151.

[18]: سليمان الغويل، **الانتخاب والديمقراطية**، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2003، ص29.

[19]: عبد الغني بسيوني، **النظم السياسية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، د.س، ص226.

[20]: السيد الحسيني، **علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا**، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1984، ص60.

[21]: محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص149.

[22]: فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص301.

[23]: فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ترجمة:مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 495.

[24]: أمينة راس العين، ال**سلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية 1999**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2003، ص36.

[25]:حمادة إبراهيم بسيوني، **استخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسية**، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1995، ص26.

[26]، عزيزة محمد السيد، **السلوك السياسي: النظرية والواقع**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1994، ص11.

[27]:حمادة إبراهيم بسيوني، مرجع سابق، ص26.

نماذج عالمية لتجسيد ثقافة تنظيمية متميزة

أ.د. عبد الرحمان برقوق
د.هدى درنـــوني
- جامعة بسكرة – الجزائر

الملخص :

تعددت المداخل التنظيمية واختلفت في مرتكزاتها، فمنها من اهتم بالجانب الميكانيكي في الأداء ومنها من اهتم بالجانب السيكولوجي وأخر اهتم بالجانب الإداري وعلمياته وجانب آخر اهتم بالحياة الثقافية السائدة في المنظمة، فكان من السبل الفاعلة في نجاحها وتطورها وبقائها، وهو ما تهدف هذه المقالة لإبرازه وتبيين سبل تجسيده، من خلال عرض العديد من النماذج العالمية لمؤسسات كان شغلها الشاغل الاعتناء والأخذ بثقافة كمرتكز أساسي لتسيير شؤونها.

Résumé :

Il y a un bon nombre d'initiations organisationnelles qui diffèrent selon leurs bases, les unes s'intéressaient à l'aspect mécanique de la performance, les autres à l'aspect psychologique et une autre partie a accordé l'intérêt à l'aspect administratif et ses processus. D'autres s'intéressaient à la vie culturelle dominante dans l'organisation, ce qui était l'un des méthodes efficaces menant à sa réussite, son développement et sa survie. Ce quenous allons montrer dans cet article, ainsi que les méthodes de sa réalisation à partir de l'exposition de plusieurs modèles universels d'entreprises qui s'occupaient de la culture de l'entreprise comme base principale pour sa gestion.

مجلة التغير الاجتماعي — العدد الأول

مقدمة:

جذبت فكرة ثقافة المنظمة اهتمام الباحثين والدارسين في سلوك المنظمة كونها إحدى مكونات بيئتها الداخلية والخارجية، فهي بمثابة القاسم المشترك القادر على تحقيق الربط بينها تفاعلا وانسجاما وتنوعا وتكاملا. فالفكرة قائمة على إثارة عناية المتخصصين للتفكير مليا بأسلوب إدارة الثقافة التنظيمية، وهو ما يجسد جوهر دورها في حياة المنظمة ومواردها البشرية والذي يقود ضمنيا إلى إحراز التفوق الداخلي والخارجي ويكسبها خاصية الإستمرارية والحيوية والتجدد.

فالثقافة التنظيمة هي احدى القضايا الرئيسة في مجال البحوث الأكاديمية في نظرية التنظيم وكذلك في الممارسات الإدارية نظرا لأهمية البعد الثقافي في جميع جوانب الحياة التنظيمية، فهي تشكل إحدى العناصر الأساسية في تفسير سلوك المنظمة، وقيادتها وإدارتها، ومواردها البشرية بصفة عامة والمتعاملين معها من الأطراف ذوي المصالح بأعمالها.

تلعب ثقافة المنظمة دورا في غاية الأهمية في تماسك الأعضاء والحفاظ على هوية الجماعة وبقائها، وهي أداة فعالة في توجيه سلوك العمال ومساعدتهم على أداء أعمالهم بصورة أفضل.

وقد أكدت تجارب العديد من المنظمات الدولية على مساهمة الثقافة التنظيمية في اعطائها طابع يميزها عن غيرها من حيث بناء هيكلها التنظيمي أو أنماط السلوكات المتبعة بها، أو سياساتها وقوانينها....

وفي هذه المقالة سنحاول تسليط الضوء على بعض من التجارب العالمية الناجحة لمؤسسات مختلفة الجنسيات والقطاعات وحتى النشاطات، على غرار مؤسسة ولت ديزني و شركة آبل...، وهذا بغية ابراز اهمية ودور الثقافة التنظيمة في تبوء المكانة التي وصلت اليها هذه المؤسسات، وكذا محاولة منا لإعطاء العبرة والقدوة لمؤسساتنا الوطنية.

فيا ترى ما هي المرتكزات الثقافة التنظيمية الناجعة التي ساهمت في نجاح مثل هذه النماذج العالمية؟

1-ثقافة منظمة والت ديزني:

ديزني كمنظمة بدأت لأول مرة باعتبارها صانعة فيلم للرسوم المتحركة في 16 أكتوبر 1932. كانت المنشئ لإنتاج الكرتون "ميكي ماوس" الذي وضعها في السوق العالمية، منذ ذلك الحين أصبحت واحدة والت ديزني من أكبر شركات إنتاج أفلام الرسوم المتحركة. [1]

لم تقتصر منظمة والت ديزني على الهيمنة في صناعة الرسوم المتحركة فقط لكنها توسعت لمتنزهات ومنتجعات، شبكات وسائل الإعلام، والمنتجات الاستهلاكية. فهي تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية هي: قسم إنتاج الأفلام، وقسم لإنتاج السلع الاستهلاكية، وقسم للخدمات الترفيهية؛ ويساهم القسم الأخير بنحو 65% من نشاط وأرباح هذه المنظمة. [2]

خلال السنوات الماضية وضعت والت ديزني خطة تحت عنوان "لتحقيق السعادة للجميع" من خلال "السحر" تمثل في النزاهة وفي خلق ثقافة تنظيمية من انتاج منظمة ديزني تعتمد على الابتكار، وتنفيذ استراتيجية التدريب وهو السبب الرئيسي للتوسع الكبير لها في مختلف الأسواق. [3]

فتكمن أهم معالم الثقافة التنظيمية في هذه المنظمة فيما يلي: [4]

- يتم تعيين العاملين الجدد عن طريق توصيات العاملين الحاليين، حيث هذا المدخل في الحصول على أفضل العاملين بأقل تكلفة للاستقطاب والاختيار.

- يتم تعريض المرشحين الجدد لمقابلتين شخصيتين على الأقل يتم فيها التعرف على مدى إيفاء المتقدمين للوظائف للمعايير الخاصة بوالت ديزني من حيث المظهر والطول والوزن والملامح ... .

- بمجرد التعيين يتم الحاق الأفراد ببرنامج مكثف للتأقلم الاجتماعي، حيث يتم تعريفهم بالمنظمة وتاريخها وانجازاتها وقيمها الرئيسية ومجالات التركيز في السلوك رسالتها وغاياتها وذلك لمدة 8 ساعات.

- بعد الانتهاء من الكتاب التوجيهي؛ يتم إلحاق المعنيين الجدد ببرنامج تدريبي لمدة 40 ساعة منها نحو 25 ساعة تدريب على رأس العمل في الحدائق والمدن الترفيهية لوالت ديزني.

- من مجالات التركيز في برنامج التوجيه محاولة تعليم الموظفين الجدد اللغة الخاصة بوالت ديزني مثل مفهوم الفريق بدلا من العاملين، الأدوار بدلا من الوظائف، أدوات الجذب بدلا من الألعاب الضيوف بدلا من العملاء.

- يتم تكريس القيم الرئيسية لدى العاملين الجدد من خلال الشعارات المكتوبة في كل مكان وعلى الجدران وفي المكاتب.

- لتحقيق الانسجام بين العاملين وتوحيد القيم وأنماط السلوك، فإن والت ديزني تشجع العاملين لديها على قضاء أوقات الراحة والعطل مع بعضهم البعض من خلال تنظيم المسابقات الرياضية والرحلات الترفيهيةوإقامة الحفلات ... .

- يتم مكافأة العاملين على أنماط السلوك التي تعكس القيم الرئيسية لوالت ديزني، كما يتم تشجيع العاملين على المبادرة وتعزيز أدوار التعاون والعمل الجماعي.

-في كل موقع ديزني بجميع أنحاء العالم العديد من أوجه الشبه موجودة بقدر ما يدل على الثقافة التنظيمية لها، مع استناد الثقافة التنظيمية لكل موقع على الاهتمام بالتفاصيل الجوهرية الخاصة بثقافة البلد المنتمية إليه؛ فالموقع الياباني تختلف تفاصيله عن الأوروبي على الرغم من أنه نسخة طبق الأصل من ديزني كاليفورنيا[5]... الموقع يتم تطويره لتتناسب مع ثقافة الموظفين، فضلا عن أنه يتناسب مع نفس معتقدات وتقاليد المجتمع أو المستهلكين المحليين.

فثقافة منظمة ديزني قائمة على المبادئ التالية:[6]

- التركيز الشديد على الثبات والتفاصيل.

- التقدم المستمر بالاعتماد على الإبداع والحلم والخيال.

- التحكم المطلق في الصورة "الساحرة" لديزني والحفاظ عليها.

- "إسعاد الملايين من الناس" والاحتفاء "بالقيم الأمريكية الصحيحة" وتعزيزها ونشرها.

إذن ثقافة منظمة ديزني قائمة على الاهتمام بالعاملين وبراحتهم النفسية والاجتماعية كونهم من يصنع أمجادها، وبالحرص على تدريبهم وترسيخ معالم ومبادئ ثقافتها لكل موظف وبعد تعيينه مباشرة، إضافة إلى ذلك العمل دائما وفقا لمعالم الثقافة أو القيم الأمريكية في الإدارة لإسعاد وسحر الزبائن.

2- ثقافة منظمة تويوتا:

للمجتمع الياباني ثقافته الخاصة به، إذ لعبت دورا كبيرا في نمو اليابان وازدهاره، فيأتي في مقدمة المكونات الأساسية للثقافة التنظيمية اليابانية الرغبة في الاستقلالية والولاء المطلق، المواطنة والرغبة في تصدير القدرات والإمكانيات الذاتية والإخلاص المفرط في العمل، والحرص على اكتساب الاحترام الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في التنمية.[7] ذلك ما أفرز منظمات ناجحة تخطت حدود اليابان لتتجه نحو العالمية بكل جدارة واستحقاق.

فتعتبر شركة تويوتا من كبرى الشركات اليابانية العالمية، إذ أن منتجوها يباع في الدول المتطورة وفي النامية كذلك، مما يبين ضخامة حصتها السوقية، فالنمو السريع وجودة الخدمات وتحسين مستوى الجودة والتقليل من معدل الهدر يعود إلى النظام الذي اكتشف في خمسينات القرن الماضي، هذا النظام الذي يعتمد على الموازنة بين الدور الذي يلعبه الأفراد في ثقافة منظمتهم والتي تحتم عليهم الاستمرار في إدخال تحسينات على أعمالهم، وبين نظام تقني يركز على تدفق الإنتاج الذي يتسم بقيمة مضافة عالية.[8]

تتأسس ثقافة شركة تويوتا على مبادئ عدة تسمح لنظام إنتاجها TPS (Toyota Production System) أن يعمل بفاعلية مع أن هذه المبادئ متنوعة فإن تطور هذا النظام ونجاحه مرتبطان بتطور أسلوب إدارة هذه الشركة المبنية على استدامة الابداع ومحاربة الهدر والعمل على ارضاء رغبات العملاء وفق فلسفة طويلة الأمد، وهذه المبادئ تتمثل في:[9]

1.تأسيس القرارات الإدارية على فلسفة طويلة الأمد ولو على حساب الأهداف المادية قصيرة المدى.

2.يجب أن تتسم العمليات بالاستمرار؛ يتطلب هذا المبدأ ربط العمليات بعضها ببعض مما يسهل عمل الفريق في حل المشكلات وحثهم على الابتكار والإبداع.

3.استعمال أنظمة سحب ملائمة لتفادي الإفراط في الإنتاج؛ فنظام TPS يهدف إلى إلغاء تراكم المخزون، حيث أن الإنتاج يتم على أساس الطلبات الفورية للعملاء والسحب يعني في هذا النظام الوضع المثالي للتصنيع في الوقت الدقيق: إعطاء العميل ما يريده وعندما يريده وبالقدر الذي يريده.

4.تحقيق الاستقرار في الإنتاج، حيث أن محاولة تطبيق نظام TPS يحتم تحقيق الاستقرار كأول مطلب وهي مهمة رئيسة للمسؤولين عن إدارة الإنتاج ومراقبته، فقد يتطلب الوصول إلى استقرار الانتاج تحميل البضاعة قبل أوانها أو تأخيرها أحيانا أخرى، وقد يتعين عليك الاستئذان من الزبون لتأخير التسليم مدة زمنية قصيرة، لكن ما إن يصبح الانتاج مستقرا إلى حد ما عندها يمكن تطبيق أنظمة سحب ملائمة، لكن إن كانت مستويات الإنتاج متذبذبة فلا معنى لتطبيق هذا النظام لأنه لن يتحقق في هذه الظروف.

5.ترسيخ ثقافة لإيقاف العمل بغية حل المشاكل للوصول إلى الجودة Jidoka، التي تصبح جزء لا يتجزأ من هذا النظام، وهذا يعني الحاجة إلى تقنية تكشف العيوب حال حدوثها ويوقف الإنتاج آليا لإصلاح الخلل قبل استفحاله، ويستعمل في شركة تويوتا مصطلح Jidokaللدلالة على آلة مجهزة بأنظمة ذكية يسمح لها بإيقاف نفسها عن العمل عند تعرضها لأي مشكلة.

6.المهمات التي تنفذ بنمط موحد هي الأساس للتحسين المستمر والتطوير.

7. استعمال المراقبة البصرية كي يضمن عدم اكتشاف المشكلات الخفية.

8. استعمال التقنيات التكنولوجية الموثوقة فقط.

9. يجب إعداد قياديين من الشركة يفهمون بدقة اسلوب عملها.

10. إنشاء فرق عمل تنتهج فلسفة الشركة والاستعانة بعمال مبدعين.

11. مساعدة المدراء على التحسين والتطوير.

12. المعاينة الميدانية للوقوف على الأوضاع في موقعا وهذا لفهم الوضع فهما دقيقا أي Genbutsu Genchi باليابانية، و تترجم في تويوتا بـ "التوجه إلى الموقع لرؤية الوضع الحقيقي بغية فهمه".

13. اتخاذ القرارات ومناقشتها يكون بصورة بطيئة ومتروية ولكن التنفيذ يكون بسرعة.

14. التحول إلى مؤسسة تعلمية عن طريق التأمل العميق والتفكير الطويل والتحسين المستمر.

إذن ثقافة شركة تويوتا اليابانية قائمة على مبدأ احترام الموظفين من خلال ايجاد مناخ تنظيمي يتناسب ومتطلباتهم واحتياجاتهم من تعليم وتدريب واستقرار الأهم احترام، وهو ما يؤدي إلى تحقيق المبدأ الآخر لهذه الثقافة ألا وهو التطوير المستمر للوصول إلى التنمية المستدامة.

- ثقافة شركة المعدات الرقمية:

كانت ثقافة شركة المعدات الرقمية أول شركة كبرى تقدم الحسابات التفاعلية في مجال الكمبيوتر. تقع بصورة رئيسة في الجزء الشمالي لشرقي من الولايات المتحدة الأمريكية، وإدارتها الرئيسية في مصنع قديم في مينارد بولاية ماساتشوستسها ، لها فروع في أنحاء مختلفة من العالم.

تعرضت إلى مصاعب مالية نجم عليها بيع الشركة لشركة كومباك عام 1998، لتندمج هذه الأخيرة مع هيوليت- باكارد عام 2001. تمتع هذه الشركة بطابع ثقافي مميز لها نوجزه ملامحه في النقاط التالية:[10]

- اعتماد سياسة المكاتب المفتوحة والابتعاد النهائي عن الطابع الرسمي في التعاملات والمظهر.

-الاعتماد على هيكل هرمي كثير المستويات، كثير التغيير لكن شديد الأريحية.

- الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة في الاتصال بعمال وبالعملاء في مختلف أقطار العالم.

-الاعتماد على الشعارات والحكايات الرمزية المكتوبة الموزعة من حين الى آخر لشحن الهمم.

-تعتمد مبدأ المسؤولية الشخصية، فترفع شعار"من يقترح ينفذ"، "تفكر بنفسك وتقوم بالعمل الصحيح".

- تتميز هذه الشركة بمبدأ الفردية الشديد، في الوقت نفسه بالاستعداد الكبير للعمل وفقا لفريق العمل.

التأكيد على الاستقامة المطلقة، وعلى القيم التنظيمية المرتبطة بالأخلاق البروتستانتية-الأمانة الاجتهاد، المعايير الأخلاقية، المساواة والمهنية...-.

ولفهم مضامين كل هذه القيم وبيان علاقتها بالأنماط السلوكية الظاهرة، تطرح الافتراضات الكامنة والمقدمات المنطقية التي تقوم المنظمة على أساسها في النموذج التالي:

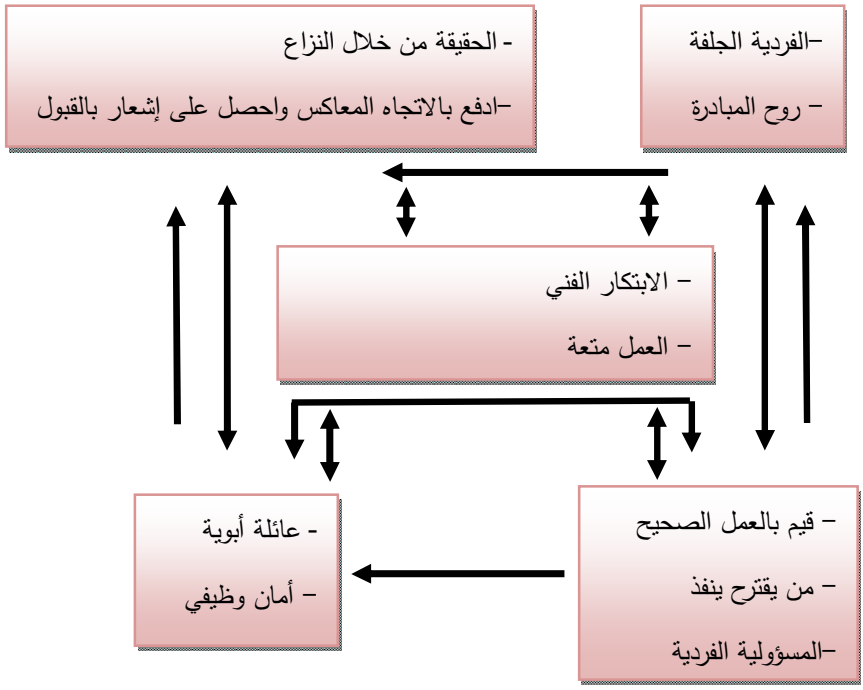

الشكل رقم: 04 : النموذج الفكري الثقافي لشركة المعدات الرقمية –الجزء الأول-

المصدر: إدجار هـ. شاين، مرجع سابق، ص 55.

من الشكل السابق يتضح أن مجموعة المؤسسة في توجهها شديدة الفردية وذات نزعة عملية نتيجة لخلفيتها الهندسية، قامت هذه المجموعة بتطوير نظام لحل المشكلات واتخاذ القرارات قائم على خمسة افتراضات متشابكة:

1. الفرد هو في نهاية المطاف مصدر الأفكار وروح المبادرة.
2. الأفراد القادرون على تحمل المسؤولية والقيام بالشيء الصحيح.
3. لا يوجد فرد على قدر من الذكاء الكافي لتقييم أفكاره، لذلك على المرء أن يدفع بالاتجاه المعاكس وأن يحصل على اشعار بالقبول.
4. الافتراض المركزي:العمل الأساسي للشركة هو الابتكار التقني، وهذا العمل دائما ممتع ويجب أن يكون كذلك.
5. نحن عائلة واحدة سيعتني أفرادها بعضهم ببعض.

اضافة إلى هذه الافتراضات المؤكدة على روح المجموعة وعلى العملية الحقيقية التي كانت تجري فيها بحثا عميقا أساسيا عن حلول يمكن للمجموعة أن تثق بها، هناك افتراضات أساسية أخرى لهذه المنظمة تعكس اعتقادات المجموعة وقيمها الخاصة بالعملاء والتسويق، نذكرها:[11]

1. الطريقة الوحيدة الصالحة لبيع أحد المنتجات هي اكتشاف مشكلة العميل وحلها.
2. تحمل المسؤولية.
3. السوق هو أفضل صانع للقرار.
4. حتى وإن كبرت وتميزت المنظمة لابد من الابقاء على السلطة المركزية
5. مهندسو المنظمة هم أفضل من يعرف ما هو المنتج الجيد.

والشكل الموالي يلخص هذه الافتراضات الخمس الأخيرة كما يلي:

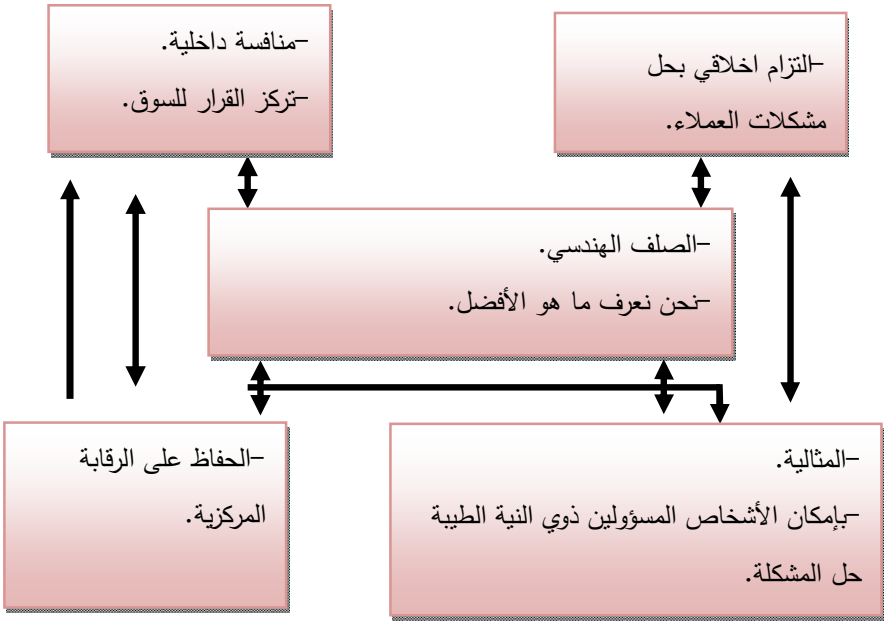

الشكل رقم: 05النموذج الثقافي لشركة المعدات الرقمية –الجزء الثاني-
المصدر: ادجار هـ . شاين، مرجع سابق، ص 58.

4-ثقافة منظمة سيبا-جايجي:

تعتبر منظمة سيبا-جايجي منذ أواخر العقد الثامن وأوائل العقد التاسع من القرن الماضي من المنظمات الكبرى في مجال الصناعة الكيميائية السويسرية، كانت متعددة الفروع ولامركزية الموقع، تعمل في عدة نشاطات منها الأدوية والكيماويات الزراعية والصناعية والأصبغة وبعض المنتجات الفنية الاستهلاكية. لتندمج في وقت لاحق مع منظمة ساندوز لتشكل ما يعرف اليوم بإسم "نوفارتيس".

زادت قوة وتطور هذه المنظمة بعد هذه الشراكة وبعد المزاوجة بين سياساتها وثقافاتها التي أصبحت تعبر عن كيان واحد متوحد، يخضع لمجموعة من القيم التي وجدت تعبيرا واضحا عنها يستخلص به المرء نكهة خاصة تميز هذه المنظمة، وتمكن الفرد من فهم الطريقة التي تعمل بها الأشياء من خلال ادراكها في مجموعة من الافتراضات:[12]

- الاعتماد على العلم والبحث العلمي.

- العمل وفقا للنظام الأبواب المغلقة.
- الرسمية والهرمية في التسيير وتوزيع المهام وإعطاء الأوامر.
- اعطاء القيمة الكبيرة للجهد الفردي والإسهام الشخصي.
- المناقشة لا جدوى منها والاجتماعات فق ط لإعطاء الاوامر والمعلومات.
- السلطة تمنح حسب المستوى العلمي والخبرة المكتسبة، والمرتبة الوظيفية.
- البقاء للأفضل.

والشكل التالي يلخص هذه الافتراضات، كما يلي:

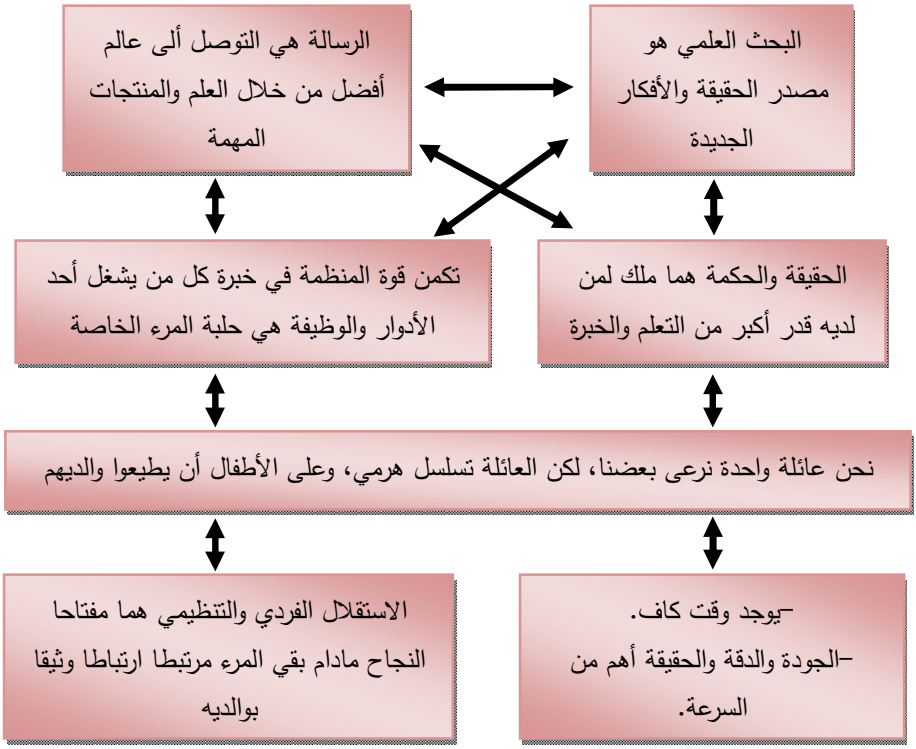

الشكل رقم: 06

نموذج سيبا- جايجي الثقافي

المصدر: إدجار هـ. شاين، مرجع سابق، ص 67.

إذن من كل ما سبق يتضح أن ثقافة سيبا-جايجي تعتمد على السلطة الأبوية التي يمارسها في العائلة والموجبة للاحترام والطاعة بغية نيل الأطفال المرضاة والمعاملة الحسنة والرعاية والدعم... .

5-ثقافة الشركات المتعددة الجنسيات (شركة آبل– أنموذجا-):

الشركة المتعددة الجنسيات هي مؤسسة ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة، على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي- الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة[13] ومعظمها تتأثر بالواقع العالمي والنتيجة هي حدوث مزيد من التفاعل بين العاملين في الدول المختلفة. وما يلاحظ أن عدد الشركات المتعددة الجنسية يتزايد إذ بلغ 60000 شركة ما بين سنة 1990 و2003 ويستخدم أكثر من 90 مليون شخص منهم 20 مليون في بلدان نامية وبطبيعة الحال هي شركات ناجحة بكل المقاييس وذلك لأسباب عدة منها استخدام شبكة الانترنت التي أدت إلى التقليل من الحواجز التجارية الجمركية[14] وسهلت سرعة وسلاسة التسيير...، فالعمال المستخدمين في هذه الشركات لابد لهم من برامج عالمية، وهذا ما تقوم به فعلا فتعمل على إنشاء برامج لتقدير الأداء وتحفيز العمال والعمل وفقا للتوجهات الثقافية المتنوعة.[15]

وهو ما تنتهجه منظمة آبل المتعددة الجنسيات الأمريكية التي تعمل على تصميم وتصنيع الإلكترونيات الاستهلاكية ومنتجات برامج الكمبيوتر. تشمل منتجات المنظمة الأكثر شهرة أجهزة حواسيب" ماكينتوش"، والجهاز الموسيقي "آي بود (iPod) "والجهاز المحمول "آي فون (iPhone)"وتتضمن برامج منظمة أبل نظام التشغيل "ماك أو إس عشرة(Mac OS X) "، ومتصفح وسائل الإعلام "آي تونز(iTunes) "، ومجموعة "آي لايف (iLife) "لبرمجيات الوسائط المتعددة والبرمجيات الإبداعية، ومجموعة "آي وورك " (iWork)للبرامج الإنتاجية، وبرنامج التصميم "فاينال كات ستوديو Final Cut) " (Studio، والجهاز المحمول "آي باد (iPad)"، ومجموعة من المنتجات البرمجية لصناعة

الأفلام والمواد السمعية، ومجمعة لوجيك ستوديو للأدوات السمعية، تدير شركة أبل أكثر من مئتين وخمسين متجرا من متاجر التجزئة في تسعة بلدان، ومتجرا على شبكة الإنترنت تباع عليه الأجهزة والمنتجات البرمجية.[16]

كانت شركة آبل واحدة من عدة شركات نجحت جدا بعدما تأسست في السبعينات في الحفاظ على القيم التقليدية لما يجب أن يكون عليه حال ثقافة أي شركة، فكانت تتميز بأسلوب ثقافة تنظيمية فريد من نوعه، نلخص أهم محاوره:[17]

-تسلسل الهرم التنظيمي (مسطح مقابل طويل، زي غير رسمي مقابل زي رسمي..إلخ).

السهر على جذب الثقافة الأم إلى مكان العمل، وهذا من خلال تعيين مدراء من جنسية الشركة الأم ولكن مغتربين في البلد المضيفة.

التلقائية في العمل والمعاملة، إلى درجة مشي أحد رؤسائها "ستيف جوبز" بالحفاء في المكتب.

تعزيز الفردية والتميز والمخاطرة.

-الاهتمام بالعملاء من خلال تصميم وتسويق ما يتلاءم وطابعهم الفكري والثقافي.

-انشاء برنامج لتقريب أفضل العمال والتعرف عليهم سمي "برنامج الزمالة". تعطى زمالة شركة أبل لأولئك الذين قدموا مساهمات فنية أو غير عادية في القيادة لعالم الحوسبة الشخصية، أثناء تواجدهم في الشركة.

-اعتماد شعار يميز المنتوج الخاص بهذه الشركة والذي يعكس ثقافتها المبنية على العلم والبحث العلمي، المستمد من فكرة اسحاق نيوتن وعالم الرياضيات آلان تورنج، فهو عبارة عرتفاحة مقضومة، أضحى الآن واحدا من أكثر الرموز التجارية المتعارف عليها في العالم، وتحدد جميع منتجات شركة أبل ومحلات البيع بالتجزئة (حتى أن اسم "آبل" لا يتم استخدامه حتى الوقت الحاضر).[18]

إذن الثقافة التنظيمية في الشركات متعددة الجنسيات ما هي إلا امتداد للثقافة الدولة الأم ومحاولة للنقل قيمها وعاداتها للدولة المضيفة بشكل علني أحيانا وضمني في أغلب الأحيان، فهي صورة مصغرة للعولمة التي تنهش ثروات البلدان النامية.

الخلاصة:

من كل ما سابق يخلص إلى اعتبار الثقافة التنظيمية من أهم المحددات الرئيسية لنجاح المنظمات أو فشلها، لكونها تعبر عن مجموعة الرموز والمعتقدات والقيم والممارسات التي تطورت واستقرت مع مرور الزمن. فهي تمثل روح المنظمة والبعد الخفي الذي يشكل الطابع المميز لشخصيتها.

تكتسب ثقافة المنظمة أهميتها من كونها أسلوب لتفاعل العاملين من أجل تحسين الأداء والبيئة التنظيمية. فالثقافة تعكس صورة المنظمة وتعطيها هويتها المميزة في الداخل والخارج، وتعمل على تنمية علاقات الثقة مع مختلف عملائها، فتهدف إلى تطوير المسار التنظيمي للعاملين وبالتالي تنمية المنظمة، لذا وجب الاهتمام بها وتبيين مكانتها في الفكر الإداري وهذا من أجل منهجتها والأخذ بها كمدخل لإدارة المنظمات، وهو ما انتهجته العديد من المنظمات العالمة والتي اثبتت نفسها من خلال ثقافتها سواء في البلدان المتطورة أو النامية.

فالثقافة على اختلافها من منظمة الى اخرى الا انها تهدف الى غاية واحدة هي التسيير الامثل والا كفأ للمورد البشري المتجسد في مجموعة من السلوكات والممارسات المعبرة عن تفاعله الاجتماعي والتنظيمي والثقافي، وهو ما اعتنت به جميع النماذج السالفة الذكر.

من هنا نسمح لأنفسنا بدعوة المؤسسات الجزائرية الى اخذ العبرة والاقتداء بهذه النماذج والاعتناء بالثقافة التنظيمية الجزائرية، التي ان الياها اهتماما اكبر فانها ستعطي ثمارها، ايضا ندعوا جميع القائمين على تسيير المورد البشري الجزائري الى ضرورة العناية به من جميع الجوانب الرسمية وغير الرسمية، والنظر اليه كمركب نفسي اجتماعي وثقافي يتطلب مناخا تنظيميا يراعي خصوصياته الاجتماعية والثقافية...

المراجع والهوامش :

[1] ميشيل فو، الثقافة التنظيمية في شركة والت ديزني، الموقع الالكتروني:

http://www.studymode.com/essays/Organizational-Culture-In-Walt-Disney-Corporation

يوم الزيارة: 2013/10/24، الساعة: 10.36.

2 جمال الدين المرسي، مرجع سابق، ص 40.

3 والي سبارکس، إدارة الموارد البشرية - ديزني-، الموقع الالكتروني:

http://www.hrmguide.co.uk

يوم الزيارة: 2013/10/24، الساعة 9.54.

[4] جمال الدين المرسي، مرجع سابق، ص ص 40-41.

[5] والي سبارکس، مرجع سابق، الموقع الالكتروني: http://www.hrmguide.co.uk

[6] جيم كولينز، جيري بوراس، شركات أنشئت لتبقى-العادات الناجحة للشركات ذات الاستراتيجيات بعيدة النظر-، ترجمة: مروة عبد الفتاح، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2010، ص 147.

[7] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2005، ص 61.

[8] Jeffrey Liker, Le Modèle Toyota-14 principes qui feront la réussite de votre entreprise-, Pearson Education, Paris, p08.

[9] Jeffery K. Liker, The Toyota Way- 14 Management Principles of The world's greatest manufacturer-, The company inventad lean production, USA, 2005, P 36

[10] إدجار هـ شاين،الثقافة ا لتنظيمية والقيادة، ترجمة:محمد منير الأصبحي، محمد شحاتة وهبي، معهد الإدارة العامة، السعودية، 2011، ص ص 49-55.

[11] ادجار هـ .شاين، مرجع سابق، ص 57.

[12] إدجار هـ. شاين، مرجع سابق، ص ص 63-66.

[13] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، الشركة المتعددة الجنسيات، الموقع الالكتروني:
http://ar.wikipedia.org/w/index.php? يوم الزيارة 2013/01/19 الساعة 20:41 د .

14 طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال -الأعمال والمجتمع-، دار وائل، الأردن، 2005، ص 34.

[15] Raduan Che Rose and others, "Organizational Culture as a Root of Performance Improvement: Research and Recommendations", Contemporary Management Research, Vol 4, N° 1, March 2008, P49.

[16] "Apple Store—Store List" : http://apple.com/retial/storelist/

الساعة 11:37د ، يوم الزيارة 2012/09/23

[17] Fisher Anne, "America's most admired companies", Fortune 157(5), March 17, 2008, pp 65–67.

18 Colvin Geoff, "The World's Most Admired Companies 2009, Fortune 159 (5), March 16, 2009, p 76.

CENTRE DE RECHERCHE SUR L'INFORMATION SCIENTIFIQUE ET TECHNIQUE

DIST

CENTRE NATIONAL ALGERIEN DE L'ISSN

Alger le 31/07/2016

N°réf : **68/CNAISSN/2016**
Objet : **Attribution d'ISSN**

Au
Responsable de la Publication

Madame, Monsieur,

Le CERIST, est le Centre National Algérien de l'ISSN, chargé de l'attribution des numéros d'ISSN aux publications en série algériennes. De ce fait, chaque périodique doit être signalé au CERIST pour l'octroi de ce numéro d'ISSN (International Standard Serial Number) ou Numéro International Normalise des Publications en Série.

Suite à votre demande, trouvez ci-après le numéro d'ISSN sous lequel est enregistrée votre revue :

« مجلة التغيير الإجتماعي..... »

ISSN 2507-7473

Ce numéro n'aurait aucun sens et aucune utilité s'il ne figurait pas sur votre périodique, c'est pour cela que nous insistons pour que cet ISSN apparaisse dans le coin supérieur droit de la couverture, précédé obligatoirement du sigle ISSN.

En cas de changement de titre, veuillez nous informer afin qu'un nouvel ISSN vous soit accordé.

En attendant de recevoir un exemplaire de votre premier numéro, veuillez agréer, Madame, Monsieur, nos salutations distinguées.

Centre National Algérien de l'ISSN
(CERIST)

Adresse : CERIST 3, Rue des frères
Aissou Ben-Aknoun-Alger-
Tel : (+213)23.25.54.03
/ 23.25.54.09 / 23.25.54.55 / 23.25.54.56
/ 23.25.54.70 **Post** : 171
Ligne directe : 023.25.54.17
Fax : 023.25.54.17
E-mail : dzissn@mail.cerist.dz

Dept. I.S.T. CERIST

Université Mohamed Khider Biskra -Algèrie-

Faculté des Sciences Humaines et Sociales

مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر

ISSN 2507-7473

Revue du Changement Social

Périodique internationale à comité de lecture

Publiée par le laboratoire du changement social et de relations publique en Algèrie

Univresité de Biskra

Numéro 01

Juillet 2016